



الهيئة العامة
للقصور الثقافية

عبد الناصر والثورة الأفريقية



تأليف

محمد فايق

مطبوعات ثورة يوليو (٥)

عبد الناصر والثورة الأفريقية



الهيئة العامة لقصور الثقافة

رئيس مجلس الإدارة
أنس الضقى

أمين عام النشر
محمد السيد عيد

الإشراف العام
فكرى النقاش

عبد الناصر والثورة الأفريقية

محمد فايق

مطبوعات ثورة يوليو (٢)



الهيئة العامة لقصور الثقافة

- **الكتاب : عبد الناصر والثورة الأفريقية**
- **المؤلف : محمد فايق**
- **الناشر : الهيئة العامة لقصور الثقافة**
- **الطبعة الخامسة ٢٠٠٢**
- **طبع من هذا الكتاب ثلاثة آلاف نسخة**
- **المراسلات :**
- إدارة النشر بالهيئة العامة لقصور الثقافة**
- على العنوان التالي :**
- ١٦ ، أ ، شارع أمين سامي - القصر العيني**
- القاهرة - رقم بريدى ١١٥٦١**

صفحة	قائمة المحتويات
٧	مقدمة
٩	مدخل
١٧	الفصل الأول: تطور الحركة السياسية في أفريقيا حتى قيام ثورة يوليو المصرية
١٨	- تجارة الرقيق عبر الأطلنطي
١٨	- حركة البان أفريكانيزم Pan Africanism
٢٠	- أفكار ماركوس جارفى فى النقاء العنصرى للسود
٢٢	- فكرة الزنوجة Negretude لإيميه سيزار، وليوبولد سنغور
٢٣	- ثورة يوليو تكشف عن الوجه الأفريقى لمصر
٢٦	الفصل الثانى: عبدالناصر وحركة التحرير الأفريقية
٢٩	- بداية فى السودان
٣١	- التزام مصر بمسئولياتها الدولية فى الصومال
٣٧	- مصر تؤيد حركة الماو ماو فى كينيا
٤١	- الثورة الجزائرية وتصفية الإمبراطورية الفرنسية
٤٥	- عبدالناصر والتضامن الأفريقى الآسيوى
٤٧	- المكاتب السياسية لحركات التحرير الأفريقية فى القاهرة
٤٩	- الرابطة الأفريقية
٥٠	- المساعدات المصرية لحركات التحرير
٥٦	الفصل الثالث: مساعدات مصر للدول الأفريقية حديثة الاستقلال
٥٧	* أهداف المساعدات المصرية للدول الأفريقية
٥٨	- مقاومة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا
٥٩	- فتح مجال التعاون الاقتصادى مع الدول الأفريقية
٦٤	* نماذج من المساعدات المصرية إلى الدول الأفريقية
٦٤	- عبدالناصر ينهى ضغط الشركات الإيطالية فى السودان
٦٥	- تقديم الخبرة الفنية لأفريقيا
٦٧	- تقديم قروض إلى دول أفريقية
٧١	* عبدالناصر يقضى على سياسة احتكار السلاح فى أفريقيا
٧٣	- مصر تسلح وتدرّب جيش مالى
٧٥	- وجيش الصومال
٧٦	- جومو كنياتا يطلب المساعدة العسكرية من جمال عبدالناصر
٧٨	- موقف مع أوغندا
٨٠	- مساعدات عسكرية أخرى
٨١	الفصل الرابع: الأبعاد الإسلامية لسياسة مصر الأفريقية
٨٣	- مساعدات مصر لمسلمى أفريقيا
٨٦	- علاقة مصر بالطرق الصوفية

٨٧	- مصر ترفض الانقسامات والتكتلات على أساس ديني
٩٠	- عبدالناصر يؤيد تنجانيقا وقيام تنزانيا واتحاد زنجبار
٩٢	- مصر تقف مع قضية الشعب الإريتري
	- رئيس الحكومة النيجيرية يستغيث بعبدالناصر لوقف
٩٥	الغارات الجوية على العاصمة
٩٦	- مشكلة انفصال بيافرا والحرب الأهلية في نيجيريا
١٠٠	- عبدالناصر يقرر مساعدة نيجيريا لإنهاء الانفصال في بيافرا
١٠١	- إنجاز المهمة وإنهاء الحرب الأهلية
١٠٧	الفصل الخامس: عبدالناصر وأزمة الكونغو
١١٠	- بداية الأزمة الكونغولية وأسبابها
١١٣	- إرسال قوات مصرية إلى الكونغو
١١٥	- مهمة خاصة لمقابلة لومومبا
١٢١	- مقتل لومومبا واندلاع الثورة
١٢٦	- رد عبدالناصر على مقتل لومومبا
١٣١	- عودة الحكم المركزي وإنهاء الانفصال في كاتنجا
١٣٥	- اشتعال الثورة من جديد
١٤٠	- القاهرة تحدد إقامة تشومبي رئيس وزراء الكونغو
١٤٥	- موقف مصر من الغزو البلجيكي الأمريكي لستانلي فيل
١٥٠	- نهاية الأزمة الكونغولية ونتائجها
١٥٧	الفصل السادس: جمال عبدالناصر والوحدة الأفريقية
١٥٩	- مفهوم الوحدة الأفريقية
١٦٢	- مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة
١٧٠	- ميثاق الدار البيضاء ومرحلة التكتلات السياسية في أفريقيا
١٧٧	- قيام منظمة الوحدة الأفريقية
١٨٤	- أين تقع الوحدة الأفريقية من قلب الوحدة العربية؟!
١٩١	الفصل السابع: أفريقيا من الاستقلال إلى العولة
١٩٤	- سياسة عدم الانحياز تجنب أفريقيا مشاكل الحرب الباردة
١٩٥	- أفريقيا تقع مسرحا للحرب الباردة بعد رحيل عبدالناصر
١٩٩	- تهميش أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة
٢٠٠	- أفريقيا في عصر العولة
٢٠٣	- قضية التنمية في أفريقيا
٢٠٦	- إطلالة على مستقبل القارة
٢٠٩	اليوم صور
	محمد فايق مع الرئيس عبدالناصر والزعماء الأفارقة

مقدمة الطبعة الرابعة

عادة ما ترتبط الثورات الكبرى التي عرفها العالم بمعنى إنساني تكون هذه الثورة قد قامت من أجله، ويظل هذا المعنى لصيقاً بهذه الثورة، مرتبطاً بها وقد كان من بين أهداف ثورة يوليو المصرية: تحرير مصر من الاحتلال البريطاني واستكمال استقلالها.

ولتحقيق هذا الهدف، وجدت مصر نفسها في معارك شاملة مع الاستعمار الأوربي حتى أصبحت القاهرة إحدى القواعد الأساسية لحركات التحرير في العالم، ولذلك عرفت ثورة يوليو بأنها ثورة تحرير، وهذا هو المعنى الذي بقي لصيقاً ومرتبطة دائماً بهذه الثورة.

وقد كان لأفريقيا نصيب كبير من ثورة يوليو المصرية؛ حيث وقفت مصر مع جميع حركات التحرير في القارة، ولعبت دوراً مهماً لترتفع أعلام الاستقلال لدولها، وقيام النظام الأفريقي الذي تجسّد في منظمة الوحدة الأفريقية.

والآن، وقد انتقل النظام الأفريقي إلى مرحلة جديدة بقيام الاتحاد الأفريقي بدلاً من منظمة الوحدة الأفريقية، التي أدت مهمتها الأساسية في تحرير أفريقيا وإنهاء نظام الفصل العنصري، أصبحت المهمة الأساسية أمام هذا الاتحاد الجديد، هي الانطلاق بقضية التنمية بعدها الإنساني والاجتماعي الذي يستطيع أن يواجه مشاكل أفريقيا الحالية في عصر العولمة، من تصحّر وأيدز، وفقر ومجاعات وحروب أهلية، ويوقف عملية الاستنزاف التي بدأت منذ ٤٠٠ عام عندما دخل الاستعمار أفريقيا، هذا الاستنزاف الذي لم يتوقف حتى الآن.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاعتماد المتبادل بين دول القارة الثلاث والخمسين، وإطلاق طاقات هذه القارة الهائلة لصالح شعوبها في عملية تنمية إنسانية حقيقية، تجعل من أفريقيا كياناً كبيراً في عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة.

من هنا، تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يوضح الدور المصري في أفريقيا في مرحلة التحرير بقيادة الرئيس الراحل «جمال عبدالناصر». وفي اعتقادي أن مصر مؤهلة لأن تقوم بدور رئيسي في تفعيل الاتحاد الأفريقي الجديد. ومهما كانت الأسباب التي أدت لقيام هذا الاتحاد وظروف نشأته، فهو يخلق فرصة جيدة لاستنهاض أفريقيا وإخراجها من حالة التهميش التي فرضت عليها.

ولهذه الأسباب، فقد أضفتُ فصلاً جديداً لهذا الكتاب بعنوان: «أفريقيا من الاستقلال إلى العولة» تعرضتُ فيه لقضية التنمية في أفريقيا في ظروفها الجديدة، وما طرأ عليها في عصر العولة، ودور التنمية في استنهاض القارة، ولاشك أن الفكرة تحتاج إلى دراسة أوسع وأعمق، أتمنى أن أقدمها في كتاب جديد، بعد رحلة إلى أهم عواصم القارة الأفريقية ومقابلة زعمائها، أرجو أن أتمكن من القيام بها في وقت قريب.

بقي أن أوضح للقارئ أن هذا الكتاب قد صدر في طبعته الأولى عام ١٩٧٩ عن دار الوحدة العربية في بيروت، وصدرت الطبعة الثانية في عام ١٩٨٢ عن دار المستقبل العربي في القاهرة، والطبعة الثالثة عن دار الوحدة ببيروت مرة ثانية عام ١٩٨٤، وقد نفذت هذه الطبعات جميعها منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، اشتد فيها الطلب على هذا الكتاب؛ باعتباره توثيقاً لدور مصر وثورة يوليو في فترة من أهم فترات تاريخ القارة الأفريقية.

وما هي الطبعة الرابعة - بما أضفته إليها - أقدمها للقارئ بمناسبة مرور خمسين عاماً على ثورة يوليو، وأيضاً بمناسبة قيام الاتحاد الأفريقي وما يعلّقه الأفارقة عليه من آمال.

مدخل

احتل «عبدالناصر» مركز الصدارة بين قادة التحرير في عصره، واستطاع أن يجسد آمال الشعوب المقهورة ويعبر عن الكثير من أمانيتها، وذلك من خلال معاركه الطويلة ضد سيطرة الاستعمار والهيمنة الخارجية، وتحدت معالم ثورة يوليو على أرض مصر أولاً بعد معارك مريرة قاوم فيها "جمال عبدالناصر" الأحلاف وأنهى الاحتلال البريطاني وأمم قناة السويس وحول المجتمع الذي كان يعاني من الاستعمار والإقطاع وسيطرة رأس المال إلى مجتمع انتقلت فيه الثروة إلى مالكيها الشرعي وهو الشعب، وتحررت الإرادة المصرية بقدر لم تشهده من قبل.

وأدرك "عبدالناصر" منذ البداية أن مصر المستقلة لا تستطيع أن تعيش وحدها، وأمن بأن الثورة المصرية جزء لا يتجزأ من ثورة التحرر الوطني في العالم، فالتحم بحركة التحرر الوطني العربية، التي أصبحت قاعدة انطلاقه الثوري، كما التحم بحركة التحرر الوطني الأفريقي، ثم امتدت حركته إلى آسيا وبقية العالم حتى أصبح "عبدالناصر" محورا للحركة الثورية في العالم الثالث.

وسوف نتناول في هذا البحث حركة "عبدالناصر" في المجال الأفريقي، وهو مجال عملت فيه قريبا من "عبدالناصر" وتحملت مسئولية العمل الأفريقي منذ قيام الثورة وطوال الحقبة الناصرية.

وقد أستخدم اصطلاح الثورة الأفريقية للدلالة على ذلك التغيير الشامل الذي اجتاحت أفريقيا، فغير الكثير من أوضاعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ظهر هذا التغيير بشكل فجائي وعنيف في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، حينما ارتفعت أعلام الاستقلال بالجملة، وبعد أن اندلعت حركات التحرر في جميع أنحاء القارة متخذة من عواصم دولها المستقلة في القاهرة وأكرا وكوناكري ودار السلام وبراواثيل وغيرها قاعدة لانطلاقها، فانهار الكثير من الحواجز، التي حاول الاستعمار إقامتها منذ وطأت أقدامه أفريقيا؛ لتفصل بين شعوبها مستغلة فروق اللغة والدين والحضارة واللون.

ولم تكن الثورة الأفريقية مجرد التقاء لعدد من الثورات الأفريقية في مصر وكينيا والجزائر والكونغو وأنجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا وغيرها فحسب، وإنما كان أخطر جوانب هذه الثورة هو ذلك الإحساس بالانتماء إلى القارة الذي زرعه الحركة الأفريقية عميقا في وجدان الأفارقة بعيدا عن

سيطرة الرجل الأوروبي والاستغلال الاستعماري، وأصبح هذا الإحساس يشكل فكرا مسلطا يأخذ بالباب الأفارقة في كل مكان.

وبالرغم من أن هذا الإحساس بالانتماء الأفريقي لم يخرج عن كونه شعورا عاطفيا في معظمه، فإنه كان أساسا لازما للتعبئة الثورية ولاحقاً المثقفين الأفارقة الذين كانت الثقافة الغربية قد بهرت الكثير، منهم فلم يجدوا أمامهم من خلاص سوى الانتماء إلى هذه الحضارات الغربية باعتبارها الطريق الوحيد للقضاء على التخلف والجهل اللذين غرقت فيهما شعوبهم، وكان الاستعمار يجد في هؤلاء فرصته لفرض سياسات الاستيعاب «Assimilation» الفرنسية التي حاولت فرنسا إدخالها في مستعمراتها، والسياسات المشابهة في المستعمرات البرتغالية ومناطق الاستيطان في القارة.

جاء هذا الإحساس بالانتماء ليعطيهم الأمل في المستقبل ويولد فيهم الشعور بالزهو، فكانت محصلة ذلك كله طاقة هائلة ساعدت في بلورة الشخصية الأفريقية، واستطاعت أفريقيا أن تفرض وجودها في المجتمع الدولي، فغيّرت الكثير من المفاهيم السائدة في هذا المجتمع بما يعيد لأفريقيا ولأفريقيين الكثير من حقوقهم المسلوبة.

وبطبيعة الحال فإن الثورة الأفريقية لم تخرج من فراغ، فلاشك أنه قد كان لها أسبابها وجذورها الممتدة عبر التاريخ، ولكنها كأي ثورة كانت تحتاج إلى الزعيم أو الزعماء القادرين على قيادة هذه الثورة ورسم طريقها في لحظاتها الحاسمة.

وإذا كنا نسلم بأن الزعماء الذين قادوا ثورة أفريقيا هم: "جمال عبدالناصر" و"كينياتا" و"نكروما" و"سيكوتوري" و"بن بيللا" و"لومومبا" و"فيلكس مونو" و"كاوندا" و"جوشوا نكومو" و"موجابي" و"نيريري" و"موندلاني" و"صامورا ميشيل" و"أميل كابرال" و"محمود حريي" و"مانديلا" و"أوليفر تامبو" و"سام نجوما" وغيرهم، فإننا نستطيع بكل الاطمئنان أن نقول: إن "جمال عبدالناصر" قد لعب الدور الأخطر والأعظم بشهادة التاريخ وشهادة هؤلاء أنفسهم.

لقد استطاع "عبدالناصر" أن يرد كل الثقة والكرامة لشعوب أفريقيا التي قهرها الاستعمار وأطبق على أنفاسها قرونا طويلة، وذرع "عبدالناصر" في كل أفريقي ذلك الإحساس بالعزة والكرامة والكبرياء والفخر، والانتماء إلى تاريخ وحضارات ذات ماضٍ وذات مستقبل، فعندما كشفت مصر عن

وجهها الأفريقي الصحيح لأول مرة في تاريخها الحديث بعيدا عن فكرة الإمبراطورية التي ظلت تملأ عقول زعمائنا الوطنيين حقبة طويلة من الزمن، وأعلن "عبد الناصر" انتماء مصر للحركة الأفريقية وتحملها عبء حركة التحرير الأفريقية، وأصبح هذا الانتماء جزءاً لا يتجزأ من الشخصية المصرية، كان "عبد الناصر" قد أضاف بذلك حضارة مصر العريقة لتصبح رصيда أفريقيا كلها بجانب حضارتها الزنجية، وهو شيء كانت أفريقيا في مسيس الحاجة إليه، وهي مازالت في مرحلة تتحسس فيها جذورها؛ لتستقي منها ما تدفع به حركتها أمام العالم وفي مواجهة قوى الاستعمار الشرسة.

وبعد حرب السويس فتح "عبد الناصر" أبواب المستقبل أمام شعوب القارة التي كانت تترشح تحت نير الاستعمار، فبانتصار مصر في معركة تأميم قناة السويس وقضائها على العدوان الثلاثي لم يعد هناك أحد يشك في أن عهد الإمبراطوريات قد انتهى، كما انتهت سيطرة بريطانيا في مصر، وهز ذلك صورة إنجلترا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال في أفريقيا هزا عنيفا وزلزل إمبراطورياتها التي تداعت بعد ذلك في سرعة مذهلة.

ولن نكون مبالغين إذا قلنا: «إن ثورة يوليو المصرية قد أحدثت من التغيير وتركت من التأثير في أفريقيا ما لا يقل بحال من الأحوال عن ذلك التغيير والتأثير الذي أحدثته وتركته الثورة الفرنسية في أوروبا».

فإذا كانت الثورة الفرنسية قد زرعت مبادئ الحرية والإخاء والمساواة عميقة بين شعوب أوروبا وقضت على الإقطاع وامتيازات النبلاء والألقاب، فإن الثورة المصرية هي التي أعطت الشعوب الأفريقية القدرة على استخلاص حقوقها وفقا لهذه المبادئ والمعاني العظيمة، والتي كان تطبيقها يقف دائما خارج حدود المستعمرات، حيث كان يصطدم هذا التطبيق بمصالح المستعمرين الأوروبيين.

فعندما قامت الثورة الفرنسية كان طبيعيا ألا تنكر فرنسا حقوق الإنسان التي أعلنتها هذه الثورة على رعاياها في مستعمراتها، وكان "دانتون" على حق عندما قال: «لقد كان الجميع عبيدا في عهد البريرون المستبد، والآن يجب أن يتحرر الجميع؛ ليصبحوا مواطنين في الجمهورية الفرنسية». ونجح "دانتون" في استصدار قانون ينص على اعتبار جميع الرجال الذين يعيشون في المستعمرات الفرنسية مواطنين فرنسيين دون تمييز في اللون، وأن يتمتع هؤلاء بجميع الحقوق والمزايا المنصوص عليها في الدستور

الفرنسى.

ولكن سرعان ما ألغى هذا القانون فى عهد "نابليون"، وقبل أن يصبح له أى آثار عملية، بل إن وثيقة اتهام "دانتون" التى أعدها "رويسبير" احتوت اتهاماً بشأن هذا القانون، فقد اتهم بأنه قدم قانوناً يؤدى إلى القضاء على الإمبراطورية الفرنسية، وأنكرت فرنسا بذلك على الشعوب الأفريقية حق الاستمتاع بهذه المبادئ والحقوق التى حاربت هى نفسها من أجل فرضها فى أوروبا لتحرير شعوبها المقهورة.

ولم يكن هذا موقف فرنسا وحدها وإنما كان موقف دول الاستعمار الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية، فلم يمنع الإعلان الشهير للرئيس الأمريكى "ويلسون" - الذى تضمن قواعد ومبادئ جديدة فى حكم الشعوب - لم يمنع ذلك الرئيس "ويلسون" نفسه من أن يعترف بالحماية البريطانية على مصر فى أبريل سنة ١٩١٩، وكان فى ذلك صدمة كبيرة لزعماء الحركة الوطنية فى مصر الذين علّقوا الآمال الكبيرة على موقف أمريكا بعد إعلان "ويلسون".

لقد كانت المواثيق الدولية وحقوق الإنسان، بما فى ذلك ميثاق الأمم المتحدة، كلها تقف عاجزة عن تغيير الأوضاع فى أفريقيا والمستعمرات الأخرى، رغم ما تحتويه هذه المواثيق من معانٍ إنسانية عظيمة، وبدا الأمر وكأنها صدرت من أجل الإنسان الأوروبى فقط.

ولكن بقوة الثورة استطاعت أفريقيا، واستطاعت الشعوب المستعمرة أن تجعل لهذه المبادئ والمواثيق قيمة حقيقية فكان هذا التغيير الهائل فى أفريقيا وفى العالم الثالث أجمع.

وجاءت الثورة المصرية لتكون البداية لهذا التحول العظيم وقوته الدافعة بعد أن استطاع "عبد الناصر" أن يحرر الإرادة المصرية بعيداً عن السيطرة الأجنبية، ويجعل من أرض مصر قاعدة للثورة الأفريقية، كما أصبحت من قبل قاعدة للثورة العربية، وهكذا شكّل التزام مصر بقضايا التحرر العربى والأفريقى قوة إضافية فى مقاومة الاستعمار فى جميع أجزاء القارة الأفريقية، حيث كانت تتمثل فى هذا الالتزام وحدة النضال ووحدة الهدف، وشعر كل جزء من أفريقيا أن له سنداً قوياً وحليفاً عنيداً، فبرزت الثورات فى القارة كما برزت فى العالم العربى، واستحق "عبد الناصر" عن جدارة أن يلقب بمفجر الثورة الأفريقية.

وعندما قامت ثورة يوليو لم يكن لمصر اهتمام يذكر أو أية صلات بالحركات الوطنية في أفريقيا اللهم إلا بالسودان فقط؛ باعتباره قطرا عربيا في المقام الأول وتطلعا إلى وحدة وادي النيل، هذا الشعار الذي رفعه جميع زعماء وحكومات مصر السابقة على ثورة يوليو ولم يكن لمصر حتى ذلك الوقت أية سياسة أفريقية بالمعنى الصحيح، وإن كانت لها سفارة في أديس أبابا عاصمة أثيوبيا ومفوضية في جنوب أفريقيا، علاوة على المندوب المصري في المجلس الاستشاري في الصومال الذي كان موضوعا تحت وصاية الأمم المتحدة.

ولكن كانت لنا بأفريقيا صلات ثقافية قامت مع انتشار الإسلام في القارة، وكان في الأزهر الشريف عدد من الطلبة الأفريقيين أتوا من جميع أنحاء القارة يدرسون في أرواقته بعد أن جذبتهم شهرة الأزهر وانفتاحه على المسلمين في جميع أنحاء العالم.

كانت هذه هي كل الصلة التي تربط مصر بأفريقيا، ولا شيء آخر سوى واقع حقيقى هو الوجود الجغرافى لمصر فى القارة الأفريقية، وتاريخ بعضه قديم من العهود الفرعونية وإن كنا لا نعرف على وجه التحديد مدى هذه العلاقة، إلا أنه من المؤكد أن ثمة علاقة كانت موجودة بين مصر الفرعونية واقطار أفريقية كثيرة، فقد وصل المصريون القدماء إلى بلاد «البت» وهى ما تعرف حاليا بالصومال، كما أنه من المؤكد وصولهم جنوبا إلى ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق «موقع الخرطوم الحالى» كما يعتقد أنهم عرفوا شيئا عن النيل الأزرق وربما كانت لهم صلة بمناطق فى غرب أفريقيا (١).

وبعض هذا التاريخ حديث، ولكنه لا يصلح ليكون مدخلا مثاليا للعلاقات الأفريقية الجديدة؛ لأنه اعتمد على الفتوحات فى عهد محمد على وإسماعيل باشا، فقد وصلت مصر إلى شواطئ أفريقيا الشرقية وإلى منطقة البحيرات الاستوائية، ولكن ذلك كله كان تاريخا قطع صلته

(١) لقد بذلت بعض الجهود للكشف عن الصلة بين الأبيان فى مصر الفرعونية وبين الطقوس والاعتقادات الموجودة فى أفريقيا .. وقد وجد G.O.Locas أن هناك تشابها بين ديانة اليوريا فى نيجيريا والديانات المصرية القديمة، ويقول: إنه يوجد النصف على الأقل من كلمات اليوريا تحتوى على جذور مصرية ولكن لا توجد الحجة القاطعة حتى الآن التى تؤكد هذه الصلة بين الديانات فى مصر الفرعونية وبين الطقوس والاعتقادات الموجودة فى أفريقيا.

بالحاضر ولم يبق منه - فى ذلك الوقت - سوى وجود اسمى فى «السودان المصرى الإنجليزى» فى حين بقيت السلطة والإدارة الفعلية هناك فى يد الإنجليز.

وجاء "جمال عبدالناصر" ليضع استراتيجية جديدة لسياسة مصر الخارجية فى كتابه «فلسفة الثورة» فحدد هذه السياسة بدوائر ثلاث هى: العربية والأفريقية والإسلامية، وكان معنى ذلك الاهتمام بالقارة الأفريقية التى تقع فيها إحدى هذه الدوائر وتتقاطع فيها أيضا الدائرتان الأخرتان، ففي أفريقيا عشر دول عربية «حاليا» كما أن ثلثي الأمة العربية يتواجدون فيها، و٧٢٪ من مساحة الوطن العربى تقع فى القارة الأفريقية، ويعتبر الدين الإسلامى فيها أوسع الأديان انتشارا.

واستطاع "عبدالناصر" بمساعداته الفعالة والإيجابية ومواقفه النضالية أن يجعل من مصر محورا وقاعدة للحركة الأفريقية بعد أن كانت بعيدة عنها تماما، كما استطاع أن ينقل هذه الحركة الأفريقية إلى مرحلة الثورة ويضيف إليها أبعادا جديدة، فبعد أن كانت الحركة الأفريقية تسير فى اتجاه يحصرها فى نطاق ما سمي بأفريقيا السوداء أو أفريقيا جنوب الصحراء، الأمر الذى جعلها تبدو فى معظمها حركة بين الزنوج ومن أجلهم، أصبحت ثورة قارية تشمل أفريقيا كلها وتجاوزت الحدود التى تجعل منها مجرد ردود فعل لحركة الاضطهاد العنصرى، وأصبحت ثورة ذات أبعاد سياسية واجتماعية.

الفصل الأول

تطور الحركة السياسية في أفريقيا حتى قيام ثورة يوليو المصرية

- تجارة الرقيق عبر الأطلنطي
- حركة البان أفريكانيزم Pan Africanism.
- أفكار ماركوس جارفى فى النقاء العنصرى للسود.
- فكرة الزنوجة Negretude لإيميه سيزار، وليوبولد سنغور
- ثورة يوليو تكشف عن الوجه الأفريقى لمصر

تطور الحركة السياسية فى أفريقيا حتى قيام ثورة يوليو المصرية

جاءت صلة أفريقيا الأولى بالعالم الخارجى من خلال تجارة الرقيق التى انتهت فى القرن التاسع عشر. وامتد النفوذ الأوروبى إلى جميع أجزاء القارة بعد إخضاعها وتحويلها إلى مستعمرات، ومن هنا، تحددت العلاقة بين الرجل الأوروبى والرجل الزنجى سواء فى أفريقيا نفسها أو فى العالم الغربى بزعم أن العنصر الزنجى عنصر متخلف حضاريا وذهنيا حتى من الناحية البيولوجية، وأنه - وفقا لهذه المزاعم - غير قادر على أن يقوم بالأعمال التى يقوم بها الرجل الأبيض بنفس الكفاءة، وعلى هذا أساس فلا يجوز له أن يتمتع بنفس الحقوق التى يتمتع بها الرجل الأبيض. وكانت هذه هى الفلسفة الظالمة التى أقنع بها الرجل الأوروبى نفسه لأسباب اقتصادية فى المقام الأول، وقد اشتدت مظاهر هذه التفرقة فى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، حيث استجلبت الأعداد الهائلة من زنج أفريقيا لتعمير العالم الجديد بالأيدي الرخيصة.

تجارة الرقيق عبر الأطلنطى :

وفى سبيل ذلك ارتكبت أخطر الجرائم ضد الإنسانية وربما أبشعها على الإطلاق فيما عُرف بتجارة الرقيق عبر الأطلنطى، والتى بدأتها أسبانيا والبرتغال ثم نافسهما كل من: البريطانيين والهولنديين والبلجيكيين والدانمارك والألمان والفرنسيين والسويديين، وقد استمرت هذه التجارة حوالى قرن ونصف راح ضحيتها أعداد هائلة من الأفارقة، ورغم أنه لا توجد إحصائيات دقيقة فإن أكثر الأرقام تدقيقا تقدر عدد الضحايا بأربعين مليونا، وصل نصفهم فقط إلى الولايات المتحدة ، ومات النصف الآخر فى عمليات التخزين فى القلاع التى أقيمت على سواحل غرب أفريقيا والنقل الذى كان يتم بصورة بشعة فيما عُرف بالمثلث العظيم (Great Triangle) وكان الضلع الأول من هذا المثلث يتجه من أوروبا إلى غرب أفريقيا، وكانت السفن السائرة فى هذا الطريق تحمل غالبا القماش والخرز والأسلحة النارية والخمر ، أما الضلع الثانى فكان يتجه من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد محملا بالعبيد الذين يباعون فى

الولايات المتحدة، ثم أخيرا تعود هذه السفن في ضلعها الثالث إلى أوروبا حاملة معها السكر والطباق والقطن والمعائن المختلفة.

ويعد أن أُتيحت فرصة التعليم للعديد من زنوج أمريكا ولع منهم أدباء وفنانون، ظهرت بينهم حركة فكرية وأدبية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكانت هذه الحركة في بدايتها تعكس العذاب النفسى والظلم الذى يعيش فيه الزنوج نتيجة لتسلط الرجل الأوروبى الذى استولى على أرض أجدادهم وحولهم من أحرار إلى عبيد أرقاء، ثم تطورت هذه الحركة لتدافع عن الرجل الأسود، وتدفع عنه الشعور بالنقص لمجرد كونه أسود، فظهرت الأشعار التى تتغنى باللون الأسود وقوة الرجل الأسود والتى تقول: إن الزنجى هو صورة الله فى الأرض.

وكان لابد لهؤلاء أن يبحثوا لأنفسهم عن حضارة وتاريخ ينتمون إليه ولكن أحداً من الزنوج لم يكن يعرف موطنه الأصلي على وجه التحديد فهم جميعا يعرفون فقط أنهم أتوا من القارة الأفريقية؛ ومن هنا جاء انتماءهم إلى أفريقيا ككل وليس لبلد محدد. وأراد هؤلاء المفكرون الأوائل من الزنوج أن يصححوا تلك الصورة الظالمة القاسية التى ترسخت فى الأذهان عن أفريقيا لفترة طويلة من الزمن، كان الخوف خلالها يملأ نفوس الزنوج أنفسهم من فكرة الارتباط بأفريقيا، ولذلك ظهرت حركة واسعة للتأليف عن تاريخ القارة الأفريقية وإبراز البطولات الأفريقية ودورها، ومقاومة الاستعمار وتاريخ الإمبراطوريات الأفريقية القديمة، إمبراطوريات غانا ومالى وسونغاي، وسلطنات زنجبار وسومالا وكلوة ومقديشيو، وذلك كله فى محاولة لتأكيد الشخصية الزنجية.

حركة البان أفريكانيزم Pan Africanism:

ثم امتد اهتمام هذه الحركة إلى أحوال أفريقيا التى يعيش أهلها تحت نير الاستعمار والاضطهاد الذى يتعرض له الأفريقيون، وخاصة فى جنوب أفريقيا، حيث تشدد وطأة التفرقة العنصرية، وكان هذا هو الطريق إلى حركة البان أفريكانيزم Pan Africanism أو ما اصطلح على تسميتها بالجامعة الأفريقية.

وقد تبلورت هذه الحركة لتأخذ شكلا أكثر تحديدا بعقد سلسلة من المؤتمرات ابتداء من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٤٥ شملت العديد من الأفارقة الذين يتعلمون فى جامعات أوروبا، وأطلق على هذه المؤتمرات «مؤتمرات الجامعة الأفريقية . Pan African Congress

وكان المؤتمر الأول في لندن (١)، وانتهى بتوجيه مذكرة إلى ملكة بريطانيا يحث فيها المؤتمرون على سوء معاملة الأفارقة في جنوب أفريقيا وروديسيا، وعقدت المؤتمرات الثلاثة التالية في عواصم أوروبية والمؤتمر الخامس في نيويورك، واهتمت هذه المؤتمرات الخمسة جميعها بحقوق الوطنيين الأفريقيين، ولكنها اكتفت بالمطالبة بإشراكهم في الحكم دون المناداة بالاستقلال، وكانت هذه المؤتمرات تحت سيطرة وقيادة المفكرين من زنج أمريكا وجزر المارتينيك.

بعد قيام الحرب العالمية الثانية انتقل مركز ثقل الحركة الأفريقية إلى لندن، كان بها كثير من التنظيمات الأفريقية التي أقامها الأفريقيون الذين يدرسون هناك، وأمكن لبعض الذين اشتركوا في المؤتمرات السابق ذكرها المساهمة في إقامة تنظيمات سياسية مع الأفارقة الموجودين في لندن.

وفي عام ١٩٤٤ اتحدت مجموعة من التنظيمات والجماعات الأفريقية مكونة تنظيما جديدا باسم "Pan African Federtion" وكانت هذه المجموعة هي التي وجهت الدعوة للمؤتمر الأفريقي السادس من سلسلة مؤتمرات الجامعة الأفريقية والذي عقد في مانشستر عام ١٩٤٥ برئاسة دكتور "وليام دي بوا"، وقد برز في هذا المؤتمر عدد من القيادات الأفريقية التي تولت زمام الأمور في أفريقيا بعد ذلك من أمثال "نكروما" و"جومو كينياتا".

وقد أثبت هذا المؤتمر أن الحركة الأفريقية قد نضجت كثيرا خلال المدة الأخيرة، وأصبحت حركة ذات اتجاهات واضحة متبلورة إلى حد كبير، وأصبحت معاداة الاستعمار والإمبريالية هي الخط الرئيسي للحركة الأفريقية، ولأول مرة يدعو هذا المؤتمر للاستقلال الوطني باعتباره الحل الوحيد لتحقيق أمانى الشعوب الأفريقية، كما ذهب المؤتمر إلى حد التلويح باستخدام القوة لتحقيق ذلك، كما احتوت قراراته على إدانة لاحتكار رأس المال وإدانة لتسخير الثروة والصناعة من أجل الربح الخاص فقط، ورحب المؤتمر بالديمقراطية الاقتصادية؛ باعتبارها وحدها الديمقراطية الحقيقية،

(١) دُعي لهذا المؤتمر محام من ترينداد هو "سليفستر وليامز" Sylvester Williams وهو أول من تكلم عن الجامعة الأفريقية، وقد حضر هذا المؤتمر الدكتور "وليام دي بوا" Bois' W. Du الذي رأس جميع المؤتمرات الخمسة اللاحقة بعد ذلك، والذي لُقّب بأبي الجامعة الأفريقية.

وطالب كذلك بالاستقلال الاقتصادى بجانب الاستقلال السياسى.

ورغم أن المؤتمر لم يأت بذكر كلمة الاشتراكية فى قراراته، فإنه كان من الواضح أن الأفكار الاشتراكية كانت قد بدأت تتسرب إلى عقول قادة الحركة الأفريقية، ولاشك أن هذا المؤتمر كان بمثابة قفزة كبيرة حققتها الحركة الأفريقية، إلا أنها بقيت -حتى ذلك الوقت- محصورة كحركة سوداء تعنى بحق الرجل الأسود، وعندما تتكلم عن أفريقيا تعنى أرض الزنوج أو أفريقيا السوداء جنوب الصحراء، وإن كانت هذه الحركة قد أبدت اهتماما بشعوب آسيا وبعض قضاياها فلأنها شعوب ملونة تعاني ما يعانيه رجل أفريقيا الأسود.

ويلاحظ غياب الشمال الأفريقى عن نشاط هذه المؤتمرات، بل إن المؤتمر الثانى الذى عقد فى باريس كان يضم بخلاف الأعضاء الأصليين أعضاء متأخين "Fraternal Delegates" من الهند والفلبين والمغرب، أى أن المغرب وهو من شمال أفريقيا عومل نفس معاملة الدول الآسيوية غير الأفريقية، فقد كانت الحركة الأفريقية حتى ذلك الوقت مهتمة بالرجل الأسود وتريد أن تعيد له كرامته وتحقق له استقلاله.

افكار "ماركوس وجارفى" فى النقاء العنصرى للسود:

وقد برز فى حياة الزنوج الأمريكين دعوة «العودة إلى أفريقيا» باعتبارها حلا لمشكلة التفرقة العنصرية فى أمريكا، ولا أريد الخوض فى تفاصيل هذا الموضوع الذى يطول الحديث عنه، ولكن كل ما يهمنا من أمر هذه الدعوة هو الحديث عن أحد روادها وهو «ماركوس جارفى» باعتباره أحد قادة الحركة الأفريقية الذين تأثر بهم كثير من القادة الأفريقيين ودعاة الوحدة الأفريقية، فقد كانت دعوة "جارفى" مبنية على نظرية النقاء العنصرى "Racial Purity"، ولذلك كان يكره المخلطين، ويحمل عليهم وكان يقول: «أعتقد فى عنصر أسود نقى كما يعتقد البيض فى عنصر أبيض نقى» ورفض استعمال كلمة ملون واستعمل "جارفى" دائما كلمة زنجى أو أسود؛ حتى يستبعد العناصر الملونة الأخرى من غير الزنوج.

وقد أعلن "جارفى" نفسه رئيساً مؤقتاً لجمهورية أفريقيا، وهى جمهورية رعاياها هم الزنوج فى جميع انحاء العالم وكان ذلك عام ١٩٢٠ فى نيويورك، حيث شكّل حكومته المؤقتة. وكان "جارفى" يقول: «لن تمضى سنوات معدودة حتى يستعمر الرجل الأسود الزنجى أفريقيا كلها كما يستعمر العنصر الأبيض أوروبا». كما أسس "جارفى" الكنيسة الأرثوذكسية الأفريقية وعيّن بطريركاً أسود لرئاستها، واستخدم مسيحاً أسود وعذراء سوداء كشعار لهذه الكنيسة. وكان هدف جارفى إقامة إمبراطورية عنصرية سوداء حدودها الروحية الطبيعية والسياسية «الله وأفريقيا» كما كان يقول دائماً.

وقد لا يتسع المجال هنا للخوض فى تفاصيل أكثر عن هذه الحركة التى ثار من حولها جدل كبير، ولكن الأمر الذى يهمنى إيضاحه هو أن فكر "جارفى" هذا كان أحد التيارات المهمة داخل الحركة الأفريقية، ولا يمكن أن نتصور بطبيعة الحال أن مثل هذا الاتجاه كان يمكن أن يقود إلى وحدة كل الشعوب الأفريقية؛ فالعرب ليسوا زنوجاً حتى يكونوا من رعايا إمبراطورية "جارفى" المعلنّة.

ومن الغريب أن المصرى الوحيد الذى تردد اسمه فى أى شىء يتعلق بالحركة الأفريقية أو حركة الجامعة الأفريقية التى ملأت الولايات المتحدة ولندن وباريس لفترة طويلة من الزمن واسمه "دوس محمد على" (١) كان على صلة بدعوة جارفى هذه والتى مهما بلغت درجة التعاطف معها فلا يمكن أن ننفى عنها صفة العنصرية.

وإذا انتقلنا إلى ميدان الفكر والأدب الذى كان ازدهاره أكثر ما يكون فى باريس، سنجد فى نفس الاتجاه الذى كان يحصر الحركة الأفريقية داخل أفريقيا السوداء ويجعلها أسيرة لرد فعل الاضطهاد العنصرى ويبقيها حركة بين الزنوج ومن أجلهم.

(١) قال "جورج بادمور" فى كتابه «Pan Africanism Communism»: إن جارفى عندما ذهب إلى لندن لأول مرة قضى عدة سنوات يعمل مع مصري من أصل سوداني هو «دوس محمد على» الذى كان محرراً بإحدى المجلات المعادية للإمبريالية، وكان محمد على من مؤيدي سعد زغلول زعيم الوفد، ولكن من الواضح أن «دوس محمد على» هذا لم يباشر نشاطه المتعلق بهذه الحركة باسم حزب الوفد.

فكرة الزنوجة Negretude لإيميه سيزار، وليوبولد سينغور:

ففى نفس الوقت الذى انتقل فيه نشاط الحركة الأفريقية السياسى من الولايات المتحدة الأمريكية إلى لندن، أصبحت باريس مركزا لحركة الأدب والفكر الأفريقى، حيث ظهرت فلسفة أو حركة جديدة عُرفت باسم "الزنوجة" Negretude والتي تعاون كل من: "إيميه سيزار" Aime Cesar من جزر المارتينيك و"ليوبولد سينغور" رئيس جمهورية السنغال بعد ذلك، فى بلورتها، كما هو واضح من اسم هذاالحركة فهى تهتم بالأصل الزنجى وتدور فلسفتها كلها حول الرجل الأسود الزنجى؛ إذ تريد أن تحقق له ذاته وتعيد له ثقته بنفسه، وهى من أجل ذلك تريد اكتشاف الجذور الأصلية الزنجية مجردة من تأثيرات الثقافة الغربية، وتدعو للبحث عن عادات الزنوج وتقاليدهم المفقودة، وهى ترى إمكانية الوصول إلى ذلك من خلال الفن والأدب الأفريقى، فهو القادر على توضيح النفس السوداء وإظهارها.. وهكذا يمكن للزنجى أن يواجه عالما يجد فيه ذاته وله فيه دوره المميز.

ورغم أن هذه الحركة الفكرية التى نبتت فى جزر المارتينيك ونضجت فى باريس كان لها مساهمتها وأثرها البعيد فى تدعيم الدعوة للوحدة الأفريقية عن طريق تأكيد الشخصية الأفريقية وإيجاد وحدة الفكر، فإن ذلك أيضا كان محصورا بين الزنوج فقط، وبذلك فإن الوحدة التى كان يمكن أن تؤدى إليها مثل هذه الحركة هى وحدة أفريقيا السوداء.

وحتى هذه الدعوة للوحدة قد أصابها الضرر من الآثار الجانبية التى خلقتها هذه الحركة نفسها -حركة الزنوجة- لأنها وإن كانت تهتم بالزنوجة بصفة عامة، فإنها لم تصادف النجاح المنشود إلا بين الزنوج الناطقين بالفرنسية فقط والذين تأثروا بالثقافة الفرنسية، وعندما انتقلت إلى القارة الأفريقية كان تأثيرها مقصورا على دول الفرنكفون الناطقة بالفرنسية فقط وكان ذلك من بين العوامل التى ساعدت على ظهور تقسيم جديد فى أفريقيا بين ما سمي بدول الأنجلوفون «الناطق بالإنجليزية» ودول الفرنكفون، وهو تقسيم عانت منه الوحدة الأفريقية أشد معاناة.

وحتى "إنكروما" عندما بدأ فى مناقشة فكرة إنشاء «اتحاد الجمهوريات الأفريقية الاشتراكية» مع بعض أصدقائه فى لندن عام ١٩٤٦ لم يشرك معه تنظيمات أو أى قيادات من الشمال الأفريقى، رغم أن الحركة الوطنية فى هذه المنطقة كانت متقدمة عنها فى جميع مناطق أفريقيا

الأخرى، وانتهى "إنكروما" إلى إنشاء «السكرتارية الوطنية لغرب أفريقيا» في لندن عام ١٩٤٦؛ لتكون نواة لدعوته للوحدة الأفريقية، وبقي نشاطه الآخر محصورا في أفريقيا السوداء إلى أن استقلت غانا.

وقد عملت الدول الاستعمارية من ناحيتها دائما على تدعيم فكرة الفصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء واعتبار الصحراء الفاصل العازل بينهما، وقد ظهر ذلك جليا في التقسيمات الإقليمية وخطوط المواصلات التي أقامتتها هذه الدول لتربط مستعمراتها، كما ظهرت في مناهج التعليم والمؤلفات الغربية عن أفريقيا.

ثورة يوليو تكشف عن الوجه الأفريقي لمصر:

وهكذا نرى أن الحركة الأفريقية استمرت في مجملها مقصورة على أفريقيا السوداء، وأن الوحدة الأفريقية كانت تعنى وحدة الأقطار السوداء إلى أن قامت ثورة يوليو المصرية وجاء "عبد الناصر" ليعلن في كتابه «فلسفة الثورة»: «... إننا لا نستطيع بأية حال أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الأفريقيين، وسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة التي نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئولياتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة - حتى أعماق الغابة العذراء، إن القارة المظلمة الآن مسرح لغوران عجيب مثير، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذي يجري في أفريقيا ونتصور أنه لا يمسننا ولا يعنيننا».

وكانت هذه نقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية المصرية واستراتيجيتها وبداية للاهتمام بالقارة الأفريقية على أساس جديد وهو وحدة النضال من أجل تحرير أفريقيا كلها، لقد كان هذا هو المدخل الصحيح لأفريقيا الذي جاء متمشيا مع روح العصر وتطور الحركة الأفريقية نفسها، وقد وضع "عبد الناصر" يده على مشكلة أفريقيا وحدد بوضوح موقف مصر التي أصبحت بعد ذلك الوقت طرفا إلى جانب القوى الوطنية الأفريقية في كل صراع جرى بعد ذلك، وكان الاستعمار طرفا فيه ضد هذه القوى.

وقدمت مصر كل مساعدة ممكنة لحركات التحرير والقوى الوطنية فى أفريقيا، وهذا ما سوف نتعرض له تفصيلا فيما بعد، حتى أصبحت القاهرة القاعدة الأساسية لتحرير القارة، فسقطت التقسيمات المصطنعة التى أريد لها أن تفصل بين أفريقيا العربية شمال الصحراء وما سُمى بأفريقيا السوداء جنوب الصحراء؛ فالصحراء فى حقيقة الأمر لم تكن فى يوم من الأيام عازلا كما أراد لها الاستعمار بل كانت دائما معبرا اتصل من خلالها العرب بغرب أفريقيا، وعن طريقها دخل الإسلام إلى هذه الأقطار.

وتجدر بنا الإشارة فى هذا المكان إلى أنه من غير الممكن وضع حدود فاصلة بين العرب الأفارقة وبقية سكان القارة؛ فقد انتشر العرب فى القارة كلها شرقها وغربها وتداخلت القبائل العربية فى القبائل الأفريقية وتزاوج العرب و الأفريقيون، وأحدث العرب تأثيرا كبيرا فى حياة كثير من الشعوب الأفريقية، فامتزجت الحضارة الإسلامية العربية بالحضارة الأفريقية القديمة، وظهر ذلك جليا فى أوسع اللغات الأفريقية انتشارا مثل السواحلى فى الشرق والهوسا فى غرب أفريقيا، وربما كان هذا هو الفارق الكبير بين هذه الحضارات والحضارة الأوروبية التى أريد لها أن تكون حضارة طاردة فى أفريقيا أى أنها تتطلب من الأفريقى أن يترك عاداته وأسلوبه فى الحياة ليعتنق عادات وسلوكا جديدا حتى يصبح رجلا "متمدنا"، كما كانت تتطلب بعض السياسات الاستعمارية كسياسة الاستيعاب "Assimilation" الفرنسية، وهى أيضا نفس الشروط التى كان يتطلبها الاستعمار البرتغالى؛ ليحصل المواطن الأفريقى على الحقوق السياسية الكاملة.

. ويهمنى أن نؤكد هنا أيضا أن الثورة المصرية عندما اتجهت بمصر أفريقيا لم تكن بذلك تخلق وضعاً جديداً أو تدخل شيئاً غريباً عن الشخصية المصرية، إنما كان ذلك بمثابة اكتشاف لشخصية مصر الحقيقية أو كشف عن وجهها الأفريقى الذى هو حقيقة بحكم الواقع، وإن احتجب أو تاهت ملامحه فترة من الزمن.

الفصل الثانى

عبدالناصر وحركة التحرير الأفريقية

- بداية فى السودان
- التزام مصر بمسئولياتها الدولية فى الصومال.
- مصر تؤيد حركة الما ماو فى كينيا
- الإذاعة الأفريقية الموجهة من القاهرة.
- الثورة الجزائرية وتصفية الإمبراطورية الفرنسية.
- عبدالناصر والتضامن الأفريقى الأسىوى.
- المكاتب السياسية لحركات التحرير الأفريقية فى القاهرة.
- الرابطة الأفريقية.
- المساعدات المصرية لحركات التحرير.

عبدالناصر وحركة التحرير الأفريقية

التقت الحركات الوطنية في العالم العربي مع الثورة المصرية، وتجاوبت مع فكرها وحركتها في سرعة مذهلة، الأمر الذي دعم مصر في مواجهة تحديات الاستعمار، ولاشك أن ذلك كان من الأمور التي شجعت "عبدالناصر" ليعجل بمد نشاطه إلى أفريقيا والاتصال بحركات التحرير فيها لكن الوضع في أفريقيا كان مختلفاً كثيراً عن الوضع في الوطن العربي؛ فمجرد الاتصال بالحركات الوطنية في أفريقيا كان في البداية أمراً بالغ الصعوبة، كما أن المعلومات المتوفرة عن هذه الحركات كانت قليلة جداً، وقبضة الاستعمار القوية تقيم الحواجز بيننا وبين شعوب هذه المنطقة، حتى أنه لم يكن يسمح بسهولة بإضافة القاهرة على جوازات السفر الأفريقية، كما كان أي مصري يجد صعوبة كبيرة في مجرد دخول هذه المستعمرات، ولذلك كان لابد لنا من التحايل لدخول هذه الأقاليم لاستكمال الدراسات الميدانية والاتصال بالحركات الوطنية التي لم تكن هي بدورها تعلم الكثير عما يدور في مصر.

وقد تمكنتُ من الحصول على جواز سفر لبناني باسم مستعار هو «سامي إلياس فايز» ساعدني كثيراً في التنقل بين العديد من الدول الأفريقية، وخاصة الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي، والتي لم تكن تسمح لمصري أن يدخلها ويتنقل بسهولة، وكان ذلك من أجل استكمال دراسة الأوضاع الأفريقية والاتصال بحركات التحرر والزعماء الوطنيين.

ومن أجل إقامة الاتصال مع الحركات الوطنية كنا كذلك نتصيد الزعماء المسلمين من أفريقيا عندما يذهبون للحج والقادة السياسيين عندما يذهبون إلى عواصم الدول الاستعمارية نفسها، واستفدنا بمعلومات الآلاف من الدارسين الأفارقة في الأزهر الذين ساعدونا كثيراً في الاتصال بالزعماء الوطنيين في بلادهم.

وسرعان ما تبدلت الحال بعد أن توطدت علاقتنا بالعديد من الحركات الوطنية في أفريقيا وذاع صيت القاهرة كقاعدة للتحرير؛ وخاصة بعد حرب السويس وأصبح الأفارقة هم الذين يتحايلون للوصول إلى القاهرة والاتصال بها، رغم تشدد سلطات الاستعمار ومحاولتها وقف هذه الاتصالات أو تقييدها.

وقد قدمت ثورة يوليو نموذجا جديدا للتحرير في أفريقيا، فلم تكن الحركة الوطنية في أفريقيا تعرف حتى تلك الوقت طريقا للاستقلال سوى طريق التطور الدستوري، وهو الطريق الذي أدى إلى استقلال الهند من قبل، والذي تأثرت به الحركة الوطنية في أفريقيا، وخاصة في مناطق الاستعمار الإنجليزي؛ حيث كان للهند صلات كبيرة من خلال الجاليات الهندية الموجودة في هذه المناطق، وتأثر كثير من زعماء الحركة الوطنية بفلسفة "المهاتما غاندي" الذي بدأ حياته السياسية في جنوب أفريقيا.

وكان الجديد الذي جاءت به ثورة يوليو هو أسلوب استخدام القوة في الضغط على الإنجليز لإجلاء قواتهم عن مصر، وذلك بتنظيم المقاومة المسلحة ضد الوجود البريطاني في منطقة القنال.

واستطاع "عبدالناصر" أن يبهر الأفارقة ويجذب أنظارهم إلى القاهرة بعد النجاح الذي حققته هذه السياسة بجلاء القوات الإنجليزية عن هذا الموقع الاستراتيجي المهم وفشل العدوان الثلاثي، الذي اعتبر بحق نقطة تحول أساسية في تاريخ نضال الشعوب، بل إن الكثيرين يعتبرون ذلك هو النهاية الحقيقية للاستعمار التقليدي.

وكان خروج "عبدالناصر" من هذه المعركة منتصرا بعد أن أمم قناة السويس يعني الكثير بالنسبة للحركات الوطنية الأفريقية، التي كانت ترى الشركات الأجنبية والاحتكارات الرأسمالية وهي تستولي على مقدرات وثروات بلادها.

وقد خرج "عبدالناصر" من معركة السويس أكثر تهيؤا للقيام بدور جديد في أفريقيا، فقد فتح له هذا الانتصار أبواب الاتصال بحركات التحرير الأفريقية التي رأت في "عبدالناصر" المثل والحليف القوي والعنيد.. وأصبح الأفارقة هم الذين يتحايلون للوصول إلى القاهرة والاتصال بقادتها.

ثم بدأ عبدالناصر يدخل إلى قلب الحركة الأفريقية وذلك من خلال مواقف عديدة، وتبنى القضايا الأفريقية مستمرا في تحديه لقوى الاستعمار فاستطاع أن يجمع حوله قوى الثورة في أفريقيا.

وسنعرض بعض هذه المواقف التي فتحت الطريق أمام "جمال عبدالناصر" وأمام مصر إلى قلب القارة الأفريقية.

بداية فى السودان :

كان للسياسة التى اتبعتها الثورة المصرية حيال السودان أثرها الكبير فى فتح مجال العمل الأفريقى أمام مصر؛ فقد أقامت هذه السياسة على أساس إنهاء احتلال السودان أولاً، والدعوة لوحدة وادى النيل، وكان من خلال الاعتراف بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره.

وقد استقل السودان فى يناير سنة ١٩٥٦ بعد جلاء قوات الاحتلال. وأصبح بذلك ثانى دولة أفريقية - بعد مصر - تحصل على استقلالها منذ القرن التاسع عشر، وذلك بفضل اتفاقية ١٢ فبراير سنة ١٩٥٢ التى عقدتها مصر مع بريطانيا، بعد أن أصر "جمال عبدالناصر" على أن تبدأ المفاوضات بشأن مستقبل السودان قبل التفاوض على جلاء قوات الاحتلال عن أرض مصر.

وقد خرج "عبدالناصر" عن الطريق الذى سار فيه جميع الزعماء الوطنيين والحكومات السابقة فى مصر فى المطالبة بسيادة على السودان أو حق ضمّه إلى الأرض المصرية، كما كانت تطلب معظم الأحزاب المصرية قبل الثورة، بل إن الملك فاروق كان قد ذهب إلى حد إعلان نفسه ملكاً على مصر والسودان، فقد فاجأ "عبدالناصر" الإنجليز أنفسهم عندما وافق على إجراء استفتاء عام فى السودان من أجل تقرير المصير بعد تهيئة الجو الحُر المحايد.. وكان ذلك أمراً صعباً على الإنجليز رفضه بعد أن كانوا هم أنفسهم يطالبون به كمنافسة للرد على شعارات وحدة وادى النيل التى رفعتها مصر، ولاعتقادهم أن النظام الجديد لن يقبل بغير ذلك، بعد أن سبق أن أعلنت مصر أن السودان جزء لا يتجزأ من أراضيها، وذلك فى العهد السابق على الثورة.

وتم الاتفاق على فترة انتقال مدتها ٣ سنوات يتم فيها تصفية الإدارة الثنائية، وأن يكون للحاكم العام أثناء هذه الفترة السلطة الدستورية العليا تعاونه لجنة خماسية فيها عضوان سودانيان وعضو باكستاني وآخر مصرى علاوة على العضو الإنجليزى، وتقرير تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على أساس أحد الاختيارين:

(أ) ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

(ب) أو الاستقلال التام أى الانفصال عن مصر.

كما تقرر أن تنسحب القوات العسكرية المصرية البريطانية من السودان فوراً عندما يعلن البرلمان السوداني عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير الخاصة بتقرير المصير.

ولاشك أن هذه كانت خطوة جريئة وواعية في نفس الوقت من "جمال عبدالناصر" فهي جريئة؛ لأن الرأي العام المصري الذي ردد شعار وحدة النيل لفترة طويلة من الزمن كان ينتظر من قادة الثورة العسكريين أن يكونوا أكثر تشدداً من الملك الذي أعلن ضم الأراضي السودانية إلى مملكته.

وكانت هذه الخطوة واعية؛ لأن "عبدالناصر" بموافقته على أن يكون لشعب السودان الحق في تقرير مصيره أثبت أنه يفكر ويتصرف بروح العصر، فقد أراد "عبدالناصر" لاية رابطة تقوم مع السودان أن تكون منبثقة من رغبة شعبية وليست استناداً إلى حقوق مكتسبة من التاريخ أو حق الفتح، كما كان يطالب البعض، كما رأى "عبدالناصر" أنه مهما كان اختيار الشعب السوداني فإن هذه الاتفاقية تضمن تصفية الوجود البريطاني في السودان وإن هذا هو ما كان يريده في المقام الأول؛ فبقاء القوات البريطانية في القطر الشقيق يهدد أمن وسلامة مصر ولن يكون لجلاء هذه القوات عن مصر معنى حقيقى إذا كانت باقية في السودان.

ورغم أن مصر عملت طوال سنوات فترة الانتقال الثلاث على محاولة إقناع الشعب السوداني للارتباط بمصر وتحقيق وحدة وادى النيل، فإنها لم تتردد في تأييد استقلال السودان ومباركته عندما أدركت أن هذه هي رغبة الأغلبية العظمى للشعب السوداني، فعندما أبلغت حكومة "الأزهرى" في عام ١٩٥٥ حكومتى مصر وإنجلترا برغبة الجمعية التأسيسية في سحب جيش الاحتلال؛ لإجراء الاستفتاء المنصوص عليه في جوهر محايد، سارعت مصر على الفور بسحب قواتها تاركة أسلحتها الثقيلة هدية لجيش السودان واضطر الجيش الإنجليزي للرحيل هو الآخر مُنهيًا بذلك احتلاله للسودان، وعندما أعلنت حكومة "الأزهرى" قيام الجمهورية السودانية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وتم تشكيل مجلس قيادة لرئاسة الدولة، دون انتظار لإجراء الاستفتاء المنصوص عليه، لم تطالب مصر بإتمام هذا الاستفتاء وسارعت بالاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة التي أعلن استقلالها في أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وكانت مصر أول دولة اعترفت بالسودان.

والحقيقة إن مصر لم تصر على إجراء الاستفتاء المنصوص عليه في الاتفاقية؛ لأنها كانت قد أدركت بما لا يقبل الشك أن نتيجته لن تكون في صالح الارتباط بمصر، فقد كان الحزب الوطني بزعامة "الأزهرى" - وهو محور الدعوة للوحدة بين القطرين - قد تخلى هو الآخر عن هذه الدعوة ووقف مع الاستقلال ولذلك أراد "عبد الناصر" أن يكسب مشاعر الجماهير السودانية وهي تحتفل باستقلالها.

وهكذا فإن مصر وإن كانت قد خرجت من السودان دون أن تحقق الوحدة التي كانت تتشدها، لكنها كانت قد فتحت أمامها مجال العمل في أفريقيا كلها بالتزامها وإخلاصها للمبادئ الأساسية التي قامت عليها سياستها الأفريقية بعد ذلك، وهي تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير.

التزام مصر بمسئولياتها الدولية في الصومال:

كان الصومال من أول البلاد التي اهتم بها "عبد الناصر"، والتزمت مصر بمساعدة الحركة الوطنية فيه، ولم يكن ذلك فقط من أجل موقع الصومال الاستراتيجي المهم في القرن الأفريقي وفي مواجهة ميناء عدن، ولا من أجل التكوين الأنثروبولوجي للشعب الصومالي الذي يعتبر - شأنه في ذلك شأن الشعب الموريتاني - همزة الوصل بين عرب أفريقيا وزنوجها، ولكن كان السبب الأساسي هو مسئولية مصر الدولية في الصومال، حيث كانت تشترك في عضوية المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة في الصومال.

فقد كان الصومال من الأقاليم الموضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة والإدارة الإيطالية، وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت هيئة تابعة لها هي المجلس الاستشاري منذ عام ١٩٥٠ مكونة من ثلاث دول هي: مصر وكولومبيا والفلبين، بقصد الإشراف على الإدارة في الصومال والتأكد من قيادة البلاد نحو الاستقلال خلال فترة تنتهي في عام ١٩٦٠، وكان وجود مصر في هذا المجلس يعتبر شكليا قبل قيام ثورة يوليو، فلم تكن لديها القدرة ولا الرغبة في الاصطدام بالقوى الاستعمارية من أجل القوى الوطنية في الصومال.

وتغير وضع مصر في الصومال بعد الثورة المصرية، حيث قررت أن تتحمل مسئولياتها الدولية كاملة مستفيدة من تواجد مندوبيها في المجلس الاستشاري هناك، فتبنت وجهة النظر الوطنية، وتولت الدفاع عنها، وقدمت المشورة السياسية والخبرة القانونية للأحزاب والحركات الوطنية هناك،

وساعدتها في مقاومة المناورات التي تهدف إلى تأخير تسليم السلطة للوطنيين، كما قامت بمقاومة خطط الإدارة الإيطالية التي كانت تحاول طمس الملامح العربية للصومال.

وكان الصومال - في ذلك الوقت - يشهد صراعا عنيفا بين العديد من القوى الاستعمارية والأجنبية التي اتاحت لها الظروف التواجد في الصومال ، والاهتمام - بحكم مصالحها وأطماعها في المنطقة - بمستقبل هذا القطر، وكانت هذه القوى رغم تضارب مصالحها تشكل خطرا على الاستقلال الحقيقي للإقليم.

وكان الإيطاليون يمثلون أخطر هذه القوى الاستعمارية ؛ فهم يملكون سلطة الإدارة، كما كانوا يسيطرون - عن طريق الشركات الإيطالية - سيطرة كاملة على اقتصاد الإقليم، ويملكون معظم الأراضي الخصبة، ولا يريدون تغيير هذه الأوضاع، ويخططون لكي تبقى اقتصاديات الإقليم معتمدة على الاقتصاد الإيطالي وتحت سيطرة الاحتكارات الإيطالية.

وكانت الإدارة الإيطالية تتباطأ أيضا في اتخاذ الخطوات اللازمة لتسليم السلطة للصوماليين كما هو مفروض، مثل إشراكهم في الإدارة والتدرج في التمثيل النيابي، وكان هذا التباطؤ يهدف إلى تأجيل موعد الاستقلال، وكان الإيطاليون يعملون أيضا على القضاء على المناهج العربية للإقليم، وذلك بإهمال تعليم اللغة العربية، وإحضار بعثة تبشيرية كاثوليكية عملت على نشر وتعليم اللغة الإيطالية في الصومال، ثم عملت على قيام دعوة من أجل إحياء اللغة الصومالية وكتابتها بالحروف اللاتينية، كل ذلك من أجل إبعاد الأجيال الصومالية عن مصادر الثقافة العربية، وانتزاع أهم الجذور التي يمكن أن تربطهم بالعالم العربي.

أما القوة الاستعمارية الثانية فهي: بريطانيا التي كانت - في ذلك الوقت - تستعمر جزءا من الأراضي الصومالية وهو ما عرف «بالصومال الإنجليزي»، كما كان نفوذها متغلغلا في الإقليم عن طريق بعض الشركات التي قامت عندما احتلت بريطانيا الصومال الإيطالي عام ١٩٤٢، عقب هزيمتها للإيطاليين أثناء الحرب العالمية الثانية إلى أن سلّمت لهم الإدارة مرة أخرى عام ١٩٥٠ بناء على قرار الأمم المتحدة.

وكانت بريطانيا تسعى لإدخال الصومال بعد الاستقلال في رابطة الكومنولث البريطانية، وكانت من أجل ذلك لا تمانع في منح الاستقلال لإقليم هرجيسة الخاضع لها «الصومال الإنجليزي» على أن يتحد إقليما

الصومال فى دولة مستقلة واحدة مع بقاء نفوذها بطبيعة الحال فى الدولة الجديدة، وكانت فكرة الاتحاد هذه فى حد ذاتها تجد تأييدا شعبيا ساحقا فى الإقليمين، ولكن إيطاليا كانت تعارضه بشدة وكذلك فرنسا الموجودة فى إقليم جيبوتى، وكانت بريطانيا بهذا الموقف من الاتحاد تحاول إقامة الجسور بينها وبين حزب الأغلبية فى الصومال وهو حزب "وحدة الشباب الصومالى".

أما الخطر الثالث الذى واجهه الصومال: فكان أثيوبيا التى كانت تسعى إلى ضم الإقليم إليها؛ بصفتها «الوطن الأم» كما كانت تدعى ذلك بعد أن كانت قد نجحت فى ضم جزء من الصومال هو إقليم الأوجادين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء نشاط أثيوبيا وتدعمه، حيث كانت فى ذلك الوقت تتخذ من أثيوبيا قاعدة لها وأداة لتنفيذ سياستها الأفريقية، وخاصة فى هذه المنطقة الإسلامية، والتى كان يحلو لأثيوبيا أن تصف نفسها فيه بأنها جزيرة مسيحية تحيط بها شعوب إسلامية من كل جهة.

ورغم تعارض أهداف هذه القوى الأجنبية الاستعمارية فى الصومال، فإنها جميعاً كانت متفقة على ضرورة القضاء على الملامح العربية للصوماليين، كما كانت تتفق فى حماسها لإيجاد علاقة اقتصادية بين الصومال وإسرائيل، التى كانت قد أقامت مجزرا أليا فى جيبوتى، وأنشأت شركات فى أثيوبيا أهمها شركة "أنكودا" التى كانت تسعى لأن يمتد نشاطها إلى الصومال تمهيدا لإقامة علاقات سياسية مع إسرائيل بمجرد استقلاله.

وقد ساعد تعدد الأحزاب الصومالية - «وصل عددها إلى ١٩ حزبا فى وقت من الأوقات» - على أن يكون لكل من هذه القوى الأجنبية المهمة بشئون الصومال الحزب أو الأحزاب المؤيدة لها؛ فكانت إيطاليا تعتمد على حزب المؤتمر الصومالى والحزب الديمقراطى، أما أثيوبيا فكان لها حزب شباب الصومال الأحرار.

ووسط هذا الصراع العنيف لهذه القوى التى كانت تتآمر على مصالح الشعب الصومالى، جاءت مصر بعد الثورة لتلعب دورا تاريخيا فى مساندة القوى الوطنية فى الصومال فى نضالها من أجل الاستقلال الحقيقى والاحتفاظ بمقومات الشخصية الصومالية بجذورها العربية الأفريقية الإسلامية، واستندت مصر فى نشاطها إلى وضعها القانونى فى المجلس الاستشارى، الذى كان يعطيها حق محاسبة الإدارة الإيطالية عن طريق

الأمم المتحدة، كما أعطاهما ذلك حق الوجود في مقديشيو والاتصال بجميع الهيئات والتنظيمات السياسية في الصومال وتقديم المساعدة لها.

وتبنت مصر وجهة نظر الأغلبية الساحقة في الصومال التي كانت تريد الاستقلال الكامل ووحدة جميع الأراضي الصومالية، وهو ما ترمز له النجمة الخماسية التي تتوسط العلم الصومالي إشارة إلى الصومالات الخمسة في ذلك الوقت: «الإيطالي، والإنجليزى، والفرنسى، والأثيوبي، والكينى».. كما كانت هذه الأغلبية تطالب باللغة العربية لغة رسمية للبلاد؛ فالشعب الصومالي شعب مسلم يعرف معظمه اللغة العربية.

وقد قدمت مصر مساعدات كثيرة للصومال في هذا المجال، وذلك بإمداد المدارس العربية التي كانت تفتحها الجمعيات والأحزاب الوطنية بالمدرسين المصريين والكتب العربية، كما أعطت الكثير من المنح الدراسية في المدارس والمعاهد والجامعات المصرية لأبناء الصومال، كما فتح الأزهر أبوابه لأعداد هائلة من الصوماليين، وأرسل بعثة أزهرية إلى الصومال كان أعضاؤها يخطبون في الجوامع بجانب رسالتهم العلمية، وكان لهؤلاء أثر عظيم في تعبئة الشعور الوطنى هناك وتوجيهه لمقاومة الاستعمار.

وفي الوقت الذى توطدت فيه العلاقة بين مصر وحزب الأغلبية في الصومال «حزب وحدة الشباب الصومالى» - نتيجة تبنيها للقضايا الرئيسية الذى تضمنها برنامج هذا الحزب - لم تهمل مصر بقية الأحزاب والتنظيمات والزعماء الدينيين، وحتى تجار الماشية الذين كانوا يمثلون مركزا مهما من مراكز التأثير الشعبى، فقد عملت مصر على استيراد جزء كبير من احتياجاتها للماشية من الصومال، الأمر الذى ربط مصالح هؤلاء التجار بالقاهرة وجعلهم يترددون عليها كثيرا.

وبمرور الوقت تعاظم نفوذ مصر في مقديشيو، لوقوفها مع القوى الوطنية ولاقتناع الغالبية العظمى للشعب الصومالى بأنها الدولة الوحيدة بين القوى المتصارعة في الصومال التى قبلت الدخول في هذا الصراع دون أن تكون لها أطماع ذاتية، وخاصة بعد أن وضحت سياسة "عبدالناصر" المناهضة للاستعمار، وأصبح المندوب المصرى في مقديشيو مصدرا مستمرا لإزعاج القوى الاستعمارية، وخاصة الإدارة الإيطالية التى يملك المندوب محاسبتها باسم الأمم المتحدة بحكم وجوده فى المجلس الاستشارى.

وفى مارس سنة ١٩٥٧ اغتيل المندوب كمال الدين صلاح، وكان من أكفأ العناصر الدبلوماسية وجاء ذلك على يد أحد الصوماليين، ورغم أن التحقيق لم يصل إلى نتيجة حاسمة، فإن أصابع الاتهام كلها تشير إلى

الإدارة الإيطالية التي كانت تريد تصفية الوجود المصري بعد أن كانت قد ضاقت بنشاط المندوب المصري هناك.

وقد كُلفت عقب هذا الحادث بالسفر إلى مقديشيو لدراسة الحالة هناك، ومتابعة التحقيق في مقتل المندوب المصري، وأقيمت في دار المندوب وقمت باتصالات واسعة مع جميع العناصر الوطنية هناك متعمدا إظهار حجم هذه الاتصالات أمام الإدارة الإيطالية، كما قمت بنشاط واسع بين الجماعات الدينية والتقيت بالجموع الصومالية في الجوامع والجمعيات وأماكن التجمع، وكان الغرض من ذلك هو تأكيد دور مصر وإظهار إصرارها على الماضي في تحمل مسئوليتها التاريخية كاملة، ولم يمض على وجودي في مقديشيو أكثر من بضعة أيام حتى أبلغت الإدارة الإيطالية القنصل المصري هناك بأنني أصبحت شخصية غير مرغوب فيها، وطلبت أن أغادر مقديشيو في ظرف ٤٨ ساعة.

وانتشر الخبر في جميع أنحاء المدينة، فتوافد على محل إقامتي أعداد كبيرة من الوطنيين الصوماليين والسياسيين من أصدقاء مصر ومن المؤمنين بأهمية الدور المصري في الصومال ووقوفه في مواجهة الإدارة الاستعمارية، وكانوا جميعا في أشد حالات السخط على الإدارة الإيطالية، ولكنهم يترقبون ما سوف تسفر عنه هذه المواجهة.

أرسلت برقية إلى الرئيس "جمال عبدالناصر" أعلمه فيها بما حدث، وأوضحت أن نجاح الإدارة الإيطالية في إخراجي من الصومال بهذه الطريقة سيضعف دور مصر كثيرا من المرحلة القادمة.

وبمجرد وصول هذه البرقية إلى الرئيس "جمال عبدالناصر" أصدر أوامره إلى وزارة الخارجية فاستدعى السفير الإيطالي لمقابلة نائب وزير الخارجية وقتئذ السيد/ "عبدالفتاح حسن"، الذي أبلغ السفير بأنه سوف يُعتبر شخصية غير مرغوب فيها وسيكون عليه مغادرة البلاد فوراً إذا لم ترجع الإدارة الإيطالية في مقديشيو عن قرارها الخاص بإبعادى، واضطرت الإدارة الإيطالية إلى التراجع عن قرارها في ذلك الحين، وبقيت في مقديشيو لفترة أخرى، ومارست نشاطا أوسع، وكان هذا بطبيعة الحال تعزيزا لموقفنا هناك أمام الوطنيين الذين عرفوا أن مصر تستطيع أن تقف أمام النفوذ الإيطالي .

وبعد عودتي إلى القاهرة كان قرار "عبدالناصر" بتدعيم البعثة التعليمية المصرية في الصومال ، وزيادة أفراد القنصلية المصرية في مقديشيو، كما عيّن مندوبا جديدا هو الدكتور "محمد حسن الزيات" واستمرت مساعدة

مصر للقوى الوطنية فى الصومال بعد أن تضاعف حجمها، كما استأنف المندوب المصرى الجديد نشاطه بنفس الحماس والإخلاص الذى بدأه سلفه إلى أن استقل الصومال فى الموعد الذى سبق أن حددته الأمم المتحدة وهو عام ١٩٦٠.

وقد فشلت كل الجهود التى بذلت لإيجاد علاقة تجارية أو اقتصادية بين الصومال وإسرائيل، كما فشلت جهود بريطانيا فى إدخال الدولة الجديدة فى رابطة الكومنولث البريطانى، رغم خروج الإنجليز من إقليم "هرجيسة" الذى انضم إلى الدولة الجديدة وأصبح جزءا منها .

وقد وجهت الإدارة الإيطالية الدعوة لإسرائيل لحضور الاحتفال بالاستقلال، ولكنها اضطرت إلى إلغاء هذه الدعوة بعد احتجاجات كثيرة من الهيئات والتنظيمات والأحزاب الصومالية كانت تنذر بتطورات خطيرة رأت الإدارة الإيطالية تجنبها، وقد امتدت العلاقات القوية بين مصر والصومال إلى ما بعد الاستقلال، وهذا ما سوف نعود إليه فى مكان آخر.

ومما لا شك فيه أن المساعدات التى قدمتها مصر للصومال خلال فترة ما قبل الاستقلال ومواقفها مع القوى الوطنية هناك قد جعلت لمصر رصيذا هائلا فى الصومال لا يمكن إدراكه إلا لمن تهيأت له الفرصة لزيارة هذا البلد الشقيق، وليس مدى تحمس الشعب الصومالى للصدقة المصرية الصومالية وتقديره لثورة يوليو المصرية وارتباطه الوجدانى بها .

ورغم أن انضمام الصومال بعد ذلك إلى الجامعة العربية قد جاء دون شك تنويجا لهذه العلاقة الخاصة التى قامت بين مصر والصومال منذ الثورة المصرية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن "عبدالناصر" لم يحاول جر الصومال إلى الانضمام إلى الجامعة العربية بل إنه فى حديثه مع الزعماء الصوماليين كان دائما ينصح بتأجيل هذا الموضوع، حتى تنضج وتكتمل الفكرة داخليا، وحتى تنتهى لها الظروف المناسبة أفريقيا أولا، وخاصة تنزانيا وكينيا قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة؛ لأن الصومال كان يعيش فى شبه عزلة سياسية فرضت عليه؛ فقد ورث الصومال المستقل مشاكل حادة مع جيرانه أثيوبيا وكينيا؛ نتيجة أوضاع سابقة خلقتها السلطات الاستعمارية قبل رحيلها، وكان ذلك هو السبب فى عدم اندماج الصومال بالقدر الكافى مع دول شرق أفريقيا، وكان "عبدالناصر" يعتقد أن انتماء الصومال إلى الجامعة العربية قبل أن يدعم علاقته بدول شرق أفريقيا قد يزيد التناقض الموجود بين الصومال وهذه الدول ويزيد من متاعبه مع الدول المجاورة.

مصر تؤيد حركة «الماو ماو» فى كينيا :

كانت كينيا فى مقدمة الأقطار التى استطاعت الثورة المصرية أن تتصل بالحركة الوطنية فيها وتؤيدها وتدعمها وتقيم أوثق الصلات مع زعمائها وعلى رأسهم "جومو كينياتا" .

فقد بدأت ثورة الماو ماو بعد ثلاثة أشهر فقط من قيام الثورة المصرية، عندما أعلن الانجليز حالة الطوارئ فى كينيا فى أكتوبر سنة ١٩٥٢، وقامت حركة الماو ماو بين قبائل الكيكويو والمساي الذى طردهم المستعمر الإنجليزى من أرضهم، ليعيشوا فى أحياء قذرة على هامش المدن، يعانون من البطالة والحرمان من أى حق فى حياة كريمة .

وقد حاول الأوروبيون تصوير هذه الثورة على أنها حركة دينية وأنها حركة ارتداد إلى التوحش تتطلب منهم البقاء فى كينيا لإعادة الأفريقيين وقيادتهم إلى حياة التمدين .

وكان هذا كله أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ فأصل المشكلة يرجع إلى وقت إنشاء الإنجليز للخط الحديدى بين ممبسة على ساحل كينيا وكمبالا فى أوغندا ماراً بنيروبى عاصمة كينيا، وكان هذا الخط يمر بأخصب الأراضى فى كينيا وهى ما عرفت بالأراضى العالية "High lands" والتى كان يسكنها قبائل الكيكويو والمساي وهى قبائل شديدة البأس عرفت بقدرتها الفائقة على القتال .

وقد قام الحاكم الإنجليزى فى ذلك الوقت (سير شارلوت اليوت) بدعوة عدد من العائلات الإنجليزية الغنية الأرستقراطية، وأغراهم بالإقامة فى كينيا وتملك هذه الأراضى العالية .. وكان هدفه الأساسى حماية الخط الحديدى من تخريب القبائل المعادية، ثم أصدر أمراً بطرد القبائل الأفريقية من هذه المناطق ثم أعلن أن كينيا أصبحت بلاد الرجل الأبيض .

وكان الأفريقيون المطرودون من هذه الأرض يذهبون للإقامة فى مناطق خصصت للأفريقيين خارج هذه الأراضى أشبه بالمستودعات البشرية، وأصبح هؤلاء الذين لم يجدوا أماكن فى هذه المناطق المزدحمة جداً عبيداً فى الأرض التى يمتلكها البيض، وأصبح هناك حوالى ربع مليون من هؤلاء العبيد، وكان يسمح لهم بزراعة ما يقتاتون به فقط مقابل تسخيرهم هم وعائلاتهم للعمل فى أرض الملاك البيض، وكان عقد العمل لهؤلاء يُحرر لمدة من سنة إلى خمس سنوات، وإذا بيعت الأرض يُتقل عقد العمل إلى المالك الجديد ومن يهرب منهم يمكن اعتقاله وسجنه، ولزيادة سلطان أصحاب العمل على مستخدميهم كان مفروضاً على كل أفريقى بحكم القانون أن

يحمل تصريح عمل، وكان هذا كله مناقضا لعهود أخذتها بريطانيا على نفسها لضمان حقوق الأفريقيين وجعل مصلحتهم هي المصلحة العليا .

وفي عام ١٩٥٠ قام زعماء اتحاد كينيا الأفريقي الذي كان يرأسه "جومو كينيا" بحملة لجمع توقيع مليون شخص أفريقي لعرض قضيتهم على البرلمان الإنجليزي، ثم أرسلوا مندوبين اثنين عنهم يحملان هذه التوقيعات، ولكن لم يغير ذلك شيئا من سياسة بريطانيا في جعل كينيا منطقة استيطان للرجل الأوروي على غرار جنوب أفريقيا .

ومن أجل ذلك قامت حركة "الماو ماو" وكانت أساسا من أجل الأرض وقُبض على "جومو كينيا" ومعه عشرون آخرون في أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وقُدِّموا إلى المحاكمة التي استمرت تسعين يوما حكم عليه بعدها بالسجن سبع سنوات مع الأشغال الشاقة وبعد شهرين من الحكم تم حل اتحاد كينيا الأفريقي؛ بحجة أن تنظيم "الماو ماو" استخدم هذا الاتحاد كغطاء لتنفيذ عمليات العنف والقتل التي قام بها ضد البيض .

واستغل الإنجليز هذه الأحداث وشنوا حملة إرهابية كان هدفها المضي في تحويل كينيا بالفعل إلى بلد الرجل الأبيض على غرار جنوب أفريقيا وتبني سياسة مماثلة، واستغلت السلطات قانون الطوارئ الذي كان قد صدر في سبتمبر لتصبح عمليات القمع هذه عمليات حربية، وصفها الإنجليز أنفسهم وقتها أنها أكبر حرب استعمارية في أفريقيا منذ حرب البوير، تجمع أكثر من ثلاثين ألفا من القوات البريطانية لمساعدة البوليس المحلي في كينيا، وأصبحت هذه القوات في حالة حرب بالفعل مع ما أطلق عليه الأفريقيون «جيش الكيو كويو لتحرير الأرض» ، واستخدم الإنجليز المدفعية والطيران في ضرب عناصر «الماو ماو» في الجبال التي تحصنوا بها، وذلك لطردهم من هذه المناطق باعتبارها محرمة عليهم .

عمليات القمع والإبادة :

وقد وصل إجمالي الخسائر المعلنة في ٢٧ يناير ١٩٥٥ من واقع الإحصائيات الإنجليزية ٧٨٠٠ قتيل من أفراد «الماو ماو»، ٧٩١ حكم عليهم بالإعدام ونفذ فيهم الحكم، وهذه الخسائر لا تشمل خسائر القنف بالطائرات والمدفعية، كما كان هناك ٧٠٠٠ أفريقي في معسكرات الاعتقال والسجون وتم طرد ٦٠٠,٠٠٠ من أفراد «الكيكويو» من أرضهم، وتم تحطيم ١٥٠,٠٠٠ كوخ من أكواخهم .

كانت عمليات القمع والقتل والابادة التي تقوم بها السلطات البريطانية ضد ثوار "الماوماو" تجسيدا لذلك الصراع الذي ذكره "عبدالناصر" في كتابه : «فلسفة الثورة» والذي قال فيه : «إننا لن نستطيع بحال من الأحوال - حتى لو أردنا - أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي الذي يدور في أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الأفريقيين» .

وتبنت مصر قضية الوطنيين في كينيا، فقامت بحملة إعلامية ودبلوماسية مركزة ضد هذه الأعمال الوحشية، وخصصت إذاعة موجهة باللغة السواحيلية باسم "صوت أفريقيا" إلى شعب لينيا وشعوب المنطقة الناطقة بهذه اللغة، هاجمت فيها الاستعمار البريطاني بعنف شديد وحملته مسئولية كل أعمال العنف والإبادة، وكشفت عن مخطط بريطانيا لجعل كينيا وطنا للرجل الأبيض، وقد بدأت هذه الإذاعة كإذاعة سرية في أول الأمر وكان مقرها في إحدى التكنات بمنشية البكري، وتتبع رئاسة الجمهورية مباشرة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الإذاعات الموجهة بالإذاعة المصرية، ولكن تحت إشراف الشئون الأفريقية برئاسة الجمهورية .

وكانت تصلنا منذ البداية أخبار دقيقة عن أعمال القمع والتفرقة التي يقوم بها الإنجليز في كينيا - كانت تحصل عليها المخابرات المصرية - الأمر الذي جعل من إذاعة "صوت أفريقيا" شيئا حيا بالغ التأثير، فقد كانت هذه هي أول إذاعة باللغة السواحيلية تصدر من أفريقيا، وتتبنى قضايا الأفارقة، وتتكلم باسمهم وتهاجم الاستعمار والتفرقة العنصرية، وتدعو إلى الثورة الشاملة باسم أفريقيا وشعوبها، واستطاعت هذه الإذاعة أن تقدم العديد من الأناشيد الحماسية باللغة السواحيلية، بعد أن وضعت في الحان جيدة يؤديها ويؤلف كلماتها بعض الطلبة الكينيين الموجودين في القاهرة، كانت قد اكتشفت فيهم هذه الموهبة .

وجعلت مصر من قضية "الماوماو" وقضية الإفراج عن "جومو كينيااتا" قضية أفريقيا كلها، وجعلت الإفراج عنه مطلباً على مستوى القارة الأفريقية كلها، وربما كانت هذه أول قضية أفريقية تأخذ هذا الطابع على مستوى القارة وكان الفضل في ذلك لمصر .

وأدت بطبيعة الحال هذه الحملة وهذا التأييد إلى توثيق الصلة مع الحركة الوطنية في كينيا، وكانت القاهرة أول عاصمة تفتح أبوابها للزعماء الكينيين الوطنيين، وتمدهم بكل المساعدات الممكنة؛ لتنشيط حركتهم في داخل كينيا، وكذلك توصيل صوته إلى العالم الخارجي والمحافل الدولية، في الوقت الذي كان الإنجليز يجرمون أي نشاط سياسي في كينيا .

وبعد أن سمح بقيام الأحزاب السياسية في كينيا كانت القاهرة أول مكان خارج كينيا تفتح فيه هذه الأحزاب مكاتب دائمة لها، وكانت الأحزاب الكينية التي فتحت لها مكاتب في القاهرة هي : حزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني «K.A.N.U» وحزب الاتحاد الديمقراطي الكيني «K.A.D.U» وكانت هذه المكاتب تعمل كحلقة اتصال بين تنظيماتها في الداخل وبين القاهرة، كما اعتبرت أيضا نافذة هذه التنظيمات على العالم الخارجى.

وقد تردد على القاهرة خلال هذه الفترة معظم زعماء كينيا المعروفين من أمثال : "أوجنجا أودنجا" و"نجالا" و"توم مبيوا" و"جيمس جيشورو" و"جوزيف مورمبى" وغيرهم كثيرون .. وكان "عبد الناصر" يلتقى بهؤلاء الزعماء كلما حضروا إلى القاهرة .

الإذاعات الأفريقية الموجهة من القاهرة :

لقد صادفت الإذاعة الموجهة باللغة السواحيلية إلى كينيا نجاحا كبيرا، وكان تأثيرها عظيما في داخل كينيا، وأذكر أنه في أول لقاء لى مع "جومو كنياتا" وكان ذلك بعد خروجه من السجن بأسابيع قليلة قال: إن هذه الإذاعة لعبت دورا خطيرا في كينيا ، وإنه كان يستمع وهو في سجنه إليها وكان يستدعى حراسه ليستمعوا معه إلى صوت أفريقيا من القاهرة ، وإنها كانت تعطيه في كل مرة يستمع إليها شحنة معنوية كبيرة كما كان يندش لدقة الأخبار والسرعة التي تنتقل بها هذه الأخبار، وكانت هذه أول إذاعة توجهها القاهرة إلى أفريقيا بلغة أهلها ، إذا استثنينا الإذاعات التي كان يوجهها راديو القاهرة من قبل إلى جنوب السودان باللهجات الأربع الرئيسية هناك .

وقد وجهت القاهرة بعد ذلك العديد من الإذاعات باللغات واللهجات الأفريقية على غرار الإذاعة السواحيلية، فكانت تذيع إلى غرب أفريقيا بلغات الهوسا واليوريا البامبرا والولوف، وإلى وسط أفريقيا بلغات النيانجا والشونا والسندبيلي والنجالا ، وإلى جنوب أفريقيا بلغة الزولو وإلى شرق أفريقيا بالصومالية والسواحيلية والتجريدية، وغيرها من لغات ولهجات أفريقية كثيرة علاوة على اللغات المستخدمة رسميا في مناطق أفريقيا وهي الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والأسبانية والعربية، وكان وراء إنشاء كل إذاعة من هذه الإذاعات قصة ترتبط بتأييد حركة جديدة أو ثورة جديدة ومساعدات مصرية تمتد إلى المجالات الأخرى خلاف هذا المجال الإعلامى،

وفى حالات معينة كانت تخصص الإذاعة الموجهة أو جزئىء منها لتذيع باسم حركة أو تنظيم ، حدث ذلك أثناء ثورة الكونغو، كما حدث بالنسبة لروديسيا الجنوبية بعد إعلان الاستقلال من جانب النظام العنصرى هناك ، وكذلك بالنسبة لموزمبيق فقد أعطيت إذاعة لحزب فريليمو (الحزب الحاكم حاليا) وذلك بعد أن وصلت الثورة هناك إلى مرحلة متقدمة بقيادة هذا التنظيم .

وكانت هذه الاذاعات بالإضافة إلى معالجتها للموضوعات التى تخص كل إقليم تنقل إلى شعوب أفريقيا أخبار الثورات والحركات الوطنية المختلفة فى جميع أنحاء القارة، من الجزائر إلى كينيا إلى روديسيا وأنجولا وجنوب أفريقيا ، باعتبار أن ذلك يدخل كله فى نطاق الثورة الأفريقية الشاملة ضد الاستعمار والتبعية، كما كانت تنقل بطبيعة الحال صورة لما يدور على أرض مصر وأخبارها وسياساتها.

وقد استطاعت هذه الإذاعات بجانب مساهمتها الإيجابية فى الثورة الأفريقية أن تنقل إلى مستمعيها فى كل أنحاء القارة الأفريقية الإحساس بأن مصر هى بحق جزء من القارة الأفريقية ، إن لم تكن قد أصبحت بالفعل قلبها النابض وقاعدة التحرير فيها.

الثورة الجزائرية وتصفية الإمبراطورية الفرنسية:

لقد كان لوقوف الثورة المصرية بجانب ثورة الجزائر والمساعدة والتأييد الكامل الذى أعطاه «عبد الناصر» لهذه الثورة أثره الكبير فى جذب حركات تحرير أفريقية جديدة إلى القاهرة بعد أن اتخذت الثورة الجزائرية من القاهرة قاعدة أساسية لى تنطلق منها.

ومما لا شك فيه أن نجاح الثورة الجزائرية كان عاملا أساسيا فى تصفية الاستعمار الفرنسى من أفريقيا، فعندما قامت هذه الثورة عام ١٩٥٤ كان الجزائر - بنص الدستور الفرنسى - جزءا من الأراضى الفرنسية، فيما وراء البحار، وكان للجزائر أهمية خاصة لدى فرنسا، أولا: لكثرة عدد الأوربيين المستوطنين «حوالى مليون وربع» أصبح خمس أسداسهم من مواليد الجزائر نفسها لا يتصورون وطنا آخر لهم غيرها. وثانيا : لقربها من فرنسا وثروتها الضخمة التى يمتلك معظمها المستوطنون الأوربيون، هذا بالإضافة إلى عامل خاص جعل فرنسا تستميت فى محاولة الاحتفاظ بالجزائر كأرض فرنسية، ألا وهو الطريقة المهيمنة التى خرج بها الجيش الفرنسى من الهند الصينية بعد هزيمة «ديان بيان فو» وحرص فرنسا على

ألا تفقد هيبتها في أفريقيا كما فقدتها في آسيا.

كانت الجزائر نموذجا للاستعمار الاستيطاني في أفريقيا، ولا يفوقها في ارتفاع نسبة الأوربيين إلى السكان الأصليين سوى جنوب أفريقيا «النسبة في جنوب أفريقيا ١:٢، وكانت في الجزائر ١:٨»، وكان الأفريقيون ينظرون إلى هذا النوع من الاستعمار على أنه أبشع أنواع الاستعمار وأكثرها شراسة في مقاومة الحركات الوطنية والتحررية، فقد كانت التجربة مماثلة في المجازر التي واجهتها حركة "الماو ماو" في كينيا، وكانت نماذج هذا الاستعمار الاستيطاني موجودة في روديسيا وجنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا بالإضافة إلى كينيا، لذلك كان للثورة الجزائرية معنى وأهمية خاصة لدى الوطنيين الأفريقيين في هذه الأقاليم، بالإضافة إلى كل المستعمرات الفرنسية والبرتغالية في أفريقيا، حيث كانت كل من: فرنسا والبرتغال تعتبرها امتدادا لأراضيها فيما وراء البحار وكانت الثورة الجزائرية بالنسبة لهؤلاء جميعا هي ثورة على هذه الأوضاع جميعا، ثورة على الاستعمار الاستيطاني وثورة على فكرة امتداد الدولة الاستعمارية إلى ما وراء البحار.

وعندما تصاعدت المقاومة الجزائرية ووصل عدد القوات الفرنسية في الجزائر على ٤٠٠,٠٠٠ وهو أكبر عدد من القوات اشتركت به فرنسا في حرب استعمارية، ظهرت الأصوات المؤثرة داخل فرنسا نفسها تنادي بضرورة تطوير نظام الحكم في المستعمرات الفرنسية وتهيئتها، للحكم الذاتي قبل أن تندلع الثورة على غرار ما حدث في الجزائر.

وأرادت الحكومة الفرنسية التي كان يرأسها وقتئذ "جى موليه" أن تسبق الأحداث فأعدت في عام ١٩٥٦ دستوراً جديداً عُرف باسم "Loi Cadre" يسمح بتشكيل حكومات أفريقية في المستعمرات الفرنسية، ولكن مع وجود حاكم فرنسي تعينه باريس في كل إقليم. وكان هذا تطورا مهما في المستعمرات الفرنسية نحو الحكم الذاتي، وبدأ تطبيق هذا القانون في أقاليم أفريقيا الغربية وأفريقيا الفرنسية الاستوائية في أوائل عام ١٩٥٧.

أما في الجزائر فقد ترتب على هذا القانون نتائج خطيرة، ففي ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ قام المستوطنون الأوروبيون في الجزائر بإضراب عام؛ احتجاجا على هذا القانون الذي اعتبروه هزيمة سياسية لهم وبيان بيان "فو" جديدة لفرنسا؛ لأن القانون كان يقسم الجزائر إلى مناطق، وبشكل يوحى أن هناك فكرة لتقسيم الجزائر، وصحب هذا الإضراب تمرد الجيش الفرنسي هناك، وكادت تشتعل الحرب الأهلية في فرنسا نفسها بسبب هذه الأحداث التي أدت في النهاية إلى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة.

وأتى "ديجول" إلى الحكم في يونيو سنة ١٩٥٨ ، وكان يريد أن يضمن استقرار الأوضاع في المستعمرات الأفريقية؛ حتى تستطيع فرنسا تركيز جهودها لمواجهة الموقف في الجزائر.

وتقدم ديغول بمشروع دستور جديد يقوم بموجبه اتحاد فيدرالى بين فرنسا وبين مستعمراتها (أفريقيا الغربية وأفريقيا الفرنسية الاستوائية) التى سوف تعطى حق إدارة شئونها الداخلية، ويقضى المشروع بأن يطرح هذا الدستور للاستفتاء الشعبى فى المستعمرات ، فإذا كانت النتيجة بالإيجاب يدخل الإقليم فى عضوية ما سسمى بالمجتمع الفرنسى ويصبح عضوا فى اتحاد فيدرالى مع فرنسا ، أما إذا كان التصويت بلا؛ فيعتبر الإقليم بصفة أوتوماتيكية فى حكم المنفصل عن المجتمع الفرنسى ويمكنه الاستقلال فورا ، ولكن «عليه أن يتحمل تبعه ذلك»، وقد جاء هذا النص على لسان "ديجول" نفسه وهو يدعو لمشروعه الجديد للمجتمع الفرنكو أفريقى.

وقد أثارت هذه الفقرة الأخيرة غضب "سيكوتورى" واعتبرها ماسة بكرامة شعبه، لما تحمله من معنى التهديد من جانب فرنسا للإقليم الذى يختار الاستقلال، وأعلن "سيكوتورى" رفضه لدستور "ديجول" ، وكان ذلك فى حضور "ديجول" نفسه فى كوناكرى عندما التفت "سيكوتورى" إلى جماهيره وقال كلمته المشهورة: «نحن نفضل الفقر مع الحرية على الثراء مع العبودية».

وأجرى الاستفتاء على دستور "ديجول" فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ ، وجاءت النتيجة بالموافقة فى جميع المستعمرات الفرنسية فيما عدا غينيا التى صوتت ضد الدستور.

وقد كانت الجزائر التى يسيطر عليها المستوطنون الأوربيون من بين من وافقوا على دستور "ديجول"، وقد جاء رد جبهة التحرير الجزائرية على ذلك بأن أعلنت «الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر»، برئاسة فرحات عباس، واتخذت من القاهرة مقرا لها واعترفت بها مصر على الفور.

وأعلن استقلال غينيا فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٨ واعتبر "ديجول" موقف "سيكوتورى" تحديا له وفرنسا ، وكان مصمما على أن يجعل منه ومن غينيا أمثلة لكل من تحدثه نفسه بعد ذلك بالتفكير فى الاستقلال والخروج عن المجتمع الفرنسى الذى سيقام على هذا الدستور ، وياشر "ديجول" جميع أنواع الضغوط الاقتصادية والسياسية ضد غينيا و"سيكوتورى"، ولكن محاولاته باءت كلها بالفشل، وأصبح استقلال غينيا بفضل تصميم "سيكوتورى" وقدرة شعب غينيا على المقاومة والصمود ، وللمساعدات

والتأييد الذي حصلت عليه غينيا من الدول التقدمية ، وكان هذا مولد دولة ثورية تقدمية جديدة فى أفريقيا ، وكان من الطبيعى أن تنشأ علاقة متينة وخاصة بين مصر وبين غينيا الثورية، وأن تتوطد العلاقة بين عبدالناصر وسيكوتورى ، وهذا سوف نتعرض له فى غير هذا المكان.

لم تنجح خطة "ديجول" فى إنشاء الاتحاد الفيدرالى بين فرنسا ومستعمراتها، فلم يجتمع المجلس التنفيذى للاتحاد سوى سبع مرات فى المدة من فبراير ١٩٥٩ إلى مارس ١٩٦٠، كما لم يجتمع برلمان الاتحاد إلا مرتين : الأولى عند إنشائه والثانية فى يونيو سنة ١٩٦٠ لإنهاء الاتحاد ، واضطر "ديجول" إلى تعديل الدستور ليسمح باستقلال دولتين كانتا قد تقدمتا رسميا بطلب الإستقلال وهما مدغشقر واتحاد مالى (الذى كان قد تكون من الاتحاد بين السنغال والسودان الفرنسى) وحصلت الدولتان على استقلالهما فى يونيو ١٩٦٠ ، ثم استقلت دولة الوفاق الأربعة (داهومى - النيجر - فولتا العليا وساحل العاج) فى شهر أغسطس ، وانتهى الأمر باستقلال جميع أقاليم أفريقيا الفرنسية الغربية وأفريقيا الاستوائية ، وتقدمت فرنسا للأمم المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ تطلب بنفسها العضوية لاثنتى عشرة دولة أفريقية.

وقد ذهب بعض الأفارقة إلى حد وصف "ديجول" بأنه محرر أفريقيا ، ولكن الحقيقة أن السبب الرئيسى فى تحول سياسة "ديجول" الأفريقية هو تطور الحرب فى الجزائر، واقتناعه بأن فرنسا غير قادرة على إنهاء هذه الحرب عسكريا وأنه لا سبيل لإنقاذ فرنسا من هذا النزيف إلا باستقلال الجزائر ، كما أدرك إنكار الاستقلال على الأفريقيين بعد نجاح سيكوتورى فى تحقيق استقلال غينيا سوف يورط فرنسا فى حرب جديدة مماثلة لحرب الجزائر، حيث كانت حركات التحرير والتنظيمات المعارضة لفرنسا فى الأقاليم الفرنسية الأخرى قد بدأت تتجمع فى غينيا وغانا خاصة من النيجر وساحل العاج وبدأت تتلقى التدريبات العسكرية وتجمع السلاح استعدادا للمقاومة، ورحبت القاهرة هى الأخرى بهذا الاتجاه واستضافت العديد من زعماء الحركات الوطنية المعارضة فى المناطق الفرنسية استعدادا لفتح جبهة جديدة ضد فرنسا تخفف من ضغطها على الجزائر، ومن هنا جاء التحول فى سياسة ديغول لإنقاذ فرنسا وإنقاذ ما تبقى لها من هيبة.

وهكذا لعبت الثورة الجزائرية دورا خطيرا فى تصفية الإمبراطورية الفرنسية والقضاء على فكرة امتداد الأراضى الفرنسية فى أفريقيا، وقد أدى ذلك إلى فتح أبواب الاتصال بيننا وبين حركات التحرير والتنظيمات الثورية فى أفريقيا الفرنسية التى لجأ كثير من زعمائها إلى القاهرة

للحصول على تأييد "جمال عبدالناصر"، بعد أن عرف دور مصر في مساعدة الثورة الجزائرية ومن أمثال هؤلاء الدكتور "فيلكس مومية" زعيم حزب اتحاد شعب الكامبيرون، والزعيم الصومالي "محمود حربي" و"جيبو بكارى" زعيم سوابا SWABA في النيجر وغيرهم كثيرون من التنظيمات السياسية والزعماء الدينيين.

وقد استطاعت الثورة الجزائرية منذ البداية أن تقدم نفسها كثورة أفريقية بجانب كونها ثورة إسلامية عربية، وكانت صلتها وثيقة دائما بالتنظيمات الوطنية في أفريقيا الفرنسية، الأمر الذي ساهم إيجابيا في القضاء على ما تبقى من فكرة الفصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء، وقد أقامت حكومة "موليه" في يناير ١٩٥٧ منظمة فرنسية تختص بإدارة استغلال الصحراء الإفريقية باسم «المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية» "Organisation Commune de Regions Sahariennes O.C.R.S".

وتشمل الصحراء الجزائرية بالكامل وأجزاء صحراوية أخرى من كل من موريتانيا والسودان الفرنسي (مالي حاليا) والنيجر وتشاد، وكان هذا بمثابة إقامة حاجز مادي بين الجزائر في الشمال الأفريقي وبين جيرانها في أفريقيا السوداء، ولكن الثورة الجزائرية قاومت هذه الفكرة وأفشلتها، كما قاومت هذه الفكرة أيضا بعض التنظيمات الأفريقية الأخرى مثل حزب «سوابا» "SWABA" بزعامة "جيبو بكارى" في النيجر وباستقلال هذه الدول الأفريقية بأجزائها الصحراوية واستقلال الجزائر بصحرائها كاملة عادت الصحراء تربط بين الجزائر وجيرانها الأفريقيين.

عبد الناصر والتضامن الأفريقي الآسيوى :

كان مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ بداية لظهور الدول الأفريقية على مسرح السياسة الدولية واتخاذها دورا إيجابيا بجانب الدول الآسيوية في القضايا العالمية، فقد تضمن إعلان باندونج الأسس السياسية الفلسفية التي تتمكن بها الدول من العيش مع بعضها في وئام وسلام وإقامة العلاقات العالمية على أساس التعاون على مستوى واحد ليس فيه استغلال اقتصادي أو سيطرة سياسية، كما اهتم المؤتمر أيضا بقضايا التحرر والاستقلال وحق تقرير المصير لكافة شعوب العالم التي عليها أن تعمل على التحرير من السيطرة الاستعمارية والقضاء على العلاقات الرأسية القديمة التي كانت تتحكم بها مجموعة قليلة من الدول في التوجيه العالمى وفى مستقبل البشرية.

وقد تكونت على أثر مؤتمر «باندونج» المجموعة الأفريقية الآسيوية في الأمم المتحدة التي أصبحت أكثر مجموعة من مجموعاتهما، وبذلك ظهرت قدرة جديدة لدول أفريقيا في التأثير العالمي، واستخدمت هذه القدرة في خدمة القضايا الأفريقية المعروضة على الأمم المتحدة والخاصة بتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية وقضايا التحرر على اختلاف أشكالها.

ولم يحضر مؤتمر باندونج من قارة أفريقيا سوى أربع دول فقط هي مصر وأثيوبيا وليبيريا وليبيا بالإضافة إلى وفدين حضرا بصفة مراقبين هما ساحل الذهب (غانا حاليا) والسودان، حيث لم يكونا قد حصلا على استقلالهما بعد، وكان جمال عبد الناصر هو الزعيم الأفريقي الذي شد الانتباه في هذا المؤتمر واعتبر الممثل الحقيقي لأفريقيا الجديدة، أفريقيا الثورة.

ورغم أنه لم يحضر مؤتمر «باندونج» سوى هذا العدد القليل من الدول الأفريقية فإن تجاوب الحركة الأفريقية لفكرة التضامن الأفريقي الآسيوي كان عظيما، فقد اعترفت جميع الدول الأفريقية التي استقلت بعد ذلك بالمبادئ المعلنة في «باندونج»، وأعلنت تمسكها بهذه المبادئ، وقد ظهر ذلك جليا في الإعلان الذي صدر عن أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة في أكرا في أبريل سنة ١٩٥٨.

وقد أعقب مؤتمر «باندونج» مؤتمر آخر عقد في القاهرة في أواخر عام ١٩٥٧ جاء مكملا له، وهو مؤتمر التضامن للشعوب الأفريقية الآسيوية الذي ضم عددا كبيرا من حركات التحرير والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة في كل من القارتين، وقد بلغ عدد الأقطار الأفريقية التي مثلت في المؤتمر ١٩ قطراً وتولت مصر مسئولية الاتصال بالتنظيمات الأفريقية المختلفة لحضور هذا المؤتمر. فقد كانت القاهرة قد أصبحت العاصمة السياسية لحركات الاستقلال في القارة والقاعدة الأساسية لتحرير أفريقيا، وكان هذا هو السبب الذي من أجله اختيرت القاهرة مكانا لانعقاد هذا المؤتمر، كما كان أيضا هو السبب في اختيارها لتكون مقراً للسكرتارية الدائمة لمؤتمر التضامن للشعوب الأفريقية الآسيوية.

وهكذا، أصبحت القاهرة نقطة الالتقاء بين آسيا وأفريقيا، ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي ولكن أيضا بفضل واقعها السياسي ونشاطها الواسع في المجالين الآسيوي والأفريقي.

المكاتب السياسية لحركات التحرر الأفريقية فى القاهرة:

عندما اتسعت دائرة الاتصال بحركات التحرير والحركات الوطنية الأفريقية، وامتلات العاصمة المصرية بوفود وممثلى هذه الحركات، شجعتهم القاهرة على فتح مكاتب سياسية دائمة على غرار المكاتب التى كانت قد فتحتها جبهة التحرير الجزائرية أثناء الثورة فى القاهرة وفى أماكن أخرى بعد ذلك، وتكفلت الدولة بتكاليف الإتفاق على هذه المكاتب.

وكان الهدف من فتح هذه المكاتب هو جعلها حلقة الاتصال الدائمة والسريعة بيننا وبين حركات التحرير، كما تتلقى المساعدات المصرية فى مختلف الميادين بما فيها المنح الدراسية واستجلاب الطلاب المؤهلين لها، وكانت تقوم هذه المكاتب أيضا بالدعوة لقضاياها الوطنية بما فى ذلك إمداد الإذاعات الموجهة من القاهرة بالمعلومات والأخبار المؤثرة، وعملت هذه المكاتب كنافذة على العالم الخارجى لحركاتها حيث يسهل الاتصال من القاهرة بأى دولة أو جهة فى العالم وتلقى مساعداتها، كما يسهل عمل المؤتمرات الصحفية والاتصال بأجهزة الإعلام العالمية.

وكانت القاهرة بذلك هى أول عاصمة فى العالم يتجمع بها مثل هذا العدد من ممثلى حركات التحرير والحركات الوطنية التى جاءت من جميع أنحاء القارة ومن جميع مناطق الاستعمار فى أفريقيا، وكان طبيعيا أن تقوم صلات وتبادل للأراء والخبرة بين هذه الحركات بعضها البعض، الأمر الذى لم يكن موجودا على هذا المستوى من قبل .

وكان بعض هذه المكاتب يمثل تنظيمات سياسية معترفا بها فى بلاده. وتمارس نشاطها هناك كالأحزاب السياسية التى كانت موجودة فى كثير من المستعمرات الإنجليزية مثل كينيا وزنبار التى كانت أول مكاتب تفتح فى القاهرة وكان البعض الآخر يمثل تنظيمات لا تعترف بها السلطة الاستعمارية ولكنها تمارس نشاطها فى الداخل بشكل غير شرعى، ويعيش زعماءها كلاجئين سياسيين فى الخارج مثل اتحاد شعب الكامبيرون (U.P. C) قبل استقلال الكامبيرون، وحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى (A.N.C)، وحزب مؤتمر البان أفريكان (P.A.C) من جنوب أفريقيا.

كما كانت بعض هذه المكاتب تمثل ثورة مسلحة مثل الحركة الشعبية لتحرير أنجولا M.P. L.A وجبهة تحرير موزمبيق F.R.E.L.I.M .O.

وكانت هذه المكاتب تمثل أيضا اتجاهات سياسية وعقائدية مختلفة بعضها ماركسى مثل اتحاد شعب الكامبيرون والحركة الشعبية لتحرير أنجولا وبعضها يؤمن بالنظم الليبرالية مثل الأحزاب التى كانت فى أوغندا وزنبار قبل الاستقلال.

وكان كثيرا ما يتواجد في القاهرة مكاتب سياسية متعددة من الإقليم الواحد، فكان يوجد على سبيل المثال مكتب لحزب «الاتحاد الوطنى الأفريقى» K.A.D.U

ومكتب آخر لحزب «الاتحاد الوطنى الديمقراطى» K.A.D.U وكلاهما من كينيا، وكذلك حزب «اتحاد شعب أفريقيا لزمبابوى» Z.A.P.U والاتحاد الوطنى الأفريقى لزمبابوى Z.A.N.U. ، وكلاهما من روديسيا (زمبابوى).

منهج فى التعامل :

ولكن هذه التنظيمات التى فتحت لها القاهرة أبوابها كانت جميعها تشترك فى أنها تنظيمات وطنية ذات فاعلية فى بلادها، وتناهض الاستعمار وتعمل من أجل الاستقلال الوطنى، وكانت هذه هى الشروط لقبول أى حركة وطنية ومساندتها بغض النظر عن برنامجها وأسلوبها لتحقيق ذلك.

وكان مجرد اعتراف القاهرة بتنظيم حركة أفريقية ما ووجود مكتب لهذه الحركة فى القاهرة يفتح لها مجال التعامل مع الدول التقدمية الأخرى؛ لأن فى ذلك الدليل على جديتها ووطنيتها.

وقد التزمت القاهرة فى جميع مراحل تعاملها مع الحركات والتنظيمات الوطنية فى أفريقيا بعدم التدخل فى شئونها الداخلية بأى حال من الأحوال أو محاولة فرض أشخاص أو إبعاد آخرين، ولذلك احتفظنا بعلاقات طيبة مع جميع هذه التنظيمات.

فقد كان الهدف الأساسى فى هذه المرحلة هو مقاومة الاستعمار التقليدى وتصفيته، وكان المتبع هو وقف نشاط هذه المكاتب بمجرد حصول الدولة على استقلالها، فإذا كان النظام الحاكم هو صاحب التمثيل فى المكتب السياسى الموجود من قبل فى القاهرة، كان يستبدل هذا التمثيل بسفارة الدولة الجديدة، كما حدث فى كثير من الحالات مثل زامبيا وزنبار، أما إذا كان المكتب الموجود فى القاهرة يمثل تنظيما آخر فيوقف نشاطه فورا مع الاحتفاظ بحق أعضائه فى البقاء فى القاهرة كلاجئين سياسيين إذا كانت عودتهم تشكل خطورة على حياتهم، ولكن بشرط وقف نشاطهم السياسى تماما.

وفتحت القاهرة أبوابها للاجئين من الزعماء السياسيين الأفريقيين من المناطق المستعمرة، ووفرت لهم كل وسائل العمل ضد الاستعمار.

وهكذا تجمعت خيوط الثورة الأفريقية فى القاهرة التى أصبحت السند الأول والقاعدة الأساسية لهذه الثورة .

الرابطة الأفريقية :

أنشئت الرابطة الأفريقية فى أواخر عام ١٩٥٥ على هيئة جمعية لها نشاط سياسى وثقافى يتخلص فيما يلى :

أولا : تقديم كل القسهيلات الممكنة للمكاتب السياسية التابعة لحركات التحرير والحركات الوطنية الأفريقية ، من توفير المكان المناسب لهذه المكاتب إلى توفير الاتصال بأجهزة الدولة وتوفير وسائل الطباعة والنشر اللازمة لتقوم هذه المكاتب بمهمتها الإعلامية، كما تقوم الرابطة بتجهيز وإعداد اللازم لعقد المؤتمرات الصحفية باستقبال الوفود والمبعوثين الأفارقة التابعين لحركات التحرير فى أى وقت، وتقوم بترتيب اللازم لإقامتهم ومقابلة المسئولين، وتوفر الرابطة الخبراء والمستشارين فى مجالات السياسة والقانون لهذه المكاتب وتقدم لها الأبحاث اللازمة والمفيدة لقضايا بلادها وذلك فى حالة طلبها، وتخصص المكان المناسب لإقامة الندوات والاجتماعات الخاصة بها.

وقد احتوى مبنى الرابطة عددا كبيرا من المكاتب السياسية بقدر ما سمح به المكان، وعندما زاد عدد المكاتب عن إمكانيات المبنى الذى تشغله الرابطة كانت تؤجر للمكاتب الجديدة أماكن خارج المبنى ولكن قريبا منها بقدر الإمكان .

وكانت المكاتب السياسية مجتمعة تصدر نشرة باسم مجلة الرابطة الأفريقية، تحررها هذه المكاتب بمعرفتها وتعكس نضال شعوبها وتشرح قضاياها.

وقد ساهمت الرابطة مساهمة إيجابية فى أن تتعارف هذه الحركات فيما بينها وتتبادل الخبرة والمعرفة والمعلومات وأن تعيش فى مناخ شورى معاد للاستعمار، وكانت هذه العلاقة بين الرابطة الأفريقية والمكاتب السياسية الأفريقية هى السبب الرئيسى فى ذبوع صيت هذه الرابطة وشهرتها العالمية.

ثانيا: كان الهدف الثانى هو نشر الوعى الأفريقى بين المصريين، وخلق المجال المناسب ليتعارف المثقفون المصريون والأفارقة من أعضاء المكاتب السياسية ومن الشباب الأفريقى الذين يدرسون فى القاهرة، ومحاولة حل مشاكل هؤلاء الشباب وتثقيفهم سياسيا فى هذا المناخ الثورى.

وكانت الرابطة تقيم الندوات الثقافية وتدعو إليها الشباب من الأفريقيين ومن المصريين، وقد جذبت الرابطة عددا من أساتذة الجامعة من المهتمين بالشئون الأفريقية وبعض شباب الجامعات من المصريين، الذين تحمسوا للنشاط الأفريقي وكرسوا له الكثير من وقتهم وجهدهم.

وفي هذا المجال، لا يفوتني أن أنكر الجهد المخلص الذي بذله المرحوم "عبدالعزیز إسحق" الذي رأس تحرير المجلة التي أصدرتها الرابطة الأفريقية باسم «نهضة أفريقيا»، وكانت تصدر شهريا بقصد تنمية الوعي الأفريقي ونشر البحوث التي تهم أفريقيا، ولكنها توقفت بعد فترة لضيق الإمكانيات المادية، كما ساهم "عبدالعزیز إسحق" في الكثير من نشاط الرابطة.

ورغم أن إمكانيات الرابطة الأفريقية المحدودة كانت دائما تقف عقبة في سبيل تحقيق هذه الأهداف الكبيرة في مجال الثقافة، فإنها أفادت كثيرا في إيجاد صلة ممتازة مع الشباب الأفريقي الموجود في جامعات ومعاهد ومدارس القاهرة، كما أفرزت الرابطة الأفريقية عددا من المصريين الجامعيين المهتمين بالشئون الأفريقية والذين برزوا في الدراسات الأفريقية النظرية والميدانية، وقد تميز من هؤلاء عدد من الشباب الذين عملوا كمساعدين لي في مكتب الشئون الأفريقية.

المساعدات المصرية لحركات التحرير :

في مجال المساعدات العسكرية كانت مصر أول دولة في العالم تفتح أبوابها لتدريب حركات التحرير الأفريقية عسكريا، حدث ذلك بالنسبة لحركات التحرير في روديسيا وأنجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا، وهي المناطق التي كان الاستعمار فيها يرفض التطور الدستوري، وأصبح من المسلم به أن أي تطور لصالح الوطنيين لن يكون إلا باستخدام القوة، وكان التدريب يتم في مدرسة الصاعقة التابعة للقوات المسلحة، وهو نفس التدريب والأسلوب الذي سبق اتباعه مع مجموعات الفدائيين الجزائريين في بداية الثورة الجزائرية.

وفتحت الكلية الحربية المصرية أبوابها أيضا لاستيعاب أعداد من الأفريقيين المؤهلين سنويا، وكان يتم اختيارهم بمعرفة الحركات الأفريقية ليكونوا نواة الجيوش الوطنية بعد الاستقلال، حيث كانت الدول الاستعمارية في معظم مستعمراتها تقصر وجود الوطنيين، في الجيش على رتب الصف والعساكر فقط، أما الضباط فكانوا دائما من الأوروبيين.

وعندما قامت ثورة الصومال كان عدد كبير من أعضاء مجلس قيادة الثورة من بين الضباط الصوماليين الذين تخرجوا في الكلية الحربية المصرية بهذه الطريقة وكانوا قد دخلوا الجيش بمجرد استقلال الصومال.

أما من ناحية السلاح فقد كان مكتب الشئون الأفريقية برئاسة الجمهورية قد تسلم مخازن السلاح الذي كان يستخدم ضد القاعدة البريطانية، وذلك بمجرد توقيع اتفاقية الجلاء.

وبعد تسليح الجيش المصرى بأسلحة روسية أصبح لدينا فائض كبير من الأسلحة الإنجليزية القديمة كانت مناسبة لتسليح حركات التحرير حتى لا يعرف مصدرها وهي في أيدي الأفريقيين، وكانت مصر بذلك هي أول دولة أيضا توفر السلاح لحركات التحرير الأفريقية وتتولى نقله بطرق مختلفة.

فبالنسبة لروديسيا الجنوبية (زمبابوى) على سبيل المثال كان الزعيم المعروف "جوشوا نكومو" يتسلم الأسلحة والمفرقات وينقلها هو وأتباعه في هيئة طرود إما جوا أو بحرا إلى دار السلام، وحيث كان مكتب الشئون الأفريقية يؤمن وصولها إلى الداخل بالاتفاق مع معاونى الرئيس نيريرى. ومن دار السلام كان "نكومو" وأتباعه يتولون تهريبها عبر الحدود إلى داخل روديسيا، وكانت هذه هي أول الشحنات من المفرقات والأسلحة التى تدخل روديسيا بهذا الكم فى حركة المقاومة.

وفى عام ١٩٦٣ بعد دخول "نكومو" مباشرة إلى داخل روديسيا (حيث اعتقل واستمر اعتقاله أحد عشر عاما بعد ذلك) تم الاتفاق مع حزب «اتحاد الشعب الأفريقى الزمبابوى» Z.A.P.U على أن تقوم الطائرات المصرية بإسقاط كميات كبيرة من الأسلحة والمواد الناسفة فى مناطق يتفق عليها فى روديسيا استعدادا لتوسيع نطاق حركة المقاومة .

وقد تم هذا الاتفاق فى مقابلة تمت بين الرئيس "جمال عبدالناصر" والأب "سيثولى" باعتباره نائبا "لنكومو"، وكانت الخطة هي الاستفادة بطائراتنا الموجودة فى اليمن لتنفيذ ذلك.

ورغم أن هذه العملية لم تتم بسبب انشقاق "سيثولى" عن حزب "نكومو" وتكوينه حزبا جديدا باسم الاتحاد الوطنى الأفريقى لزمبابوى Z.A.N.U فإنها توضح إلى أى مدى كان "عبدالناصر" على استعداد لتأييد حركات التحرير، وخاصة فى مناطق الاستعمار الاستيطانى التى لا يمكن تحريرها إلا بالقوة.

وقد ظلت مصر فى البداية هى المصدر الوحيد لتسليح وتدريب حركات التحرير الأفريقية، إلى أن عرفت هذه الحركات طريق الاتصال بدول الكتلة الشرقية واعتادت عليه ثم استقلت الجزائر وبدأت تساهم هى الأخرى فى هذا الاتجاه .

وبعد إنشاء لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية واتخاذ دار السلام مقراً لهذه اللجنة فتح الرئيس "جوليوس نيريري" بلاده لتكون قاعدة أساسية لحركات التحرير، فأقيمت معسكرات التدريب للأفريقيين وتدفقت الأسلحة على دار السلام ولحساب حركات التحرير من دول الكتلة الشرقية وأماكن كثيرة أخرى، ولا شك أن اسم الرئيس "نيريري" سوف يرتبط دائماً بتاريخ حركة التحرير الأفريقية لموقفه هذا وتأييده ومساندته المستمرة لحركات التحرير وخاصة فى موزمبيق المتاخمة لتنزانيا.

ولم تقتصر المساعدات المصرية لحركات التحرير على النواحي العسكرية فقط بل تعدتها إلى مجالات كثيرة أخرى ، ففى مجال العمل الدبلوماسى تبنت مصر قضايا التحرير وتصفية الاستعمار وتقرير المصير فى الأمم المتحدة، وهى فى ذلك لم تكن وحدها بطبيعة الحال ، فقد كانت هناك دول أخرى مثل الهند ودول الكتلة الشرقية وغيرها تهتم بنفس القضايا ، ولكن مصر كانت الأقدر فى عرضها بحكم صلتها بهذه الحركات الموجودة بالفعل فى القاهرة .

ونظراً لأننى كنت أمثّل مصر فى لجنة الوصاية (اللجنة الرابعة المهتمة بتصفية الاستعمار) أثناء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فكنت أسافر سنوياً إلى نيويورك مصطحباً معى معظم قادة حركات التحرر الأفريقية الذين أصبحوا بعد ذلك رؤساء لدولهم بعد الاستقلال.

وكان ذلك يعطى الفرصة لهذه الحركات من الدعوة لقضاياها سواء لدى الوفود المختلفة أو بالظهور أمام اللجنة الرابعة (لجنة الوصايا) كمقدمى عرائض Petition-ers وكان تواجد ممثلى هذه الحركات فى الأمم المتحدة وظهورهم بهذه الطريقة يعطى الكثير من الحيوية لمناقشات الأمم المتحدة عند نظر القضايا الأفريقية الخاصة بهم ، كما كان يضيف أهمية خاصة على وفد مصر؛ لأن وجود هؤلاء المندوبين قريبين من الوفد المصرى - الذى كان يقدم لهم المساعدة القانونية والفنية ليهن لهم الاتصالات بالوفود الأخرى - جعل مصر قادرة على التعبير بصدق عن آماني الشعوب الأفريقية وقضاياها.

واستمرت مصر هي الدولة الأفريقية الوحيدة في الأمم المتحدة التي تثير المتاعب للدول الاستعمارية من أجل القضايا الأفريقية، إلى أن استقلت غانا وبعدها غينيا ومالي ثم انضمت المجموعات الأفريقية الأخرى، ولكن بقيت مساهمة مصر في هذا المجال في المقدمة دائما بحكم الخبرة الطويلة في الأمم المتحدة.

ولقد وقفت مصر بجانب جميع الثورات الأفريقية التي قامت ضد الاستعمار منذ عام ١٩٥٢ ابتداء من ثورة "المارماو" في كينيا، ثم ثورة الجزائر عام ١٩٥٤، ثم ثورة الكامبيرون في عام ١٩٥٦ عندما قام اتحاد شعب الكامبيرون U.P.C بإشعال الثورة مطالبا بتوحيد أجزاء الكامبيرون الموجودة تحت الاستعمار الإنجليزي، وتلك الموضوعات تحت وصاية الأمم المتحدة والإدارة الفرنسية، وذلك بهدف إيجاد دولة كامبيرونية واحدة مستقلة، وكانت مصر هي أول دولة من غير دول الكتلة الشرقية تقف مع هذه الثورة وتؤيدها، وأصبحت القاهرة مقرا لزعماء هذه الحركة المنفيين أمثال دكتور فيليكس موميه الذي تولى رئاسة الحركة عام ١٩٥٨ بعد وفاة زعيمها «إم نيوبى» في أحد عمليات المقاومة، واستمر تأييد مصر لهذه الحركة إلى أن استقل الكامبيرون في أول يناير سنة ١٩٦٠.

ثم وقفت مصر مع ثورة الكونغو في عام ١٩٦٠، ثم ثورات أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو، ووقفت مصر دائما مع نضال شعب روديسيا (زمبابوي) بل إنها قطعت علاقاتها مع بريطانيا في ديسمبر سنة ١٩٦٥؛ احتجاجا على موقفها بعد إعلان الحكومة العنصرية في روديسيا للاستقلال من جانب واحد، ورفض بريطانيا التدخل لسحق هذا التمرد، فاعتبرت بذلك متخلفة عن مسؤولياتها أمام الأمم المتحدة في العالم كله، هذه المسؤوليات التي تحتم عليها ضرورة تسليم السلطة لأهلها الشرعيين وإعطاء الحكم للأغلبية الساحقة من سكان الإقليم وهي من الأفارقة السود، وكان هذا قرارا اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية بحضور ٢٨ دولة أفريقية ولكنه لم يُنفذ إلا من تسع دول أفريقية فقط كانت مصر من بينها.

كما أيدت مصر حركات التحرير في جنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا وجزر القمر وكومور و كل مكان في أفريقيا .

ويمكن القول بكل اطمئنان: إنه لم يحدث أن قامت حركة ثورية تحريرية في أفريقيا بعد عام ١٩٥٢ إلا وكان لها اتصال بالقاهرة وأيدها عبدالناصر ووقف معها.

الفصل الثالث

مساعداٲ مصر للدول الأفريقية حديثة الاستقلال

● أهداف المساعداٲ المصرية للدول الأفريقية:

- مقاومة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا .
- فتح مجال التعاون الإقتصادى مع الدول الأفريقية.

● نماذج من المساعداٲ المصرية إلى الدول الأفريقية:

- عبدالناصر ينهى ضغط الشركات الإيطالية فى الصومال.
- تقديم الخبرة الفنية لأفريقيا.
- تقديم قروض إلى دول إفريقية.

● عبدالناصر يقضى على سياسة احتكار السلاح فى أفريقيا:

- مصر تسلح وتدرّب جيش مالى.
- وجيش الصومال.
- جومو كنياتا يطلب المساعدة العسكرية من جمال عبدالناصر.
- موقف مع أوغندا.
- مساعداٲ عسكرية أخرى.

مساعداٲ مصر للءول الأفريقية ءءئة الاستقلال

● أهءاف المساعءاء المصرية للءول الأفريقية :

وقف "جمال عبءالناصر" مع كل الءول الأفريقية الءى كانت تناضل من أجل ءرير إراءءها والءروج من ءائرة السيطرة الاسءعمارية؁ كما وقءت من قبل مع كل ءركة ءرير أفريقية تناضل من أجل اسءقلال بلادها؁ وكان ذلك إيماننا منه بحق الشعوب فى ءقرر مصيرها وءءعيم اسءقلالها؁ وإيماننا بوءءة النضال فى مواءة الاسءعمار الءءىء الذى يريد الاءءاقص من اسءقلال الءول الءءىءة.

وكان عبءالناصر يشعر بمسئولية ءاصة ءيال الءول الأفريقية ءءئة الاسءقلال؁ فمصر الءى اسءركء وساهمء مساهمة إءبابية فى إناء الاسءعمار الءقليءى كانت ءريد الاسءفاءة برياح الءغير المءعاضمة الءى ءهب على القارة قبل أن ءهءا هذه الرياح ويبطل مفعولها باستقلال ءكبلة اءفاقاء وارءباطاء غير مءكافئة مع ءول الاسءعمار القءىمة؁ فكان عبءالناصر يريد لأكبر عءء من الءول الأفريقية أن ءسءكمل اسءقلالها وإراءءها؁ لأنه يرى فى ذلك ءأمينا وءءزيزا لاستقلال مصر.

كما كان يشعر عبءالناصر بمسئولية ءاصة ءيال ءءعيم سياسة عءم الانءياز فى أفريقيا باءءباره أءء أقطاب هذه السياسة؁ الأمر الذى كان يفرض عليه مساعءة الءول الأفريقية فى معاركها للءرر من السيطرة الأءنبية؁ وءءى ءكون قاءرة على الوقوف فى صف الءول غير المنءازة.

بهءا المفهوم قءمء مصر مساعءاءها إلى الكءير من الءول الأفريقية ءءئة الاسءقلال والءى سنءعرض لبعضها فيما بعء.

ولكن يهمننا قبل ذلك إيضاح أن موقف عبءالناصر الميءئى والصريع من الاسءعمار الءءىء فى أفريقيا كانت له أيضا ءوافعه القومية والمءلية المربطة باسترائىجية وأهءاف السياسة المصرية وهى :

١ - مقاومة النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا.

٢ - فءء مءال ءءاون الاءءصاءى مع ءول القارة الأفريقية.

مقاومة النشاط الإسرائيلي في أفريقيا:

كان عبدالناصر يعطى أهمية خاصة لمقاومة النفوذ والنشاط الإسرائيلي في أفريقيا وذلك لاستكمال حلقات الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العربية.

وقد كان الوجود الإسرائيلي في أى دولة من الدول الأفريقية مرهونا دائما بالتواجد الاستعماري فيها، ويتناسب تناسباً طردياً مع مدى السيطرة الاستعمارية والإمبريالية على هذه الدولة، واستخدمت إسرائيل كأداة من أدوات الاستعمار في أفريقيا، ولكنها استفادت هي أيضاً من وضعها كدولة صغيرة جديدة لا تثير شكوك الدول الأفريقية حديثة الاستقلال لتحقيق أهدافها الذاتية.

وكانت إسرائيل تحاول بكل ثقلها خلق مصالح وعلاقات تجارية مع المستعمرات الأفريقية قبل الاستقلال، مستفيدة من الوجود الاستعماري وشركات الاحتكار الغربية والنفوذ اليهودي المتغلغل فيها، وذلك بقصد كسر الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العربية، وأيضاً لضمان اعتراف الدول الأفريقية بمجرد استقلالها بإسرائيل.

وكانت مشكلة الاعتراف هذه من المشكلات التي تؤرق إسرائيل في ذلك الوقت لوجود عدد كبير من دول العالم لم يكن قد اعترف بها، ومن أجل ذلك أقامت إسرائيل قنصليات عديدة من المستعمرات الأفريقية حتى تتحول إلى سفارات بمجرد الاستقلال، هذا في الوقت الذي لم تكن تسمح فيه السلطات الاستعمارية للمصريين بمجرد زيارة هذه الأقاليم.

واذكر أنه عندما كانت بريطانيا تسعى لعودة العلاقات مع مصر والتي قد قطعت بعد حرب السويس، طلبنا إقامة قنصليات مصرية في بعض العواصم الأفريقية مثل نيروبي أسوة بما هو متبع مع إسرائيل، ولكن الإنجليز رفضوا متحججين بعذر سخيف، إذ قالوا: «إن هذه القنصليات فخرية ولا يسمح بها إلا لرعايا بريطانيا، فالقنصل الإسرائيلي في نيروبي يهودي ولكنه يحمل الجنسية البريطانية ونظراً لعدم وجود مصريين يحملون الجنسية البريطانية في هذه المناطق فلا يمكنهم الاستجابة لهذا الطلب».

والحقيقة أن سبب التفرقة هو أن إسرائيل كانت تعمل لحساب الاستعمار وأداة له وتتفق مصالحها مع مصالحه في الوقت الذي كانت فيه مصر تقف بكل قوة مع الحركات الوطنية وحركات التحرير وتقدم لها المساعدات.

ونلاحظ أن جميع الدول الأفريقية التي دخلت في صدام حقيقي مع الاستعمار وقاومت الاستعمار الجديد من أجل تحقيق استقلالها الكامل كانت تنتهي عادة إلى تصفية النفوذ الإسرائيلي، وذلك لأن الصدام مع

القوى الاستعمارية ومقاومة ضغوطها كان يكشف موقف إسرائيل باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار والإمبريالية. وقد حدث ذلك في مالي وغينيا والكونغو برازافيل وبورندي وغيرها، وعلى عكس ذلك كان يستفحل نفوذها في الدول التي يتمكن منها الاستعمار وتسيطر عليها الإمبريالية، فقد كانت قواعد ارتكاز إسرائيل الرئيسية في أفريقيا هي ليبيريا وأثيوبيا، حيث كان النفوذ الأمريكي متعاضدا، وفي ساحل العاج أيضا التي كانت دائما من أكثر الدول الأفريقية ارتباطا بفرنسا ونفس الأمر كذلك في مناطق الاستيطان الأوروبي مثل جنوب أفريقيا وروديسيا.

وقد كانت إسرائيل تقدم للدول الأفريقية القروض والخبرة الفنية وتدريب بعض جيوش هذه الدول وتبيعها السلاح، وكان ذلك كله يتم عادة في إطار السياسة الاستعمارية بل وفي كثير من الأحيان من خلال الدول الاستعمارية نفسها.

ولست هنا بصدد الحديث عن تفاصيل مقاومة النشاط الإسرائيلي في القارة، فقد لا يتسع المجال لذلك، ولكن كل ما أردت الإشارة إليه هو الارتباط الوثيق بين النفوذ الاستعماري والإمبريالي في الدول الأفريقية والوجود الإسرائيلي فيها.

ولذلك كان "عبد الناصر" يرى أن مقاومة النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا أساسه مقاومة السيطرة الاستعمارية على دول أفريقيا أو ما سمي بالاستعمار الجديد، وبالتالي كان يرى ضرورة تقديم المساعدة لهذه الدول في حدود ما تقدمه إسرائيل على الأقل حتى تستطيع مطالبة هذه الدول وقف تعاملها مع إسرائيل.

- فتح مجال التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية :

كانت مصر تريد أن تفتح مجال التعامل الاقتصادي أمامها في أفريقيا وخاصة في المجال التجاري، فقد عملت الثورة المصرية على تحرير اقتصادها من السيطرة البريطانية التي كانت موجودة عندما قامت الثورة، وكان ذلك بسعيها الدائم لتكون تجارتها مع العالم الخارجي موزعة توزيعا متساويا على مجالات ثلاثة، فيكون ثلث تجارتها مع دول الكتلة الشرقية وثلثها مع الدول الغربية والثلث الأخير مع دول العالم الثالث، وكان "عبد الناصر" يعتقد أن هذا التوزيع ضروري ليحفظ للاقتصاد المصري أمنه وحيثه في التعامل، ويجعله قادرا على مواجهة أي ضغوط طارئة مهما كان مصدرها.

وفى مجال دول العالم الثالث سوف نجد أن أفريقيا هي أنسب هذه الدول بالنسبة لمصر فى مجال التبادل التجارى ، وذلك أولا: لموقع مصر الجغرافى منها ، وثانيا: باعتبار أفريقيا موردا لكثير من المواد الخام اللازمة للصناعة المصرية ، وثالثا: لأنها أنسب الأسواق لتصريف منتجاتنا الصناعية التى يصعب تصريفها فى مجتمعات الرفاهية .

وكانت مصر فى بداية الستينيات قد بدأت خططها الطموحة للتصنيع ، وكان مأمولا أن يصبح لدينا فائض كبير للتصدير فى المستقبل إذا استمرت التنمية الصناعية بمعدلها العالى. ولكن الاحتكارات الأوروبية وسيطرتها على تجارة الدول الأفريقية واحتكارها للمحاصيل الرئيسية فى العديد من البلاد الأفريقية كان يقف عقبة فى سبيل التبادل التجارى بيننا وبين دول أفريقيا.

وأذكر أن الرئيس «كينيث كاوندا» رئيس جمهورية زامبيا قد حضر إلى القاهرة قبل استقلال بلاده بفترة قصيرة، وطلب «كاوندا» من «جمال عبدالناصر» أن يرسل وفدا على مستوى عال إلى زامبيا بعد الاستقلال مباشرة.

وبحثنا مع الرئيس «كاوندا» ما يمكن تحقيقه من تعاون بين البلدين ويمكن إعلانه أثناء زيارة الوفد لزامبيا، ووجدنا أننا فى مصر نستورد سنويا - فى ذلك الوقت - كمية من النحاس الخام تحتاجها صناعاتنا المختلفة بما قيمته ٦ ملايين جنيه استرلينى، وكان النحاس الذى نستورده هو نحاس زامبيا ونشتريه من أسواق لندن، وقال الرئيس «كاوندا»: إنه بعد الاستقلال ستحصل حكومة زامبيا على حصة من إنتاج النحاس وإننا نستطيع شراء ما يلزمنا من النحاس الخام من زامبيا مباشرة كبداية للتعاون الاقتصادى بين البلدين.

وبعد وصول البعثة المصرية إلى «لوساكا» العاصمة وبعد أن أعدنا البروتوكولات التى تنظم هذا التبادل ظهرت لنا عقبات وقيود أثارها أحد الخبراء الإنجليز فى وفد زامبيا، اتضح أنه المسئول الأول فى وزارة التجارة عن تنظيم هذه الاتفاقات ، وكان اعترضه مبنيا على أن هناك اتفاقات مع بعض الشركات تمنع زامبيا من التصرف على هذا النحو فى حصتها من النحاس.

ولم يتم الاتفاق الذى كنا قد أعدنا له ، وكان الأمر محرجا للرئيس «كاوندا» ، ولكننا أكد له أننا نفهم طبيعة هذه الصعوبات وسوف نتنظر حتى يصبح هذا ممكنا.

لم يكن قد مرَّ على استقلال زامبيا سوى أسابيع قليلة ، وكان وجود هذا الخبير الإنجليزي بسلطاته الواسعة ، والاتفاقات غير العادلة التي تحرم حكومتنا زامبيا من التصرف في حصتها من النحاس ، ونفوذ الشركات الأجنبية التي تتحكم في أسعار النحاس، وتحقق أرباحا خيالية في عمليات النقل والتأمين، كلها أشكال من الاستعمار الجديد، وعندما أمم الرئيس «كاوندا» بعد ذلك ٥١٪ من أسهم شركات تعدين النحاس في زامبيا ، كان من الطبيعي أن يؤيد «عبدالناصر» هذا الإجراء ويقف بجانب «كاوندا» وشعب زامبيا في نضاله من أجل تحرير اقتصاده.

وإذا كان «عبدالناصر» قد اهتم بتصفية الاستعمار الجديد في أفريقيا ودعا دائما إلى مقاومة سيطرة الدول الاستعمارية والشركات والاحتكارات الرأسمالية؛ حتى تقول الثروة في البلاد إلى أصحابها الحقيقيين، إلا أنه كان يرى ضرورة الدراسة والإعداد الجيد لكل المعارك الوطنية التي تؤثر على الاقتصاد القومي حتى لا يحدث الخلل أو الانهيار الاقتصادي فتنتكس الحركة الوطنية.

واذكر أن الرئيس «كاوندا» في إحدى زيارته إلى القاهرة قبل الاستقلال طلب أن يدرس عملية تأمين قناة السويس وأبعادها القانونية والمشاكل الاقتصادية والسياسية التي قابلتها مصر من جراء هذه العملية ، وكيف تغلبت عليها، ولم يفصح «كاوندا» عن سبب هذه الدراسة ، ولكن كان معروفا أن زامبيا بها شركات النحاس الضخمة التي تمتلك الثروة في بلاده والتي يتغلغل فيها نفوذ جنوب أفريقيا ، كما كان معروفا أن الفنيين والمديرين في هذه الشركات ومناجم النحاس التابعة لها جميعهم من الأوروبيين الأجانب والمستوطنين .

وقد أعدت الدراسة التي طلبها «كاوندا» ورتبتُ له عدة لقاءات مع بعض أساتذة الاقتصاد والقانون ومدير معهد التخطيط ثم قابل السيد «على صبرى» رئيس الوزراء - وقتئذ -؛ لاستكمال الحديث حول تأمين قناة السويس.

وأخيرا توجهنا سويا للقاء «عبدالناصر» الذي قال لكاوندا: «إذا كان لي أن أنصح فأعتقد أنه من الخطأ أن تقدم على عمليات التأمين الآن وخاصة لمناجم النحاس، فيجب أن يتوفر لديك الفنيون والخبراء الوطنيون اللازمون لتشغيل المشروعات المؤممة، أو على الأقل يكون لهم القدرة على السيطرة الفنية والإدارية؛ حتى يتمكنوا من تشغيلها بنفس الكفاءة، ومن الواضح أن هذا يحتاج إلى بعض الوقت، وإلى أن يتم ذلك أعتقد أنه من المفيد أن تكون علاقتك طيبة قدر الإمكان ببريطانيا (وهي الدولة التي كانت تستعمر زامبيا قبل الاستقلال) فسوف تحتاج إلى مساعدتها الفنية والاقتصادية؛ حتى

تتمكن من ترتيب البيت الداخلى، ومقاومة نفوذ وأطماع جنوب أفريقيا، وإلى أن تتمكن من إقامة الجسور بينك وبين دول أخرى فى العالم كله».

ولم يخف «كاوندا» دهشته فى أن يسمع هذه النصيحة من الرجل الذى كان الإنجليز يعتبرونه عدوهم الأول، ولكن «عبدالناصر» كان يريد لكاوندا أن يستعد جيدا قبل أن يقدم على عملية التأميم؛ حتى لا يتأثر إنتاج النحاس. وكان ذلك قبل استقلال زامبيا بشهور قليلة، وفى عام ١٩٦٨ ذكرنى الرئيس «كاوندا» بهذا الحديث عندما التقيت به فى أديس أبابا أثناء مؤتمر القمة الأفريقية، وكان «كاوندا» قد أعلن لتوه عن تأميم ٥١٪ من أسهم النحاس فى زامبيا.

وقد كانت الدول الأفريقية تدرك دائما أن زيادة التعاون الاقتصادى فيما بينها هو أمر ضرورى للتقليل من مدى اعتمادها على دول الاستعمار، وبالتالي لمساعدتها على تحرير اقتصادها، ولذلك نصت جميع المواثيق الأفريقية على أهمية هذا التعاون وأفردت له أبوابا كاملة.

ورغم ذلك فإن تحقيق هذا التعاون كان دائما يصطدم بصعوبات كثيرة، منها ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الأفريقى نفسه؛ حيث إن معظم الدول الأفريقية تصدر الخامات وتستورد السلع الاستهلاكية، وبعض هذه الصعوبات يتعلق بأوضاع فرضها الاستعمار - من قبل - باحتكار الشركات الأوروبية والدول الرأسمالية لموارد الثروة فى أفريقيا، وكذلك خطوط اتصال الدول الأفريقية بالعالم الخارجى كلها تسير فى اتجاه رأسى، أى بين الموانئ والعواصم الأفريقية والموانئ والعواصم الأوروبية سواء كان ذلك فى خطوط المواصلات السككية أو الملاحة والخطوط الجوية وكلها تربط أفريقيا بأوروبا، أما الخطوط الجانبية أو الأفقية التى تربط الدول الأفريقية ببعضها فهى قليلة جدا ونادرة.

وقد اصطدمت مصر بكل هذه الصعوبات عندما بدأت فى الاتجار مع الدول الأفريقية، فكانت - على سبيل المثال - تضطر إلى أن تمرر جميع تجارتها مع دول غرب أفريقيا بالموانئ الأوروبية أولا، ومنها يعاد الشحن ثانية إلى موانئ غرب أفريقيا أو الموانئ المصرية، فكانت بذلك تزداد تكلفة النقل، علاوة على الوقت الضائع، واستمرت المشكلة إلى أن وصلت تجارتنا مع هذه الدول إلى الحجم الذى أصبح معه تأجير مراكب خاصة وتسييرها فى مواعيد محددة تتناسب مع احتياجاتنا أمرا اقتصاديا، هذا ما اتجهت إليه شركات النصر للتصدير والاستيراد وهى الشركة الحكومية التى كانت تختص بالتجارة مع أفريقيا.

وقد واجهت السلع المصرية صعوبات عديدة فى بداية نزولها إلى الأسواق الأفريقية لأسباب كثيرة، منها: القوانين التى تعطى سلعاً أخرى أفضليات جمركية، مثل تلك التى كانت تتمتع بها سلع دول رابطة الكومنولث البريطانى، وكذلك البضائع الفرنسية فى دول المجموعة الفرنسية.

ومن الصعوبات التى واجهتها السلع المصرية كذلك عدم معرفة الصناعة المصرية فى بداية تعاملها بالذوق الأفريقى، فمثلاً الأقمشة المنقوشة التى يقبل عليها الأفريقيون لها طبيعة معينة كأن تكون وحدة النقش كبيرة الحجم.

وعندما أرسلنا عينات منها للمصانع المصرية للعمل على منوالها، وجد أنه لابد من تغيير أجزاء من وحدات الطباعة فى المصانع؛ حتى تتمكن من إنتاج هذا النوع من النقش كذلك كبعض الألوان التى يفضلها الأفريقى ويستخدمها بكثرة غريبة مثل اللون الأزرق الزاهى، وبدرجة زرقاء معينة، كانت تحتاج إلى خبرة خاصة فى الصباغة لم تكن معروفة فى مصر فى البداية.

وعندما فكرنا فى استيراد بذرة زيت النخيل الموجودة بكثرة فى مناطق أفريقيا الاستوائية وجدنا أنه لا توجد لدينا العصارات المناسبة لعصر هذه البذرة التى تحتاج إلى ضغط أعلى بكثير من ذلك المستخدم فى عصر بذرة القن أو الخروع، وخلافها من البذور والحبوب التى يتم عصرها فى مصر. وكان من الضرورى تجهيز العصارات المناسبة وإعدادها قبل أن نبدأ فى استيراد بذرة زيت النخيل من الدول الأفريقية، وكانت هناك صعوبات كثيرة أخرى ظهرت كلما فتحنا ميداناً جديداً للتعامل مع هذه الدول.

وهكذا، كانت البداية صعبة كما هى الحال عند التعامل مع أسواق جديدة، فالأمر يحتاج إلى دراسة عملية وصلة دائمة بهذه الأسواق حتى يمكن أن يجد هذا التعامل طريقه إلى الاستمرار بعد ذلك.

وقد أمكن تحقيق نجاح كبير فى هذا المجال، وكان لشركة النصر للاستيراد والتصدير جهود ممتازة فى هذا المجال، واستطاعت هذه الشركة أن تفتح فروعاً فى معظم عواصم القارة ومكُنَّها هذا الانتشار - علاوة على وجود فروعها فى أماكن كثيرة فى العالم - أن تدخل فى عمليات التسويق لمحاصيل الدول الأفريقية نفسها، سواء عن طريق عمليات ثلاثية أو مباشرة إلى دول أخرى، ولا شك أن هذا النشاط كان يخلق قنوات جديدة أيضاً أمام الاقتصاد الوطنى فى الدول الأفريقية بعيداً عن ضغوط الشركات الأوروبية المعروفة.

ولتسهيل عمليات التبادل التجاري بيننا وبين الدول الأفريقية قامت مصر بعقد العديد من الاتفاقات التجارية مع دول أفريقية كثيرة، وكانت معظم هذه الاتفاقات تتضمن اتفاقات للدفع بحدّ مديونية معين يتناسب حجمه مع حجم التعامل المنتظر أو المستهدف مع هذه الدول، وقد عقدت مثل هذه الاتفاقات مع غانا وغينيا ومالي وحكومة الإقليم الشمالي في نيجيريا الفيدرالية أيام حكم «أحمد بيللو» وكذلك مع النيجر والكاميرون وتنزانيا والصومال.

● نماذج من المساعدات المصرية إلى الدول الأفريقية:

لقد كانت المساعدات التي قدمها «عبدالناصر» للدول الأفريقية محدودة من ناحية قيمتها المادية بحكم قدرة مصر المحدودة في هذا المجال ، خاصة وأنها كانت تحتاج هي نفسها للقروض والمساعدات اللازمة لخططها الطموحة للتنمية .

ورغم ذلك فقد كان لهذه المساعدات تأثير بالغ الخطورة في كثير من المجالات، حيث إنها كانت عادة ما تأخذ شكل الإنقاذ لمساعدة الدولة الأفريقية على الخروج من أزمة خطيرة أو تكسر احتكارا أو حصارا فرضته عليها الدول الاستعمارية أو شركاتها .

ويبدو أن «جمال عبدالناصر» كان متأثرا في هذا الأسلوب بالمساعدات التي قدمتها له بعض دول العالم الثالث عقب حرب السويس عام ١٩٥٦ ، وخاصة الهند التي فتحت لمصر حسابا بالعملة الصعبة عندما جمدت بريطانيا وأمريكا أرصدها في الخارج، ورغم صغر هذه المبالغ فإنها أنقذت مصر في هذا الوقت من كل الأزمات الاقتصادية التي كان يمكن حدوثها نتيجة عجزها عن استيراد احتياجاتها الضرورية بعد تجميد أرصدها في الخارج.

وسوف نعرض فيما يلي نماذج من هذه المساعدات التي قدمها عبدالناصر إلى بعض الدول الأفريقية المستقلة.

- عبدالناصر ينهي ضغط الشركات الإيطالية في الصومال :

عندما تولى «عبدالرشيد الشرماركي» رئاسة الوزراء في الصومال انتهج سياسة أكثر تحررية، وبدأ ينضم إلى مجموعة الدول التحررية في كثير من المواقف الأفريقية الأساسية، مثل أزمة الكونغو وتأييد حركات التحرير ، كما اتجه إلى تدعيم علاقته بمصر ، وانعكس هذا التحول في سياسته على الصومال وعلى علاقة «عبدالرشيد» بإيطاليا والشركات الإيطالية التي كانت تحتكر تسويق محصول الموز وهو المحصول الرئيسي للصومال.

ويبدو أن هذه الشركات كانت تنفذ خطة القصد منها الضغط على رئيس الوزراء لحمله على ترك هذه السياسة الجديدة، فامتنعت عن شراء الموز الصومالي وتركت أسعاره تهبط هبوطا شديدا وكاد أن يهدد بكارثة لا يتحملها اقتصاد الصومال الضعيف، وكان هذا أسلوبا معروفا واجهه كثير من الحكومات الأفريقية حديثة الاستقلال.

وشرح «عبدالرشيد» مشكلته أمام «جمال عبدالناصر» في مباحثات دارت بينهما أثناء زيارة رسمية للقاهرة تمت في ذلك الوقت، ورد «عبدالناصر» قائلا: إن مصر سوف تدخل مشترية لمحصل الصومال من الموز الذي سوف تطرحه للاستهلاك المحلى داخل أسواقنا، وأنا سنقوم فى نفس الوقت بتصدير معظم محصولنا من الموز المصرى فلدينا القنوات والقدرة على تحقيق ذلك.

وجاء هذا العرض مفاجأة لعبد الرشيد نفسه الذى وجده إنقاذا للاقتصاد الصومالى ومخرجاً من هذه الأزمة دون الخضوع لضغط الشركات أو تعديل سياسة اختارها.

وبعد أن عبّر «عبدالرشيد» عن امتنانه لهذا الموقف المصرى الحاسم استطرد «عبدالناصر» قائلا: إنه مع التزامه بما قال فإنه يعتقد أننا قد لا نحتاج إلى إتمام هذه الصفقة ، حيث إن مجرد الإعلان عنها سوف يجعل الشركات الإيطالية تعدل عن موقفها هذا ، فهى بكل تأكيد لا تريد أن تخسر السوق الصومالية وسوف تعود غالبا لشراء الموز الصومالى.

وقد تحققت نبوءة «عبدالناصر» ، فما أن أعلن عن هذا الاتفاق حتى اندفعت الشركات الإيطالية تريد شراء المحصول كله وألحت على حكومة الصومال حتى تلغى الصفقة المصرية ، وألغيت بالفعل هذه الصفقة التى لم تكن فى حاجة إليها بعد أن أصبحت حكومة «عبدالرشيد» فى موقف أقوى أمام هذه الشركات ومن هم وراءها ، والعجيب أن سعر الموز الصومالى ارتفع ذاك العام عن أعوام كثيرة سابقة.

- تقديم الخبرة الفنية لأفريقيا:

تختلف مصر عن معظم الدول النامية فى العالم بوجود جيش هائل من الخبراء والفنيين وخريجي الجامعات فى مختلف المجالات على عكس معظم الدول النامية الأخرى، ومنها الدول الأفريقية التى كان الاستعمار يتركها عند الاستقلال دون أن يكون لديها الكوادر الفنية من الوطنيين لتسيير الحياة؛ حتى يستمر اعتمادها على خبراء الدولة المستعمرة.

وقد مكننا هذا الوضع من تلبية الكثير من احتياجات الدول الأفريقية من الخبراء والفنيين وقت الضرورة، فقد لجأت كثير من الدول الاستعمارية إلى سحب خبرائها وفنييها من بعض الدول الأفريقية حديثة الاستقلال كوسيلة للضغط على الحكومة الجديدة كمحاولة لفرض سياسات معينة ، وفي هذه الحالات كانت مصر دائما جاهزة لإرسال خبرائها فورا لإنقاذ الموقف.

وقد حدث ذلك - على سبيل المثال - في غينيا الاستوائية بعد الاستقلال مباشرة عندما حدث خلاف بين الحكومة الجديدة وأسبانيا التي كانت تحتل الإقليم قبل الاستقلال. وسحبت أسبانيا جميع أطبائها ، ولم يكن في غينيا الاستوائية أطباء غيرهم كما سحبت خبراءها من بعض المجالات الأخرى.

وعرض رئيس جمهورية غينيا الاستوائية هذه المشكلة التي تتعرض لها بلاده ، وذلك في مؤتمر القمة الأفريقية في أبيس أبابا عام ١٩٦٨ ، والذي كان يحضره لأول مرة بعد استقلال بلاده مباشرة .

وسألت رئيس الجمهورية عن عدد الأطباء الأسبان الذين سحبتهم أسبانيا - وكنت وقتئذ رأس وفد مصر في المؤتمر - فأجاب بأنهم أربعة ، وأن هناك مثل هذا العدد من الخبراء الآخرين، وأعلنت على الفور أن مصر سوف ترسل الأطباء والخبراء في حدود هذه الأعداد إلى غينيا الاستوائية لسد الفراغ الناتج عن خروج الأسبان ، ووصل الخبراء المصريون بالفعل بعد أيام قليلة ، وكانت هذه بداية لعلاقة فنية مع حكومة غينيا الاستوائية.

حدث أيضا أثناء الحرب الأهلية في نيجيريا أن أرسلنا حوالي ٢٠٠ طبيب مصري إلى نيجيريا للعمل بعقود مع الحكومة النيجيرية، بعد أن تركها عدد من الخبراء الأوروبيين أثناء هذه الحرب ، وحدث نفس الشيء بالنسبة لبلاد كثيرة منها: غينيا والكونغو برازافيل وغيرها.

وتجدر بنا الإشارة إلى الجهد الذي حققه المدرسون المصريون في الصومال قبل الاستقلال وبعده للإبقاء على صلة الشعب الصومالي بجذوره العربية والتي حاول الاستعمار أن يقتلها بشتى الطرق، ولكن انتشار المدرسين المصريين في جميع أنحاء الصومال حتى القرى الصغيرة كان من العوامل الأساسية التي وصلت الصومال بجذوره العربية وانتهت بارتباط هذا القطر الشقيق بالعالم العربي.

وبجانب الفائدة الكبيرة التي حققتها المساعدات المصرية لبعض الدول في هذا الميدان ، فقد فتحت هذه المساعدات مجالات واسعة للعمل في أفريقيا أمام الخبراء والفنيين وخريجي الجامعات المصرية ، حيث لوحظ أنه ما من مرة أوفدت فيها الحكومة المصرية عددا من خبرائها إلى دولة أفريقية حتى نفاجأ بعد شهور قليلة بأعداد كبيرة من المصريين وقد تواجدوا في

هذه الدولة بعقود شخصية، سواء مباشرة مع حكومة هذه الدولة أو أجهزتها أو من خلال الأمم المتحدة التي تمد الدول الأفريقية بالخبراء والفنيين.

فمثلا عندما قمنا بحصر الرعايا المصريين في الكونغو لترحيلهم كإجراء وقائي عقب احتجاج «تشومبي» في القاهرة أثناء «مؤتمر القمة لعدم الانحياز» الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤ ، وجدنا أن عددهم قد وصل إلى المائة فرد، علاوة على عائلاتهم ، وبخلاف الموظفين الذين أوفدتهم القاهرة وأجهزتها مثل أعضاء السفارة والمكاتب التجارية وشركة النصر للتصدير والاستيراد كان هؤلاء قد حصلوا على وظائفهم وأعمالهم هناك خلال فترة وجيزة، رغم حالة عدم الاستقرار التي تسود الكونغو.

واعتقد أن الفرصة مازالت كبيرة أمام خبرائنا وفنييننا للعمل في الدول الأفريقية التي هي في أشد الحاجة لهذه الخبرة، وخصوصا في البلدان التي تسمح مواردها بتنفيذ برامج طموحة للتنمية.

ومما لا شك فيه أن الخبراء المصريين باعتبارهم أفريقيين يكونون أكثر إخلاصا وولاء لمصالح الدول الأفريقية من الخبراء الأوروبيين، الذين عادة ما يكون ولاؤهم الأول للهيئات والشركات الأوروبية المرتبطة بمصالح الدول التي ينتمون إليها، والتي تتناقض عادة في مصالحها مع المصالح الحقيقية للدولة الأفريقية، وخاصة إذا كانت من الدول الحريصة على تحقيق استقلالها الاقتصادي والمحافظة على هذا الاستقلال.

- تقديم قروض إلى دول أفريقية :

قدمت مصر القروض لبعض الدول الأفريقية التي تعرضت لضغوط اقتصادية؛ نتيجة مواقفها من الاستعمار ، وقد أراد «عبد الناصر» من وراء ذلك أيضا أن يثبت للدول الأفريقية أن مصر قادرة هي الأخرى على حماية أصدقائها الذين رفضوا التعامل مع إسرائيل، وكان لابد لنا من دخول هذا الميدان بعد أن كانت قد طرقت قبلنا إسرائيل التي كانت تمنح القروض للدول الأفريقية كوسيلة للتسلل، ثم تعمل على تسميم العلاقة بين هذه الدول وبين مصر والعرب جميعا.

ومن الأسباب التي شجعت «عبد الناصر» على اتباع هذا الأسلوب في المساعدة أن معظم القروض التي كانت تطلب من مصر كانت تنفذ في أعمال البناء والتشييد سواء في إنشاء طرق أو منشآت أو تطهير موانئ وكلها من الأعمال التي كانت لشركاتنا القدرة والطاقة على القيام بها، كما كان هناك اعتقاد بإمكانية توسع هذه الشركات بعد ذلك في هذا المجال

الذى يمكن أن يحقق لها عائدا كبيرا وسريعا فى الدول الأفريقية الأخرى الأكثر ثراء والتي تستطيع الدفع بالعملات الحرة.

* قرض إلى غينيا:

كان من بين القروض التى قدمتها مصر إلى أفريقيا قرض قيمته عشرة ملايين من الجنيهات إلى جمهورية غينيا ، وذلك بموجب اتفاقية أبرمت بين البلدين تقوم مصر بمقتضاها بتنفيذ بعض المشروعات الإنشائية وتطهير ميناء «كوناكرى» فى حدود هذا القرض الذى تسدده غينيا بفائدة ٢,٥ ٪ على سبع سنوات، ولكن غينيا لم تستخدم من هذا القرض إلا ما يزيد قليلا على نصفه فقط ، استخدم معظمه فى تطهير ميناء «كوناكرى» ، وقامت بهذه المهمة هيئة قناة السويس بخبرائها وبالكراكات والمعدات التى تمتلكها هذه الهيئة.

وقد جاء هذا القرض فى أعقاب ميثاق الدار البيضاء الذى كان يجمع مصر بغينيا وثلاث دول أخريات هى: مالى وغانا والمغرب . وكانت غينيا - وقتها - تتعرض لضغط اقتصادى تمارسه فرنسا منذ أعلنت غينيا استقلالها، حيث كان «ديجول» مصمما على إسقاط حكم «سيكوتورى» بأى ثمن؛ لتكون غينيا أمثلة أمام أى دولة فى المجموعة الفرنسية تفكر فى الخروج عما سمي بالمجتمع الفرنسى، فبمجرد استقلال غينيا أعلنت الحكومة الفرنسية عن عزمها على سحب جميع المستخدمين المدنيين الفرنسيين فى ظرف شهرين اثنين، وأوقفت جميع المساعدات المالية.

وكذلك أوقفت الاستثمارات الفرنسية فى غينيا ، وحاولت التأثير أيضا على كثير من هيئات الاستثمار الأجنبية لتحذو حذوها وامتنعت عن الاعتراف بالدولة الجديدة، حتى بعد أن اعترف بها عشرون دولة أخرى منها بريطانيا.

وسحبت فرنسا وحدات الجيش من غينيا، بما فيها أطباء من الجيش الذين كانوا يتولون الخدمة الطبية فى المجال المدنى أيضا ، وسحبوا معهم جميع الإمدادات الطبية.. كما سحبت فرنسا قوة البوليس بعد تحطيم ثكناتها ، وقطعت المنح الدراسية عن جميع الطلبة الغينيين فى باريس وداكار.

لهذا كله كان تدعيم موقف «سيكوتورى» ومساعدته فى مقاومة جميع أنواع الضغوط التى تمارسها ضده فرنسا أمرا ضروريا؛ لتدعيم الثورة الأفريقية، ولم تكن مصر وحدها فى تقديم المساعدة لغينيا، وإنما وقفت

معها دول أخرى كان أهمها غانا التي قدمت لها عشرة ملايين من الجنيهات وضعها الرئيس الرئيس الراحل «كوامي نكروما» بالعملة الصعبة تحت تصرف الحكومة الغينية ، وأعلن في ٢٣ يوليو عن قيام اتحاد بين غينيا وغانا .

كما قدم الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية ، مساعداتهم في مجالات مختلفة، حتى استطاع «سيكوتوري» أن يجعل استقلال غينيا حقيقية، وكان في ذلك القضاء الكامل على فكرة «ديجول» في إنشاء المجتمع الفرنسي.

* قرض إلى جمهورية مالي :

تعرضت مالي لظروف سياسية قريبة من تلك التي تعرضت لها غينيا؛ فقد كانت مالي أول دولة بعد غينيا تطلب الخروج من: «المجتمع الفرنسي» الذي أسسه «ديجول» وإن كان زعيمها «موديبو كيتا» قد حرص على ألا يتحدى «ديجول» بالأسلوب الذي اتبعه «سيكوتوري» عند الاستقلال، ولكنه لم يستطع أن يتجنب المواجهة مع فرنسا بعد ذلك عندما خرجت مالي عن دائرة الفرث الفرنسي ، الأمر الذي جعلها تتعرض لضغوط اقتصادية عنيفة.

وقد سار «موديبو كيتا» في نفس الطريق الذي اتبعه «سيكوتوري» و«نكروما» و«جمال عبدالناصر» في سياستهم الأفريقية التحريرية وارتبط بميثاق الدار البيضاء الذي كان يضم الدول الراديكالية في أفريقيا.

وعقدت اتفاقية بين مصر ومالي تحصل الأخيرة بموجبها على قرض في حدود ستة ملايين من الجنيهات تنفذ في إقامة فندق عالمي في مدينة «بماكو» (العاصمة) وفي رصف طريق، وقد أبدى «جمال عبدالناصر» تحفظا أمام الرئيس «كيتا» قبل الاتفاق على هذا القرض ، حيث كان يفضل أن ينفذ القرض في مشروعات إنتاجية يمكن من عائدها تسديده.

ولكن موديبو كيتا أوضح أهمية الفندق بالنسبة لمالي؛ حيث كانت معظم الدول الأفريقية حديثة الاستقلال تعتبر أن وجود فندق عالمي في عاصمتها أمرا ضروريا لتأكيد سيادتها واستقلالها، فهو ضروري لعقد المؤتمرات التي يحضرها الرؤساء ووزراء الخارجية، وكذلك استضافة رجال الأعمال والوفود الكبيرة ، وقد كانت مدينة بماكو تفتقر إلى أي مكان مناسب لمثل هذا النشاط.

وكذلك كان إنشاء الطريق ضروريا - من وجهة نظر كيتا - ؛ لأن فرنسا أهملت البنية الأساسية فى مالى ومنها شبكة الطرق اللازمة لنقل المحاصيل الزراعية.

وقد نفذ هذا القرض بالكامل وشيد المهندسون المصريون الفندق العالمى الذى تكلف حوالى ٣,٥ مليون جنيه ، كما شيدت الشركات المصرية الطريق المتفق عليه، وقد أطيح بحكم «موديبو كيتا» أثناء بناء الفندق ، وتوقف العمل لفترة؛ لعدم توفر العملة المحلية لدى حكومة مالى للصرف على أجور العمال المالىين والأعمال المحلية ؛ وخوفا من أن ترتفع تكلفة المشروع أكثر من اللازم نتيجة توقف العمل لفترة طويلة ، تم الاتفاق مع الحكومة الجديدة على أن تقدم مصر مالى سلعا استهلاكية من الإنتاج المصرى بقيمة ما يلزم المشروع من النقد المحلى ، وذلك خصما من القرض على أن تقدم حكومة مالى بتصرف هذه السلع عن طريق المجمعات والجمعيات الاستهلاكية التى تديرها الدولة وتستخدم حصيلة بيع هذه السلع فى الاتفاق المحلى لاستكمال مشروع الفندق.

وبناء على هذا الاتفاق أغرقت أسواق مالى المنتجات الاستهلاكية المصرية من معلبات وثلاجات وأثاثات معدنية وماكينات خياطة ودراجات وأجهزة تكييف هواء وغيرها من الإنتاج المصرى، الذى اهتمت حكومة مالى بتسويقه.

وبعد الانتهاء من تنفيذ هذا الاتفاق الأخير استمرت السلع المصرية فى رواجها ، واستفادت شركة النصر للاستيراد والتصدير بهذا الوضع المميز الذى حصلت عليه السلعة المصرية بعد أن تعود عليها المستهلك فى مالى.

وهكذا كانت القروض التى تمنحها مصر بجانب ما تحققه من أهداف سياسية تفتح أسواقا وفرصا جديدة أمام الإنتاج المصرى.

* قروض لم تنفذ:

وقد تم الاتفاق مع دول أفريقية أخرى على تقديم قروض بنفس الشروط فى ظروف مماثلة أيضا، فقد اتفق - على سبيل المثال - على تقديم قرض بثلاثة ملايين من الجنيهات إلى الكونغو (برازافيل)، وكان ذلك بعد الإطاحة بحكم «الأب يولو» الرجعى، وتحول الكونغو إلى مجموعة الدول الثورية التى تؤيد حركات التحرير . وقرض آخر بأربعة ملايين جنيه إلى الصومال، ولكن لم ينفذ شئ من هذين القرضين؛ لعجز حكومتى الكونغو والصومال عن توفير النقد المحلى لتنفيذ المشروعات التى نصت عليها هذه القروض، وهى مشكلة عادة ما تصطدم بها معظم الدول حديثة الاستقلال والتى لا

تجد لديها المدخرات الكافية التى تسمح لها باستخدام القروض المتاحة.

واتفقت القاهرة على قرض آخر بنصف مليون جنيه لحكومة زنجبار يستخدم فى إقامة فندق سياحى صغير، وقبل أن يوضع مشروع القرض فى صيغته النهائية قامت الثورة فى زنجبار تلك الثورة التى أدت إلى الاتحاد مع تنجانيقا وقيام جمهورية تنزانيا ، ولم ينفذ هذا القرض أيضا لتغير الظروف وتغير أولويات التنمية لدى الحكومة الجديدة.

وهكذا نجد أن المبالغ التى وضعتها مصر لإقراض الدول الأفريقية كانت مبالغ صغيرة ، ولكن تأثيرها كان عظيما وكان يعكس إلى حد بعيد معنى التضامن الحقيقى.

● عبدالناصر يقضى على سياسة احتكار السلاح فى أفريقيا :

عندما تعرضت مصر فى بداية الثورة لغارات إسرائيل الجوية المركزة على قطاع غزة خرجت تبحث عن السلاح من أجل أمنها وأمن موظفيها، ولكنها وجدت جميع الأبواب مغلقة فى وجهها ، فرفضت إنجلترا ورفضت أمريكا ، وفشلت مصر فى الحصول على ما تريده من سلاح لترد به عدوان إسرائيل، فقد امتنعت جميع الدول الغربية التى كانت تحتكر هذه التجارة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عن بيع السلاح لمصر، وكانت هذه هى إحدى وسائل الضغط التى استخدمتها أمريكا وحلفاؤها لفرض سياسة الأحلاف على النظام الجديد فى مصر.

وفاجأ جمال عبدالناصر، العالم بحصوله على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥، فقد كانت هذه المرة الأولى فى تاريخ العالم التى تحصل فيها دولة من خارج الكتلة الشرقية على أسلحة سوفيتية الصنع، وهكذا كان «جمال عبدالناصر» أول من كسر احتكار السلاح فى العالم وفتح بذلك الطريق أمام دول العالم الثالث التى تناضل من أجل استكمال استقلالها أو الدفاع عنه.

ولم يكتف «عبدالناصر» بذلك ، ولكنه ساهم مساهمة إيجابية وعملية فى تسليح الدول الأفريقية بهدف كسر احتكار الدول الاستعمارية لتجارة السلاح.

فقد كانت أعباء الدفاع من أول الأعباء التى تواجه الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ، فهى مهمة كانت تتولاها قبل الاستقلال مباشرة الدول الأوروبية المستعمرة والتى كانت تقوم بعمليات التدريب والتسليح ، ولكنها لم تكن

تستخدم إلا الضباط الأوروبيين ، وعند الاستقلال نجدها تترك جيشا دون قيادة وطنية حيث لا يوجد عادة ضابط واحد من الأفريقيين الذين يقتصر وجودهم على رتب الصف والعساكر فقط، وكان هذا ما حدث على سبيل المثال فى الكونغو (زائير حاليا) الذى كان جميع ضباطه من البلجيك ، وكان ذلك سببا من الأسباب التى أدت إلى تمرد الجيش فى الأيام الأولى للاستقلال.

وهكذا أريد للدول الأفريقية حديثة الاستقلال أن تكون غير قادرة على الاعتماد على نفسها فى المجال العسكرى، فهى تحتاج إلى دولة الاستعمار التى تمدها بالسلاح والتدريب فى كلياتها ومدارسها العسكرية، وأحيانا بالضباط الأوروبيين، أو - على الأقل - القيادات العليا من الضباط ، فقد استمرت غانا - على سبيل المثال - ولعدة سنوات بعد الاستقلال معتمدة على الضباط الإنجليز فى القيادات العليا للجيش الغانى ، وقد سبب لها ذلك الكثير من المشاكل.

وقد استفادت الدول الاستعمارية التى تحتكر موارد السلاح من هذه الأوضاع واستخدمتها كوسيلة لاستمرار سيطرتها ومباشرة الضغط على الدول الحديثة وقت اللزوم، وكانت الدول الاستعمارية إذا امتنعت عن تقديم السلاح والتدريب فلا تقبل دولة غربية أخرى أن تحل محلها.

أما الالتجاء إلى الاتحاد السوفييتى أو دول الكتلة الشرقية - حتى بعد أن فتحت مصر الطريق إلى ذلك - فقد كان فى البداية أمرا محفوفا بكثير من المخاطر التى لا تقوى على مواجهتها دولة حديثة الاستقلال مازالت تجارتها واقتصادها فى قبضة الشركات والاحتكارات الغربية.

ومن هنا جاءت أهمية الدور الذى لعبه «جمال عبدالناصر» فى إمداد الدول الأفريقية بالسلاح ومساعدتها على كسر احتكار تجارتها وإبطال مفعول هذا الاحتكار كأداة من أدوات الاستعمار الجديد ، وقد استطاع «عبدالناصر» أن يحقق ذلك، أولا: لوجود كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة الإنجليزية الصنع لم تعد مصر فى حاجة إليها، بعد تحول الجيش المصرى إلى الأسلحة السوفييتية الصنع، وكذلك توفر المدارس العسكرية والمدرسين القادرين على التدريب على هذه الأسلحة .

وثانيا : أصبح فى إمكانه توفير الأسلحة الروسية لأية دولة أفريقية تريد ذلك دون أن تكون هذه الدولة مضطرة إلى التعامل مباشرة مع دول الكتلة الشرقية بعد أن أصبح جيش مصر قادرا على توفير الخبرة والتدريب بواسطة خبراء مصريين ، حيث كان قد اكتمل تدريبهم على الأسلحة

الروسية.

وكان «عبدالناصر» من واقع تجربته يرى أن من حق أية دولة أن تحصل على السلاح الذى يحقق أمنها وأمن مواطنيها ؛ ولذلك لم يتردد فى مساعدة العديد من الدول الأفريقية التى فرض عليها حظر السلاح وهى تناضل من أجل تحقيق استقلالها وتحرير إرادتها.

- مصر تسلح وتدرّب جيش مالى :

التقى "جمال عبدالناصر" بالرئيس "مديبو كيتا" لأول مرة فى يناير سنة ١٩٦١ فى الدار البيضاء فى أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى الذى صدر عنه ميثاق الدار البيضاء ، وقد أعجب كل من الزعيمين بشخصية الآخر وتوطدت بينهما الصداقة بسرعة.

وفى هذا اللقاء سأل "عبدالناصر" الرئيس "مديبو كيتا" عن السبب الذى من أجله ترك دول العالم واتجه إلى إسرائيل لتسلح الجيش المالى وتدرّبه، فإسرائيل ذيل الإمبريالية وأداة لها فى الوقت الذى أصبحت فيه مالى فى مقدمة الدول التى تحارب وترفض التبعية.

وقال "كيتا": إن لذلك قصة: فعندما خرجت مالى من المجتمع الفرنسى امتنعت فرنسا عن تسليح الجيش المالى، فاتجه "كيتا" إلى دول كثيرة يطلب شراء السلاح، ولكن دون جدوى، وكان طبيعيا أن يلجأ إلى كل من إنجلترا وأمريكا، فكانت ردودهما واحدة إذ أبدتا استعدادهما لمساعدة مالى فى الحصول على السلاح الذى تريد ولكن عن طريق إسرائيل التى يمكنها أن تقدم السلاح والتدريب للجيش المالى، وهكذا لم يجد "كيتا" - كما قال - مصدرا واحدا لتسليح جيشه سوى إسرائيل.

وقال "مديبو كيتا": إنه فى البداية لم يفهم الحكمة وراء ذلك، ولكنه سرعان ما عرف الحقيقة، فعندما بدأت عملية التسليح كان السفير الإسرائيلى يتردد عليه كثيرا، وكان "كيتا" يهتم به باعتباره سفير الدولة التى تقدم له السلاح، وكان السفير الإسرائيلى دائم الحديث عن الطريقة التى قاوم بها اليهود الاستعمار البريطانى أثناء الاحتلال، واستطاع من خلال ذلك أن يترك فى نفسه انطباعا بأن إسرائيل - كدولة صغيرة - تريد حقا أن تعيش فى سلام كما أنه اقتنع بأنها دولة تقف ضد الاستعمار، الأمر الذى جعله يطمئن إلى السفير الإسرائيلى، إلى أن اكتشف أن هذا

السفير يعمل فى مالى بتنسيق كامل مع سفراء أمريكا وفرنسا، فقد حدث أن صارع "كيتا" السفير الإسرائيلى بنيته فى اتخاذ بعض الإجراءات ضد مصالح فرنسا فى بلاده، ولم يمض وقت قصير حتى كان السفير الفرنسى قد احيط علما بكل أطراف الحديث، ولسوء حظ السفير الإسرائيلى فإن "كيتا" لم يكن قد فاتح أحداً بذلك سواه، ثم تأكد له بعد ذلك من أحداث أخرى أن إسرائيل تعمل فى مالى لحساب الدول التى تحارب نظامه.

وهنا عرض عليه عبدالناصر أن تقوم مصر بتسليح وتدريب الجيش المالى، كما قدم له باسم مصر هدية من الأسلحة الصغيرة سوفيتية الصنع تكفى لآلف مقاتل، وكان هذا العدد هو قوام الجيش المالى فى ذلك الوقت، وكانت هذه الهدية من الأسلحة بقصد إحلال الأسلحة السوفيتية محل الأسلحة الإسرائيلية المستخدمة فى ذلك الوقت.

ووافق "مديبو كيتا" على الفور، وقامت مصر بناء على هذا الاتفاق بتدريب الجيش المالى وحضرت إلى القاهرة بعثات من الضباط والصف المالىين للتدريب على الأسلحة السوفيتية، كما أوفدت بعثة عسكرية مصرية إلى مالى للإشراف على إنشاء مدارس ومراكز للتدريب على الأسلحة الروسية وتدريب وحدات الصاعقة.

وقام منذ ذلك الوقت تعاون بين الجيش المصرى وجيش مالى حتى إن زى الجندى هناك أصبح مشابها تماماً للزى المستخدم فى الجيش المصرى.

وقد كان من الصعب على دولة فى مثل ظروف جمهورية مالى الحديثة الاستقلال أن تنشئ علاقة سلاح مباشرة بينها وبين الاتحاد السوفيتى، فكلنا يعرف ردود الفعل التى أحدثتها صفقة الأسلحة التشيكية التى حصلت عليها مصر عام ١٩٥٥، وكيف أثار ذلك غضب أمريكا والدول الاستعمارية، أما التعامل مع مصر فكان أمراً لا يمكن أن يحدث مثل هذه المضاعفات، فمصر دولة أفريقية، ووصول بعثة عسكرية مصرية إلى مالى لا يحدث التعقيدات وردود الفعل التى يمكن أن يسببها وصول بعثة عسكرية سوفيتية إلى هذه المنطقة فى ذلك الوقت.

وعندما استطاعت مالى أن تجعل من استقلالها حقيقة، واستطاع مويبو كيتا أن يدعم نظامه، أصبح قادراً على التعامل مباشرة مع روسيا والحصول على ما يلزمه من سلاح وتدريب.

وجيش الصومال :

وحدث شيء مماثل مع الصومال فعندما كان "عبدالرشيد الشرماركي" رئيسا للوزراء وأراد أن ينشئ جيشا وطنيا يواجه به تحرشات إثيوبيا على حدوده في منطقة الأوجادين، ويحمي حدوده مع كينيا حيث كانت القوات الإنجليزية مازالت موجودة، قام رئيس الوزراء بنفسه بزيارة دول أوروبا الغربية بحثا عن السلاح الذي يريد أن يشتريه، وأصطحب معه في رحلته هذه الجنرال "زياد برى" نائب القائد العام في الجيش في ذلك الوقت (رئيس الجمهورية بعد ذلك)، ولكنه لم يجد دولة واحدة من بين دول أوروبا تباع السلاح للصومال، فالحصول على السلاح قضية سياسية في المقام الأول، وليس مجرد سلعة تطرح في الأسواق العالمية، فقد كانت الدول الغربية وقتها لا ترضى عن سياسة "عبدالرشيد" وكانت تباشر جميع ألوان الضغط على حكومته.

وقرر "عبدالرشيد" أن يتوقف في القاهرة أثناء عودته ويبحث الأمر مع "جمال عبدالناصر"، وأنقل هنا كلمات الرئيس "زياد برى" الذي حضر المقابلة بين "عبدالناصر" و"عبدالرشيد"، وذلك في حديث له مع الأستاذ "أحمد حمروش" نشرته مجلة روز اليوسف في عددها رقم ٢٤٨٨ بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٧٦.

قال عبدالرشيد: كانت مقابلة "جمال عبدالناصر" نقطة تحول في تاريخنا بددت كل اليأس وتدفق الأمل؛ فقد قرر "عبدالناصر" أن يعطينا السلاح، بل وقال سوف نتقاسم ما نملك وكان عند كلمته، وأصبح "عبدالناصر" أملنا وبطلنا وأصبحت مصر قبلتنا وأصبحت العسكرية المصرية الثورية نموذجنا، وعرفنا "عبدالناصر" على السوفيت وبدأت علاقتنا بهم ويتوصية "عبدالناصر" حصلنا منهم على السلاح وعلى الخبرة.

وقد قامت علاقة وثيقة أيضا بين الجيش المصري والجيش الصومالي منذ ذلك الوقت، وعندما قامت الثورة الصومالية بقيادة الجنرال "زياد برى" كان عدد كبير من أعضاء مجلس الثورة من الضباط الذين حصلوا على تدريبهم في مصر، وقد أعلنت الثورة الصومالية عند قيامها وعلى لسان قائدها: «إن ثورة الصومال ابنة شرعية ورشيدة ووفية لثورة ٢٣ يوليو».

ويهمني أن أشير هنا إلى أنه رغم تحمس "عبدالناصر" للتعاون العسكري بين مصر والصومال، فقد كان ينصح دائما بتحسين العلاقات المالية الكينية، كما نصح الثورة الصومالية بتجميد خلافاتها مع جيرانها بما في ذلك إثيوبيا، فقد كان "عبدالناصر" يدرك تماما أن جميع مشاكل الحدود التي ورثتها الصومال هي من صنع وتخطيط بريطانيا التي تعمدت ذلك

قبل رحيلها من الصومال، لترهق كل دول المنطقة وتدفعها إلى الاعتماد عليها وعلى الدول التي تحتكر السلاح.

وكان ضد فكرة سباق التسلح بين الدول الأفريقية، ويقول دائماً في مناسبات كثيرة أمام الزعماء الأفريقيين: «إن الخلاف مع الدول المجاورة أمر مكلف للغاية لأنه عادة يؤدي إلى استخدام السلاح».

ولكن هذه النظرة لم تمنعه من تقديم السلاح للصومال على أساس مبدئي أيضاً، وهو أن من حق أي دولة أن تحصل على السلاح اللازم لأمنها، وأنه لا بد من تقديم المساعدات في هذا المجال لأي دولة أفريقية تتعرض لضغط الدول التي تحتكر تجارة السلاح.

- 'جومو كنياتا' يطلب المساعدة العسكرية من 'جمال عبدالناصر':

أثارت العلاقات العسكرية بين مصر والصومال تساؤلات كثيرة لدى المسئولين في كينيا بعد استقلالها، خاصة وأن علاقتنا بالزعماء الكينيين كانت علاقة متينة بدأت منذ قيام حركة 'الماوماو'.

وفي عام ١٩٦٤ عندما حضر 'جومو كنياتا' إلى القاهرة لحضور مؤتمر القمة الأفريقي الثاني الذي عقد في القاهرة، تحدث معي وزير خارجيته «جوزيف مورمبي» متسائلاً: كيف تسمح مصر بأن يستخدم سلاحها الذي تعطيه للصومال ضد الكينيين؟

فقلت: إننا لا نسلح الصومال بقصد محاربة كينيا وشرحت له موقفنا من مشاكل الحدود بين الصومال وجيرانها، وقلت: «إن مصر التي عرفت معنى احتكار السلاح وقياست منه كثيراً في الوقت الذي كانت حدودها وأمنها مهددين، ترى أن من حق أي دولة أفريقية أن تحصل على السلاح، وأننا على استعداد لتقديم المساعدة لأي دولة في أفريقيا يمنع عنها السلاح، بسبب سياستها الوطنية ورغبتها في التحرر كما حدث في الصومال».

وعندما نقلت هذا الحديث إلى الرئيس «جمال عبدالناصر»، كلّفني بأن أبلغ وزير خارجية كينيا أن مصر على أتم استعداد للتعاون العسكري مع كينيا على غرار تعاونها مع الجيش الصومالي؛ وذلك لإزالة أي شكوك قد ترسبت في نفوس المسئولين الكينيين نتيجة مساعداتنا العسكرية للصومال، ولأننا أيضاً كنا على علم بأن الصومال لا تنوي فتح جبهة على الحدود الكينية. وكان تعاوننا العسكري مع كينيا أيضاً يجعلنا في موقف نستطيع معه تهدئة الجانبين.

وقد كان لهذه الرسالة بالفعل أثر كبير فى تدعيم الثقة بين «جومو كنياتا» و«جمال عبدالناصر» بعد ذلك.

ففى أثناء مغادرة «كنياتا» لطار القاهرة عائداً إلى بلاده تحدث إلى «جمال عبدالناصر» ، الذى كان فى وداعه، مشيراً إلى حديثى مع وزير خارجيته ، وقال : إنه يريد التخلص من القوات البريطانية الموجودة فى كينيا، ويريد مساعدة مصر لكينيا فى بناء الجيش الوطنى، كما قال : إنه يريد كذلك اتخاذ بعض الخطوات التى تمكّنه من زيادة قبضة الدولة على الاقتصاد الوطنى ، وطلب من «عبدالناصر» أن أذهب أنا إلى نيروبي فى أقرب وقت ممكن؛ لبحث تفاصيل هذه الموضوعات معه والتباحث حول المساعدة التى تستطيع أن تقدمها مصر فى هذا المجال.

وبناء على تكليف «عبدالناصر» سافرت فى شهر أغسطس ١٩٦٤ إلى نيروبي، واجتمعت بالرئيس «كنياتا» ووزير خارجيته عدة مرات حضرها سفيرنا هناك فى ذلك الوقت - السيد «ممدوح جبة» - كما اجتمعت ببعض مستشارى الرئيس «كنياتا» .

وقد كان لنا لقاءات مثيرة حقاً، فقد كانت كينيا على وشك أن تشهد تحولاً خطيراً فى سياستها الداخلية والخارجية ، كان «كنياتا» يريد أن يتخلص من النفوذ الأجنبى ليس فى الجيش فقط ولكنه كان يريد أن يتخلص من السيطرة الإنجليزية على الاقتصاد الكينى أيضاً، وكانت لديه دراسات معدة لتنفيذ ذلك وفيها حصر للعديد من الوظائف الحساسة التى يشغلها الإنجليز ويريد أن يحل محلهم مصريون بمجرد البدء فى تنفيذ الخطة وقبل أن تلجأ بريطانيا إلى سحب خبرائها.

كان واضحاً أن هناك صراعاً داخل الحكومة الكينية بين القوى اليمينية التى يتزعمها «توم مبيوا» والقوى اليسارية التى كان يتزعمها اليسارى «أوجنجا أودنجا»، ويبدو أن «كنياتا» كان يريد أن يحسم الموقف لصالح الاتجاه اليسارى التقدمى ولكن بعيداً عن زعامة «أوجانجا أودنجا»، وكان «جوزيف مورمبى» وزير الخارجية متحمساً لهذا الاتجاه.

وأثناء زيارتى هذه تم الاتفاق على عدة أشياء محددة تقوم بها مصر، من بينها تدريب كتيبة مظلات، وإرسال خبراء عسكريين مصريين لتدريب الجيش الكينى بعد التخلص من الضباط الإنجليز، وطلب «كنياتا» عدداً من المستشارين العسكريين يكون من بينهم ضابط أركان حرب برتبة كبيرة للعمل كمستشار لرئيس الأركان، كما كان يترقب على ذلك إرسال أعداد من الضباط الكينيين للتدريب فى القاهرة، وتم الاتفاق أيضاً على تجهيز عدد من الخبراء والفنيين المصريين فى بعض المجالات الحيوية الأخرى، وكان «كنياتا» يريد مساعدة مصر كذلك فى إنشاء شركة حكومية للتجارة

الخارجية.

وقد تمت الاتصالات الخاصة بهذه الترتيبات بتكتم شديد، واتفقنا على أن تخطرنا الحكومة الكينية بعد ذلك بالتوقيعات التي تحددها؛ لتنفيذ هذه البنود عندما تكون مستعدة لذلك، ولكن أحداً في الحكومة الكينية لم يعاود الاتصال أو الحديث مع سفيرنا هناك بخصوص هذه الموضوعات بعد مغادرتي لنairobi، وفهم السفير بعد مدة أنه صرف النظر عن هذه الترتيبات.

ولم نعرف الأسباب التي جعلت «كنياتا» يعدل عن تنفيذ خطته هذه التي تم الاتفاق من قبل على تفاصيلها، ولكن كان من الواضح أن الجناح اليميني في كينيا قد أصبح أكثر حظوة عند «كنياتا»، كما أصبح الزعماء اليمينيون أمثال «توم مبوبيا» أكثر قدرة على التأثير في الاتجاه العام للدولة، ويبدو أن هؤلاء قد استغلوا رغبة «كنياتا» حيث تتواجد أعداد كبيرة من المستوطنين الأوروبيين الذين مازالت ارتباطاتهم وثيقة بالمصالح والشركات والاحتكارات الرأسمالية الأوروبية والإنجليزية على وجه الخصوص.

ومات «كنياتا» دون أن يعود إلى هذه الأفكار مرة ثانية، بل إنه عرف بأنه الرجل الذي رحب ببقاء الإنجليز كشركاء في الاستثمار والتنمية بعد أن أخرجهم كقوة استعمارية، كما أنه قاد بلاده في طريق الاقتصاد الحر، ولكن حكم «كنياتا» أدى في النهاية إلى خلل فظيع في الوضع الاجتماعي، وأصبح التفاوت الكبير في الدخول ظاهرة خطيرة في المجتمع الكيني.

- موقف مع أوغندا :

في عام ١٩٦٥ قام جيش "تشومبي" من المرتزقة الأوروبيين بتعقب الثوار الكونغوليين إلى داخل حدود «أوغندا»، وشن بعض الغارات على المواطنين الأوغنديين بقصد الإرهاب والتخويف من عواقب إيواء الثوار، كما كانت الطائرات القاذفة المقاتلة التابعة لتشومبي يقودها طيارون بلجيكيون تغير على القرى الأوغندية القريبة من الحدود وتطير على ارتفاعات وأطنة وبشكل استفزازي مثيرة رعب الأهالي في هذه المنطقة، وكان الهدف الأساسي هو حمل «أوبوتي» على وقف مساعداته التي لم تكن تملك من الوسائل ما تستطيع به منع مثل هذا الاستفزاز والعدوان الصارخ على أراضيها.

وإزاء هذا الخطر الذي يهدد بلاده، طلب الرئيس «ميلتون أوبوتي» من «جمال عبدالناصر» إرسال عدد من الطائرات المقاتلة المصرية بطياريهما إلى أوغندا لوقف هذه الهجمات، وكان ذلك في رسالة خطية بعث بها الرئيس «أوبوتي» لى شخصياً طالباً منى أن أشرح وجهة نظره لعبدالناصر وأبلغه

بطلبه هذا، ويبدو أن «أوبوتى» لم يكتب مباشرة لعبد الناصر؛ لأنه كان يخشى رفض «عبد الناصر» لفكرة المساعدة العسكرية المباشرة التى يطلبها.

وكان من الواضح أن أوغندا تمر بمرحلة حاسمة فى تاريخ مواجهتها للاستعمار، فأوبوتى يريد أن يعرف ما إذا كان سيقف وحده فى هذه المواجهة؛ ليحدد تبعاً لذلك المدى الذى يستطيع أن يذهب إليه فى تأييد الثوار ومواجهة «تشومبى» والقوى التى تسانده، ولذلك كان لرد «عبد الناصر» أهمية كبيرة خاصة وأنه كان من المعتقد أن «تشومبى» سيتبع نفس الأسلوب مع السودان إذا نجح فى وقف نشاط «أوبوتى» المؤيد للثوار.

ولذلك جاء قرار «عبد الناصر» بالموافقة على إرسال نصف سرب من الطائرات «الميج ١٧» تنقلها طائرات «الانتينوف» إلى مطار غينيا فى أوغندا، وكلفنى بالسفر فوراً إلى كامبالا لإبلاغ «أوبوتى» بهذه الموافقة، ولأبحث معه بقية التفاصيل والترتيبات والاتفاقات اللازمة لتنفيذ ذلك، وقد قابلت الرئيس «ميلتون أوبوتى» بمجرد وصولى إلى العاصمة الأوغندية، وكان بصحبته السيد «جمال بركات» سفيرنا هناك وحضر المقابلة أيضاً وزير الدفاع الأوغندى، وقد أبدى «أوبوتى» ارتياحه للاستجابة السريعة من الرئيس «جمال عبد الناصر»، وخاصة أن الاعتداءات كانت قد تصاعدت فى الفترة الأخيرة وأصبحت تسبب حرجاً شديداً له ولنظامه.

وأثرت مع «أوبوتى» موضوع وجود الطيارين الإسرائيليين فى القوات الجوية الأوغندية وقلت له: إنه لا يعقل أن يعمل الطيارون المصريون بجانب الطيارين الإسرائيليين، ورد «أوبوتى» على الفور بأن هذا مطلب عادل وأنه على استعداد للتخلص منهم جميعاً، وطلب أن يحل محلهم طيارون مصريون، واتفقنا على بقية التفاصيل الخاصة بحضور الطائرات والطيارين المصريين وكيفية عملهم ومعاملتهم، ثم ترك للرئيس «أوبوتى» أن يحدد التاريخ الذى يرغب فى أن تصل فيه الطائرات والبعثة التى ستحل محل الطيارين الإسرائيليين على أن يبلغنا بذلك التاريخ عن طريق سفيرنا فى كامبالا، وكان هذا ما طلبه «أوبوتى» نفسه.

ولكن مضت مدة طويلة لم يحدد «أوبوتى» تاريخاً، ثم أبلغنا سفيرنا فى كامبالا أن العدوان على الحدود الأوغندية قد توقف تماماً وانتهت الاستفزازات التى كانت تقوم بها قوات «تشومبى»، وطائراته، وأن «أوبوتى» لا يريد تصعيد الموقف طالما أنه حقق غرضه.

ومما لا شك فيه أن الاستجابة السريعة من جانب «عبد الناصر» وتسرب أخبار هذه الاستجابة كان هو السبب الرئيسى فى وقف العدوان على حدود أوغندا دون أن يرضخ «أوبوتى» لتهديدات «تشومبى». واستمرت حركة

الثوار الكونغوليين عبر الحدود واستمرت مساعدات «أويوتى»، وكانت هذه النتيجة مرضية دون شك لكل من أوغندا ومصر.

ـ مساعدات عسكرية أخرى :

وقدمت مصر مساعدات عسكرية أخرى لدول أفريقية كثيرة وجدت في ظروف مماثلة، ومن تلك الدول «الكونغو برازافيل»، فعندما زحفت جماهير الشعب على قصر «الأب يولو» مسقطه بذلك أهم ركائز النفوذ الفرنسى فى أفريقيا - حيث كانت المجموعة الفرنسية تسمى باسم عاصمتها برازافيل - تعرض النظام الجديد بزعامه «ماسمبا ديبا» لضغط فرنسا التى كانت تحاول إسقاط حكمه، وبرزت حاجة الحكومة الجديدة فى برازافيل لبناء جيش وطنى، ولذلك كان لجونها إلى مصر طائفة مساعدتها فى إنشاء قوة من المظليين.

ووصلت «برازافيل» بعثة من الخبراء والضباط المصريين لإنشاء أول مدرسة للمظليين فى الكونغو، وكان من بين الضباط الذين تخرجوا على أيدي الضباط المصريين الرئيس الراحل «نجوابى» الذى استولى على الحكم بعد ذلك لأسباب قبلية فى المقام الأول، ولكنه استمر فى السياسة التقدمية التى كان قد أيدها سلفه، بل ربما كان أكثر تطرفا فى مناهضة الاستعمار، وقد كانت الكونغو «برازافيل» بزعامه «نجوابى» من بين الدول التى قطعت علاقتها بإسرائيل فى أعقاب حرب ١٩٦٧ مباشرة ودون أى طلب أو تدخل من أحد.

وحدث أيضا أن قدمت مصر هدية أسلحة إلى «بورندى» عبارة عن كمية من الأسلحة الصغيرة وعدد من الحمالات (وهى عربات مدرعة صغيرة تسليح برشاش البرن كان يستخدمها الجيش المصرى قبل التسليح الروسى) وكان ذلك فى أعقاب إعلان الجمهورية فى بورندى بعد الإطاحة بالحكم الملكى هناك.

وهذه مجرد أمثلة لإيضاح الفكرة والهدف من المساعدات العسكرية التى كان يقدمها «عبدالناصر» للدول الأفريقية ، وهى تختلف بطبيعة الحال عن فكرة وأهداف الدول الكبرى فى تقديم هذا النوع من المساعدة.

فلم يكن «عبدالناصر» بطبيعة الحال يرغبى نفوذاً أو سيطرةً على دولة أفريقية ، وإنما كان الهدف تشجيع هذه الدول على أن تتحرر، وأن تقف فى وجه أية سيطرة أجنبية ؛ ولذلك كان «عبدالناصر» متنبهاً إلى خطورة سباق التسليح فى أفريقيا، ولا يريد للدول الأفريقية أن تنزلق إلى هذا الطريق ، ولذلك كان يعمل دائماً على احتواء المشاكل التى تنشأ بين هذه الدول وجيرانها سواء من خلال منظمة الوحدة الأفريقية أو بتدخله المباشر.

الفصل الرابع

الأبعاد الإسلامية لسياسة مصر الأفريقية

- مساعدات مصر لمسلمي أفريقيا.
- علاقة مصر بالطرق الصوفية.
- مصر ترفض الانقسامات والتكتلات على أساس ديني.
- عبدالناصر يؤيد تنجانيقا وقيام تنزانيا واتحاد زنبار.
- مصر تقف مع قضية الشعب الإرتري
- رئيس الحكومة النيجيرية يستغيث بعبد الناصر لوقف الغارات الجوية على العاصمة.
- مشكلة انفصال بياثرا والحرب الأهلية في نيجيريا.
- عبدالناصر يقرر مساعدة نيجيريا؛ لإنهاء الانفصال في بياثرا.
- إنجاز المهمة وإنهاء الحرب الأهلية.

الأبعاد الإسلامية لسياسة مصر الأفريقية

- مساعدات مصر لمسلمي أفريقيا :

كان لمصر بعد ثورة يوليو نشاط إسلامي واسع في أفريقيا، وقد أخذ هذا المجال جزءاً كبيراً من المساعدات المادية التي قدمتها مصر للقارة، وكان ذلك في شكل بعثات تعليمية إلى المناطق الإسلامية والمدارس، التي تفتحها الجمعيات الإسلامية في أماكن كثيرة من القارة، في زنجبار والصومال وسيراليون وتنزانيا وكينيا ونيجيريا وكل مكان طلب هذا النوع من المساعدات كما أرسلت كميات كبيرة من الكتب الإسلامية وتعليم اللغة العربية إلى جميع أنحاء القارة.

وقد أقامت مصر الكثير من المساجد في أفريقيا أو ساهمت في بنائها خلال الجمعيات الإسلامية العديدة التي تنتشر في كل أنحاء القارة، كما أنشأت المراكز الإسلامية التي تجمع المسجد مع المدرسة وتقدم العلاج المجاني.

ووجهت مصر لأفريقيا إذاعة القرآن الكريم على موجة قصيرة، كما خصصت إذاعة لتعليم اللغة العربية؛ حيث لوحظ أن معظم المسلمين في القارة وخاصة في شرق أفريقيا يقرأون القرآن بحروفه العربية دون معرفة باللغة نفسها، وكان من السهل عليهم تعلمها بعد ذلك بالراديو، وخاصة إنهم يعتبرون تعلمها جزءاً مكملًا لدينهم، ووزعت أعداد هائلة من كتب تعلم العربية بالراديو وكان الإقبال عليها مذهلاً.

وخصصت المنح الدراسية لأفريقيا في جميع الميادين بما فيها الأزهر الشريف والجامعات والمدارس الأخرى، وكان هناك اهتمام خاص بالمناطق الإسلامية، فعلى سبيل المثال كانت المنح الدراسية مفتوحة لإرتريا منذ عام ١٩٥٥، بحيث لا يرد أي طالب علم يأتي من إرتريا، وأعطيت التعليمات لأجهزة الأمن على الحدود بآلا يمنع إرتري من دخول الأراضي المصرية؛ حيث كان الإرتريون يحضرون إليها سيرا على الأقدام للالتحاق بالأزهر وذلك نتيجة للاضطهاد الذي كانوا يلاقونه أثناء حكم الإمبراطور «هيلاسلاسي» حتى أنه طلب من «جمال عبدالناصر» - في إحدى زيارته إلى القاهرة - أن تقدم المنح المخصصة للإرتريين في الأزهر عن طريق الحكومة الأثيوبية، ولكن «عبدالناصر» رفض متحججاً بأنه لا يستطيع التدخل في شئون الأزهر.

فقد كان «عبدالناصر» يرى ضرورة فتح أبواب العلم أمام المسلمين، وخاصة في المناطق التي حرموا فيها من فرص التعليم لجرد أنهم مسلمون، وكان يشعر أن مسئولية خاصة في هذا المجال تقع على عاتق مصر بصفتها أقدم دولة إسلامية في أفريقيا، وأكثر دولها قدرة على تقديم هذا النوع من المساعدات.

وبالرغم من أن الدين الإسلامي هو أوسع الأديان انتشاراً في أفريقيا فإن المسلمين في معظم أنحاء القارة لم ينالوا من التعليم نفس الحظ الذي ناله المسيحيون فيها، ففي نيجيريا على سبيل المثال كان عدد الطلاب من الشمال المسلم الموجودين في جامعة أبادان عام ١٩٥٩ يبلغ ١٤ طالبا فقط، في حين كان عدد الطلاب المسيحيين من الشرق ٣٥٤ طالبا (١)، وعلمنا بأن تعداد الشمال المسلم يصل إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف سكان الإقليم الشرقي المسيحي.

وقد نشأ عن ذلك أوضاع غريبة في كثير من البلاد التي توجد فيها أغلبية إسلامية، حيث نجد الأقلية المسيحية التي نالت قسماً وافراً من التعليم تتولى منصب الإدارة والحكم في عهد الاستعمار، فتستقل الدولة وعلى رأسها هذه الأقلية المسيحية، وقد حدث ذلك على سبيل المثال في تشاد التي استقلت تحت حكم "تومبلباي" المسيحي، في حين أن الأغلبية الساحقة من سكان تشاد تدين بالإسلام، وكانت هذه هي نفس الأوضاع التي أدت إلى الثورة هناك، ورأينا أيضاً مشاكل مماثلة في نيجيريا وغيرها.

وترجع هذه الأوضاع إلى أن الدول الاستعمارية كانت تترك التعليم في مستعمراتها للإرساليات التبشيرية التي كان المسلمون يمتنعون عن إرسال أبنائهم إليها، كما أن الإرساليات التبشيرية كانت تركز نشاطها في المناطق غير الإسلامية حيث يسهل اجتذاب الأفارقة وتحويلهم إلى الدين المسيحي، وهذا ما يفسر التفاوت الكبير في نسبة التعليم بين القبائل النيجيرية، فهي عالية بين قبائل الإيبو غير المسلمة في شرق نيجيريا والتي تحول معظمها إلى المسيحية، ومنخفضة بين قبائل الهوسا والفولاني المسلمة في شمال نيجيريا.

ولذلك كان «عبدالناصر» يرى أهمية تعليم المسلمين في أفريقيا وضرورة أن يكون من بينهم الأطباء والمهندسون وخريجو الجامعات، وربما كان ذلك أحد أسباب تطوير الأزهر الشريف وتوسيع مجال الدراسة فيه لتشتمل

على بعض الكليات العملية والتخصصات الأخرى.

وبطبيعة الحال لم يكن في مقدور مصر أن تتولى مسئولية التعليم في هذه المناطق كلها، ولكنها كانت تريد أن توجد النخبة المتعلمة من المسلمين في كل مكان في أفريقيا.

وكانت مصر تقدم المساعدات إلى مسلمي أفريقيا عن طريق هيئات عديدة منها: وزارة الأوقاف، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والأزهر، والمؤتمر الإسلامي في بداية الثورة، علاوة على أجهزة الدولة الأخرى.

ولم تشأ مصر أن يصبح هذه المساعدات ضجيج أو دعاية تتناسب مع حجمها؛ وذلك لأن مساعدة المسلمين في كثير من الأحوال كانت تثير شكوكا وحساسيات لدى بعض الزعماء والحكومات، خاصة المسيحية التي كانت تسيء فهم دوافع مصر وراء هذه المساعدات متأثرة في ذلك بالدعايات الاستعمارية المغرضة التي حاولت التشكيك في دور الأزهر الشريف ورسالته في أفريقيا.

وحتى الرئيس «سيكوتوري» لم يسلم من التأثير بهذه الدعاية الظالمة في وقت من الأوقات، وكان ذلك في بداية عام ١٩٦٠ عندما لاحظنا فتورا فجائيا يصيب العلاقات المصرية - الغينية، ولم نستطع الاهتداء إلى أسباب ذلك إلا بعد أن اتصل بنا سرا أحد موظفي وزارة الخارجية الغينية، وكان من الذين تخرجوا في جامعة القاهرة، والذي أصبح وكيلاً لوزارة الخارجية وكان يعرف حقيقة نشاطنا الأفريقي بما فيه النشاط الإسلامي وأهدافه، وذلك من خلال تردده على الرابطة الأفريقية، ومكتب الشئون الأفريقية قبل استقلال غينيا، عندما كان يعيش في القاهرة، فكشف لنا هذا الموظف عن سر الفتور الفجائي عندما أطلعني - في إحدى زياراتي إلى غينيا - على عدة تقارير سرية أعدت في وزارة الخارجية الغينية وعُرضت على الرئيس «سيكوتوري»، وكانت هذه التقارير تحتوي على أخبار مضللة وتحليلات خاطئة تدعى أن عبدالناصر يسعى من خلال الأزهر الشريف ونشاطه الإسلامي الكبير في أفريقيا إلى إقامة إمبراطورية إسلامية في القارة تحكم من القاهرة، وأن نشاطه هذا يستهدف في المقام الأول الدول ذات الأغلبية الإسلامية مثل: غينيا، التي يريد لها أن تصبح جزءاً من إمبراطوريته.

وأغلب الظن أن هذه التقارير كانت قد أعدت على أخبار مضللة دستها المخابرات الفرنسية بطرق غير مباشرة؛ حيث كانت فرنسا في دعايتها السوداء ضد مصر تحاول إعطاء هذه الصورة، وخاصة في الدول الأفريقية

الناطقة بالفرنسية، واستغلت فرنسا في ذلك ما كتبته عبدالناصر عن «الدائرة الإسلامية» في كتابه «فلسفة الثورة».

وقد مكنا الاطلاع على هذه التقارير من القضاء على مخاوف «سيكوتورى» وإجلاء كل الحقائق أمامه عن نشاطنا الإسلامى فى القارة الأفريقية، فزالت كل حساسية فى هذا المجال، حتى أننا كنا نرسل إلى غينيا فى كل عام عددا من الوعاظ والمقرئين لإحياء ليالى شهر رمضان المعظم، فكان «سيكوتورى» يصطحب بعضهم فى جولاته إلى جميع أنحاء غينيا ويقدمهم للجماهير باعتبارهم علماء الإسلام من الأزهر الشريف منارة الإسلام، وقد ساعدتهم ذلك كثيرا فى أداء رسالتهم التى كانوا يذهبون إلى غينيا من أجلها، وذهب «سيكوتورى» بعد ذلك إلى حد أنه كان يرسل جميع الطلبة الغينيين الذين يبعثون فى منح دراسية إلى أوروبا لقضاء عدة أيام فى القاهرة قبل توجههم إلى مكان البعثة ؛ وذلك حتى يشاهدوا بأنفسهم مدى التقدم الحضارى الذى وصلت إليه دولة إسلامية - أفريقية قبل أن تبهرهم الحضارة والعواصم الأوروبية.

- علاقة مصر بالطرق الصوفية :

وبالرغم من أن مصر استطاعت بسرعة أن توطد علاقاتها بالجمعيات الإسلامية والطرق الصوفية ومشايخ الإسلام فى جميع أنحاء القارة، فإنها حرصت على أن تبقى هذه العلاقة فى نطاقها الدينى والثقافى وبعيدة تماما عن نشاطنا السياسى ، الذى كنا نباشره من خلال الأحزاب الوطنية وحركات التحرير فى المناطق الخاضعة للحكم الاستعمارى ومن خلال الحكومات الأفريقية وتنظيماته السياسية بعد الاستقلال.

فعلى سبيل المثال: كانت لنا علاقة قوية متينة بالطريقة «التيجانية» الواسعة الانتشار فى غرب أفريقيا وشيخها «إبراهيم إنياس» الذى كنا نقدم له العون المادى والثقافى قبل استقلال دول غرب أفريقيا وبعد ذلك أيضا، وكان هذا الشيخ يُستقبل فى القاهرة بكل حفاوة وتكريم حتى أنه كان فى كثير من الأحيان ينزل فى أحد قصور الضيافة، وكان «عبدالناصر» يستقبله فى منزله كلما حضر إلى القاهرة، هذا فى الوقت الذى نعلم فيه أن من تعاليم هذه الطائفة الإزعان للسلطة، حتى ولو كانت سلطة الاحتلال، فقد كان «عبدالناصر» يقول : إنه مهما كان ومهما قيل عن هؤلاء المشايخ، فهم الذين حفظوا الإسلام ونشروا الثقافة الإسلامية والعربية فى هذه المناطق الأفريقية، ومن هذا المنطلق كانت مساعدة مصر لهم.

وقد زرت بنفسى الشيخ «إبراهيم إنياس» حيث يعيش فى مدينة (كاولان) بالسنگال ورأيت المدارس والجوامع التى تعلم الدين واللغة العربية، ورأيت الكتب والمجلات المصرية تصل إلى هذا المكان البعيد والجميع فى (كاولان) كان يستمع إلى إذاعة صوت العرب من القاهرة، علاوة على برامج الولوف التى تذيعها القاهرة من خلال البرامج الموجّهة إلى شعب السنگال، وفوجئت عندما رأيت العديد من تلاميذ الشيخ يحفظون مقتطفات طويلة من خطب «عبدالناصر» فى مجالات مختلفة، وأن الشيخ نفسه يحفظ الكثير منها، وكان ذلك كله قبل الاستقلال وفى وجود الاستعمار الفرنسى، ويبدو أن تعاليمهم الخاصة بالإذعان للسلطة مكنتهم من ممارسة نشاطهم الثقافى والدينى فى فترات القهر الاستعمارى.

وقد كانت صلتنا بهذه الطرق والطوائف فقط من أجل المساعدة فى تعليم المسلمين ونشر الدعوة الإسلامية الصحيحة.

- مصر ترفض الانقسامات والتكتلات على أساس دينى :

وقد ابتعد «عبدالناصر» عن إقامة أى تكتلات من الدول الإسلامية فى أفريقيا؛ حتى لا يضيف تقسيمات جديدة ترتكز على أسس دينية ، إلى جانب التقسيمات الأخرى العديدة ، التى فرضت على القارة والتى من شأنها تعطيل الوحدة فى أفريقيا، وإرهاق الدول الحديثة الاستقلال، وصرفها عن عدوها الحقيقى وهو الاستعمار ووسائله الجديدة.

ولنفس هذه الأسباب كان «عبدالناصر» يفضل دائما أن يعرض مشكلة فلسطين فى أفريقيا كقضية سياسية وليست مجرد قضية دينية، فهى قضية استعمار استيطانى وتفرقة عنصرية، وهو أمر تفهمه الدول الأفريقية جيدا؛ حيث توجد نماذج الاستعمار الاستيطانى فى جنوب أفريقيا وزوديسيا، وحيث المعاناة من التفرقة العنصرية.

وقبل استقلال كينيا مباشرة ظهرت فكرة استقلال الساحل الكينى بعيدا عن كينيا، فمعظم سكانه من أصل عربى ويعتقون الإسلام، وحضرت وفود من مسلمى هذه المنطقة تطلب مساعدة مصر لتحقيق هذه الفكرة، وأبلغنا هؤلاء أن الإنجليز أوحوا لهم بأنهم لا يمانعون فى استقلال الساحل، ولكنهم يريدون أن يروا تزايد الدعوة حول هذه الفكرة ؛ حتى يمكنهم الاستناد إلى ذلك عندما يقدمون على هذه الخطوة، كما علمنا منهم أنهم حضروا إلى القاهرة بعلم السلطات البريطانية.

ولا أعرف إذا كان الإنجليز في ذلك الوقت يريدون بهذا التحريض السافر تحقيق فكرة تقسيم كينيا بالفعل، أم كان هدفهم توريث مصر للوقية بينها وبين الحركة الوطنية في كينيا بزعامة "كيناتا" وحزب "كانو".

ومهما كان الهدف وراء ذلك فقد كانت مصر ترفض الفكرة من أساسها، فمصر ضد سياسة البلقنة التي كانت تقوم بها الدول الاستعمارية في أفريقيا؛ بقصد إنشاء دويلات صغيرة مع توريثها كل أسباب الخلاف بينها وبين جيرانها؛ الأمر الذي يجعلها تعيش في خطر دائم معتمدة على حماية الاستعمار.

وأهم من ذلك كله كانت مصر تخشى أن يؤدي قيام دولة إسلامية عربية في هذه المنطقة، وعلى حساب دولة أفريقية هي كينيا، إلى حملة اضطهاد ضد بقية العرب والمسلمين في منطقة شرق أفريقيا كلها وظهور التفرقة بين العربي والأفريقي، وهو أمر ليس في مصلحة العرب ولا مصلحة الإسلام الذي استعاد قوته وسرعته في الانتشار من مبادئه السمحة، فالإسلام لم يعرف الحاجز اللوني الذي لا يسمح للرجل الأبيض بأن يندمج ويختلط مع قرينه صاحب البشرة السوداء. فقد كان لسمو الحضارة الإسلامية في هذا الشأن من اختلاط الجاليات العربية والفارسية بقبائل البانتو الأفريقية.

ولا شك أن اقتطاع هذا الجزء من كينيا وتركها دون منفذ على المحيط كان من شأنه أن يثير بقية العناصر غير المسلمة في المنطقة على العرب والمسلمين، ويحد بالتالي من انتشار الإسلام الذي مازال ينمو في سرعة تفوق نمو أي دين آخر.

ولنفس هذه الأسباب كان موقف مصر من ثورة زنبار عندما قامت في يناير سنة ١٩٦٤ وأنهت حكم السلطان وقتلت أعدادا كبيرة من مؤيديه، فقد أثارت هذه الثورة اهتمام مصر وقلقها في البداية، فالنظام القديم هناك كان على صلة وثيقة بمصر، كما كان زعيم الحزب الحاكم السيد «علي محسن» شديد الالتصاق بالقاهرة، وكانت لنا بحزبه صلات ثقافية وثيقة قبل الاستقلال ويحكومته بعد الاستقلال، وقد صورت أجهزة الإعلام الغربية هذه الثورة في البداية على أنها مقتل أمة عربية بل قال عنها الكثيرون : إنها مذبحة المسلمين في زنبار.

وكان الأمر بعد ما يكون عن ذلك، فجميع سكان زنبار من المسلمين، وبالتالي لا يمكن لهذه الثورة أن تكون ضد المسلمين، ولكنها في حقيقة الأمر كانت ثورة اجتماعية، ثورة ضد السلطان والطبقة الحاكمة التي تراكمت في يدها ثورة البلاد، وكانت هذه الطبقة التي قامت ضدها الثورة

تتكون في معظمهما من العرب؛ فالسلطان من أصل عربي منذ بسطت عمان - في عهد أسرة اليعاربة - سيطرتها على الجزيرة في أوائل الثلاثينيات من القرن الثامن عشر بعد أن خلصتها من الحكم البرتغالي.

أما غالبية الشعب في زنجبار فهم ممن اختلطت فيهم الدماء الفارسية بقبائل البانتو الأفريقية منذ أن خضعت الجزيرة العربية لدولة الزنج التي أسسها الفرس عام ٩٧٥ ميلادية على ساحل أفريقيا الشرقي، متخذين من «كلوة» عاصمة لهذه الدولة، كما اختلطت فيهم أيضا الدماء العربية اختلاطا كبيرا نتيجة اختلاط العرب الذين جاءوا إلى هذه الجزيرة كتجار واختلطوا بأهلها منذ فجر التاريخ.

وكانت سيطرة القلة الحاكمة التي كانت تزهو بأصلها العربي الخالص من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور «الأفروشيرازية» كاتنماء وأصل عرقي وثقافي، جذب الأغلبية العظمى من الجزيرة في مواجهة هذه القلة، حدث ذلك رغم أنه من غير الممكن - في حقيقة الأمر - وضع الحدود الفاصلة بين ما هو عربي وما هو شيرازي أو فارسي في الشعب السواحلي، الذي تتكون منه الغالبية العظمى من سكان زنجبار، والتي اختلطت فيها الأصول العربية والفارسية بأصل البانتو الأفريقي.

ورغم إدراك القاهرة للأبعاد الاجتماعية لثورة زنجبار منذ البداية، فإنها كانت قلقة؛ خشية أن تتجاوز الثورة هذه الأبعاد فتتحول إلى كراهية واضطهاد تنتقل من الجزيرة إلى الساحل الأفريقي ضد كل ما هو عربي، خاصة وأن إذاعات معظم الدول العربية كانت قد بدأت حملة من الهجوم الشديد على الثورة في الوقت الذي كانت المشاعر الأفريقية في دول الساحل تؤيدها وتباركها.

ورأى «عبد الناصر» أن اعتراف مصر السريع بثورة زنجبار من شأنه أن يضع حدا لعمليات القتل والاضطهاد ضد العناصر القديمة في زنجبار، كما أنه يعطي الفرصة للثورة؛ لكي تؤكد بعدها الاجتماعي وتكشف عنه فتعمل على وقف حملة الكراهية ضد العرب وقرر إيفادي لمقابلة القادة في زنجبار بقصد تحقيق هذه الأهداف.

وقد رحب النظام الجديد في الجزيرة بخطوة مصر هذه، واستقبلت بحفاوة بالغة، فكان في استقباله في المطار أعضاء مجلس قيادة الثورة جميعا، ووجدت أنني أعرف معظمهم، والكثير منهم كان قد سبق له الإقامة في مصر، وقد تأكد لنا ما كان قد سبق وصوله لنا من معلومات وما كان

قد سبق وصولنا إليه من تقديرات بخصوص هذه الثورة التي شوهت أجهزة الإعلام الغربية وجهها في الأيام الأولى، ولمسنا حرص النظام الجديد في زنجبار على تعزيز صلته بالدول العربية وبمصر على وجه الخصوص.

وفي هذا الجو الجديد استطاعت مصر أن تبدي اهتمامها بسلامة الزعماء السابقين الذين كانوا قد اعتقلوا والذين كانوا على صلة سابقة بنا، ومنهم السيد «على محسن» ويعد أن استقرت الأمور وأفرج عنهم حضر العديد منهم للإقامة في القاهرة.

ـ «عبد الناصر» يؤيد «تنجانيقا» وقيام «تنزانيا» و«اتحاد زنجبار» :

وكان من نتائج ثورة زنجبار اتحاد الجزيرة مع تنجانيقا في دولة جديدة هي «تنزانيا» (زنجبار وتنجانيقا)، وقد أيدنا هذا الاتحاد الذي رأى فيه البعض اختفاء دولة إسلامية وراينا - نحن - فيه ازدياد نفوذ المسلمين في شرق إفريقيا، فتعداد المسلمين في تنجانيقا يفوق تعداد زنجبار كلها، ولكن تأثيرهم كان محدودا لتخلف مستواهم الثقافي، فالتعليم - كما سبق وأوضحنا من قبل - كان متروكا في عهد الاستعمار الإنجليزي للإرساليات التبشيرية في معظمه، بعكس زنجبار التي كان سكانها جميعا من المسلمين وحصلوا على نصيبهم من التعليم، علاوة على جهود مصر الثقافية في هذه الجزيرة والأعداد الضخمة التي كان يرسلها «على محسن» للتعليم في القاهرة، هذا علاوة على ارتفاع المستوى الحضاري للجزيرة التي كان يحكم منها الساحل الأفريقي في وقت من الأوقات.

وبعد الاتحاد مع «زنجبار» استفادت «تنزانيا» بالكفاءات الموجودة في الجزيرة وعُيِّنَ منهم الوزراء والمديرون والسفراء وحتى نائب رئيس الجمهورية أصبح يعين من المسلمين من أبناء زنجبار.

وانعكس ذلك كله على أوضاع المسلمين في تنزانيا، وزالت الحساسيات التي كانت تتواجد عادة ضد المسلمين في الدول الأفريقية التي تستقل بعد أن أصبح الحكم فيها للوطنيين من غير المسلمين، فقد سبق أن حاولت مصر - على سبيل المثال - إقامة مركز إسلامي في دار السلام بعد الاستقلال مباشرة، ولكنها لم تنجح في الحصول على موافقة الحكومة الجديدة، أما بعد إعلان الاتحاد الجديد وإقامة تنزانيا فقد أنشأت مصر

أكبر مركز إسلامي لها في أفريقيا في دار السلام. العاصمة التنزانية بعد أن أصبح المسلمون هناك يتمتعون بمكانة خاصة.

وهكذا بعد أن كان الإسلام في منطقة شرق أفريقيا محصورا في دولة صغيرة لم يتعد عدد سكانها المليون نسمة تحيطها دول تقربص بها وتخشي نفوذها الإسلامي في المنطقة حيث تنتشر الأقليات المسلمة ، أصبح تأثير الإسلام ونفوذه عظيما في دولة أكبر تعدادا (عشرة ملايين في ذلك الوقت) قادرة بدورها على التأثير في منطقتها وفي أفريقيا كلها، وقد انعكس ذلك بالتالي على العلاقة الوثيقة التي نشأت بعد ذلك بين «عبد الناصر» والرئيس «نيريري»، فزار «عبد الناصر» تنزانيا وجزيرة زنجبار وحضر «نيريري» إلى القاهرة وتوثقت الروابط بين البلدين إلى حد بعيد.

ولم يقتصر تأثير ثورة زنجبار واتحادها في دولة تنزانيا على هذا المجال الإسلامي فقط وإنما تعداه إلى أبعد من ذلك؛ فقد كان الاتحاد بداية التحول نحو الاشتراكية في تنزانيا؛ فرغم أن الرئيس «نيريري» عبّر عن فكره الاشتراكي بعد ستة أشهر فقط من الاستقلال في تنجانيقا في ورقته المشهورة التي عُرفت باسم يوجاما "Ujama" أي أسس الاشتراكية الأفريقية ، فإن الخطوات العملية التي لم تبدأ إلا بعد قيام الدولة الجديدة وتشجيع شركائه الجدد الذين كان حماسهم للتحول الاشتراكي كبيرا، فكان إعلان «أروشا» الشهير في عام ٦٧ الذي أعلن فيه «نيريري» ما سُمّي «إعلان السياسة الاشتراكية وسياسة الاعتماد على النفس» وكانت هذه هي الخطوات العملية نحو التحول الاشتراكي في تنزانيا.

وكان من نتائج الاتحاد أيضا فتور العلاقات بين تنزانيا وإسرائيل التي كانت قد نجحت في إقامة علاقة طيبة مع «تنجانيقا» عقب الاستقلال مباشرة، في الوقت الذي كانت فيه «زنجبار» ترفض إقامة أية علاقة مع إسرائيل، وحاولت إسرائيل فتح قنصلية لها في زنجبار بعد الاتحاد الجديد، ولكنها قوبلت أيضا بالرفض، كما رفضت محاولاتها في إقامة أية علاقة من نوع آخر مع الجزيرة ، وكان على «نيريري» والحكومة التنزانية مراعاة شعور شركائها الجدد وشعور المسلمين في كل تنزانيا، الذين تأثروا بموقف زنجبار فأصبحت تنزانيا بعد ذلك من الدول المؤيدة للحق العربي في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجميع المحافل الدولية، وأدى ذلك إلى فتور العلاقات بين تنزانيا وإسرائيل.

وهكذا نجد أن ثورة زنجبار كانت ثورة في صالح الإسلام والمسلمين وفي صالح العرب، وأصبح لهذه الثورة تأثير عظيم في الدولة الجديدة، فقدموا قالوا: «إذا دقت الطبول في زنجبار رقصت شرق أفريقيا».

- مصر تقف مع قضية الشعب الإرتري :

وفى إرتريا حيث الأغلبية الإسلامية ، كانت مصر أول دولة فى العالم تقف مع الشعب الإرتري وتساعد على مقاومة اضطهاد حكم الإمبراطور «هلاسلاسى» الرجعى وتعصبه ضد المسلمين.

فقد كانت إرتريا ترتبط بأثيوبيا فى اتحاد فيدرالى أقرته الأمم المتحدة، وكان هذا الاتحاد يسمح لإرتريا بأن تحتفظ بشخصيتها وكيانها حيث كانت لها لغتها الخاصة وقوميتها كما كان لها برلمانها وحكومتها، ولكن الإمبراطور «هلاسلاسى» كان يسير فى مخطط يهدف إلى القضاء على الشخصية الإرترية تماما؛ تمهيدا لإذابتها وجعلها مجرد إقليم من أقاليم أثيوبيا، وتركزت السلطة فى يد الحاكم العام لإرتريا والذى كان يعينه الإمبراطور، وزاد عدد الموظفين الإثيوبيين بشكل جعلهم مسيطرين على الجهاز الإدارى سيطرة تامة هناك، ووصل الأمر إلى حد إلغاء اللغة التجريدية لغة إرتريا الأصلية وحلت محلها اللغة الأمهرية التى أصبحت وحدها اللغة الرسمية لكل إثيوبيا.

وكان المسلمون الإرتريون مضطهدين أيضا ؛ لكونهم مسلمين، شأنهم فى ذلك شأن جميع مسلمى أثيوبيا الذين يشكلون أكثر من نصف السكان هناك، ورغم ذلك لم تكن نجد لهم أثرا فى المناصب الرئيسية للدولة وتركوا فى حالة من الفقر والتخلف يرثى لها.

وكان يحلو "لهلاسلاسى" أن يصف بلاده بأنها جزيرة مسيحية يحيط بها المسلمون من كل ناحية، وهذا ما كان يقرؤه القادم إلى أديس أبابا فى كتيبات السياحة التى تقدمها الدولة متجاهلة بذلك نصف سكانها من المسلمين.

وكانت أثيوبيا منطقة نفوذ أمريكية، وسمح «هلاسلاسى» لأمريكا بإقامة قاعدة جوية ، وقاعدة اتصال فى أسمرة العاصمة الإرتيرية ، كما سمحت أثيوبيا لإسرائيل بعمل شركات فى إرتريا كان أهمها : شركة (إنكودا)؛ توطئة لجعل إرتريا قاعدة لتجارتها ونشاطها الاقتصادى فى شرق أفريقيا، واتخذت إسرائيل من أسمرة أيضا قاعدة لنشاط مخابراتها فى المنطقة كلها.

وقامت أثيوبيا بنشاط واسع فى السودان لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، يهدف إلى محاربة فكرة الاتحاد بين مصر والسودان، وكان ذلك فى فترة الانتقال التى حددتها الاتفاقية التى أبرمتها مصر مع إنجلترا بشأن السودان فى فبراير سنة ١٩٥٣، وأصبح مكتب الاتصال الأثيوبى فى

الخرطوم قاعدة أساسية من قواعد النشاط المناهض لمصر هناك.

وكان لأثيوبيا دور خطير في تدعيم الحركات الاقتصادية في جنوب السودان ، كما عملت - باعتبارها إحدى الدول المشتركة في حوض نهر النيل - على عرقلة أية اتفاقية جديدة خاصة بتوزيع مياه النيل ، وكان الاتفاق بين مصر والدول المشتركة معها في حوض النيل أمرا ضروريا في ذلك الوقت، حتى تستطيع مصر المضي في تنفيذ مشروع السد العالي.

وذهب «هياسلاسى» في عدائه للثورة المصرية إلى حد العمل على فصل الكنيسة الأثيوبية واستقلالها تدريجيا عن كنيسة الإسكندرية، التي كانت تعين بطريرك أثيوبيا، وترسم مطارئة الكنيسة الأثيوبية، وكانت تتمتع بمكانة ونفوذ عظيمين هناك.

ومن أجل ذلك كله اتخذت مصر موقفا واضحا من القضية الإرترية، وفي بداية عام ١٩٥٥ اتخذت عدة قرارات متعلقة بهذه القضية وذلك بعد تقييم شامل لموقف أثيوبيا ودراسة الأوضاع في إرتريا وهي:

أولا : توجيه إذاعة من القاهرة إلى شعب إرتريا باللغة التجريدية لغة البلاد التي ألغاه «هياسلاسى» ، وخصصت هذه الإذاعة لفضح خطط أثيوبيا التي كانت تتخذها للقضاء على الكيان الإرتري ، كما كان من أهداف هذه الإذاعة مواجهة ومهاجمة سياسة الإمبراطور المتخلفة والمبينة على التعصب الديني.

ثانيا: فتح أبواب الأزهر الشريف والتعليم العام والجامعة في مصر أمام الطلبة الإرتريين، وعمل خطة لاستجلاب أعداد كبيرة منهم لشغل المنح التي تخصص لهم، وذلك رداً على إهمال «هياسلاسى» لتعليم المسلمين هناك.

ثالثا: قبول اللاجئين السياسيين من إرتريا واحتضانهم والسماح لهم بالعمل السياسي في القاهرة، وقد حضر إلى القاهرة الزعيم الإرتري المعروف «ولد أب ولد ماريام» الذي نجا من سبع محاولات اغتيال دبرتها ضده السلطات الأثيوبية ، مما جعل منه أسطورة في إرتريا، ثم جاء زعماء غيره هم : « إبراهيم سلطان» و« آدم إدريس» وكثيرون آخرون بعد ذلك.

رابعا: تقديم المساعدات المادية للحركات الإرترية التي تناهض «هياسلاسى» وسياسته.

وبالرغم من أن مصر تقيدت في سياستها الأفريقية بعدم التدخل في شئون أية دولة أفريقية مستقلة ، وقصرت مساعداتها لحركات التحرير على

تلك الموجودة في مناطق الاستعمار؛ حتى لا تضع أعباء على الحكومة الأفريقية، فإن الوضع بالنسبة لأثيوبيا كان مختلفا تماما لعدة أسباب : أولها: لأن «هياسلاسى» هو الذي بدأ في سياسته العدوانية ضد مصر وتحالف مع إسرائيل. وثانيها: لأن الوضع في إرتريا يختلف عن مجرد رغبة شعب أو إقليم في الانفصال كما حدث على سبيل المثال في كاتنجا أو بيافرا أو جنوب السودان، فقد كان شعب إرتريا يناضل من أجل الحفاظ على الأوضاع الدستورية التي أقرتها الأمم المتحدة ، وقد كان «هياسلاسى» هو المعتدى على هذه الأوضاع ، علاوة على الاضطهاد الدينى الذى قام على أساسه حكم «هياسلاسى».

وعندما قامت منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ واتخذت أديس ابابا مقرا لها، حاول «هياسلاسى» أن يغيّر من صورته أمام الأفارقة ، فعمل على ألا يصطدم بالمشاعر الوطنية فى أفريقيا، حتى ولو أدى الأمر إلى الوقوف فى صف حركات التحرير فى كثير من الأحيان.

كما عمل الإمبراطور على ألا ينحاز بصفة دائمة داخل منظمة الوحدة الأفريقية إلى القوى الرجعية التى كان هو بكل تأكيد جزءا منها، فكانت سياسة «هياسلاسى» الأفريقية لا تعكس بأية حال من الأحوال أوضاعه أو سياسته الداخلية ، بل على العكس من ذلك كله، كان يحاول بسياسته الأفريقية المتطورة أن يصرف الأنظار عن حقيقة أوضاعه الداخلية المفرقة فى التخلف والرجعية والتعصب الدينى.

كما كان يحاول أيضا أن يصرف الأنظار عما يرتكبه من جرائم فى حق الشعب الإرتري، وكان أخطر هذه الجرائم هو قراره بضم إرتريا نهائيا إلى أثيوبيا مستندا إلى تمثيلية جرت فى البرلمان الإرتري اتخذت فيها هذا القرار المصيرى الخطير بالتصفيق ، وليس بأخذ الأصوات ودون سماع صوت المعارضة، بعد أن كان قد أعد لهذه التمثيلية مزورا بذلك إرادة الشعب الإرتري ، وفعلته هذه كان «هياسلاسى» قد بذّر بذور الثورة الإرترية.

ولا شك أن قيام منظمة الوحدة الأفريقية كان سببا فى الحد - بعض الشيء - من نشاطنا فى إرتريا، على الأقل من الناحية الإعلامية والدعائية ، فرغم أننا رفضنا طلب «هياسلاسى» المتكرر بوقف الإذاعة التجريبية من القاهرة، فإننا اضطررنا إلى وقف الهجوم الذى كانت تشنه هذه الإذاعة، ولكن مجرد الإصرار على بقاء هذه الإذاعة كان يحدد بكل تأكيد موقف مصر المؤيد للكيان الإرتري.

ويهمنى فى هذا المجال أن أشير إلى نقطتين: الأولى: أننا لم ننظر لمشكلة إرتريا كمجرد مشكلة دينية فقط، بل أننا كنا نرى الأبعاد السياسية للقضية ونضعها فى المقدمة، وهى تتلخص فى حق الشعب الإرتري فى تقرير مصيره، ولذلك حرصنا على أن يكون لنا اتصال أيضا بالعناصر المسيحية فى إرتريا من أمثال «ولد أب ولد ماريام» الذى كان يتولى الإذاعة التجريبية، والنقطة الثانية: هى أنه لم يكن وليس لنا أية مصلحة فى أن تستقل إرتريا بعيدا عن أثيوبيا، فهذا شئ متروك للشعب الإرتري نفسه، ولكننا كنا مع شعب إرتريا وهو يقاوم اضطهاد الإمبراطور وقهره وحكمه الفاسد عندما أراد أن يعتدى على حقوق الشعب الإرتري، التى ضمنها له دستوره وأقرتها الأمم المتحدة، خاصة وأن مصر كانت من الدول التى صوتت لصالح الاتحاد الفيدرالى عندما تقرر ذلك فى الأمم المتحدة قبل قيام الثورة.

- رئيس الحكومة النيجيرية يستغيث بعبدالناصر لوقف الغارات الجوية على العاصمة.

فى شهر أغسطس ١٩٦٧ تسلم «جمال عبدالناصر» رسالة من الكولونيل «جوان» رئيس حكومة نيجيريا الفيدرالية، ورئيس المجلس العسكرى هناك يعرض فيها الخطر الذى تتعرض له بلاده؛ نتيجة غارات الطائرات التى أصبح يمتلكها «أجوكو» قائد الانفصال ببيافرا، والتى أصبحت تقصف العاصمة «لاجوس» يوميا دون أن تجد أية مقاومة، الأمر الذى خلق حالة من الذعر أصابت الأهالى وسكان العاصمة على وجه الخصوص.

وأوضح «جوان» فى رسالته أنه استطاع الحصول على عدد من الطائرات (الميج ١٩) أمدّه بها الاتحاد السوفيتى، ولكنه لا يجد الطيارين الذين يمكنهم العمل على هذه الطائرات، ومضى «جوان» يقول: إنه يعرف الظروف العسكرية الصعبة التى تمر بها مصر، كما يعرف أنها تحتاج لكل مقاتل، ولذلك فإنه لا يرجو مساعدة منها، ولكنه فقط يرجو عبدالناصر أن يستخدم نفوذه لإقناع الرئيس الجزائرى «هواري بومدين»، حتى يمدّه بعدد ممن الطيارين الجزائريين المدربين على طائرات (الميج ١٩) الموجودة لديه، حيث إنه فشل فى الحصول على طيارين من أى مكان آخر بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى، وأوضح الرسالة أن مسألة الحصول على هؤلاء الطيارين أصبحت مسألة حياة أو موت.

وكانت الحرب الأهلية في نيجيريا قد اندلعت منذ أعلن الكولونيل «أجوكو» الحاكم العسكري لإقليم شرق نيجيريا استقلال الإقليم باسم جمهورية «بيافرا»، وذلك في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧، وألزم «أجوكو» شركات البترول بعدد من الرسوم الجمركية وعوائد البترول تدفع لحكومته الجديدة، واستطاع الحصول على عدد من الطائرات يعمل عليها طيارون من المرتزقة الأوروبيين. أغلبهم من الذين كان قد استأجرهم «تشومبي» عندما قام بمحاولته الانفصالية في إقليم كاتنجا، وأصبح الخطر الذي تتعرض له نيجيريا الفيدرالية بمحاولة انفصال إقليم بيافرا الغنى بالبترول شديد الشبه بذلك الخطر الذي سبق أن تعرض له الكونغو بمحاولات فصل إقليم كاتنجا الغنى بالمعادن.

وكان انفصال «بيافرا» يعني تمزيق نيجيريا تماما واستقلال بقية الأقاليم النيجيرية الأخرى، وكان هذا بالفعل ما ينادى به «أجوكو» الذي كان يرى أن أسس الوحدة الفيدرالية قد انهارت تماما بعد المذابح التي أقامها الشماليون المسلمون لقبائل الأيو من سكان الإقليم الشرقي، كما كان يرى أن الحل الوحيد هو إقامة اتحاد (كونفيدرالي) من أربع دول مستقلة تماما هي الأقاليم الأربعة في نيجيريا وأن يكون لها منها جيش وبوليس مستقلان وسيطرة كاملة على مواردها الاقتصادية.

- مشكلة انفصال «بيافرا» والحرب الأهلية في «نيجيريا» :

وكانت المشكلة - في حقيقتها - ذات أبعاد دينية وقبلية وثقافية وسياسية، فنيجيريا التي كان يبلغ تعدادها ٤٠,٥ مليون نسمة (وفقا لإحصاء عام ١٩٦٣) مقسمة إلى أربعة إقاليم متحدة فيدراليا، علاوة على منطقة لاجوس العاصمة حيث توجد الحكومة الفيدرالية، وأكبر هذه الأقاليم هو الإقليم الشمالي الذي كان تعدادة قد وصل إلى ٢٩,٨ مليون نسمة معظمهم (أكثر من ٧٥٪) من قبائل الهوسا المسلمة، والإقليم الغربي ١٤,٤ مليون نسمة منهم حوالي ٥٠٪ من المسلمين، أما الإقليم الشرقي - وفقا لنفس الإحصاء - فيبلغ تعدادة ١٠,٢ مليون نسمة يكاد يكون جميعهم من المسيحيين، وأخيرا الإقليم الغربي الأوسط وكان تعدادة يبلغ ٢,٥ مليون نسمة فقط غالبيتهم من المسيحيين.

وقد جاء تمركز المسيحيين في شرق «نيجيريا» نتيجة لسياسة التي وضعها الإنجليز أثناء الحكم الاستعماري، فقد اهتموا بتعليم قبائل الأيبو التي لم يكن قد دخلها الإسلام، وذلك عن طريق الإرساليات التبشيرية التي انتشرت في كل مكان من شرق نيجيريا فتحوّلت هذه القبائل إلى المسيحية، وارتفعت نسبة التعليم فيها في الوقت الذي أهملت فيه المناطق الإسلامية من كل جهد حقيقي للتعليم، وأصبحت أهم المناصب الإدارية في نيجيريا في يد المتعلمين من قبائل الأيبو المسيحية وهي الأقلية التي اعتمدت عليها الإدارة الإنجليزية - كعاداتها - في الاعتماد على الأقليات أينما وجدت.

ثم ظهرت الثروة البترولية في الإقليم الشرقي فتولد إحساس لدى قبائل الأيبو بأنهم أصحاب القوة الاقتصادية والثقافية وأنهم التعبير عن التقدم التكنولوجي، واتجه هؤلاء بأنظارهم إلى الدول الغربية حيث الحضارة والمدنية التي بهرت مثقفهم وجعلتهم يتصورون فيها الخلاص من كل مشاكلهم، خاصة وأنهم كانوا قد ضاقوا بسيطرة الشمال المسلم رغم تخلفه كثيرا عن شرق نيجيريا.

فالشماليون المسلمون في «نيجيريا» يسيطرون على الحكم الفيدرالي هناك بحكم الأغلبية والارتباط القبلي والإقليمي الذي تدور حوله الحياة السياسية، وهي سيطرة يكفلها لهم نظام الحكم الفيدرالي والديمقراطي الليبرالي الذي نصّ عليها دستور البلاد الصادر عام ١٩٦٣، وقد زادت الممارسات الحزبية بعد الاستقلال من الإحساس بالمرارة الناتجة عن سيطرة الشمال، وذلك لدى سكان المناطق الجنوبية في نيجيريا بصفة عامة ولدى قبائل «الأيبو» في شرق نيجيريا على وجه الخصوص.

وكانت هذه هي الأسباب التي أدت إلى الانقلاب الأول في نيجيريا في ١٥ من يناير سنة ١٩٦٦، حيث قام عدد من ضباط الجيش معظمهم من قبائل الأيبو بتدبير مؤامرة اغتالوا فيها معظم الزعماء المرموقين للشمال المسلم وعلى رأسهم: زعيم الشمال المعروف «السردونا أحمد وبيللو» رئيس الوزراء في الإقليم الشمالي و«تفاو باليوا» رئيس الوزراء الفيدرالي، وتولى السلطة في البلاد الجنرال «إيرونسي» وهو من الإقليم الشرقي، وعطل «إيرونسي» الدستور بعد أن خول جميع السلطات التنفيذية والتشريعية الفيدرالية وأصبح قائدا للقوات المسلحة ورئيسا للحكومة العسكرية التي تولت السلطة التنفيذية في البلاد.

ثم أصدر الجنرال «إيرونسي» مرسوما بإلغاء النظام الفيدرالي في نيجيريا وجعلها دولة بسيطة موحدة وألغى الأقاليم الأربعة، وكان القصد من هذه الإجراءات الجديدة القضاء على سيطرة المسلمين في الشمال،

وصحب تلك ازدياد أعداد المتعلمين من قبائل «الأييو» فى الجهاز الإدارى والفنى فى شمال نيجيريا. وكانت هذه الأعداد قد استقدمت لتدعيم سيطرة النظام الجديد.

وقد أدت هذه القرارات والإجراءات إلى مظاهرات واضطرابات عنيفة فى الإقليم الشمالى الذى وجد أبناؤه أن النظام الجديد يسلبهم كل شىء بعد أن قتل قادتهم وزعماءهم الذين كانوا يتمتعون أيضا بمكانة دينية كبيرة، وخرجت الجماهير الغاضبة فى الشمال تطالب بالانفصال الفورى للشمال، ثم امتد هذا السخط إلى العناصر الشمالية داخل الجيش فكان الانقلاب الثانى الذى تم فى أول أغسطس سنة ١٩٦٦ وقتلت القوات النائرة الجنرال «إيرونسى» وعددا كبيرا من ضباط وجنود «الأييو»؛ انتقاما لمقتل زعماء الشمال فى يناير السابق، كما حدثت مذابح للعديد من أفراد قبائل الأييو الذين كانوا قد نزحوا للإقامة فى الشمال، وهرب أكثر من مليون ونصف المليون مواطن من الشمال إلى الشرق تاركين وظائفهم وأموالهم وممتلكاتهم.

وأعلن تعيين الكولونيل «يعقوب جوان» -وهو ضابط من الشمال - خلفا للجنرال «إيرونسى»، ثم أصدر «جوان» مرسوما أعاد فيه النظام الفيدرالى إلى نيجيريا كما كان قبل الانقلاب الأول، بالتالى هدأت النفوس فى الإقليم الشمالى.

وبالرغم من أن الجنرال الجديد كان شماليا فإنه اختير مسيحيا؛ حتى تهدأ النفوس فى الأقاليم الأخرى، وكان لذلك - بالفعل - أثره الطيب فى إقليم الغرب والغرب الأوسط، أما فى الإقليم الشرقى فقد كانت المرارة تملأ القلوب، لما حدث لعناصر الأييو من مذابح وتشريد مضافة إلى خيبة الأمل الناتجة عن فشل الانقلاب الأول الذى وإن كان قد انتهى إلا أن أسبابه لم تكن قد انتهت وعادت لتفرض نفسها من جديد بعودة النظام الفيدرالى القديم.

وجاء رد الفعل لهذه المرارة من الحاكم العسكرى للإقليم الشرقى «اجوكو» الذى قاد الحركة الانفصالية هناك، فقد أعلن أنه لايعترف بالجنرال «جوان» رئيس الحكومة العسكرية الجديدة؛ لأن ما تم ضد الجنرال إيرونسى أمر غير شرعى، وإنه من المستحيل أن يعمل أفراد القوات المسلحة من الإقليم الشرقى فى جيش يضم الشماليين بعد المذابح التى قاموا بها ضد قبائل الأييو.

وطالب «أجوكو» بإنشاء اتحاد كونفدرالى من الأقاليم الأربعة؛ لتصبح دولا مستقلة تماما لكل منها جيش وبوليس واقتصاد مستقل على أن تجمعها منظمة خدمات مشتركة وسوق اقتصادية يكون مقرها «لاجوس» العاصمة.

وقد بذلت محاولات كثيرة لإعادة القانون والنظام إلى نيجيريا كلها، وكانت هذه المحاولات تسعى إلى تعديل الأوضاع بما يضمن حقوق الأقليات فى نيجيريا ، ولكن مع الإبقاء على وحدة نيجيريا داخل الإطار الفيدرالى ، فقد تدخلت حكومة غانا للتوفيق بين القادة العسكريين والسياسيين.

ولكن كل هذه الجهود باءت بالفشل ، وأعلن « أجوكو» استقلال الإقليم الشرقى تحت اسم جمهورية بيافرا فى ٢٠ مايو سنة ١٩٦٧ ، وذلك لأن فكرة الانفصال كانت قد اختمرت فى ذهنه، بعد أن وجد العون والتشجيع من بعض الدول الغربية التى رأت أن فى مصلحتها قيام دولة جديدة من عناصر الأيو المسيحية التى يتوفر لديها الكوادر الفنية الإدارية بالإضافة إلى الثورة البترولية، فمن الطبيعى أن يكون ارتباط هذه الدولة المسيحية الجديدة بالدول الغربية، وبالتالي يمكن تسليحها واستخدامها لإخضاع هذه المنطقة الإسلامية، وكان يشجع على هذا الاعتقاد وجود العداء القبلى التقليدى بين قبائل الأيو فى الشرق وقبائل الهوسا فى الشمال، هذا العداء الذى عمقته الأحداث الأخيرة التى سالت بسببها الدماء من كلا الطرفين بما يؤكد استمرار العداء بينهما ووجوده بالقدر الذى يضمن مصالح هذه القوى.

وقد كان على رأس هذه القوى صاحبة المصلحة فى الانفصال والتى شجعت "أجوكو" «الولايات المتحدة الأمريكية» التى كانت استثمارات فى نيجيريا قد بلغت ٢٠٠ مليون دولار معظمها فى ميدان البترول الموجود فى هذا الإقليم الشرقى، ومما لاشك فيه أن الولايات المتحدة تهتم بالسيطرة على منابع البترول فى هذه المنطقة التى يصل بترولها إلى العالم الغربى دون المرور فى قناة السويس أو دول منطقة الشرق الأوسط الملتهبة بأوضاعها السياسية المضطربة.

وكانت شركات الاستثمارات والمؤسسات ذات النفوذ القوى فى غرب إفريقيا - وأهمها المؤسسات الإنجليزية والألمانية - تجد فى الأخرى مصلحتها فى انفصال الإقليم الغنى، وتجد فى خلق كيان جديد على هذا النحو فى بيافرا يمكن أن يحمى مصالحها فى المنطقة كلها.

ولهذه الأسباب تدفقت على "أجوكو" كميات كبيرة من الأسلحة، وحصل على الطائرات التي كانت تُغير على «لاجوس» العاصمة؛ حيث توجد الحكومة العسكرية الفيدرالية كما وصل "بياقرا" المرتزقة الأوروبيون من الذين يؤيدون كل انفصال يحدث في الأقاليم الأفريقية الغنية والتي تتركز فيها رؤوس الأموال والسيطرة الأوروبية.

وكانت المؤسسات الأوروبية والأمريكية ذات المصالح في هذه المنطقة تشارك في تمويل عمليات التسليح وتسهيل وصول الأسلحة إلى الإقليم الشرقي.

- «عبدالناصر» يقرر مساعدة «نيجييريا» لإنهاء الانفصال في بياقرا :

كانت قد توفرت لدينا في ذلك الوقت معلومات تفيد بتدفق كميات كبيرة من الأسلحة الإسرائيلية إلى "بياقرا"، وقد يكون ذلك أيضا من تخطيط السياسة الأمريكية، لكن إسرائيل نفسها كانت لها مصلحة في تفتيت نيجييريا التي تضم أكبر تجمع إسلامي في أفريقيا، كما كان لإسرائيل استثمارات هي الأخرى في نيجييريا وتطمع في أن يكون لها وضع مميز في الدولة الجديدة الغنية، لذلك شجعت الانفصال وقدمت مساعداتها إلى أجوكو.

كان هذا هو الوضع في نيجييريا عندما تسلم «جمال عبدالناصر» طلب رئيس الحكومة العسكرية في نيجييريا للتوسط لدى "بومدين" من أجل إرسال الطيارين القادرين على التصدي لغارات أجوكو الجوية.

وكان ذلك أيضا بعد أسابيع قليلة من هزيمة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وفي الوقت الذي يستعد فيه «عبدالناصر» لحرب الاستنزاف وتهيئة الجيش لتحرير أرض مصر المحتلة، ولكنه لم يكن قد انتهى بعد من تهيئة الأوضاع الداخلية - بمشاكلها المترتبة على هزيمة يونيو العسكرية - لمواجهة المرحلة الجديدة، فقد كان المشير «عبدالحكيم عامر» مازال في بيته بالجيزة، وقد حوَّله إلى قلعة عسكرية، ويحاول الاتصال بضباط الجيش والوحدات؛ لتعزيز مركزه من جديد.

في ٢٥ أغسطس طلبني «عبدالناصر»؛ لبحث معي موضوع رسالة الكولونيل «جوان» التي كان قد تسلمها في نفس اليوم وقال «عبدالناصر»: إنه يعرف جيدا أن الحكومة العسكرية في نيجييريا لن تحصل على طيارين لا من الجزائر ولا من أي مكان آخر، فقد تعرضنا في مصر لموقف مشابه في يونيو سنة ١٩٦٧، ولم يستجب أحد لندائنا، فأرسل طيارين أمر يختلف

كثيرا عن مجرد إرسال معدات عسكرية.

وقال «عبدالناصر»: إنه لا يريد أن يلقي الحكم في نيجيريا نفس الصدمة التي لقيناها في مصر؛ لأن هذا الحكم العسكى قد يضعف أمام صدمة مماثلة فيذعن لقوى الانفصال والقوى المحركة له، وهذا ما تريده أمريكا التي يهملها إرهاب الحكومات الأفريقية؛ حتى تخضع لسيطرة وحكم المؤسسات والشركات الرأسمالية والاحتكارات المربطة بالإمبريالية.

وقال «عبدالناصر»: إننا لا نريد أن تنعكس أفريقيا بما حدث لنا في يونيو ١٩٦٧، يجب أن يكون أساسا واضحا في استراتيجيتنا.

وكان من الواضح أن استقلال "بيافرا" بهذه الطريقة هو خلق لكيان جديد في هذه المنطقة يمكن أن يلعب لحساب أمريكا والدول الاستعمارية دورا مماثلا لذلك الدور الذي تلعبه إسرائيل في الشرق الأوسط.

ولهذه الاعتبارات كلها قرر «عبدالناصر» مساعدة الحكومة الفيدرالية في نيجيريا لمقاومة الحركة الانفصالية في بيافرا والإبقاء على وحدة نيجيريا، وكان ذلك بالاستجابة لطلب الكولونيل جوان بإرسال الطيارين المطلوبين، ونظرا لأن الظروف وقتها لم تكن تسمح للقوات الجوية المصرية بالاستغناء عن أى طيار مقاتل فقد كلفني «عبدالناصر» بأن يكون ذلك من بين الطيارين الذين تركوا الخدمة بالقوات الجوية لاية أسباب.

وقال لي «عبدالناصر»: إنه سيكون مشغولا جدا في الفترة القادمة وأنه يخولني سلطات رئيس الجمهورية في هذا الموضوع - موضوع مساعدة نيجيريا في إنهاء انفصال "بيافرا" -، وأن أتصرف في هذا الموضوع دون الرجوع إليه طالما كان تصرفي في نطاق ما تم الاتفاق عليه.

- إنجاز المهمة وإنهاء الحرب الأهلية :

لم تكن مهمتي سهلة، خاصة في البداية، فقد كان عامل الوقت ضاغطا بشكل كبير تحت استغاثة النيجيريين وملاحقتهم لي، وكان على أن أتعامل مع جهات عديدة وأفراد ليسوا في الخدمة، كما كان على أيضا أن أنهى الترتيبات مع السلطات النيجيرية، وتحديد قواعد وأسلوب التعاون بيننا بالشكل الذي لا يسبب لنا أى تعقيدات سياسية نحن في غنى عنها.

وقد جاء التفويض بسلطات رئيس الجمهورية في هذا الموضوع الذي زوّدني به الرئيس «عبدالناصر» ليسهل المهمة بعض الشيء، فكنت أرسل التعليمات بموافقة الرئيس للوزراء المختصين وأرسل صورة هذه التعليمات لسكرتير الرئيس للمعلومات - السيد «سامي شرف» ليطلع عليها الرئيس

«عبدالناصر» لاحقا، وكان في ذلك اختصار للوقت الذي كان عاملاً حاسماً في هذه المهمة.

وقد بدأت باستدعاء الضباط الطيارين الذين تركوا الخدمة في القوات الجوية، ومقابلتهم على دفعات، كما تم الاتفاق مع السلطات النيجيرية على أن تأخذ العملية شكل التعاقد الفردي بين الأفراد والحكومة النيجيرية؛ وذلك لتجنب التعقيدات الدولية الناتجة عن تدخل مصرى مباشر، أى أنها اتخذت في مظهرها شكل المرتزقة الأوروبيين، ولكن في حقيقة الأمر كان هؤلاء أبعد ما يكونون عن أن يوصفوا بهذا الوصف، فقد كانت الحكومة المصرية هي التي تكلفهم وتنظم هذا التعاقد معهم وتستدعى منهم من تريد، وقمت بتعيين ضابط اتصال في «لاجوس» على اتصال مباشر بمكتب الشئون الأفريقية يتم عن طريقه كل ما يتعلق بشئون هؤلاء الضباط ويقوم بالتنسيق مع السلطات النيجيرية.

وكان دافع هؤلاء الضباط هو خدمة الأهداف الوطنية المصرية في المقام الأول، تلك الأهداف التي اتفقت مع مصلحة نيجيريا الفيدرالية، لازلت أذكر لقائى مع الدفعة الأولى من الطيارين الذين استقبلتهم لأكلفهم بهذه المهمة وكيف تركّز اهتمامهم كله على الرغبة في معرفة مدى وكيفية تأثير نتائج هذه الحرب النيجيرية علينا، وأهمية ذلك بالنسبة لمعركتنا الأساسية مع إسرائيل، دون أن يسأل أحد عن قدر المرتب أو المكافأة والامتيازات التي سوف يحصل عليها، وكنت سعيداً لمشاهدة هذا الحماس قبل أن أبلغهم بالمرتبات العالية التي كانت الحكومة النيجيرية قد قررت دفعها للطيارين المقاتلين، وقد أعيد بعض هؤلاء الطيارين، بعد ذلك إلى الخدمة في القوات الجوية المصرية كمكافأة لهم على أعمالهم في نيجيريا، وكان ذلك كله في واقع الأمر يُبعد عنهم صفة المرتزقة تماماً، ولكننا في ذلك كنا نحارب القوى الاستعمارية بأحد أساليبها التي استخدمتها ضد قوى التحرير في الكونغو وجنوب السودان وفي أماكن كثيرة في أفريقيا لضرب حركات التحرير.

ووصلت الدفعة الأولى من الطيارين المصريين بقيادة المقدم «الطياوى» إلى لاجوس بعد أيام قليلة، وقام هؤلاء في نفس يوم وصولهم بالطيران الواسع بطائرات الميج في سماء العاصمة النيجيرية، وكان ذلك إيذاناً بإنهاء غارات «أجوكو» الجوية بصفة نهائية؛ حيث لم تكن أنواع الطائرات التي يستخدمها بقيادة على مواجهة طائرات الميج الروسية التي كان يستخدمها الطيارون المصريون، وقد استقبل سكان العاصمة «لاجوس» ظهور طائرات الميج في سمائهم بالفرح والتلهيل؛ حيث كانوا يعيشون في رعب هذه الغارات ومن القصف الجوى الذي كانت قد زادت حدته في الفترة الأخيرة.

وكان الواجب الذى كلفه به الطيارون المصريون هو الدفاع عن سماء نيجيريا فى المناطق التى تحدد لهم، وكذلك ضرب المطار الذى كانت تمتلكه "بيافرا" وجعله غير صالح للعمل بصفة دائمة، وكان معنى ذلك وقف الإمداد العسكرى إلى "بيافرا" والذى كان معظمه يصل عن طريق الجو.

وزاد عدد الطيارين المصريين فى نيجيريا بتقدم الحرب وإنشاء كلية الطيران فى «لاجوس» لتدريب الضباط النيجيريين، واضطربنا إلى الاستعانة بطيارين من القوات الجوية المصرية لاستكمال الأعداد المطلوبة، وكذلك أطقم الصيانة والخدمة الأرضية والاتصال اللاسلكى، ولم يكن من السهل وقتها إقناع الفريق «فوزى» وزير الحربية بذلك إلا بعد قبول شروطه وقتها، فى أن يتغير الأفراد كل ٣ أشهر، وأن يكون له الحق فى استدعاء جميع الأفراد التابعين للقوات الجوية المصرية الموفدين فى هذه المهمة، وذلك فى ظرف ٤٨ ساعة من إبلاغى بهذا الطلب.

وقد حدث بالفعل أن استخدم الفريق «فوزى» حقه فى هذا الاستدعاء عندما تصاعدت حرب الاستنزاف، وقد كانت الصعوبة فى استعواض الفنيين من غير الطيارين؛ لأن عددهم كان كبيرا، ولكن أمكن استعواضهم جميعا خلال ٤٨ ساعة عن طريق الحصول على كشوفات بأسماء المسرّحين من القوات الجوية المصرية من الفنيين وأطقم الصيانة واللاسلكى والخدمات الأرضية الأخرى، ثم تم الاتصال بهم والعمل على إخلاء سبيلهم من الجهات التى كانوا يعملون بها فى الوزارات المختلفة، وبذلك لم تتوقف العمليات الجوية فى نيجيريا.

أما بالنسبة للطيارين فقد بقى منهم من كان خارج قوة السلاح الجوى المصرى وكان عليهم القيام بمجهودات مضاعفة، واستمرار بقاء هؤلاء الطيارين إلى أن تحقق النصر لقوات نيجيريا الفيدرالية، وهرب «أجوكو» إلى ساحل العاج واستسلمت قواته وتم القضاء نهائيا على محاولة الانفصال فى "بيافرا".

ومما لا شك فيه أن قرار «عبدالناصر» الثورى بإرسال الطيارين المصريين إلى نيجيريا كان له فضل كبير فى حسم المعركة لصالح القوات الفيدرالية.

وحتى لا أدرع مجالا لما قد يراود القارئ من تساؤلات حول الأعباء الإضافية، التى تكون قد تحملتها مصر؛ نتيجة لموقفها من مساندة الحكومة الفيدرالية فى هذا الوقت، أوضح: أن مصر لم تتحمل أى عبء مالى، فقد كانت الحكومة النيجيرية تدفع ثمن المعدات التى تحصل عليها من مصر بالعملات الصعبة، وقد كانت هذه المعدات فى أغلبها قطع غيار وبعض الطائرات التى كانت تستغنى عنها القوات الجوية المصرية ونخيرة وقنابل

طائرات وبعض المعدات الأخرى، التي كان من السهل تعويضها من الاتحاد السوفييتي، وكان الثمن يدفع فور الاستلام لحساب وزارة الحربية المصرية، التي كانت تستخدم هذه الحصيلة في شراء بعض مستلزماتها من الأسواق الأوروبية التي تحتاج إلى العملة الصعبة مثل الجنازير اللازمة لصناعة المدرعة التي تنتجها مصر والتي تشتري من أسبانيا.

وقد دفعت حكومة نيجيريا أجور ومرتببات جميع الطيارين والفنيين الذين اشتركوا في هذه المهمة، وكذلك أجر النقل الجوي الذي كانت تستلزمه عمليات الاستعواض السريعة، وكان ذلك كله يدفع بالعملة الصعبة، فقد كان الاتفاق مع حكومة نيجيريا على أن تتحمل جميع الأعباء المالية المترتبة على المساعدات المصرية، وذلك نظرا للظروف التي كانت تمر بها مصر من إعادة بناء لقواتها المسلحة وحاجتها إلى تعبئة كل مواردها من أجل معركتها مع إسرائيل، ولأن نيجيريا كانت قادرة على الدفع الذي لم يكن مشكلتها.

وكانت أهم مشاكل نيجيريا في حربها هذه تتركز أولا في الحصول على الطائرات وما يلزمها من أسلحة ومعدات، وهذه حصلت عليها من الاتحاد السوفييتي بعد أن فشلت في شرائها من أسواقها التقليدية، التي كانت تتعامل معها قبل الحرب الأهلية، فقد فرضت الدول الغربية حظرا على نيجيريا في الوقت الذي كان «أجوكو» يحصل فيه على ما يريد من الطائرات والأسلحة التي كان يصله بعضها على طائرات الصليب الأحمر وذلك على حساب ما كان يؤكدّه المسئولون في حكومة نيجيريا الفيدرالية.

أما المشكلة الثانية فكانت الحصول على الأفراد المدربين للعمل على هذه الطائرات والمعدات الجديدة، وكانت مصر هي الوحيدة التي استجابت لنداء نيجيريا في الوقت المناسب ثم كانت مشكلة الاستعواض السريع للذخيرة وقطع الغيار ووصولها في الوقت المناسب، وهذا أيضا ما قدمته مصر.

ولابد لنا من وقفة أمام الظروف التي اتخذ فيها «عبد الناصر» قرار تقديم المساعدة، فهذا القرار - وإن لم يكلف مصر أعباء مالية - لكنه دون شك كان يحمل معنى التحدي للقوى التي تقف خلف حركة الانفصال في بياقرا.

وكان يعنى أن «عبد الناصر» رغم هزيمة يونيو العسكرية ورغم مشاكله الداخلية التي كان يواجهها في ذلك الوقت، لم يتحول عن سياسته المناهضة للاستعمار، وأنه كان لا يزال يؤمن بوحدة النضال بين الشعوب التي تقاوم نفس العدو، كما كان يؤمن بأن انتكاسة أي شعب من هذه الشعوب لا بد وأن تؤثر على نضال الشعوب الأخرى، ولذلك أحس «عبد الناصر» بمسئوليته حيال أحداث نيجيريا باعتبارها بداية لهجمة جديدة يقوم بها الاستعمار والولايات المتحدة الأمريكية لإرهاب الشعوب الأفريقية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧.

ولنفس هذه الأسباب كانت فرحة «عبد الناصر» بثورة السودان وبثورة ليبيا من بعدها؛ لأنها كانت تعنى فى نظره عودة المد الثورى إلى العالم العربى وإلى القارة الأفريقية من جديد.

وقد ترتب على موقف مصر من المساعدة النيجيرية أن أصبحت نيجيريا من الدول المؤيدة للقضية الفلسطينية والحق العربى وذلك فى جميع المجالات الدولية الأفريقية بعد أن كانت من الدول المتحفظة فى ذلك.

وقد أيدت معظم الدول الأفريقية حكومة نيجيريا فى موقفها من «أجوكو» وطريقة معالجته لمشكلة الانفصال، فموضوع الانفصال بصفة عامة موضوع كره عند معظم الدول الأفريقية خصوصاً تلك التى يهددها شبح الانفصال دائماً وهى كثيرة فى أفريقيا؛ وذلك لوجود تقسيمات قبلية غير منسجمة أو وجود مناطق داخل الدولة لم تنصهر بعد فى الوطن الجديد.

أما الدول الأفريقية التى أيدت الانفصال فى نيجيريا ودافعت عن حق «بياقرا» فى الاستقلال فكان عددها قليلاً كما كانت فى معظمها من بين الدول التى عرفت بارتباطاتها بدول غربية مثل ساحل العاج وملاوى، ولم يكن لرأى هذه الدول وزن كبير أو تأثير داخل منظمة الوحدة الأفريقية.

ولكن المشكلة الحقيقية كانت فى موقف الرئيس «نيريرى» رئيس جمهورية تنزانيا من هذه النقطة، فقد كان يرى هو الآخر أن من حق بياقرا أن تنفصل عن نيجيريا وأن تحصل على استقلالها، وكان «نيريرى» يقف موقفه هذا من منطلق مختلف تماماً عن موقف الدول التى أيدت الانفصال لمجرد أنه يخدم السياسة الغربية فى أفريقيا، فتورقة «نيريرى» وإحساسه بالانتماء الأفريقى وتقدميته كلها ليست موضعاً لجدل أو نقاش، فكان «نيريرى» يقول : إنه يرفض الوحدة إذا كان ثمنها أرواح المواطنين، وهو بذلك يعارض العنف الذى كانت تقوم به الحكومة الفيدرالية فى مواجهة الحركة الانفصالية فى نيجيريا.

واعتقد أن وراء منطق «نيريرى» هذا كانت هناك أيضاً أسباب دينية، فالرئيس «نيريرى» كاثولىكى متدين ويبدو أنه تأثر كثيراً بحملة الدعاية الواسعة التى قامت فى أوروبا واشتركت فيها جميع أجهزة الإعلام الغربية لصالح «أجوكو» واستقلال «بياقرا» بصورة المشكلة على أنها صراع بين أقلية مسيحية فى مواجهة الأغلبية المسلمة ، التى تريد أن تقضى على كيان هذه الأقلية وتنتقص من حقوقها، وبالغت هذه الدعاية كثيراً فى تصوير المجاعات والأخطار التى تعرض لها سكان «بياقرا»، حتى أنها نجحت فى هز مشاعر أوروبا كلها وتحريك الكنيسة الكاثوليكية.

وقد تناست هذه الدعاية أن «أجوكو» ورفاقه هم السبب فى هذه الكارثة وأن القتل والعنف بدأ أولاً فى الإقليم الشرقى، عندما قامت مجموعة من

قبائل «الأيو» بذبج الزعماء المسلمين في الشمال واستولت على السلطة في الانقلاب العسكري الأول.

وكان الرئيس «كاوندا» رئيس زامبيا المتدين يقف هو الآخر موقفًا مشابهاً لموقف «نيريري»، ولكن ربما بدرجة أقل حماساً، ولذلك كنا في مصر حريصين على ألا يسبب موقفنا في قضية «بيافرا» المخالف لموقف «نيريري» و«كاوندا» في تعكر العلاقات الطيبة والوثيقة التي كانت تربطنا بكل من : تنزانيا وزامبيا، كما كنا نخشى أن تمتد آثار الحرب النيجيرية - إذا فهمت على أنها مجرد حرب دينية بين الشمال المسلم والشرق المسيحي - لتصبح حرباً أو صراعاً بين المسيحيين والمسلمين في أفريقيا كلها، فتكون وبالأعلى الأقليات الإسلامية في بعض بلاد القارة، ولذلك فقد كُفِّت بالذهاب إلى: «دار السلام» و«لوساكا» في «زامبيا»؛ لأشرح لكل من الرئيس «نيريري» و«كاوندا» دوافع مصر وراء مساعدة نيجيريا؛ ولأوضح لهما أننا نعالج هذه المشكلة من منطلق بعيد كل البعد عن أية نظرة دينية متعصبة.

وبعد انتصار الحكومة الفيدرالية واستعادة نيجيريا لوحدها أراد «جوان» أن يعبر عن شكره وتقديره للرئيس «جمال عبد الناصر» بذلك بأن جعل القاهرة أول عاصمة يزورها بعد انتهاء الحرب الأهلية، وكان ذلك في سبتمبر سنة ١٩٧٠؛ حيث حضر إلى القاهرة في زيارة رسمية، وكان أول لقاء بين «عبد الناصر» و«جوان».

وأبدى الرئيس النيجيري رغبته في توثيق عرى الصداقة بين البلدين، وخاصة في ميدان العلاقات التجارية والتبادل الفنى، وكانت هذه العلاقات قد قطعت بالفعل شوطاً كبيراً أثناء الحرب النيجيرية، فعلى سبيل المثال وصل عدد الأطباء المصريين الذين تم لهم التعاقد مع الحكومة والمستشفيات النيجيرية خلال هذه المدة أكثر من ٣٠٠ طبيب بالمستشفيات النيجيرية، علاوة على عدد من أساتذة الجامعات أعيروا لجامعة إبادان في نيجيريا.

كما زاد نشاط شركة النصر للتصدير والاستيراد المصرية في نيجيريا، وامتد عملها إلى الاشتراك في تسويق المحاصيل النيجيرية إلى جميع أنحاء العالم سواء عن طريق العمليات الثلاثية أو مباشرة، هذا علاوة على زيادة حكم التبادل التجارى بين البلدين زيادة ملحوظة.

وهكذا نجد أن الموقف المبدئى الذى وقفته مصر بمساعدتها نيجيريا الفيدرالية؛ لإنهاء الحرب الأهلية في بيافرا فتح أمام مصر أيضاً أفاقاً جديدة لعلاقاتها الاقتصادية والثقافية في نيجيريا.

الفصل الخامس

عبد الناصر وأزمة الكونغو

- بداية الأزمة الكونغولية وأسبابها.
- إرسال قوات مصرية إلى الكونغو.
- مهمة خاصة لمقابلة لومومبا.
- مقتل لومومبا واندلاع الثورة.
- ردّ عبد الناصر على مقتل لومومبا.
- عودة الحكم المركزي وإنهاء الانفصال في كاتنجا.
- اشتعال الثورة من جديد.
- القاهرة تحدد إقامة تشومبي رئيس وزراء الكونغو.
- موقف مصر من الغزو البلجيكي الأمريكي لستانلي فيل.
- نهاية الأزمة الكونغولية ونتائجها.

«عبد الناصر» وأزمة الكونغو

كانت أزمة الكونغو في بداية الستينيات علامة بارزة في تاريخ النضال الأفريقي أدت إلى صراع عنيف بين قوى الاستعمار من ناحية وقوى التحرر الوطني في أفريقيا تساندها قوى التقدم العالمية من ناحية أخرى.

وقد كشفت أزمة الكونغو عن أبعاد جديدة لهذا الصراع؛ حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها الولايات المتحدة بثقلها في مجال السياسة الأفريقية، وكان هناك قبل ذلك من يعتقد في تعاطف أمريكا مع الأماني الوطنية للشعوب، وأنه في مقدور الحركات الوطنية الاستفادة من هذا التعاطف في معركتها للتخلص من الاستعمار والاحتلال الأجنبي، ولم يكن قد سبق لأحد من الزعماء الأفريقيين أن اصطدم اصطدامًا فعليًا بالسياسة الأمريكية سوى «جمال عبدالناصر» الذي كان قد خاض معركة الأحلاف العسكرية عندما حاولت أمريكا فرضها على المنطقة.

لقد كانت أزمة الكونغو صراعًا تجسّد فيه أمام الأفريقيين المعنى الحقيقي للاستعمار الجديد، وقد لعبت مصر دورًا هامًا ورئيسيًا في هذا الصراع، وقفت فيه إلى جانب القوى الوطنية، وكان لدورها هذا أثر كبير في سير الأحداث ليس في الكونغو فقط، ولكن في أفريقيا كلها التي تأثرت كثيرًا بأزمة الكونغو وبالصراع الدائر بسببها.

وقد أحدثت أزمة الكونغو انقسامات خطيرة بين دول أفريقيا، وقامت بسببها تكتلات سياسية في القارة، أدت في النهاية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية بمجرد انفراج هذه الأزمة، ولكن سرعان ما عادت أزمة الكونغو من جديد لتعيد الانقسام والتكتل مرة ثانية بين دول القارة، ولكن داخل المنظمة الجديدة هذه المرة، وكادت الانقسامات أن تعصف بمنظمة الوحدة الأفريقية الوليدة لولا تدخل الحكماء من رؤساء الدول الأفريقية، الذين استطاعوا أن يوجدوا الصيغة الملائمة للتعايش بين الاتجاهات المختلفة للدول الأفريقية، ووضع الحدود التي لا يجوز الخروج عنها لهذا الصراع.

- بداية الأزمة الكونغولية وأسبابها :

بدأت قصة الكونغو التي ألفت بظلالها على القارة الأفريقية كلها وشغلت العالم لأكثر من خمس سنوات في ٨ يوليو ١٩٦٠ بعد ثمانية أيام من إعلان الاستقلال، وكان ذلك عندما تمرد الجيش الكونغولي بتحريض من ضباطه، وكانوا جميعًا من البلجيكي، ووزع الجيش أسلحته على المدنيين البلجيكي فعمّت الفوضى في البلاد وانهار القانون والنظام.

بعد ثلاثة أيام من هذا التمرد أعلن «مويس توشمبي» حاكم إقليم «كاتنجا» انفصال الإقليم الذي تتركز فيه معظم ثروات الكونغو، وكان ذلك بتحريض من البلجيك الذين سارعوا بإرسال خمسة آلاف جندي إلى الكونغو، رغم اعتراض رئيس الوزراء وحكومته التي أعلنت أن تصرف بلجيكا هذا عدوان على سيادة الكونغو.

واتضحت المؤامرة الاستعمارية التي استهدفت الاستيلاء على المناطق الغنية في الكونغو، وذلك باختلاق بلجيكا للظروف والأسباب التي تبرر عودتها ثانية للسيطرة على مقدرات الكونغو من جديد، وقد جاء بعد ذلك أن كانت قد فشلت خططها في السيطرة على الأحزاب الكونغولية؛ حيث استطاع «لومومبا» أن يكتل عدة أحزاب ويكسبها إلى جانبه، فحصل على الأغلبية البرلمانية التي تؤهله للحكم، ولم تجد بلجيكا مفراً من إسناد رئاسة الحكومة إليه.

وكان هذا مخالفاً تماماً لما أراده بلجيكا ومخالفاً لتقديراتها عندما سبق أن سمحت بتكوين الأحزاب في الكونغو على أساس قبلي، فقد كانت تتصور حينئذ أن في استطاعتها - بواسطة المستوطنين البلجيك وإمكانياتهم الضخمة - السيطرة على هذه الأحزاب التي ستبقى محصورة في اتجاهاتها القبلية وانتماءاتها الإقليمية.

ولكن «لومومبا» الذي كان يدعو إلى إقامة حكومة موحدة مركزية على غرار حكومة الرئيس «أنكروما» في غانا، حقق بدعوته هذه نجاحاً لم يكن يتوقعه البلجيك الذين كانوا يساعدون الزعماء القبليين؛ للإبقاء على النفوذ القبلي في الأقاليم؛ حتى يسهل لهم استمرار السيطرة.

ومن المعروف أن بلجيكا طوال حكمها للكونغو لم تقم بأية محاولة جدية لتأهيل الوطنيين أو تدريبهم لتسلم السلطة أو الاشتراك فيها، ففي يناير سنة ١٩٦٠ عندما تقرر استقلال الكونغو بعد ستة أشهر، وكان ذلك فيما عرف باسم مؤتمر «المائدة المستديرة»، لم يكن هناك إفريقي واحد من الوطنيين يشغل منصباً هاماً في الحكومة المحلية، وكان عدد الوطنيين في الجهاز الإداري كله ٦٤٠ أفريقياً جميعهم في الوظائف الدنيا من ١٠,٠٠٠ إجمالى عدد المشتغلين في هذا الجهاز. كما لم يكن هناك أعداد تذكر من الأفريقيين خريجي الجامعات، ولم يكن هناك وطني واحد برتبة الضابط في الجيش الكونغولي؛ حيث اقتصرت هذه الرتب على البلجيك وحدهم.

وبناء على حالة الفوضى والنهب والسلب التي سادت العاصمة بعد انهيار الأمن في البلاد، طلب «لومومبا» - في ١١ يوليو سنة ١٩٦٠ - من الأمم المتحدة إرسال قوة دولية لحفظ القانون والنظام في الكونغو، وكان يبغي من وراء ذلك وقف التدخل البلجيكي ومنع بلجيكا من العودة للسيطرة من جديد على مقدرات البلاد، وأبدى «لومومبا» رغبته لبعض الدول الأفريقية في أن تشترك في هذه القوة وكانت مصر من بين هذه الدول.

وكانت القاهرة على صلة قديمة «بلومومبا»؛ حيث كانت تقدم لحركته بعض المساعدات المادية، وذلك منذ عام ١٩٥٨ عندما قابلت «لومومبا» لأول مرة في «أكرا» في مؤتمر «الشعوب الأفريقية»، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يخرج فيها «لومومبا»؛ ليلتقى بعدد من الزعماء والساسة الأفريقيين، الذين حضروا هذا المؤتمر، ونشأت بيننا منذ ذلك الوقت علاقة قوية أساسها من جانب «لومومبا» انبهاره الشديد بما حققه «جمال عبدالناصر» لتخليص بلاده من الاحتلال الإنجليزي وتأييمه لقناة السويس، الأمر الذي يعنى الكثير من الأمل بالنسبة لبلد غنى مثل الكونغو تمتلك الشركات الأوروبية كل ثرواته، وكذلك لموقف «عبدالناصر» في مساندة حركات التحرير الأفريقية ومساعداته الفعالة لها، أما من ناحيتنا فقد كنا نعلم أن حزب «لومومبا» «الحركة الوطنية الكونغولية» ("M. N. C" "Mouvement National Congolaise") هو أنسب الحركات والأحزاب الوطنية في الكونغو لقيادة الحركة الوطنية وأكثر هذه الأحزاب وضوحاً في مقاومة الاستعمار البلجيكي.

كما كان «لومومبا» هو الزعيم الكونغولي الوحيد الذي تمتد شعبيته ويتواجد أتباعه خارج نطاقه الإقليمي والقبلي، بعكس بقية الزعماء الذين كانت تنحصر زعامتهم داخل الحدود الإقليمية فقط.

وكنْتُ أراسل «لومومبا» قبل الاستقلال على عنوان صندوق بريد في برازافيل الخاضعة للاستعمار الفرنسي ويفصلها عن ليوبولدفيل (كينشاسا حالياً) نهر الكونغو، ويبدو أنه اختار هذا العنوان؛ لأن السلطات البلجيكية لم تكن لتسمح بمثل هذه الاتصالات، ولأنه أراد أن يخفى هذه الصلة عن الإدارة البلجيكية.

ومما لاشك فيه أن سرعة تطور الحركة الوطنية في الكونغو خلال السنتين الأخيرتين قبل الاستقلال كانت مثيرة للدهشة، فقد كان ثمة اعتقاد بتخلف الحركة الوطنية هناك عنها في أي مكان آخر من القارة؛ بسبب أسلوب الحكم البلجيكي الذي كان يؤمن بسياسة «ملء البطون وقفل

العقول» كما كانوا يسمونها، فقد كانت ثروات الكونغو الهائلة والعائد الكبير الذى يحصل عليه البلجيكيون يسمح لهم بأن يرتفعوا نسبياً بمستوى معيشة الوطنيين الأفريقيين الذين يعملون معهم، ولكنهم فى نفس الوقت لا يسمحون لهؤلاء الوطنيين بأية مشاركة فى الحياة السياسية.

وقد كان ذهن البلجيكي بطيئاً فى هضم فكرة التخلص من المستعمرات حتى أن أحد البلجيكيين " A.A.J Von Bilsen " وهو أستاذ فى معهد أنتويرب "Antwerp Overseas" كتب فى عام ١٩٥٥ يدعو إلى استقلال الكونغو فى خلال ثلاثين عاماً، وطالب الحكومة البلجيكية بعمل خطة تستهدف تدريب الوطنيين وتأهيلهم للاشتراك فى الحكم قبل انتهاء هذه المدة، فاعتبرت هذه الفكرة - وقتها - أفكاراً ثورية هاجمها الكثير من البلجيكيين.

وقد سبق لشعب الكونغو أن تعرض لأبشع أنواع الاستعمار والاستغلال ، الذى لم يتعرض له شعب آخر فى أفريقيا عندما كان تحت الحكم الشخصى للملك «ليوبولد الثانى» ملك بلجيكا، وفى خلال ١٥ سنة من حكمه قضى هذا الملك - الذى كان يدعى دائماً تحمسه للنزعة الإنسانية ، والذى كان يعتبر أحد عمد الكنسية - على حوالى أحد عشر مليوناً من سكان مملكته الأفريقية البالغ عددهم - وقتئذ - ٢٠ مليون نسمة بحيث لم يبق سوى تسعة ملايين فقط.

ولكل هذه الأسباب كان هناك اعتقاد بأن الحركة الوطنية فى الكونغو متخلفة جداً، وأن الكونغو سيكون فى أواخر الدول الأفريقية فى الحصول على استقلاله.

ولكن رياح التغيير كانت قد هبت على أفريقيا وحدث من الأحداث ما هزّ وجدان الأفريقى وألهب الشعور الوطنى فى القارة، ففشل العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وخروج «عبد الناصر» منتصراً، والتقدم المستمر فى ثورة الجزائر ثم استقلال غانا وغينيا ووقوف «أنكروما» و«سيكوتورى» بجانب «عبد الناصر» فى تأييد حركات التحرير الأفريقية وإعلان وحدة النضال ضد الاستعمار والأمبريالية غير ذلك كله فى إيقاع مسيرة التحرير فى القارة الأفريقية وامتد التأثير إلى أعماق الكونغو.

ولاشك أيضاً أن الحركة الوطنية فى الكونغو قد تأثرت بشكل مباشر بالتطور الذى حدث فى الكونغو الفرنسى وفى المستعمرات الفرنسية الأخرى المتاخمة للكونغو التى كانت قد حصلت على الحكم الذاتى، ثم جاء إعلان «ديجول» لسياسته الجديدة فى المستعمرات الفرنسية ودستوره

الجديد الذى أعطى هذه المستعمرات حق الاختيار بين الاستقلال التام أو الدخول فى الرابطة الفرنسية، وجاءت فى أعقاب هذا الإعلان زيارة «ديجول» إلى «برازافيل» (عاصمة الكونغو الفرنسى) والتي لا يفصلها عن ليوبولدفيل سوى نهر الكونغو، حدث هذا فى عام ١٩٥٨، وكانت له آثاره فى إلهاب الشعور الوطنى فى الكونغو البلجيكى ؛ حيث أدرك الوطنيون مدى تعنت الحكم البلجيكى بمقارنته بموقف «ديجول» المتطور.

وبعد أن حضر «لومومبا» مؤتمر الشعوب الأفريقية الذى عُقد فى أكرا عام ١٩٥٨ والتقى بالثوار الأفارقة من كل أنحاء القارة، عاد إلى بلاده ليعلن التزامه بقرارات المؤتمر، الذى كان قد قرّر تصفية الاستعمار من أفريقيا بصفة نهائية، وطالب «لومومبا» بالاستقلال الفورى للكونغو استناداً إلى هذه القرارات، واستجاب الشعب الكونغولى إلى نداء «لومومبا» بالاستقلال استجابة واسعة وبطريقة لم تكن متوقعة، وحاولت السلطات البلجيكية قمع الحركة الوطنية بالعنف والقوة التى عرفت بها، إلا أن الأمر كان قد خرج من يدها تماماً، واضطرت بلجيكا إلى الدخول فى محادثات المائدة المستديرة مع الزعماء الكونغوليين، كما اضطرت إلى تحديد تاريخ لاستقلال الكونغو (بعد ستة أشهر فقط)، وأعلن هذا التاريخ تحت الضغط المتعاظم للحركة الوطنية دون أن تكون السلطات البلجيكية قد استعدت استعداداً حقيقياً لمثل هذه الخطوة.

- إرسال قوات مصرية إلى الكونغو

بناء على طلب «لومومبا» قوات من الأمم المتحدة اجتمع «داج همرشولد» السكرتير العام للمنظمة الدولية بمندوبى الدول الأفريقية فى الأمم المتحدة. طالباً مساهمة هذه الدول فى القوة اللازمة لحفظ الأمن والنظام فى الكونغو، وكان الاتجاه فى بادئ الأمر إلى قصر تشكيل هذه القوة على الدول الأفريقية وحدها.

ووصل «عبد الناصر» طلب الأمم المتحدة كما كانت قد وصلت رغبة «لومومبا» فى أن تشترك مصر فى القوة التى سترسلها المنظمة الدولية إلى الكونغو، ولم يتردد «عبد الناصر» فى الموافقة على هذا الطلب، واشتركت مصر بالفعل بقوة قوامها كتيبة من قوات المظليين بقيادة العقيد «سعد الشاذلى» (الفريق ، رئيس الأركان بعد ذلك) وضعت تحت القيادة العسكرية للأمم المتحدة فى الكونغو.

وقد جاءت موافقة «عبدالناصر» السريعة على هذا القرار لأسباب عديدة أهمها:

أولاً : كانت هذه هي المرة الأولى التي يلجأ فيها زعيم أفريقي إلى الدول الأفريقية الأخرى لحماية استقلال بلاده والحفاظ على وحدة أراضيها، ورغم أن ذلك كان عن طريق الأمم المتحدة ، فإن تخلى الدول الأفريقية - وخاصة مصر- عن تلبية رغبة «لومومبا» كان يعتبر في رأى «عبدالناصر» تجريداً للوحدة الأفريقية في مضمونها الإيجابي.

ثانياً : كان «عبدالناصر» يدرك تمام الإدراك أن معركته ضد الاستعمار ليست بأية حال من الأحوال معركة محلية، وإنما هي معركة ممتدة إلى أعماق القارة الأفريقية ، كما هي ممتدة على طول الوطن العربي وإلى كل مكان يقاوم الاستعمار والسيطرة الأجنبية، وقد كان هذا خطأ رئيسياً في فكر «عبدالناصر» ، كما كانت المواجهة الجريئة لقوى الاستعمار والاستعمار الجديد منهجاً ثابتاً في سياسته باعتبار أن هذه القوى تشكل الخطر الأكبر الذي يهدد البلاد المستقلة حديثاً.

ثالثاً : أهمية الموقع الجغرافي في الكونغو بالنسبة لمصر، فتأمين منابع النيل هدف من أهداف الاستراتيجية المصرية تضمنته سياسة حكام مصر منذ عرف التاريخ ومنذ عرفت عبارة «هيرودوت» الشهير « مصر هبة النيل». فقد كان «عبدالناصر» يعرف جيداً أن تأمين منابع النيل لايتأتى إلا باستقلال الدول المشتركة معنا في حوض نهر النيل ،وتخليصها من السيطرة الاستعمارية ؛ حتى نستطيع أن نقيم معها علاقات الصداقة وحسن الجوار.

رابعاً : متاخمة الكونغو لجنوب السودان تجعل له أهمية خاصة، فمشكلة الجنوب في السودان والمحاولات المستمرة للانفصال كان يغذيها الوجود الاستعماري في المناطق المحيطة به، وكان حل هذه المشكلة مرهوناً بوقف النشاط المعادي للسودان في الدول المتاخمة.

ولم يمض وقت طويل على وصول قوات الأمم المتحدة إلى الكونغو حتى ظهر خلاف شديد بين «لومومبا» وبين قادة هذه القوات، وأرسل «لومومبا» إلى «همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٤ أغسطس ١٩٦٠ يتهمه باستخدام القوات الدولية للتأثير في الصراع الدائر بين كاتنجا والحكومة المركزية، وأن قيادة الأمم المتحدة في الكونغو لم تأخذ رأى الحكومة في إحلال قوات أوروبية محل بعض القوات الأفريقية التابعة للأمم المتحدة ، وأنها بتصرفها هذا تحاول أن تجعل نفسها صاحبة السلطة

الشرعية في البلاد ، كما هاجم «لومومبا» السكرتير العام علناً متهمًا أياه بأنه ينفذ سياسة الدول الاستعمارية.

وكان هذا الخلاف مثيراً لقلق «عبدالناصر»، فهو خلاف بين قيادة الأمم المتحدة ، التي تتبعها القوة المضربة في الكونغو، والتي تتلقى الأوامر منها وبين «لومومبا» الذي ذهبته هذه القوات من أجله وبناءً على طلبه، وزاد قلق «عبدالناصر» عندما أصبح واضحاً أن «لومومبا» يريد المساعدة العسكرية من الدول الأفريقية، ولكن بصفة مباشرة هذه المرة وخارج نطاق الأمم المتحدة.

واتجه «لومومبا» إلى الدول الأفريقية طالباً عقد مؤتمر قمة أفريقي بصفة عاجلة في «ليوبولدفيل»، وبناءً على هذا الطلب تقرر عقد مؤتمر تحضيرى من وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة في المدة من ٢٥ - ٣١ أغسطس ١٩٦٠ في ليوبولدفيل؛ للتمهيد لمؤتمر القمة.

- مهمة خاصة لمقابلة «لومومبا» :

في مساء يوم ٢٢ أغسطس ١٩٦٠ استُدْعِيَتْ لمقابلة الرئيس «جمال عبدالناصر» الذي كان - وقتئذ - في الإسكندرية، وبعد بحث شامل للموقف في الكونغو كلمنى «عبدالناصر» بالسفر إلى «ليوبولدفيل» عاصمة الكونغو لمقابلة الرئيس «لومومبا» وحملنى رسالة إلى «لومومبا» الذى كنتُ على صلة سابقة به، كما سبق وأوضحت، ولم تكن القاهرة قد أقامت تمثيلها الدبلوماسى فى الكونغو حتى ذلك الوقت.

وقد وجدتُ «جمال عبدالناصر» فى قلق شديد على الأوضاع فى الكونغو . فلم يكن سعيداً بتطور العلاقات بين «لومومبا» والسكرتير العام للأمم المتحدة، وكان يرى أن إرسال قوات عسكرية أفريقية إلى الكونغو خارج نطاق الأمم المتحدة، كما يريد «لومومبا» سوف يعطى الفرصة لعودة القوات البلجيكية والتدخل السافر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وبسبب الخلاف الذى نشأ بين القيادة العسكرية للأمم المتحدة فى الكونغو وبين «لومومبا» لم يعد «عبدالناصر» مطمئناً حتى للقوات الأفريقية الموجودة هناك والتي كان بعضها بقيادة عسكريين من أصل أوروبى، فغانا -على سبيل المثال- التى كانت أكثر الدول تحمساً فى تأييد «لومومبا»، كانت قوتها الموجودة فى الكونغو تضم قادة إنجليز من الذين كانوا فى جيش غانا قبل الاستقلال.

وكان «عبدالناصر» يعتقد أن اجتماع مؤتمر القمة الأفريقي في «ليوبولدفيل» بسرعة، وعلى الوجه الذي يريده «لومومبا»، سوف يسفر عن انقسامات خطيرة بين صفوف الأفريقيين، ولن يستفيد منه «لومومبا»، بل إنه قد يشل حركته السياسية؛ لأن مواجهة خطيرة قد بدأت بين «لومومبا» وقوى الاستعمار. وهناك دول أفريقية لن تستطيع أن تقف في صف «لومومبا»، وكان «عبدالناصر» يرى أنه بدلاً من الاعتماد على مؤتمر القمة الأفريقية يستطيع «لومومبا» الاعتماد في حركته السياسية على مجموعة من الدول الأفريقية الثورية مثل: غانا ومالي وغينيا ومصر.

وكان واضحاً أن مشكلة الكونغو أصبحت تشغل حيزاً كبيراً من تفكير «جمال عبدالناصر» بعد أن تواجدت لنا قوات عسكرية في الكونغو، ومطلوب تأمين سلامتها، وضمان عدم استخدامها أو تكليفها بواجبات تتنافى مع الأهداف التي أرسلت من أجلها، وهي مساندة القوى الوطنية بزعامة «باترس لومومبا»، للمحافظة على استقلال الكونغو ووحدة أراضيها.

كان «عبدالناصر» مدركاً لأبعاد هذه المشكلة في ذلك الوقت المبكر، وأذكر أنه قال يوماً : «إن «لومومبا» سوف يواجه معركة شرسة وسيحاول الاستعمار أن يجعل من حكومته أمثلة بقصد إرهاب الدول الأفريقية التي استقلت، والتي يريدون لها أن تكتفى بعلم ونشيد الاستقلال وأن تعرف أنه غير مسموح لها أن تفكر فيما هو أبعد من ذلك».

وكان «عبدالناصر» محقاً في قوله؛ فقد كان عدد الدول التي استقلت في هذا العام (١٩٦٠) ثمانى عشرة دولة، معظمها من الدول التي كانت تحتلها فرنسا، وقد وضع هذا التطور المفاجئ أفريقيا كلها في وضع ومزاج يشجعها على التحرك نحو المزيد من التحرر، ونشطت بالفعل حركات التحرر في المستعمرات الأفريقية، وارتفع صوتها، وأصبح هناك اعتقاد بأن كل شيء بات ممكناً أمام القوى الوطنية، وأن الاستعمار في طريقه إلى الزوال تماماً.

وكان الكونغو بثرواته الضخمة معقلاً للاحتكارات الاستعمارية الإمبريالية ونموذجاً لتشابك المصالح ورؤوس الأموال الأوروبية والأمريكية، وكان ضرب الحركة الوطنية في الكونغو معناه تغيير الوضع والمزاج الذي وضعت فيه أفريقيا؛ ليتناسب من جديد مع المصالح الاستعمارية الإمبريالية التي تريد بقاء قبضتها وسيطرتها على مقدرات أفريقيا وإن كانت لا تمنع في رفع أعلام الاستقلال.

وكلفنى «عبدالناصر» أن أنقل مخاوفه هذه إلى «لومومبا»، وأن أتعرف على وجهة نظره مع إبلاغه أن القاهرة تقف معه بكل ما تستطيع، كما كلفنى بأن أبحث معه ما يمكن أن نقدمه له من مساعدة.

ولم ينس «عبدالناصر» أن يطلب إبلاغ «لومومبا» بأن القاهرة ترحب بأولاده وعائلته فى أى وقت يراه وأنهم سيكونون تحت رعايته شخصياً، فقد كان «عبدالناصر» مدركاً للخطر الذى تتعرض له حياة «لومومبا»، وأراد بهذه الدعوة أن يحرر «لومومبا» من عبء القلق على مصير عائلته.

وقد حضر أولاد «لومومبا» وزوجته بالفعل إلى القاهرة ولكن بعد فترة وبعد أن ساءت الأحوال، حتى أننا اضطررنا إلى تهريبهم بواسطة السفارة المصرية فى «ليوبولدفيل» وبصحبة أحد الدبلوماسيين المصريين (المرحوم عبدالعزیز إسحق) ويجوزات سفر مصرية على أنهم أبناء هذا الدبلوماسى، وأدخل أولاد «لومومبا» المدارس المصرية واستمروا تحت رعاية «جمال عبدالناصر» وعلى صلة مستمرة بعائلته.

وصلتُ مطار «ليوبولدفيل» على طائرة خاصة صباح يوم ٢٧ أغسطس وكان على نفس الطائرة السيد «عبدالمجيد فريد» سكرتير عام رئاسة الجمهورية - فى ذلك الوقت - والذى جاء لإعداد كل ما يتعلق بالشئون الإدارية الخاصة بزيارة «عبدالناصر» إلى «ليوبولدفيل» فى حالة إصرار «لومومبا» على عقد مؤتمر القمة الذى كان قد دُعِيَ إليه.

واتضح لنا بمجرد الوصول أن الحكومة الكونغولية لا سيطرة لها على المطار، فكانت هناك قوات تابعة للأمم المتحدة تعسكر داخل المطار ولكنها لا تتدخل فى حركة الطائرات ولا حركة المسافرين من وإلى المطار، وإلى أن أصبحنا خارج «ليوبولدفيل» لم نقابل مسئولا واحداً يسأل عن جوازات السفر أو إجراءات الجمارك، أو غير ذلك من الإجراءات التى يقابلها أى مسافر عند الوصول إلى مطار من المطارات الدولية.

كان الشعور بمجرد أن وطأت أقدامنا مطار «ليوبولدفيل» أن هناك حالة من الفوضى، لدرجة أن قائد الطائرة وطاقمها اضطروا للبقاء فى المطار لحراسة الطائرة لحين انتهاء مأموريتنا ونقل عائدين، وافتروشوا الأرض تحت ظل جناح الطائرة احتماؤاً من الشمس المحرقة.

وهكذا كان حال الكونغو كله، حالة من الفوضى، فالأجهزة الإدارية والفنية مازال يرأسها ويتحكم فيها الإداريون والفنيون البلجيكيون، وهم لا يتعاونون مع السلطة الشرعية، والوطنيون تسلموا الحكم ولكن الخيوط اللازمة لتشغيل دفة الأمور لم توضع فى أيديهم، وهكذا أراد البلجيكيون

للبلاد أن تصل إلى حالة من الشلل والفوضى.

استقبلني «لومومبا» في مكتبه بمبنى رئاسة الوزراء بعد فترة وجيزة من الوصول إلى «ليوبولدفيل» ، وكان يصحبني السيد «عبدالمجيد فريد» ، وأبلغت «لومومبا» برسالة «جمال عبدالناصر» ثم بحثت معه النقاط التي كلفت بها، وقد بدت على ملامحه السعادة والارتياح لاهتمام «عبدالناصر» بقضيته وتأييده له، وتكلم «لومومبا» كثيرًا عن الوحدة الأفريقية بمناسبة المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في «ليوبولدفيل» ، وأوضح أن هذه الوحدة تعنى لديه أول ما تعنى وحدة النضال من أجل تخليص أفريقيا من السيطرة الأجنبية.

وتعرض «لومومبا» للمشاكل الرئيسية التي يعاني منها الكونغو، فشرح حالة الخراب التي ترك فيها البلجيكي خزينة الدولة، وعمليات النهب التي تمت في الشهورة القليلة التي سبقت الاستقلال، وكيف سحب البلجيكي الأطباء والمعلمين، حتى يظهر عجز الحكومة الوطنية في الوقت الذي يتصور فيه كل مواطن كونغولي أن الاستقلال يعنى أن تتحسن حالته ومستواه المعيشي فوراً، وشرح «لومومبا» موقف الأمم المتحدة وخلافه مع السكرتير العام وقيادة قوات الأمم المتحدة التي احتلت المطار دون أن يُطلب منها ذلك، ثم أنها تغير القوات الأفريقية التي يطمئن إليها والموجودة في بعض المناطق الحيوية بدلا منها قوات أوروبية لا يثق فيها.

وقال «لومومبا»: إن ذلك كله يتم دون علمه أو استئذانه. وقال: إنه أصبح متأكداً من أن الأمم المتحدة تعمل في مخطط يبغى إبقاء السيطرة البيجيكية على بلاده، وإنها لا تريد المساعدة الحقيقية في إنهاء الانفصال في إقليم «كاتنجا»، وهاجم «لومومبا» السكرتير العام للأمم المتحدة هجوماً عنيفاً أدركت معه أن العلاقة بينهما قد وصلت بالفعل إلى نقطة اللاعودة.

وقال «لومومبا»: إنه لا يواجه الاستعمار والأمم المتحدة فقط، ولكن هناك شخصيات كونغولية رسمية تعمل لحساب الاستعمار وأمريكا بالاتفاق مع قيادة الأمم المتحدة، وأن هذا هو أخطر ما يواجهه في الوقت الحالي.

ورغم أن «لومومبا» لم يفصح عن أسماء هذه الشخصيات فإنني كنت أعلم أنه يقصد «كازافويو» رئيس الجمهورية، وكان الخلاف قد احتدم بينهما، فهدف «كازافويو» البعيد هو إقامة حكومة إقليمية في «باكونجو» منطقة نفوذه، وهو لذلك يرتاح لوجود الاتجاهات الانفصالية في الكونغو، وكان يدرك في قرارة نفسه أن نجاح «تشومبي» في الانفصال بكاتنجا يمكنه من تحقيق هذا الهدف.

وكان هذا الخلاف بين «لومومبا» و«كازافوبو» يعيد إلى الأذهان الخلاف القديم الذي كان قائما بين الزعيمين قبل الاستقلال مباشرة، فقد كان «كازافوبو» يطالب بإقامة حكومة فيدرالية على غرار حكومة نيجيريا تسمح للأقاليم بالتمتع بالحكم الذاتي، وكان ذلك يتمشى مع عقليته وطبيعته القبلية، وهو أيضا ما كان يريده البلجيكي، أما «لومومبا» فكان يريد دولة موحدة وحكومة على غرار حكومة الرئيس «أنكروما» في غانا، وهذا ما استطاع أن يحققه «لومومبا» بالفعل عند الاستقلال، وهو أيضا ما كانت تقاومه بلجيكا.

ورغم أن «كازافوبو» وقف مع «لومومبا» في بداية الأزمة عندما قطعت حكومة «لومومبا» علاقاتها مع بلجيكا وألغت معاهدة «الصداقة» التي كان قد اتفق عليها وعُقدت قبل الاستقلال مباشرة، نجد تحولاً واضحاً في موقفه هذا بعد وصول قوات الأمم المتحدة وتأييدها له، وتحالف «كازافوبو» من جديد مع المصالح البلجيكية والأمريكية التي وجدت فيه أدواتها للقضاء على «لومومبا» وأفكاره الثورية أما «لومومبا» فقد كان شخصية مختلفة تماماً عن «كازافوبو»، فهو عنيد إلى أبعد الحدود، لا يقبل الحلول الوسط، وكان «لومومبا» يطالب منذ عام ١٩٥٩ بنظام اقتصادي سليم، لا يسمح بالاستغلال، فاتهمه البلجيكي بالشيوعية، كما كان نائب التصريح بضرورة التخلص من كل سيطرة أجنبية بما فيها الإرساليات التبشيرية التي كان يطالب بضرورة إبعادها عن ميدان التعليم.

ومن مواقف «لومومبا» المعروفة خطابه الشهير عندما وقف يرد على ملك بلجيكا الذي كان قد ألقى كلمة بمناسبة الاحتفال باستقلال الكونغو في «ليوبولدفيل» ذكر فيها الإصلاحات التي قامت بها بلجيكا في الكونغو، فرد عليه «لومومبا» مباشرة بكل وضوح إلى ما فعلته بلجيكا بالكونغو والكونغوليين من قتل وتعذيب وسخرة وظلم جاوز كل الحدود، وكانت هذه الكلمات بالنسبة لبلجيكا تجاسراً لا يغتفر.

كان هذا هو «لومومبا»، يريد كل شيء للكونغو ويطالب به في جراءة وعناد وشجاعة نادرة، ولكنه للأسف لم يكن على دراية كافية بالاعيب الاستعمار وديناميته.

كان هذان الزعيمان - «كازافوبو» و«باتريس لومومبا» - ، نموذجين مختلفين، ولكنهما صورتان متكررتان للزعامات التي وجدت في أفريقيا في ذلك الوقت، «كازافوبو» يمثل هؤلاء الذين اختاروا الطريق السهل واكتفوا

بأعلام الاستقلال، وللأسف كان هذا هو النموذج الأكثر تكراراً، أما النموذج الآخر من أمثال «لومومبا» فقد كان قليلاً نادراً في ذلك الوقت، كان «عبدالناصر» و «سكوتورى» و «أنكروما» كل من هؤلاء واجه ظروفًا صعبة، وكلهم يقاومون السيطرة الأجنبية بكل أشكالها في إصرار عظيم، حتى أثاروا حفيظة الاستعمار، وتكاثرت ضدهم قوى الإمبريالية. ولكن هذه النماذج -على قلتها- كانت قادرة على تعبئة الجماهير وراءها، وليس في بلادها فقط، وإنما في القارة كلها؛ لأنها كانت تعبّر عن آماني الشعوب الأفريقية، واستطاعت أن تعكس نبضها الحقيقي، فألهبت المشاعر الوطنية وأشعلت روح المقاومة في القارة كلها، ولكنها لهذا السبب أيضاً تعرضت لكثير من المخاطر والمؤامرات.

وأعود مرة ثانية لمقابلتي مع «لومومبا»، فقد خرجتُ بانطباع جديد عن مدى الخطورة التي يتعرض لها «لومومبا»، وخاصة لعبة الشرعية التي يحاول الاستعمار لعبتها؛ للتخلص من زعيم الأغلبية، وذلك باستخدام «كازافوبو» رئيس الجمهورية بدلاً من استخدام القوة المباشرة.

وكان تطور الأحداث يؤكد خطورة الدور الذي يمكن أن تلعبه القوات التابعة للأمم المتحدة إذا استمر السكرتير العام في موقفه المعادي للومومبا، وكان هذا ما نقلته لجمال عبدالناصر عند عودتي إلى القاهرة، وأبدت تخوفاً من أن تُستغل قواتنا الموجودة هناك والتابعة للأمم المتحدة في غير ما ذهبنا من أجله هذه القوات.

وفي هذه المقابلة يطلب «لومومبا» مبلغاً محددًا (عشرين ألف جنيه استرليني) بصفة عاجلة كسلفة لحزبه «حزب الحركة الوطنية الكونغولية» "M.N.C."؛ حيث كانت الظروف تحتاج إلى تحريك بعض أنصاره إلى مناطق معينة لمواجهة التكتلات الأخرى، وضرورة توافر المال اللازم لإعاشتهم والإنفاق عليهم، وقد أرسل «عبدالناصر» هذا المبلغ إلى «لومومبا» بعد أيام قليلة مع السفير «مراد غالب» أول سفير لمصر في الكونغو.

وطلب «لومومبا» أيضاً أن تمده مصر ببعض الخبراء والفنيين الذين تم إرسالهم إلى الكونغو فوراً، وأخيراً أبلغني «لومومبا» أنه لن يدعو إلى مؤتمر قمة أفريقي في «ليوبولدفيل»، إلا إذا جاءت نتائج مؤتمر وزراء الخارجية مشجعة.

وقد تم خلال هذه الرحلة إقامة اتصال لاسلكي مباشر بين "ليوبولد فيل" والقاهرة بواسطة جهاز وصل معنا على نفس الطائرة، فمنذ ذلك الوقت بدأت العلاقة بين القاهرة وقوى التحرير الوطنى فى الكونغو بزعامة «لومومبا» تدخل فى مرحلة جديدة من الدعم والتأييد زادت بعد وصول السفير المصرى «مراد غالب»، واستمرت هذه العلاقة بعد مقتل «لومومبا»، وظلت القاهرة لفترة طويلة هى السند الرئيسى للثورة الكونغولية ونافذتها على العالم الخارجى.

- مقتل «لومومبا» واندلاع الثورة :

عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية الذى دعا إليه «لومومبا» فى ليوبولد فيل فى المدة من ٢٥-٣١ أغسطس سنة ١٩٦٠ بقصد التحضير لمؤتمر قمة ؛ لبحث مشكلة الكونغو، وقد تحققت مخاوف «عبد الناصر»، فقد ظهر الانقسام بين الدول الأفريقية قبل أن تبدأ جلسات المؤتمر؛ حيث لم يحضر هذا الاجتماع سوى ١٤ وفدا فقط من بينهم الحكومة المؤقتة للجزائر، وتغيبت معظم الدول الأفريقية التى كانت تستعمرها فرنسا (حضرت منها الكامبيرون وتوجو فقط)، وكان معنى ذلك أن هذه الدول التى لم تحضر المؤتمر لا تؤيد «لومومبا».

ومن بين الحاضرين كان هناك مجموعة ثورية من بينها مصر تعتبر مشكلة الكونغو مشكلة أفريقية كلها، وأن ما حدث فى الكونغو يمكن أن يتكرر فى أية دولة من دول القارة، ولذلك كانت هذه الدول مستعدة لتحمل نصيبها فى هذه المعركة؛ باعتبارها معركة بين قوى التحرير من جانب وبين الاستعمار والإمبريالية من جانب آخر، كما كان فى المؤتمر مجموعة أخرى، وإن كانت تتعاطف مع «لومومبا» وتؤيد وحدة أراضي الكونغو، لكنها كانت لا تريد أن تزج بنفسها فى هذا الصراع.

ورغم أن قرارات المؤتمر النهائى كانت مؤيدة للحكومة المركزية فى الكونغو وأدانت الحركة الانفصالية فى "كاتنجا" إدانة صريحة، فإن هذا المؤتمر كان مخيبا لرجاء «لومومبا». أولاً: لأن تغيب الأغلبية العديدة للدول الأفريقية قد حال دول تحقيق الهدف الرئيسى من الاجتماع وهو الضغط على الأمم المتحدة والسكرتير العام لتغيير سياسته فى الكونغو، وعلى العكس من ذلك، فإن النتيجة ربما تكون قد شجعت الأمم المتحدة على التماهى فى مخططاتها والوقوف بشكل سافر بجانب «كارافويو» رئيس

الجمهورية، وثانيًا: لأنه اتضح جليًا للومومبا أنه لا يستطيع الحصول على المساعدة العسكرية المباشرة من الدول الأفريقية ؛ حيث لم تجد الفكرة الحماس الكافي حتى بين الدول التي حضرت المؤتمر.

ورغم أن وزراء الخارجية أوصوا بعقد مؤتمر قمة للدول الأفريقية قبل دورة الأمم المتحدة التي تبدأ في سبتمبر، فإن «لومومبا» كان قد اقتنع بعدم جدوى ذلك وصرف النظر عن هذه الفكرة.

وبعد أيام من انتهاء وزراء الخارجية من مؤتمراتهم، الذي عقد في «ليوبولدفيل» في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٠ على وجه التحديد ، فوجئ العالم بقرار من «كازافوبو» رئيس الجمهورية يعزل فيه «باتريس لومومبا» رئيس الوزراء ويكلف «إيليو» رئيس مجلس الشيوخ بتأليف الوزارة.

ويبدو أن «كازافوبو» في قراره هذا كان معتمدا على تأييد «مويوتو» قائد الجيش وحاميته الموجودة في «ليوبولدفيل»، كما كان «كازافوبو» يعلم أيضا أن القيادة العسكرية التابعة للأمم المتحدة في الكونغو والتي كانت قواتها تحتل المطارات ودار الإذاعة الكونغولية سوف ترتاح لهذا القرار.

وقد رفض «لومومبا» زعيم الأغلبية البرلمانية هذا القرار واعتبره غير دستوري ، وأقر البرلمان وجهة نظر «لومومبا» في رفض هذا القرار، ولكن الكولونيل «مويوتو» قائد الجيش (رئيس الجمهورية بعد ذلك) أعلن استيائه على السلطة وحل البرلمان، وأعلن أنه أنهى الخلاف القائم بين «كازافوبو» و «لومومبا» بطرد كليهما.

ثم سرعان ما وجدنا «كازافوبو» يعود من جديد ولكن في انسجام وتعاون كامل مع «مويوتو»، كما وجدنا الأمم المتحدة تتعامل مع «كازافوبو» وكأنها اعترفت بهذا الوضع الجديد رغم اعتراض «لومومبا» الذي استمر في موقعه مُصِرًّا على الاحتفاظ بالرئاسة للحكومة الشرعية.

وأصبح في الكونغو سلطتان تدعى كل منها الشرعية ، هذا بالإضافة إلى السلطة العسكرية بقيادة «مويوتو»، وسرعان ما انتقل هذا الانقسام من الكونغو إلى الدول الأفريقية نفسها عندما أرسل كل من : «كازافوبو» و«لومومبا» وفدا يمثل الكونغو إلى الأمم المتحدة، فقد انقسمت الدول الأفريقية هناك إلى مجموعتين : الأولى : ومنها مصر والدول الثورية تؤيد وفد «لومومبا» وتعتبره الوفد الشرعي ، والثانية : ومعظمها من الدول الناطقة بالفرنسية وتؤيد وفد «كازافوبو».

وأخيرا، جاء قرار الأمم المتحدة باعتبار الوفد الأخير- وفد «كازافوبو» - هو الوفد الرسمي والممثل المعترف به لدولة الكونغو «ليوبولدفيل»، وأصبح هناك وضع غريب، فقد صوتت معظم الدول الأفريقية التي لها قوات في الكونغو - ومنها مصر- ضد هذا القرار وإصالح وفد «لومومبا»، وكان معنى ذلك أن قوات هذه الدول موجودة في الكونغو لمساندة سلطة لا تعترف بها.

أصبحت هذه القوات معرّضة لأن تقوم بتنفيذ سياسة تتعارض مع سياسة دولها، وكان ذلك بطبيعة الحال مصدر قلق شديد لهذه الدول؛ ومن هنا جاءت دعوة الملك «محمد الخامس» ملك المغرب لعقد مؤتمر يحضره رؤساء الدول الأفريقية التي تؤيد «لومومبا» وذلك لبحث موضوع الكونغو بصفة أساسية.

وعُقدَ مؤتمر الدار البيضاء في المدة من ٣-٧ يناير سنة ١٩٦١ وحضره الرئيس «جمال عبدالناصر»، والملك «محمد الخامس»، والرئيس الغاني «كوامي أنكروما»، والرئيس الغيني «أحمد سيكوتوري»، والرئيس المالي «موديبوكتا»، ورئيس حكومة الجزائر المؤقتة، وزير خارجية ليبيا، كما أرسلت سيلان مراقبا. وقد أسفر هذا الاجتماع عن قيام كتل سياسي أفريقي جديد حيث وقع ميثاق منظمة الدار البيضاء وعُرفت مجموعة الدول بعد ذلك باسم «مجموعة الدول الثورية»، أو «دول الدار البيضاء».

وكان أهم ما أثار الجدل في هذا المؤتمر هو موضوع بقاء قوات هذه الدول في القوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة في الكونغو، فقد كانت كل من: مالي وغينيا قد سحبت قواتها بالفعل بعد أن اتضح موقف الأمم المتحدة من معاداة «لومومبا»، ولكن «أنكروما» كان متحمسا لبقاء هذه القوات وعدم سحبها حتى لا يترك المجال خاليا أمام أعداء «لومومبا».

وفي الحقيقة كان «عبدالناصر» يميل - في ذلك الوقت - إلى سحب القوات الخاصة وأن شكوكه في القادة العسكريين لبعض هذه القوات كانت قد تأكدت، فالجنرال «كتاني» Kattani القائد المغربي كان مستشارا عسكريا «لويوتو» قائد الجيش الذي أيد «كازافوبو» عندما عزل «لومومبا»، واتضح بعد ذلك أن هذا القائد كان على صلة مريبة بجهات أمريكية وبلجيكية، وأثيرت كثير من الشكوك حول تواطؤه مع هذه الدول رغم سياسة المغرب الواضحة والتي كانت في ذلك الوقت تقف مع «لومومبا»، ورغم ذلك فقد وافق «عبدالناصر» على البقاء للقوات بعض الوقت، وذلك

تحت إلهاج «انكروما»، وكان ذلك ما اتفق عليه الرؤساء، ولكنهم أعلنوا فى قرارات المؤتمر عن نية الدول المجتمعة فى سحب قواتها الموضوعة تحت قيادة الأمم المتحدة فى الكونغو، إلا إذا عدلت الأمم المتحدة سياستها وقامت فوراً، بتأييد الحكومة المركزية فى سحب الأسلحة من جيش «مويوتو» وتمكين البرلمان الكونغولى من العودة للاجتماع.

واستمر الصراع بين «كازافوبو» و«لومومبا»، الأول تؤيده الأمم المتحدة بقيادة «مويوتو»، كما تؤيده بلجيكا والأوروبيون الذين يسيطرون سيطرة فعلية على الجهاز الإدارى، أما «لومومبا» فقد أصبح وضعه فى «ليوبولدفيل» غريباً هو وحكومته بعد أن فقد كل الخيوط التى يستطيع بها تصريف الأمور داخل عاصمته، ولكنه كان فى نفس الوقت يتمتع بنفوذ قوى فى «استانلى فيل» التى انتقل إليها أعداد كبيرة من أنصاره، وكان هذا النفوذ هو مصدر قوته التى يعتمد عليه أساساً.

وانقسمت السفارات فى «ليوبولدفيل»، بعضها يعترف «بكازافوبو» والبعض الآخر يعترف بلومومبا، ومن بين هذه المجموعة الأخيرة دول الدار البيضاء بطبيعة الحال، والتى كان سفراؤها على صلة مستمرة ببعضهم البعض ويقومون بتقديم المشورة والعون للومومبا وحكومته.

وكان «لومومبا» قد طلب من القاهرة مستشارين عسكريين، فبعثنا إليه اثنين من الضباط الأركان حرب هما : العميد «أحمد إسماعيل» (المشير وزير الحرية بعد ذلك) والمقدم «ممدوح جبه» (السفير بعد ذلك) ولكنهما ألحقا على السفارة المصرية فى ليوبولدفيل.

وكانت الأوامر لدى القوة المصرية التابعة للأمم المتحدة فى الكونغو هى تنفيذ تعليمات القيادة العسكرية للأمم المتحدة، إلا فيما يضر بموقف «لومومبا»؛ حيث كانت مصر على استعداد لسحب قواتها فوراً إذا شعرت بأن قواتها ستستخدم ضد «لومومبا» بأى شكل.

وكان وجود المستشارين العسكريين فى «ليوبولدفيل» على صلة بلومومبا، ويقواتنا فى الكونغو فى نفس الوقت هو الضمان لتنفيذ هذه التعليمات، ولم يحدث أن كُلفت قواتنا بأى شىء يثير الشكوك، ولكن الأمم المتحدة أيضاً كانت حريصة على أن تضع القوات المصرية فى أماكن وتكليفها بمهام لا تستطيع من خلالها تقديم أى عون مباشر للومومبا.

أما موقف الأمم المتحدة بصفة عامة فقد استمر معاديا لـ «لومومبا» ومتعاطفا مع «كازافويو»، فعلى سبيل المثال احتلت الأمم المتحدة الإذاعة الكونغولية (بواسطة قوات أوروبية) وحرمت كلا الطرفين: «لومومبا» و«كازافويو» وأعوانهما من استخدام هذه الإذاعة، حدث ذلك في الوقت الذي كانت الأمم المتحدة تعلم جيدا أن «كازافويو» يستخدم إذاعة «برازافيل» التي لا يفصلها عن ليوبولدفيل سوى نهر الكونغو، وعلى ذلك فقد كان هذا الإجراء موجها ضد «لومومبا» وحده الذي حرّمته الأمم المتحدة من وسيلة الاتصال السريع بال جماهير من خلال الإذاعة في الوقت الذي لم تتأثر فيه مصالح «كازافويو»، وحدث أيضا أن احتلت قوات الأمم المتحدة المطارات ومداخل ومخارج المدينة وقطعت الاتصال بين العاصمة والأقاليم، فعزلت «لومومبا» عن منطقة نفوذه وعن أعوانه الموجود غالبيتهم خارج العاصمة فتركت «لومومبا» وحيدا في العاصمة، في الوقت الذي بقي فيه «كازافويو» بين مؤيديه في داخل العاصمة.

وأخيرا وجد «لومومبا» أن بقاءه في «ليوبولدفيل» أصبح مستحيلا، فأراد الانتقال إلى «استانلي فيل»، حيث يوجد أنصاره وحيث يستطيع أن يجد حرية العمل، وكان عليه أن يخترق الحصار الذي فرضته عليه قوات «كازافويو»، ولكن «كازافويو» تمكن من القبض على «لومومبا» في ١٧ يناير سنة ١٩٦١ وهو يحاول الهرب إلى «استانلي فيل» وكان ذلك بواسطة قوات «مويوتو»، ثم أمر «كازافويو» بتسليم الزعيم «لومومبا» إلى أعدائه «مويس تشومبي» قائد الانفصال في كاتنجا، وقام تشومبي بقتل «لومومبا» على الفور ثم ادعى أنه هرب من سجنه.

وبعد فترة قصيرة أصدر «تشومبي» بيانا سخيلا لم يصدق أحد . فقد أعلن أن القرويين الغاضبين على «لومومبا» قد هاجموا وأردوه قتيلا، وتصور «كازافويو» وتصور «تشومبي» معه أنهما بذلك قد تخلصا من مشكلة الشرعية التي كان يستند إليها «لومومبا» وأن الأمر قد استتب لهما، إن هما اتفقا.

ولكن الأمر سار على غير هواهما، فقد تمكن عدد من وزراء «لومومبا» ومعاونيه من الوصول إلى «استانلي فيل»، وبدأ جيرنجا نائب رئيس الوزراء وأخذ المخلصين «لومومبا» في تنظيم «اللومومبيين» وتنظيم المقاومة في أنحاء كثيرة من الكونغو، وظهرت الميليشيا التابعة للثورة واشتعلت المشاعر الوطنية في الكونغو، وقامت ثورة حقيقية كرد فعل لمقتل «لومومبا»، واعتبر الثوار الكونغوليون أن الشرعية انتقلت من «لومومبا» إلى نائبه «جيرنجا» وهي وإن لم تكن شرعية دستورية فهي بكل تأكيد شرعية ثورية.

– ردّ «عبد الناصر» على مقتل «لومومبا» :

أصبح «لومومبا» بعد مقتله رمزاً للثورة والوحدة الوطنية، ليس في الكونغو فقط، ولكن في أفريقيا كلها بعد أن هزّ هذا الحدث وجدان الشعوب الأفريقية كلها، وعمّق فيها الإحساس بالتمرد والكراهية ضد الاستعمار والامبريالية.

ومازلت أنكر – كما ذكر الكثيرون غيرى بكل تأكيد – منظر «لومومبا» وهو يُساق إلى حتفه، وكانت شاشات التليفزيون قد عرضت فيلماً استطاع أحد المصورين التقاطه للومومبا بعد القبض عليه، كان مقيد اليدين يدفعه الحراس ويضربونه بكعوب بنادقهم فيسقط على الأرض ثم يجذبونه من شعر رأسه ليقف فيلاقي الضرب والركل من جديد، ولكن نظرات «لومومبا» وملامح وجهه كانت تعكس كل معاني التحدى والشموخ والكبرياء، وإن كان قد بدا على شاشات التليفزيون صامتاً مستسلماً لمصيره، وفي هذه اللحظات التي كنت أشاهد فيها هذه المأساة، كنت أشعر أكثر من أى وقت مضى بالإعجاب والتقدير لهذا الرجل الذى استطاع أن يجسّد معنى الإصرار والتضحية من أجل تحقيق الأهداف السامية التي يؤمن بها الإنسان، وكان هدف «لومومبا» هو الاستقلال الكامل لبلاده وإنهاء السيطرة الأجنبية والاحتفاظ بوحدة الأراضى الكونغولية.

إن مقتل «لومومبا» الذى اعتبر فى ذلك الوقت انتصاراً كبيراً لـ «تشومبى»، و«كازافوبو» والقوى التي كانت تحركهما، لم يكن إلا انتصاراً مؤقتاً فقط فقد كان مقتل «لومومبا» – فى حقيقة الأمر – وقوداً للحركة الوطنية فى الكونغو ومبرراً لكثير من الدول – ومنها مصر – لكى تعلن عن وقفها مع حركة «جيزنجا» وتأييدها لها وللحركة «اللومومبية» وأن تقدم لها كل المساعدات الممكنة بدلا من المساعدات المحدودة التي كانت تقدم للومومبا على استحياء؛ حتى لا تتجاوز هذه المساعدات الحدود إلى ما يمكن اعتباره تدخلاً فى الشؤون الداخلية للكونغو، فمهما كانت النظرة السابقة لشرعية وضع «لومومبا» قبل مقتله، فقد كان من الصعب تجاهل شرعية «كازافوبو».

وكرد فعل لمقتل «لومومبا» سحبت دول كثيرة – ومنها مصر – اعترافها بحكومة «ليوبولدفيل»، واعترفت بحكومة «ستانلى فيل» باعتبارها الحكومة الشرعية، أما رد الفعل الشعبى فقد كان عنيفاً فى معظم عواصم العالم، فقد هوجمت السفارات البلجيكية فى باريس ولندن وبلغراد وطوكيو

وموسكو، كما هوجمت في القاهرة حيث زحفت الجماهير الغاضبة معتدية على مبنى السفارة وأدى ذلك إلى قطع بلجيكا لعلاقاتها مع مصر.

وفور مقتل «لومومبا» قرر «جمال عبدالناصر» سحب القوات المصرية التابعة للأمم المتحدة في الكونغو، كما عُيِّن سفيراً لمصر في «ستانلي» هو السيد «ممدوح جبة» الذي كان عليه أن يقوم هو وطاقم سفارته بمغامرة مثيرة للوصول إلى مقر عمله، فلم يكن أمامه إلا اتخاذ الطريق البري من جنوب السودان والمرور بمناطق لم يكن معروفاً وقتها مدى سيطرة حكومة «جزيンجا» عليها.

وهكذا كانت السفارة المصرية من أولى السفارات التي تواجدت في «ستانلي فيل» واستطاعت هذه السفارة أن تقوم بدور هام في مساعدة الحركة الوطنية هناك بقيادة «جزيンجا»، وأقامت السفارة اتصالا لاسلكيا بين «ستانلي فيل» والقاهرة بمجرد وصول السفير، وكانت بذلك - ولفترة طويلة - وسيلة حكومة الثورة في الاتصال بالخارج.

ووصل إلى القاهرة بعد مقتل «لومومبا» مباشرة أحد الزعماء الكونغوليين البارزين وهو «بيير موليلي» الذي كان وزيرا للتربية والتعليم في حكومة «لومومبا» ، وكان «موليلي» مع «لومومبا» عندما قُبض عليه وهو يحاول مغادرة ليوبولدفيل ، ولكن «موليلي» استطاع أن يفلت من الاعتقال كما استطاع الوصول إلى «ستانلي فيل» وحضر «موليلي» إلى القاهرة على رأس لجنة ثورية كُلِّفَتْ بالإقامة في العاصمة المصرية ؛ لتكون حلقة الاتصال بين حكومة الثورة في «ستانلي فيل» والعالم الخارجي ، كما كانت هذه البعثة مكلفة بإعداد كل ما يلزم الثورة من الخارج. وكان «موليلي» يستقبل الوفود الأجنبية والسفراء الذين لم يكن من السهل عليهم القيام بهذا الاتصال في «ستانلي فيل» نفسها.

وأصبحت القاهرة القاعدة الأساسية التي تركز عليها الثورة الكونغولية سواء في تدريب الكوادر العسكرية والإمداد بالسلح أو التحرك الدبلوماسي أو الإعلامي، وخصصت إذاعة موجهة من القاهرة إلى الكونغو كانت تذيع باللغات الرسمية للبلاد، وكان لهذه الإذاعة دور هام في تعبئة الشعور الوطني في الكونغو.

وكان طبيعيا أن تختار الثورة الكونغولية القاهرة لتجعل منها قاعدة ارتكازها ؛ حيث كانت مصر في ذلك الوقت أهم قاعدة للنضال الثوري في أفريقيا وتساند جميع حركات التحرير الأفريقية، وفي مقدمتها الثورة

الجزائرية، وفي ذلك الوقت أيضاً لم تكن العواصم المحيطة بالكونغو بقادرة على تقديم العون للثورة، فتنجانيقا وأوغندا لم يكونا قد حصلا على استقلالهما بعد، أما «برازافيل» القريبة من «ليوبولدفيل» فكان بها حكم شديد الرجعية برئاسة «الأب يولو»، وهذا يجعلنا ندرك أهمية الدور الذي لعبته القاهرة في مساندة الثورة الكونغولية.

ولم يكن هذا هو رد الفعل الوحيد الذي قام به «عبدالناصر» بعد مقتل «لومومبا»؛ فقد أعلن «عبدالناصر» عن تأميم المصالح والأموال البلجيكية في مصر، وقد جاء هذا القرار ردّاً بليغاً من جانب «جمال عبدالناصر» باعتبار أن المسئولية الأولى في أحداث الكونغو ترجع إلى الاحتكارات الرسمية هناك، والتي هي أوروبية أمريكية، وإن كانت بلجيكية في معظمها، وهي أيضاً التي لعبت دوراً خطيراً في نهب الكونغو وتخريب اقتصاده وتوصيل هذه البلاد الغنية إلى حافة الهاوية.

وقد ظهر هذا الدور التخريبي بوضوح قبل وعقب الاستقلال مباشرة، فقد كانت الإدارة البلجيكية في الكونغو قبل الاستقلال تمتلك جزءاً كبيراً من رأس مال الشركات والمشاريع الخاصة، وهو وضع ورثته الإدارة البلجيكية منذ كان الكونغو ملكاً خاصاً للملك «ليوبولد الثاني» كما كان هناك كثير من الأجهزة ذات الطابع شبه الحكومي تستطيع عن طريقها الحكومة أن تؤثر في الاقتصاد الكونغولي وتوجّهه، كما كانت الحكومة تتمتع ببعض الحقوق التي تزيد من قدرتها في توجيه الاقتصاد مثل حق ترشيح مجالس الإدارات وحق التصويت عند اختيارهم، وذلك حتى في المشروعات التي لم تكن الإدارة البلجيكية تساهم في رؤوس أموالها.

ورغم هذه السلطات التي كانت تتمتع بها الإدارة في الكونغو فقد كانت الشركات الكبرى بدورها تسيطر على الإدارة البلجيكية نفسها سيطرة شاملة، بعد أن تمكنت هذه الشركات من أن تخصص مزايا مادية ضخمة لممثلي الدولة من البلجيك فأصبحوا بذلك تحت إمرتها.

وقبل استقلال الكونغو مباشرة خشيت الشركات أن تنتقل تلك السلطات إلى الحكومة الأفريقية الجديدة والتي قد يصعب السيطرة عليها بنفس الطريقة، فعجلت هذه الشركات بمناوراتها ونجحت في أن تحمل الحكومة البلجيكية على اتخاذ العديد من الإجراءات التي تحرم الحكومة الوطنية الجديدة من أدوات السيطرة القوية على اقتصاديات الكونغو.

ولإيضاح هذه الصورة نذكر على سبيل المثال شركة C.N.K.I وكان يطلق عليها اسم «اللجنة الوطنية لكيفو» وكانت مؤسسة شبه حكومية تمتلك الكثير من العقارات والمناجم والأراضي الواسعة وفي ٢٠ مايو ١٩٦٠ أى قبل الاستقلال بشهر واحد صدر مرسوم تم بقتضاه إنهاء وضع حكومة الكونغو البلجيكي كشريكة في الامتياز بانسحابها وتنازلها عن حقها في المؤسسة.

وهكذا بجرّة قلم فقدت الشركة وضعها كمؤسسة شبه حكومية، وقرر حملة أسهمها تحويلها إلى شركة مساهمة عامة باسم «شركة كيفو البلجيكية الأفريقية».

وقد حدث نفس الشيء لشركة C.S.K. التي كانت أيضا مؤسسة شبه حكومية تمتلك غالبية أسهم اتحاد المناجم الشهير، وكان من حق هذه الشركة التي تسيطر عليها الحكومة تعيين المجلس الإداري لاتحاد المناجم وتعيين عدد من المديرين، وفي ٢٧ يونيو ١٩٦٠ - أى قبل إعلان الاستقلال بثلاثة أيام - صدر مرسوم يقضى بحل هذه الشركة وتقسيم أصولها بين شركتين من بينهما شركة «كاتنجا»، ومنح نفس المرسوم شركة كاتنجا فوائد ومزايا إضافية ضخمة، واستولت هذه الشركة - بناء على ذلك - على ثلث الأراضي التي استصلحتها شركة C.N.K.I كما استولت على عقاراتها وأموالها في المصارف، كما استولت أيضاً على حق حصولها على ثلث الايجارات التي كان ينتظر أن تحصل عليها شركة C.S.K من امتيازات التعدين في المستقبل.

وهكذا تمكن البلجيكيون بالاعيب بهلوانية ومناورات وتحايل - يدخل في عداد النصب - من حل الشركات شبه الحكومية وحرمان الحكومة الوطنية من الكثير من الامتيازات التي كانت ستمكنها على الأقل من الاشتراك في توجيه الاقتصاد القومي للكونغو.

لقد أرادت بلجيكا أن تكون السلطة الحقيقية والسيطرة الكاملة لرأس المال والشركات، وبذلك تستمر سيطرتها الفعلية على البلاد وأن تغيّر وجه الحكومة بعد رفع أعلام الاستقلال.

ويلاحظ أن بلجيكا والشركات الاجنبية في الكونغو عملت على جذب المزيد من رؤوس الأموال الأمريكية؛ للمساهمة في الاستثمارات الكونغولية وذلك قبل الاستقلال مباشرة، فقد حصل بنك أمريكا منذ عام ١٩٦٠ على ٢٠٪ من مجموعة بنك لامبرت (سوكوبانك)، وقام فورد بتأسيس شركة فورد

موتورز بالكونغو وقام عام ١٩٦٠ أيضاً باستغلال منجم الكلور الحراري، وقد قام روكفلر بجولة في الكونغو عام ١٩٥٩ قامت جماعته بعدها مباشرة بشراء ١٠٢٠ سهماً من أسهم شركة البحوث والتقيب عن البوكسيت في الكونغو (بوكسيكونجو) وفي يونيو ١٩٦٠ أعلن على عزمه شراء ٨٪ من رأس المال البالغ ٦٥ مليون دولار الخاص بشركة الكونغو للتجارة الصناعية، وهذا علاوة على نشاط شركة «يور أفريكان الأمريكية»، وشركات استثمار أمريكية أخرى بدأ نشاطها في الشهور القليلة قبل استقلال الكونغو.

وهكذا وجد التشابك في المصالح الرأسمالية البلجيكية والأمريكية علاوة على المصالح الأوروبية الأخرى الموجودة من الأصل وخاصة في اتحاد المناجم الذي توجد فيه نسبة كبيرة لرأس المال البريطاني . وهذا بالإضافة إلى الشبكة المعقدة التي تربط بين المصالح

المصرفية في أوروبا وأمريكا وبين المشروعات الصناعية في إفريقيا، وبذلك أصبح للولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى مصلحة ذاتية في حماية واستمرار سيطرة هذه الاحتكارات والشركات على مقدرات الكونغو.

ولم تكتف السلطات البلجيكية بذلك وإنما اتخذت عدة إجراءات من شأنها أن تجعل الكونغو غير قادر على الاستغناء عن معونة بلجيكا المالية، ومن هذه الإجراءات سحب مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال الموجودة في الكونغو.

وقد تعرض الرئيس «كوامي نكروما» في كتابه «الاستعمار الجديد آخر مراحل الإمبريالية» إلى الكثير من هذه الإجراءات التي أدت إلى تخريب الاقتصاد الكونغولي قبل الاستقلال مباشرة، فعندما تسلم لومومبا الحكم كانت خزانة البلاد خاوية ومثقلة بالتزامات كثيرة، والأسواق المحلية خالية من كثير من السلع والاحتياجات الضرورية كما كانت الشركات والمؤسسات الأجنبية تمتلك ثروة البلاد ويتحكم فيها.

لذلك كله جاء تأميم عبدالناصر للمصالح البلجيكية في مصر باعتبارها رمزاً للاحتكارات الرأسمالية في الكونغو، وكان ذلك يعني إدانة هذه الاحتكارات وتحميلها مسئولية ما حدث في الكونغو، وقد أراد عبدالناصر أيضاً أن يلفت أنظار العالم والدول الأفريقية على وجه الخصوص إلى خطورة الاحتكارات الرأسمالية ودورها في خدمة الاستعمار، وجاء هذا التأميم دعوة في نفس الوقت إلى ضرب هذه الاحتكارات باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار.

- عودة الحكم المركزي وإنهاء الانفصال فى كاتنجا :

فى فبراير سنة ١٩٦١ تقدمت مصر التى كانت تشترك وقتئذ فى عضوية مجلس الأمن مع كل من سيلان وليبيريا، بمشروع قرار إلى المجلس يخول قيادة الأمم المتحدة فى الكونغو... استخدام القوة إذا كان هذا ضروريا كمالأخير... «وذلك بقصد تحقيق وحدة الكونغو»... وقد وافق مجلس الأمن على هذا القرار بعد جهد شاق ونشاط واسع قامت به الدول الأفريقية الثورية والدول التقدمية فى الأمم المتحدة، وقد ساعد أيضا على استصدار هذا القرار أن كينيدي كان قد استقر فى البيت الأبيض وبدأت الولايات المتحدة تراجع سياستها الأفريقية لتكون أكثر واقعية.

ورغم صدور هذا القرار فإنه مضت فترة دون أن تبدو أية بادرة من الأمم المتحدة لتنفيذه، وفى نفس الوقت كانت هناك محاولات تؤيدها بلجيكا والمؤسسات الرأسمالية فى الكونغو للتقريب بين "تشومبى" وكازافويو على حساب «ستانلى فيل» بطبيعة الحال.

ففى مارس ١٩٦١ عقد مؤتمر مائدة مستديرة فى تنناريف (عاصمة مدغشقر) حضره كل من كازافويو وتشومبى والرئيس "سيرانانا" رئيس جمهورية مدغشقر بدعوة من الأخير، وأعلن عقب هذا الاجتماع عن الموافقة على قيام اتحاد كونفيدرالى فى الكونغو، وكان معنى ذلك تأكيداً لانفصال كاتنجا والتسليم لتشومبى بذلك.

وقد أثارت هذه المناورات هجوماً عنيفاً على السكرتير العام للأمم المتحدة لتقاعسه عن استخدام القوة فى إنهاء انفصال كاتنجا، وفى نفس الشهر عندما اجتمع المؤتمر الثالث لكل الشعوب الأفريقية فى القاهرة (المدة من ٢١ - ٢٥ مارس ١٩٦١) والذى اشتركت فيه جميع التنظيمات والأحزاب الثورية فى أفريقيا، كما حضرته جميع حركات التحرير الأفريقية، كان موضوع الكونغو وموقف الأمم المتحدة فى مقدمة الموضوعات التى بحثها المؤتمر، وصدر بيان يدين السكرتير العام للأمم المتحدة "داج همرشولد" ويعتبره مسئولا عن مقتل "لومومبا" بجانب كازافويو وتشومبى و"مويوتو".

وفى مقابل هذا التيار المؤيد للثورة الكونغولية ظهر تكتل آخر يخشى هذا المد الثورى ويعمل على وقفه، فقد اجتمعت عشرون دولة أفريقية فى منروfia (مايو ١٩٦١)، وكان أهم الموضوعات التى بحثت فى هذا الاجتماع موضوع التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء، وذلك بقصد وقف المساعدات التى تقدم لحكومة الثورة فى «ستانلى فيل»، واعتبار هذه المساعدات تدخلا فى شئون الكونغو الداخلية.

وكان حماس كثير من الرؤساء المشتركين في مؤتمر «منروفيا» لهذا الموضوع راجعاً إلى وجود معارضة قوية داخل دولهم ، وخوفهم من اندلاع الثورة على غرار ما حدث في الكونغو، خاصة أن بعض هذه الدول مثل النيجر والكاميرون كانت المقاومة فيها منظمة وعلى صلة بالقوى التقدمية الثورية في العالم باعتبارها التنظيمات الرئيسية التي كانت تقف في وجه الاستعمار الفرنسي قبل الاستقلال ، والتي كانت في تقدير الكثيرين مازالت تتمتع بتأييد الأغلبية في بلادها.

وهكذا جاء مولد تكتل جديد في أفريقيا وهو ما أطلق عليه مجموعة «منروفيا»، تؤيد «كازافوبو» وتقف في مواجهة مجموعة الدار البيضاء التي تؤيد ثوار «ستانلي فيل»، المجموعة الأولى تضم الحكومات المحافظة التي تهائن الاستعمار، والثانية تضم الحكومة التي تقود الثورة الأفريقية ضد الاستعمار والهيمنة الغربية.

ورغم الانقسام الذي حدث بين دول أفريقيا بالنسبة لقضية الكونغو؛ فإن أحداً منها لم يؤيد «تشومبي» حتى ذلك الوقت، فلم يكن هناك من يستطيع أن يقف علناً بجانب فكرة الانفصال، فهو أمر يهدد الكثير من الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال، والتي مازالت مجتمعاتها قبلية، كما أن «تشومبي» كان قد أصبح مدموغاً بالخيانة ووجها كريها أمام الشعوب الأفريقية كلها .. وحتى اتفاق المائدة المستديرة الذي تم بين «كازافوبو» و«تشومبي» بحضور رئيس جمهورية مدغشقر كان قد نسفه اجتماع آخر لاحق بعد شهرين اثنين.

وقد ازداد موقف الأمم المتحدة حرجاً في الكونغو بعد صدور قرار مجلس الأمن بتحويل المنظمة الدولية حق استخدام القوة، خاصة وأنه كان قد مضى على وجود قواتها هناك وقت طويل دون أن تتمكن من تحقيق الأهداف التي ذهبت من أجلها، بل إن الموقف ازداد سوءاً، فبعد أن كان الانفقسام في كاتنجا فقط. عندما ذهبت قوات الأمم المتحدة إلى الكونغو. أصبح هناك ثلاث حكومات في «ستانلي فيل» و«ليوبولدفيل» و«إليزابيث فيل» (عاصمة كاتنجا) ثم إن أصابع الاتهام بدأت تتجه إلى «همرشولد» السكرتير العام باعتباره متقاعساً إن لم يكن متواطئاً.

وبازدياد ضغط الدول التقدمية على الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن أصبح من غير الممكن تجاهل هذا القرار ومن هنا، ظهرت فكرة التوفيق بين أنصار «لومومبا» في «ستانلي فيل» بقيادة «جيزنجا» وبين «كازافوبو» على حساب «تشومبي» باعتبار أن ذلك أمر ضروري للتمهيد

لاستخدام القوة لإنهاء الانفصال في كاتنجا، وكان ذلك تحولاً هاماً في سياسة الأمم المتحدة شجع الدول الأفريقية بمجموعتها بل واشتركت دول أفريقية في هذه الوساطة وبذلت جهودها من أجل التقريب بين الأطراف.

وفي ٢ أغسطس سنة ١٩٦١ اجتمع البرلمان الكونغولي بعد توحيدِه وانتخب "سيرل أدولا" رئيساً لحكومة الكونغو المركزية، كما انتخب "جيزنجا" زعيم الثوار في «ستانلي فيل» نائباً لرئيس الوزراء.

وانتهت بذلك الازدواجية بين «ليوبولد فيل» و«ستانلي فيل»، وأصبح هناك حكومة مركزية يؤيدها اللومومبيون ولكنهم لا يرأسونها وبقي تشومبي وحده داعية الانفصال في كاتنجا والعميل الأول لبلجيكا والاحتكارات الأجنبية.

وجدت حكومة ليوبولد فيل المركزية ترحيباً من جميع الدول الأفريقية وعملت دول الدار البيضاء على دعوة الحكومة الجديدة لحضور مؤتمر عدم الانحياز الأول الذي عقد في بلغراد على مستوى الرؤساء في المدة من ١ - ٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ كدليل على ثقتها في هذه الحكومة، وذهب إلى بلغراد كل من سيرل أدولا رئيس الوزراء و«أنطوان جيزنجا» نائب رئيس الوزراء، وألقى كل منهما خطاباً أمام المؤتمر، والتقى «عبد الناصر» بالزعيمين في بلغراد كل على انفراد . وكانت أحاديثهما توحى بكثير من التفاؤل كما أبدى كل منهما ارتياحه للمصالحة الوطنية.

بعد قيام الحكومة المركزية في «ليوبولد فيل» باشتراك «جيزنجا» وترحيب اللومومبيين بالمصالحة، قامت مصر بإغلاق سفارتها في «ستانلي فيل» ونقلها إلى ليوبولد فيل وأصبح تعاملنا مع الحكومة المركزية وفي نطاق العلاقات العادية.

وأسرعت حكومة الكونغو من جانبها بإقامة تمثيل لها في القاهرة، وقمنا بتصفية جميع العلاقات العسكرية التي كانت قائمة مع التنظيمات الثورية في الكونغو، وأوقفنا كل نشاط آخر يمكن أن يثير شكوك الحكومة الجديدة في ليوبولد فيل، وذلك لرغبتنا في إتاحة الفرصة كاملة لنجاح المصالحة الوطنية.

وكانت حكومة الثوار في «ستانلي فيل» قد نقلت كمية كبيرة من الذهب إلى القاهرة لمواجهة المصروفات المتزايدة لتوفير احتياجاتها من الخارج .. وقد تم إيداع هذه الكمية من الذهب في البنك المركزي المصري في القاهرة باسم حكومة الكونغو، وفتح حساب بضمان جزء من هذا الذهب باسم

البعثة الكونغولية فى القاهرة برئاسة "موليلى"، وذلك للإنفاق منه حسب متطلبات حكومة الثورة.

وبعد المصالحة الوطنية تم تسليم كمية الذهب المودعة فى القاهرة للحكومة الجديدة فى «ليوبولدفيل» عدا الجزء المحتجز مقابل المسحوبات، وأبدت القاهرة فى نفس الوقت استعدادها لتسليم هذا الجزء المحتجز، إذا قامت حكومة الكونغو بسداد المبالغ المسحوبة وفوائدها أو بيع هذا الجزء إذا رغبت حكومة الكونغو فى ذلك، على أن يعاد أى فائض إلى حكومة الكونغو بعد سداد استحقاق البنك.

وقد اعترض "موليلى" فى بادئ الأمر، وطلب أن يبقى الذهب كله فى القاهرة لحساب الثوار احتياطيا لما قد تتطور إليه الأمور، ولكن "جمال عبدالناصر" رفض باعتبار أن هذا الذهب هو ملك لشعب الكونغو جاء باسم الحكومة التى كنا نعترف بها، أما وقد أصبح فى الكونغو حكومة واحدة يعترف بها الثوار أنفسهم فيجب أن يعود الذهب فوراً إلى هذه الحكومة التى نعترف نحن أيضاً بها.

وسُوِّيت الحسابات بالفعل بعد فترة من الزمن ولكن بعد أن كانت الفوائد قد أوصلت الدين إلى الحد الذى غطى فيه قيمة الجزء من الذهب المحتجز كله، وكان قد زاد عنه بمبلغ بسيط، وكانت التسوية بأن تنازلت حكومة الكونغو عن هذا الجزء من الذهب للبنك المركزى المصرى مقابل الدين، وتنازل البنك عن الفرق بين ثمن الذهب والدين بعد تراكم الفوائد. ومازال البنك المركزى فى القاهرة يحتفظ بكل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع.

وبعد أن تدعم موقف الحكومة المركزية أصبحت الأمور مهيأة لتقوم الأمم المتحدة باستخدام القوة لتعيد سيطرة هذه الحكومة على إقليم «كاتنجا» وفى ديسمبر ١٩٦٢ قامت قوات الأمم المتحدة باحتلال الإقليم، وانتهت بذلك قصة الانفصال فى إقليم «كاتنجا»، وعادت إلى الكونغو وحدته، ولكن بعد أن كان "همرشولد" قد فقد حياته أثناء عمليات الأمم المتحدة، وذلك فى حادث طائرة اكتنفه كثير من الغموض. وهكذا شاء القدر للسكرتير العام الذى كاد أن يفقد سمعته بسبب عدم استخدامه القوة فى إقليم كاتنجا، أن يفقد حياته عندما استخدم هذه القوة وحقق المهمة التى كلفه بها المجتمع الدولى.

وبانتهاء الانفصال فى كاتنجا وعودة الوحدة إلى الأراضى الكونغولية، زالت أهم الأسباب التى قسمت أفريقيا إلى مجموعتين، مجموعة منروfia ومجموعة الدار البيضاء، وكانت الجزائر قد حصلت على استقلالها، وبذلك

أصبح من الممكن عقد مؤتمر قمة يضم جميع الدول الأفريقية المستقلة.

واجتمع ثلاثون رئيس دولة أفريقية في أديس أبابا، حيث وقعوا ميثاق الوحدة الأفريقية التي قامت بمقتضاها منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣، ولم يثر موضوع الكونغو في هذا الاجتماع فقد تحقق لمجموعة الدار البيضاء ما أرادت به بالنسبة لإنهاء الانفصال في كاتنجا وعودة الوحدة للأراضي الكونغولية، كما أن مجموعة منروفيا كانت راضية هي الأخرى لوقف تدفق الأسلحة والمساعدات للثوار في الكونغو وأيضاً لبقاء كازافويو رئيساً لجمهورية الكونغو الموحدة.

– اشتعال الثورة من جديد :

بعد انتهاء الانفصال في كاتنجا، كان هناك اعتقاد بأن أزمة الكونغو قد انتهت كمشكلة أفريقية وأن ما تبقى من خلاف أو صراع بين الزعماء الكونغوليين إنما هو من شئون الكونغو الداخلية.

وفي غمرة الابتهاج بعودة الوحدة للأراضي الكونغولية والترحيب الكبير الذي استقبلت به في جميع أنحاء القارة الأفريقية، قام "أدولا" بإخراج جميع أنصار "لومومبا" من حكومته.

ومرت فعلة "أدولا" هذه دون رد فعل ينكر سواء داخلياً أو خارجياً؛ لأن سقوط "تشومبي" وخروجه إلى منفاه الاختياري في أوروبا قلل من أهمية هذه الخطوة، رغم أنها كانت في واقع الأمر نقضاً صارخاً لروح اتفاق المصالحة الوطنية بين اللومومبيين وكازافويو، الذي تم في أغسطس سنة ١٩٦١ والذي أتى "بأدولا" إلى الحكم.

ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد ففي سبتمبر عام ١٩٦٣ قام كازافويو رئيس الجمهورية بحل البرلمان الكونغولي، وفي اليوم التالي اجتمعت الأحزاب اللومومبية في «ليوبولدفيل» وأدانت حل البرلمان وشكلت تنظيماً جديداً يضم هذه الأحزاب أطلق عليه اسم «المجلس الوطني للتحرير» "Conseil National de Liberation" وانتقل قادة هذا التنظيم الجديد إلى برازافيل التي لا يفصلها عن «ليوبولدفيل» سوى نهر الكونغو.

واشتعلت الثورة من جديد في الكونغو وظهرت حرب العصابات وكانت البداية في إقليم «كويلو» بقيادة الزعيم «بيير موليلي» الذي سبق له الإقامة في القاهرة على رأس بعثة ثورية في الفترة التي أعقبت مقتل

لومومبا، وطوال بقاء حكومة جيزنجا في «ستانلى فيل» وكان قد غادر القاهرة عائدا إلى بلاده بعد قيام حكومة "أدولا" المركزية .

وبنهاية عام ١٩٦٢ كانت حرب العصابات قد انتشرت فى أماكن كثيرة من الكونغو واستطاع الثوار الكونغوليون تحقيق انتصارات كثيرة فى الشهور الأولى من عام ١٩٦٤ ، وأمكن لهم السيطرة على أجزاء كبيرة من الكونغو، وكانت قاعدة ارتكازهم هذه المرة وحتى ذلك الوقت هى برازافيل حيث كان الحكم قد تغير هناك بقيام الثورة على حكم الأب يولو وقيام حكم وطنى بزعامة "ماسيمبادييا"، وكان من السهل تدفق الإمدادات والمساعدات المطلوبة للثورة عبر نهر الكونغو .

وفى الوقت الذى كانت فيه الثورة تحقق نجاحا مستمرا وتسيطر كل يوم على أراض ومناطق جديدة، بدأت الحكومة البلجيكية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى سلسلة من المناورات السياسية التى كانت تبشر باستعدادها للتدخل من جديد فى شئون الكونغو، بقصد عرقلة تقدم الثوار وفرض الأوضاع التى تلائم مصلحة هذه الدول، وظهر ذلك جليا عندما استطاعت الولايات المتحدة أن تؤخر تاريخ انسحاب القوات التابعة للامم المتحدة فى الكونغو، والتى كانت قد انتهت مهمتها هناك لمدة ستة شهور تنتهى فى ٢٠ يونيو ١٩٦٤، وذلك عن طريق نفوذها وضغطها المستمر داخل المنظمة الدولية .

وفى فبراير سنة ١٩٦٤ قامت طائرات الأمم المتحدة بمساعدة الجيش الكونغولى الذى يحارب الثوار، وذلك بالمساهمة فى أعمال الإمداد والتموين. وبحلول شهر يونيو سنة ١٩٦٤ كان البلجيك قد تعهدوا لحكومة الكونغو أن يحلوا محل الامم المتحدة فى إمداد الكونغو بالطيارين البلجيك وكذلك الافراد اللازمين لأعمال صيانة الطائرات .

ثم بدأت الصحافة ووسائل الإعلام البلجيكية والأمريكية تهتم فجأة "بتشومبى" الذى كان قد نسى تماما وهو فى منفاه الاختيارى بأوروبا، وحاولت هذه الأجهزة تبرئته من دماء "لومومبا" كما استغلت رحلة فجائية قام بها "تشومبى" إلى مالى فى يونيو سنة ١٩٦٤ بناء على دعوة الحزب الحاكم هناك لإقناع الرأى العام فى أفريقيا بعودة الوجه الأفريقى "لتشومبى" .. والذى سبق أن دمغته الشعوب الأفريقية بالعمالة المطلقة للاستعمار.. حيث كانت مالى إحدى الدول الثورية فى القارة .

والحق إننا فوجئنا فى القاهرة بهذه الزيارة وأرسلنا إلى باماكو نستفهم عن هذه الزيارة وننبه إلى ما قد تسفر عنه من تعزيز لمركز احد عملاء الاستعمار، وقبل أن يصلنا الرد أعلن المالىون فى باماكو أن "تشومبى" حاول خداعهم وخداع العالم بهذه الزيارة، وهاجمته أجهزة الإعلام المالية باعتباره عميلا وعدوا لشعب الكونغو والشعوب الأفريقية كلها .

وفى يوليو ١٩٦٤ فوجئنا فى القاهرة كما فوجئ الأفارقة بتعيين "تشومبى" رئيسا لوزراء الكونغو وكان من الواضح أن أصابع بلجيكا وأمريكا وراء هذا التعيين وقد أوضح "كازافوبو" أمام البرلمان الكونغولى بعد ذلك أن سبب تعيين "تشومبى" هو خوفه من عودة انفصال "كاتنجا" وقال: إن المرتزقة من الأوروبيين الذين حاربوا مع "تشومبى" من أجل انفصال "كاتنجا" مازالوا قابعين فى إقليم مجاور هو أنجولا، وأنهم يحملون سلاحهم ويتحينون الفرصة لمعاودة محاولاتهم لفصل إقليم "كاتنجا" من جديد، وأنه يرى أن "تشومبى" هو الرجل الوحيد القادر على إعادة هذه القوات إلى صفوف الجيش الكونغولى .

والذى لم يقله "كازافوبو" أن هذه كانت رغبة بلجيكا وأمريكا وأنه بهذه الاستجابة كان يضمن مساعدة هاتين الدولتين له، و"تشومبى" فى وقف تقدم الثوار الكونغوليين الذى أصبح يشكل خطرا حقيقيا على حكمه .

لقد كان تعيين "تشومبى" رئيسا للوزراء فى هذا الوقت وبهذا الشكل تسليما من "كازافوبو" لبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم من جديد فى مقدرات الكونغو كما جاء ذلك تحديا للمشاعر الأفريقية وخاصة للدول التى وقفت بجانب "لومومبا" وبجانب أنصاره من بعده إلى أن تحققت للكونغو وحدته . لقد أثارت عودة "تشومبى" الكثير من الشكوك لما عرف به من عمالة مكشوفة للاستعمار البلجيكى والاحتكارات الاستعمارية التى كانت وراء كل مشاكل الكونغو .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصر - حتى ذلك الوقت ومنذ قيام حكومة "أدولا" - ابتعدت عن أى تدخل فى شئون الكونغو ودعمت علاقتها بالحكومة المركزية . ولكن تعيين "تشومبى" جاء قبل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى الثانى فى القاهرة والذى كان قد حدد موعده فى يوليو سنة ١٩٦٤ ، وكان معنى ذلك أن يحضر "تشومبى" الى القاهرة إذا عُين فى وقد بلاده، وهو ما لا يمكن أن يقبل به "عبد الناصر" الذى كان يرى فى حضور

"تشومبي" مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في القاهرة نيلا من كرامة مصر التي سبق أن أرسلت قواتها تحت علم الأمم المتحدة لمقاومة حركة "تشومبي" الانفصالية . كما أنه لم يكن يتصور أن يجلس "تشومبي" معه ومع الرؤساء الأفارقة الآخرين لأن معنى ذلك إذا حدث أن تقبل أفريقيا سياسة الأمر الواقع التي يعمل الاستعمار على فرضها. لقد رأى "عبد الناصر" أن حضور "تشومبي" إلى القاهرة فيه تحد للشعور الأفريقي وينسف كل ما يريد "عبد الناصر" أن يحققه من وراء هذا المؤتمر.

وبناء على ذلك قام الوفد المصري في مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في القاهرة قبل مؤتمر القمة الأفريقي مباشرة بإقناع الوفود الأخرى بأن ترسل برقية باسم المؤتمر إلى الرئيس "كازافويو" تطلب منه عدم اشتراك "تشومبي" في وفد بلاده، وقد وافقت جميع الدول الأفريقية على هذا الاقتراح عدا وفد الكونغو، الذي انسحب وحده من المؤتمر احتجاجا على هذا القرار .

وأمكن بذلك تجنب الحرج فلم يحضر "تشومبي" المؤتمر كما لم يحضر "كازافويو"، غير أن بعض الرؤساء الأفريقيين في مؤتمر القمة أبدوا عدم ارتياحهم للبرقية التي أرسلت إلى "كازافويو" باسم المؤتمر لمنع رئيس وزرائه من الحضور معتبرين ذلك تدخلا في شئون الكونغو.

وكان الرئيس "سيرانانا" رئيس مدغشقر هو الرئيس الوحيد الذي حاول الدفاع عن "تشومبي" فجاء دفاعه بعيدا عن المنطق ومثيرا للضحك إذ قال: "لقد استنكرنا جميعا مقتل "لومومبا"، ولكن هذا لا يعطينا الحق في التدخل في شئون الكونغو، وطالما نحن بهذا الصدد فلنسال ضمائرنا : من منا لم يوقع على وثيقة بإعدام أحد مواطنيه؟ لسنا جميعا ملائكة فإذا كان "تشومبي" سيذهب إلى الجحيم فمن المؤكد أنه لن يكون وحده فالبعض سوف يكونون معه"، وانتهى الأمر عند هذا الحد ومنع بذلك "تشومبي" من الاشتراك في مجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية، ولاشك أن هذا الأمر الذي حدث كان صفة شديدة تلقاها "تشومبي" في الأيام الأولى من توليه رئاسة الحكومة وكان ذلك أيضا تأثيره على نظرة الشعب الكونغولي لـ "تشومبي" الذي رفض الرؤساء الأفارقة إجلاسهم معهم .

وفي الوقت الذي كان فيه الثوار الكونغوليون يحققون انتصارات متوالية وصلت نبروتها في أغسطس سنة ١٩٦٤ بدأ "تشومبي" في تجنيد أعداد

كبيرة من المرتزقة الأوروبيين معظمهم من جنوب أفريقيا، وتدفقت وراءهم المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد اثار تجنيد الأوروبيين ثائرة الكثير من الدول الأفريقية وخاصة الدول المجاورة مثل الكونغو برازافيل وبورندي التي رأت في ذلك تهديدا لأمنها وسلامتها، وقد أسقط هذا العمل القناع الأفريقي الذي حاول "تشومبي" أن يضعه بعد تعيينه رئيسا للوزراء في الحكومة المركزية، فها هو يعود إلى نفس الأسلوب الذي سبق اتباعه عندما قام بحركته الانفصالية في كاتنجا إلا وهو استخدام المرتزقة.. ثم انه فضح بذلك عمالته من جديد وكشف المخطط الاستعماري الإمبريالي للإبقاء على سيطرة الاستعمار والاحتكارات الرأسمالية على مقدرات الكونغو كله بعد أن فشلت فكرة الانفصال في كاتنجا الغنية بثرواته الطائلة .

لقد كان تجنيد المرتزقة وخاصة من جنوب أفريقيا يعنى في نظر الكثيرين استجلاب العنصريين أعداء الشعوب الأفريقية ثم تسليحهم لقتل الأفارقة الكونغوليين كما كان في نظرهم عملا يدخل ضمن إبادة الجنس، الأمر الذي تحرمه المواثيق والقوانين الدولية، وبناء على ذلك طلبت بعض الدول الأفريقية ومنها مصر عقد اجتماع استثنائي لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية وعقد المؤتمر في أديس أبابا في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، رغم محاولات حكومة الكونغو اليانسة لتأجيل الاجتماع .

وصدر قرار عن المؤتمر أيدته الأغلبية الساحقة يقضى « بوقف تجنيد المرتزقة فوراً وطرد الموجود منهم في الكونغو مهما كانت جنسياتهم في أسرع وقت ممكن » كما طالب القرار بالمصالحة الوطنية وأنشأ لجنة من عشر دول برئاسة الرئيس جومو كينيا تا تكون مهمتها أولاً : العمل على عودة العلاقات العادية بين الكونغو ليوبولدفيل والدولتين المجاورتين له وهما بورندي والكونغو برازافيل، وثانياً : مساعدة وتشجيع حكومة الكونغو في تحقيق المصالحة الوطنية .

وبالرغم من أن هذا القرار أغضب الحكومة الكونغولية لما جاء فيه عن المصالحة الوطنية وتشكيل لجنة العشرة التي أصبحت بعد ذلك سيفاً مسلطاً على رقبة "تشومبي" فإن الاجتماع في حد ذاته أعطى "تشومبي" شرعية التواجد في المجتمع الأفريقي، حيث حضر هذا الاجتماع بصفته وزير الخارجية الكونغولية، ولم يعترض أحد على حضوره ووجد "تشومبي" في ذلك رداً لاعتباره بعد أن كان قد منع من حضور مؤتمر القاهرة .

وفى نفس الوقت الذى اجتمع فيه مؤتمر وزراء الخارجية للدول الأفريقية، أعلن المجلس الوطنى للتحرير C.N.N دستور جمهورية الكونغو الشعبية وأعلن حكومتها المؤقتة فى «ستانلى فيل»، ولكن لم تسحب أية دولة اعترافها من «ليوبولد فيل» لتعترف «باستانلى فيل»، كما سبق أن حدث عندما قامت حكومة «ستانلى فيل» فى أعقاب مقتل «لومومبا» .

اجتمعت اللجنة الخاصة بالكونغو والسابق ذكرها برئاسة «جومو كينيا» فى ١٨ سبتمبر وكانت مصر بين أعضاء هذه اللجنة، وأعلنت اللجنة أنها لا تستطيع أن تجد الجو المناسب لتحقيق المصالحة الوطنية إلا بعد وقف كل تدخل عسكري أجنبى، وبناء على ذلك قررت اللجنة إرسال وفد من خمسة مندوبين من الدول العشر أعضاء اللجنة لمقابلة الرئيس «جونسون» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لحثه على وقف المساعدات الأمريكية لحكومة «تشومبى» وكان معنى ذلك أن اللجنة تتهم أمريكا بأنها العقبة الرئيسية التى تقف دون تحقيق المصالحة الوطنية.

وقد احتجت حكومة الكونغو على هذا الإجراء كما رفض الرئيس «جونسون» أن يستقبل الوفد باعتبار أنه لا يمكن بحث موضوع المساعدات الأمريكية للكونغو لتصبح مشكلة أفريقية ومشكلة دولية من جديد رغم انتهاء الانفصال فى كاتنجا. وعاد الانقسام إلى أفريقيا من جديد بسبب هذه المشكلة التى كادت أن تعصف بالمنظمة الأفريقية الوليدة.

- القاهرة تحدد إقامة تشومبى رئيس وزراء الكونغو :

فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ وقبل انعقاد مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز بالقاهرة، واجهت مصر نفس المشكلة التى سبق أن واجهتها فى اجتماع مؤتمر القمة الأفريقى فى يوليو من نفس العام ألا وهى حضور «تشومبى»، فقد وجهت الدعوة لجميع الدول الأفريقية أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية - ومنها الكونغو بطبيعة الحال - لحضور هذا المؤتمر من ٥-١٠ أكتوبر وكان «عبد الناصر» مصرًا على ألا يحضر «تشومبى» هذا الاجتماع أيضا .

وتكرر الإجراء السابق اتخاذه قبل مؤتمر القمة الأفريقى فقد أرسل وزراء الخارجية الأفارقة - الذين حضروا مؤتمر عدم الانحياز - برقية باسمهم إلى الرئيس «كازافويو» رئيس جمهورية الكونغو يطلبون فيها عدم تعيين «تشومبى» فى الوفد الكونغولى .

وكان من الصعب على "تشومبى" أن يقبل صفقة جديدة بالاستسلام لهذا الطلب، خاصة وأنه سبق له حضور أحد الاجتماعات الأفريقية فكيف يسمح بضياح النصر الذى كان قد حققه من قبل، وأعلن فى «ليوبولدفيل» تشكيل الوفد الكونغولى فى مؤتمر عدم الانحياز برئاسة "تشومبى".

أرسل "تشومبى" يطلب تأشيرة دخول إلى القاهرة من السفارة المصرية فى «ليوبولدفيل»، واعتذرت السفارة محتجة بأنها تنتظر رد القاهرة، وقد أثار هذا الموقف من السفارة غضب "تشومبى" الذى قرر السفر إلى القاهرة دون أن ينتظر الإذن. وأخطرتنا سفارتنا فى «ليوبولدفيل» بقيام طائرة "تشومبى" متجهة إلى القاهرة بالفعل .

وفى المساء حلقت طائرة "تشومبى" فى أجواء القاهرة ولكن لم يؤذن لها بالهبوط فاتجه تشومبى بطائرته إلى أثينا، وفى فجر اليوم التالى وصل "تشومبى" والوفد المرافق له على متن إحدى طائرات الخطوط العادية دون سابق إخطار وكان هذا التصرف متوقعاً من تشومبى وأعد له مسبقاً الترتيب اللازم.

توجه السيد "عبدالمجيد فريد" سكرتير عام رئاسة الجمهورية إلى المطار لاستقبال تشومبى واصطحبه والوفد المرافق له بموكب عربات الرئاسة المعد لاستقبال الرؤساء، واتجه به إلى قصر العروبة الذى كان قد أعد لإقامته على خلاف جميع رؤساء الوفود الأخرى الذين كانوا يقيمون فى فندق الهلتون.

وفى الصباح وبناء على تكليف من الرئيس "جمال عبدالناصر"، اتجهت إلى قصر العروبة لمقابلة "مويس تشومبى" الذى استقبلنى بحرارة رغم أنها كانت المرة الأولى التى التقى فيها به، وكان "تشومبى" شديد المرح، أو هكذا أراد أن يبدو، كما كانت خطواته وحركاته تعكس زهواً بالنفس ربما كان سببه نجاحه فى الوصول إلى القاهرة، رغم المحاولات التى بذلت للحيلولة دون ذلك، ولكنه فى نفس الوقت حاول أن يكون ودوداً للغاية.

ولم تمض دقيقة واحدة على هذا الجو المرح المفتعل حتى أبلغته الرسالة التى جئت من أجلها، والتى طالبت به فيها باسم الحكومة المصرية ألا يغادر هذا القصر إلى أن يقرر الرؤساء الأفريقيون الموجودون فى المؤتمر ما إذا كان سيشترك هو فى أعمال هذا المؤتمر أم لا.

وضاعت الابتسامة من وجه "تشومبى" وتبدد جو المرح المفتعل، وتغيرت ملامح وجهه لتكون أكثر جدية، وتسائل تشومبى بصوت خافت متداع بعد أن صدمته كلماتى .. عما إذا كان يفهم من ذلك أنه معتقل.

فأخبرته بأنه ليس معتقلاً؛ لأنه يستطيع فى أى وقت يشاء أن يتجه إلى المطار ويغادر القاهرة، وأن إجراء منعه من الخروج إلى أى مكان آخر يتعلق بأمنه وللمحافظة على حياته، حيث إننا لا نضمن سلامته وسط جماهير القاهرة التى مازالت تذكر ما حدث «لومومبا».

وهنا حاول «تشومبى» أن يستجمع قواه من جديد، وعلا صوته محتجاً على هذا التصرف، فوقفت على الفور معلناً أنه ليس لدى ما أريد إضافته إلى ما سبق أبلغه به، وكنت على وشك الانصراف عندما عاد تشومبى إلى لهجته الوبية مرة أخرى، ورجا أن انتظر لأن لديه هو ما يريد أن يقوله هذه المرة.

وقال «تشومبى» إنه لم يحضر إلى القاهرة لحضور المؤتمر فقط، ولكنه جاء أيضاً برغبة صادقة لتدعيم العلاقات مع مصر، وخاصة العلاقات الاقتصادية وأنه جاء وهو مستعد وجاهز لعقد صفقات ستكون فى صالح مصر كثيراً.

وأخرج بعض الأوراق وأخذ يقرأ منها قائمة السلع التى يريد استيرادها من مصر، كما قال إنه يريد أن يجعل لمصر وضعاً خاصاً فى الكونغو، وأنه مستعد لإعطاء مكاتبنا التجارية فى «ليوبولدفيل» امتيازات لم تأخذها دولة أخرى، وأنه جاهز لتوقيع ما يضمن لنا هذه المزايا وهو فى القاهرة، ثم ختم حديثه بطلب مقابلة «جمال عبدالناصر» وألح فى هذا الطلب.

وقلت «لتشومبى» إن مصر ترحب وتسعى دائماً لتدعيم علاقتها بالكونغو حكومة وشعباً، ولكن ليس هذا هو الوقت المناسب للحديث عن العلاقات المصرية الكونغولية فهناك أمور يجب تسويتها أولاً، أما مقابلة «عبدالناصر» فهو أمر يصعب تحقيقه فى الوقت الحالى لأنه قد كرس وقته كله للمؤتمر، وأضيفت قائلاً: إننى مع ذلك سوف أنقل «لعبدالناصر» كل ما دار فى هذا الحديث تفصيلاً.

وخرجت وأنا أعجب لهذا الرجل الذى تصور أنه بهذه الطريقة يستطيع شراء سكوت عبد الناصر!! ولكن هكذا كان تشومبى .

كان «تشومبى» داخل قصر العروية يعامل معاملة رئيس حكومة، ولكن وضعت حراسة مشددة على القصر لا تسمح له بمغادرته، واحتشد القصر بعدد كبير من السكرتيرات البلجيكيات اللاتى اصطحبهن «تشومبى» معه ضمن الوفد المرافق، وكانت هذه هى عائلته أينما ذهب، كما كان من بين أعضاء وفده عدد من الخبراء البلجيك.

وقد أحضر «تشومبي» معه كميات كبيرة من المأكولات المعلبة، وكان لا يأكل شيئاً يقدم له من غير ما استجلبه معه حرصاً على حياته، ورغم ذلك كانت تعد له مائدة الطعام بانتظام وفي كل وجبة، ولكنه كان يعتمد فقط على معلباته حتى مياه الشرب أحضرها معه معلبة.

وفي المساء استطاع «عبدالناصر» أن يحصل على موافقة إجماعية من جميع رؤساء الدول الأفريقية التي حضرت المؤتمر، بأن «تشومبي» ليس له الحق في حضور المؤتمر طالما أن اللجنة الخاصة بالكونغو التي يرأسها «جومو كيناتا» بتكليف من منظمة الوحدة الأفريقية لم تنته من مهمتها، وكلفني «عبدالناصر» مرة أخرى بأن أذهب لإبلاغ «تشومبي» بهذا القرار وذلك بصحبة «دياللو تيلي» سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية.

وكانت صدمة جديدة لـ «تشومبي»، وخاصة عندما عرف أن هذا القرار اتخذ بالإجماع وحاول «دياللو تيلي» أن يقنع «تشومبي» بمغادرة القاهرة حتى لا تتعقد الأمور أكثر من ذلك، ولكن «تشومبي» كان غاضباً واتهم «دياللو تيلي» بأنه يعمل لحساب دول الدار البيضاء وأنه يساعد مصر على تحقيق أهدافها، وحاول «دياللو تيلي» أن يهدئ من روعه ولكن دون جدوى، وانصرفنا تاركين «تشومبي» وقد خرجنا بانطباع أنه لم يستسلم بعد لقرار المنع من حضور المؤتمر.

لم تمض بضع ساعات على إعلان قرار منع «تشومبي» من حضور مؤتمر القمة لعدم الانحياز حتى وصلتنا برقية من سفارتنا في «ليوبولدفيل» تفيد بأن القوات الكونغولية تحاصر السفارة المصرية، وتمنع الدخول والخروج وأن بعض أفراد العائلات المصرية حاولوا إحضار بعض الأطعمة والاحتياجات الضرورية اللازمة لهم ولأولادهم ولكنهم منعوا من ذلك .. وكانت السفارة تحتل مبنى كبيراً في «ليوبولدفيل» يضم مكاتب السفارة وبعض ملحقاتها وكذلك يسكن فيه عدد من أعضاء السفارة وعائلاتهم.

بعد دقائق من وصول هذه البرقية كنت في طريقى إلى «تشومبي» مرة ثالثة بناء على تكليف «جمال عبدالناصر» وعندما دخلت على «تشومبي» هذه المرة رفضت الجلوس وتحدثت واقفاً وظل «تشومبي» واقفاً أيضاً يستمع إلى ما أقول، وقد بدا على ملامح وجهه علامات التعجب وكأنه لا يصدق ما يسمع.

فقد أبلغت «تشومبي» بخبر الحصار الذي فرض على سفارتنا في ليوبولدفيل، وأضفت قائلاً: إننى أبلغه باسم الحكومة المصرية أنه لن يخرج من هذا المكان إلا إذا خرج جميع أعضاء سفارتنا في «ليوبولدفيل».

وعائلاتهم وتواجدوا جميعاً في برازافيل سالمين.

بعد فترة صمت قصيرة تكلم "تشومبى" متسائلاً عما يمكن أن ننتظره منه فى ذلك الوقت وأى شىء يستطيع أن يفعله وهو فى هذا المكان، فقلت له هذا شأنك فأنت رئيس الحكومة التى أصدرت تعليماتها بمحاصرة السفارة، وأن كل ما أستطيع أن أفعله من جانبى هو أن أدبر له اتصالاً تليفونياً "ليوبولد فيل" إذا رغب فى لك.

وبعد دقائق من مغادرة قصر العروبة استدعانى "جمال عبدالناصر"، وعندما ذهبت لمقابلته كان معه الرئيس الجزائرى السابق "أحمد بن بيل" الذى علمت منه أن سفارة الجزائر فى "ليوبولد فيل" هى الأخرى أصبحت محاصرة تماماً كما حدث بالنسبة لسفارتنا هناك، وكلفنى "عبدالناصر" بالذهاب مرة رابعة لمقابلة "تشومبى" لأخبره بأن ما سبق قوله عن أعضاء السفارة المصرية وعائلاتهم ينطبق على أعضاء السفارة الجزائرية وعائلاتهم، بمعنى أن تشومبى لن يخرج من قصر العروبة إلا إذا تواجد هؤلاء جميعاً فى «برازافيل».

وكان "بن بيل" ثائراً على "تشومبى" وتصرفاته وطلب بحماسة المعروف من "جمال عبدالناصر" أن يسلمه "تشومبى"، ليقوم بمحاكمته فى الجزائر على جرائمه العديدة ومنها مقتل لومومبا، ويخلص أفريقيا من مشاكله، ولكن "عبدالناصر" لم يكن ليقبل بطبيعة الحال أن يقوم بمثل هذا العمل.

وبعد إبلاغ تشومبى بهذه الرسالة الجديدة طلب التحدث تليفونياً إلى مساعديه فى ليوبولد فيل، وتم له ذلك مباشرة، وفى هذا الحديث قال تشومبى إنه يعتقد أن القاهرة تدبر خطة لقتله، ويبدو أنه كان مقتنعاً بذلك وأعطى محدثه التعليمات لفك حصار السفارتين فوراً ونقل جميع أفرادها وعائلاتهم إلى برازافيل، وأن تراعى كل الاحتياطات لوصولهم جميعاً سالمين، كما طلب منه أن يستدعى عدداً من الدبلوماسيين الأجانب المقيمين فى «ليوبولد فيل» ليكونوا شهوداً على نقل أعضاء السفارتين وعائلاتهم، لأنه كما قال يخشى أن يدعى المصريون باختفاء واحد من هؤلاء ويتخذون من هذا الادعاء ذريعة لقتله هو.

كان هذا هو ما يفكر فيه «تشومبى» ولكن ذلك كان بعيداً عن تفكير أى أحد فى القاهرة، فكل ما كان يهم «عبدالناصر» فى ذلك الوقت هو سلامة أعضاء السفارتين المصرية والجزائرية، وقد استمر عبدالناصر يتابع بنفسه ساعة بساعة الموقف إلى أن أبلغتنا سفارتنا فى برازافيل بوصول الجميع سالمين.

بعد ذلك أطلق سراح "تشومبي" ليعود إلى «ليوبولدفيل»، بعد أن منى بهزيمة سياسية جديدة بمنعه من حضور مؤتمر القمة لعدم الانحياز رغم مغامرته الجريئة ووصوله إلى القاهرة دون إذن مسبق.

- موقف مصر من الغزو البلجيكي الأمريكي "لستانلى فيل" :

خلال شهر أكتوبر ١٩٦٤ كان المرتزقة الذين جندهم "تشومبي" يحرزون تقدما على الثوار الكونغوليين، وكان عدد هؤلاء المرتزقة يتزايد يوميا وتتدفق عليهم الأسلحة الأمريكية، الأمر الذى دفع حكومة الثورة فى «ستانلى فيل» إلى اعتقال جميع الرعايا البلجيكي والأمريكان الموجودين فى «ستانلى فيل» وأعلنت الحكومة عن طريق إذاعتها فى «ستانلى فيل» أنها سوف تحتفظ بهؤلاء الرعايا كرهائن إلى أن يقف العدوان الأجنبى على الكونغو قاصدة بذلك العمليات التى يقوم بها المرتزقة وتتدفق الأسلحة الأمريكية على الكونغو.

حتى ذلك الوقت ومنذ المصالحة الوطنية التى تمت فى أغسطس سنة ١٩٦١ كانت القاهرة قد أوقفت مساعداتها المادية للثوار باعتبار أن ما كان يحدث خلال هذه الفترة فى الكونغو من صراع وقتال إنما كان من شئونه الداخلية، كما كانت القاهرة تريد بذلك أيضاً أن تعطى الفرصة كاملة لإنجاح المصالحة الوطنية واكتفت مصر فى هذه المرحلة بتحريكها الدبلوماسى فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة محاولة إبعاد أى تدخل أجنبى فى الكونغو.

وبعد ما حدث "لتشومبي" فى القاهرة وقفل سفارتنا فى "ليوبولدفيل" وجه "جيبينى" رئيس حكومة "ستانلى فيل" الثورية نداء من خلال إذاعة "ستانلى فيل" يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ طالباً من القاهرة أن تعترف بحكومته، ولكن مصر لم تستجب لهذا النداء الذى وجه فى نفس الوقت إلى كل من الجزائر وغانا وغينيا ومالى، ولم تعترف مصر بحكومة "جيبينى" حتى ذلك الوقت التزاماً منها بسياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للكونغو.

ولكن اعتقال الرعايا البلجيكي والأمريكيين فى «ستانلى فيل» كان بداية لتطورات خطيرة فى الكونغو، فقد تدخل الرئيس "جوموكنياتا" على الفور لتهدئة الموقف المتأزم والناجم عن هذه الاعتقالات، فأصدر كنياتاً نداءً للأطراف المعنية يناشدها وقف العدوان فوراً، وطالب حكومة «ستانلى فيل»

بتأكيد سلامة المدنيين من الأجانب المعتقلين.

وفى ٢٣ نوفمبر جرت مباحثات فى فيروبي عاصمة كينيا بين سفير الولايات المتحدة الأمريكية وبين وزير الخارجية فى حكومة «ستانلى فيل» «توماس كانزا» تمت تحت رعاية الرئيس «كنياتا» شخصياً و«ديالوتيلي» سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية، وفى اليوم التالى كانت المباحثات قد قطعت شوطاً لا بأس به وصدرت تأكيدات من «ستانلى فيل» بتأمين سلامة الرعايا الأجانب، الأمر الذى أعطى الكثير من الأمل فى انفراج الأزمة.

وفى نفس هذا اليوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤ ووسط هذا الجو الجديد من التفاؤل فوجئ العالم بعملية غزو مسلح «لستانلى فيل» قامت بها بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد قامت قوات المظلات البلجيكية محمولة بطائرات أمريكية بغزو المدينة واحتلال المطار والمرافق الهامة.

والعجيب أنه أزهقت فى هذه العملية أرواح كثيرة من المدنيين البلجيك والأمريكيين المحتجزين كرهائن كانت قد تأمنت سلامتهم بعد تدخل كينيا وتعهدات حكومة «ستانلى فيل» لولا هذا الغزو الذى ادعت بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية أن الغرض منه كان إنقاذ حياة الرعاية المحتجزين.

اعتبرت القاهرة هذا العمل عملاً عدوانياً سافراً من جانب الاستعمار البلجيكى وأمريكا على شعب الكونغو، كما اعتبرت سابقة خطيرة يمكن أن يتعرض لها أى شعب آخر يريد الاستقلال الكامل ويرفض السيطرة الأجنبية، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تشهد فيها أفريقيا غزوا استعمارياً مسلحاً بعد أن ارتفعت أعلام الاستقلال الكثيرة فى القارة الأفريقية وما صاحب ذلك من اعتقاد بأن عصر الغزو قد انتهى إلى الأبد باعتباره لونا من ألوان الاستعمار التقليدى القديم الذى انتهى عصره، كما فضح هذا العمل مرة أخرى السياسة الأمريكية فى أفريقيا وفى الكونغو على وجه الخصوص.

وتغير الموقف فى الكونغو من وجهة نظر «عبدالناصر» بعد هذا الغزو، فلم تعد صرخة الثوار الكونغوليين واستغاثاتهم بسبب حكم رجعى فاسد أو حتى بسبب عملاء «تشومبي» من المرتزقة العنصريين، وإنما أصبح الثوار يواجهون غزواً اجنبياً مباشراً لا يمكن السكوت عليه وإلا كان إهداراً للكثير من القيم والمبادئ التى لم يمض على إعلانها من القاهرة إلا أيام قليلة، عندما عقد مؤتمر عدم الانحياز الثانى وقبله مجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية.

ومن أجل هذه الاعتبارات هاجم "جمال عبدالناصر" الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا هجوما عنيفا لقيامهما بهذا الغزو، وأعلن في خطاب شهير على العالم أجمع أن مصر تقف مع الثورة الكونغولية ضد هذا الغزو. وأنها ستقدم العون لشعب الكونغو ممثلا في قيادته الثورية التي تقف في وجه الاستعمار البلجيكي والعدوان الأمريكي.

بدأت مرحلة جديدة في علاقة مصر بالثورة الكونغولية بعد الغزو الأمريكي البلجيكي ففتحت القاهرة أبوابها من جديد للثوار الكونغوليين؛ ليتخذوا منها مرة أخرى قاعدة لهم، وقد ساعد على ذلك قيام ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ في السودان التي كانت قد أطاحت بحكم اللواء عبود وشكلت حكومة سر الختم من تحالف القوى الوطنية السودانية التي كانت تشتمل على عناصر تقدمية عديدة، وأعلن النظام الجديد في السودان وقوفه بجانب القوى التقدمية في أفريقيا ومساعدة حركات التحرير فيها.

وأمكن للقاهرة باتفاق مع حكومة السودان تأمين طريق اتصال برى من جوبا في جنوب السودان إلى المناطق التي كان يسيطر عليها اللومومبيون في الإقليم الشمالى الشرقى للكونغو المتاخم لحدود السودان، وقمنا بعمل مركز أمامى للاتصال والإمداد فى جوبا، وبدأت حركة مستمرة لطائرات النقل التابعة للسلاح الجوى المصرى بين القاهرة وجوبا، فتدفقت الأسلحة للحكومة السودانية التي كانت تخشى تسرب كميات من الأسلحة والذخيرة الكثيرة، التي تمر عبر الجنوب إلى أيدي المتمردين السودانيين، فقد كان ذلك يسبب مخاوف حقيقية للحكومة السودانية ولكن عبدالناصر كان يتدخل شخصياً كلما حاولت السلطات السودانية وقف هذا الطريق، بعد التزامنا بوضع كل الضمانات التي تطمئن إليها الحكومة السودانية لتضمن أمنها وسلامتها دون أن تتوقف عملية إمداد الثوار الكونغوليين باحتياجاتهم.

واستؤنفت فى القاهرة عمليات تدريب الكوادر العسكرية للثوار، ووضعت الإذاعة الموجهة من القاهرة إلى الكونغو باللغات المحلية مرة ثانية فى خدمة الثوار، وعادت جميع المساعدات والتسهيلات التي كانت تقدمها القاهرة لهم من قبل.

وفى هذه المرة لم تكن القاهرة هى القاعدة الوحيدة التي تركز عليها الثورة فى الإمداد والمساعدة، فقد كانت هناك "برازافيل" و"دار السلام"، وأصبح بالكونغو ثلاث جبهات يقاوم فيها الثوار، الجبهة الأولى فى وسط الكونغو وترتكز على برازافيل، والثانية فى الشرق وقاعدتها فى دار السلام عاصمة تنزانيا، والثالثة فى الإقليم الشمالى الشرقى الذى

أصبحت قاعدته القاهرة من خلال السودان.

وكانت هذه الجبهات الثلاث معزولة عن بعضها، كما أن صفوف الثوار كان قد أصابها التفكك وظهرت بين قاداتها الخلافات، وذلك بعد النصر السريع الذى كانت قد أحرزته قوات "تشومبى" من المرتزقة العنصريين، وكذلك لغياب القيادة القادرة على تكتيل كل العناصر الثورية، وخاصة العسكرية حولها، وفى اعتقادى أن الشخصية الوحيدة التى كانت تستطيع ذلك حينئذ هو بيير موليلي ولكنه كان معزولاً فى وسط الكونغو، حيث كانت هذه أصعب الجبهات الثلاث فى الاتصال بالخارج وتلقى الإمداد، ولأن "تشومبى" سرعان ما سيطر بقوات المرتزقة على المناطق المتاخمة لنهر الكونغو على حدود الكونغو "برازافيل" وأصبح الاعتماد فى الإمداد والاتصال فقط على التسلل، ورغم ذلك كانت منطقة "موليلي" هى أول من أشعل الثورة بعد انهيار المصالحة الوطنية، وكان ذلك فى إقليم "كويلو" (Kuilo)، كما كانت هذه المنطقة هى آخر المناطق التى ألقت السلاح فى الكونغو بعد ذلك.

كان عبدالناصر يعلم أن الموقف العسكرى فى الكونغو ليس فى صالح الثوار، ورغم ذلك قرر الوقوف بجانب الثورة ومساعدتها، وأعلن "عبدالناصر" موقفه هذا على العالم كله، لإيمانه بأنه لا يجوز أن يقف شعب الكونغو وحده طالما هو مستمر فى المقاومة وحمل السلاح ضد غزو أجنبى مسلح، بغض النظر عن النتيجة العاجلة، فهذا هو ما يفرضه التضامن بين القوى الثورية، ومهما يكن الأمر، فإن الشعوب تجنى دائماً ثمار نضالها فى النهاية وإن طال الانتظار، هذا بالإضافة إلى أن "عبدالناصر" كان لا يريد أن تمضى بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية بفعلتها الشنعاء دون أن تجد رد الفعل الذى يتناسب مع هذه الفعلة داخل الكونغو وخارجه، بغض النظر أيضاً عن النتيجة المباشرة، فالمعركة أصبحت شاملة بين الاستعمار وقوى الهيمنة فى جانب وجميع الشعوب التى تريد التحرر فى الجانب الآخر.

أما على الصعيد الدبلوماسى فقد أحدثت عملية الغزو الأمريكى البلجيكى أصداً واسعة، ففى الأمم المتحدة تقدمت ثمانى عشر دولة أفريقية منها مصر بمشروع قرار لمجلس الأمن تدين فيه التدخل الأمريكى البلجيكى، وهنا حدث الانقسام مرة أخرى بين الدول الأفريقية.

ففى الوقت الذى ظهر فيه حماس هذه الدول الثمانى عشر ضد الغزو الأجنبى للكونغو، كانت هناك حكومات أفريقية أخرى قد ارتبطت باتفاقيات عسكرية مع الدولة التى كانت تستعمر بلادها قبل الاستقلال، ومعنى ذلك

أن هذه الدول كانت على استعداد لدعوة قوات الدولة الاستعمارية فى حالة حدوث اضطرابات داخلية لا تستطيع قمعها ، وهى لذلك لا تريد الاعتراض على هذا الذى تسميه تدخلاً اجنبياً فى الكونغو باعتباره قد تم بموافقة "تشومبى" رئيس الحكومة.

وإزاء هذا الانقسام بين الدول الأفريقية عقد اجتماع لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية فى نيويورك فى المدة من ١٦ - ٢١ ديسمبر، وبعد مناقشات حامية تم التوصل إلى صيغة تطالب مجلس الأمن بإدانة التدخل الأجنبى والتوصية بحل أفريقى لمشكلة الكونغو.

وأخيراً تمخضت هذه الجهود الأفريقية عن صدور قرار من الأمم المتحدة فى ٢٠ ديسمبر، ولكنه جاء قراراً هزياً اكتفى «... بالأسف للأحداث الأخيرة فى الكونغو، ويشجع منظمة الوحدة الأفريقية لبذل جهودها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية».

وعملت الدول الأفريقية الثورية، ومنها مصر، على إحياء اللجنة الخاصة بالكونغو والتابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، حيث كانت هذه اللجنة بمثابة السيف المسلط على رقبة "تشومبى" فهى مكلفة بالمصالحة الوطنية، وعليها تقديم تقريرها إلى مجلس رؤساء الدول الأفريقية فى دورته التى كان قد تقرر عقدها فى أكرا (أكتوبر سنة ١٩٦٥)، وكان معنى ذلك بحث مشكلة الكونغو فى اجتماع ورؤساء الدول الأفريقية وهو ما لا يريده "تشومبى" بطبيعة الحال.

وقد حاول "تشومبى" عن طريق بعض مؤيديه فى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى نيروبي (٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ - ٩ مارس) أن يستصدر قراراً بإلغاء هذه اللجنة الخاصة، ولكنه فشل فى الحصول على الأغلبية اللازمة لذلك.

ورغم أن هذه اللجنة كانت قد توقفت عن مباشرة أى عمل، فإن مجرد وجودها كان يزعج "تشومبى"، فعندما اتخذ الرؤساء الأفريقيين قرارهم فى القاهرة بمنع "تشومبى" من حضور مؤتمر عدم الانحياز، تحججوا بأن هذه اللجنة الخاصة لم تنته بعد من مهمتها، ومعنى ذلك أن "تشومبى" قد يواجه نفس الموقف فى اجتماع أكرا.

لم يستطع "تشومبى" أن يحقق نصراً دبلوماسياً داخل المنظمة الأفريقية، رغم أن قواته كانت تتقدم داخل الكونغو وتحقق انتصارات سريعة، وأصبح واضحاً أن مجموعة دول الدار البيضاء هى الأقدر على الحركة المنظمة،

وهى القدرة على جذبها فى الاتجاه الذى تريده بعد أن انضمت إليها دول جديدة دخلت فى عداد الدول الثورية ، مثل الكونغو برازافيل وبورندى ثم معظم دول شرق أفريقيا، وكانت دول هذه المجموعة تتشاور فيما بينها أثناء اجتماعات المنظمة ويجتمع مندوبوها بطريقة غير رسمية لتنسيق مواقفهم، وخاصة بالنسبة للكونغو.

وقد بدأ هذا التقليد - الخاص بالتشاور - فى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٦٤ أثناء انعقاد مؤتمر القمة لعدم الانحياز ، إذ دعا "جمال عبدالناصر" رؤساء وفود الدول الأفريقية الثورة التى لها مواقف متشابهة تجاه مشكلة الكونغو للاجتماع بشكل غير رسمى للتشاور، وتم الاجتماع الأول فى الجناح الذى كان يقيم فيه عبدالناصر بفندق الهلتون، حيث كان ينزل جميع الرؤساء وكان الغرض من هذا الاجتماع تأكيد تضامن هذه الدول وهى تواجه التحديات المختلفة نتيجة تأييدها للثورة الكونغولية، وهو أمر كانت تحتاج إليه الدول المتاخمة للكونغو والتى كانت ترى فى استخدام تشومبى للمرتزقة العنصريين تهديدا لأمنها وسلامتها.

- نهاية الأزمة الكونغولية ونتائجها:

كان من نتيجة الانقسام فى مواقف الدول الأفريقية حيال مشكلة الكونغو داخل منظمة الوحدة الأفريقية أن عادت دول المجموعة الفرنسية إلى التكتل من جديد مكونة المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية (O.C.A.M) (Organization Commune Africaine et Malagache.)

ولا شك أن تكتل هذه المجموعة من جديد وبالشكل الذى تم به كان على حساب الوحدة الأفريقية الشاملة وأضعف من تماسك المنظمة الأفريقية.

وقد أعلن عن قيام المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ فى نواكشوط (عاصمة موريتانيا)، حيث اجتمع رؤساء هذه الدول، وكان موضوع الكونغو هو أهم موضوعات بحثهم، وفى اجتماعهم الثانى فى ٢٦ مايو سنة ١٩٦٥ الذى عقد فى أبيدجان تمت الموافقة على ضم الكونغو ليوبولدفيل إلى عضوية المنظمة، وحضر "تشومبى" الجلسة الختامية لهذا الاجتماع، وتعهد المجتمعون بتقديم كل المساعدات الممكنة للكونغو «ليوبولدفيل».

وقد اعتبر "تشومبي" دخوله هذه المجموعة انتصاراً دبلوماسياً كبيراً. فقد حصل بذلك على اعتراف وتأييد جزء من أفريقيا وهو أمر يعزز انتصاراته العسكرية التي كان يحرزها ضد الثوار.

ومرة أخرى وبسبب الكونغو أصبحت أفريقيا منقسمة على نفسها انقساماً خطيراً هدّد منظمة الوحدة الأفريقية وإمكانية استمرارها عندما أعلنت مجموعة دول المنظمة المشتركة الأفريقية الملجاشية منذ اجتماعها الأول أنها ستقاطع اجتماع الرؤساء لمنظمة الوحدة الأفريقية، والذي كان قد تقرر عقده في أكرا محتجين بأن غانا تقوم بنشاط هدام في بعض دول هذه المجموعة.

ورغم أن تشومبي كان قد نجح في السيطرة على أهم المدن في الكونغو فإنه كان غير قادر على القضاء نهائياً على الثورة، فالثوار يدخلون حدود الدول المجاورة في تنزانيا وبرايا فيل والسودان وأوغندا، ويتخذون منها قواعد لهجومهم ومنها أيضاً تتسرب الأسلحة إلى أيدي الثوار، وأصبح التسلّل إلى أي مكان في الكونغو أمراً عادياً يحدث كل يوم.

وأدرك "كازافويو" رئيس الجمهورية أن مشكلة الكونغو لن يكون لها حل طالما هو يتحدى المشاعر الأفريقية باستخدام المرتزقة الأوروبيين، ويوجود تشومبي رئيساً للوزراء، كما أدرك أنه غير قادر على إخماد الثورة طالما بقيت مساعدة الدول المجاورة، وأن عليه أن ينهي مشاكله مع هذه الدول إذا أراد استقرار الأوضاع في الكونغو.

وقبل انعقاد مجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية في أكرا (أكتوبر ١٩٦٥) بأيام قليلة قام "كازافويو" بعزل "تشومبي" تمهيداً للتخلص من المرتزقة الأوروبيين، وأصبح بذلك قادراً على حضور اجتماع أكرا دون أن يواجه المتاعب التي كانت تنتظره.

وحضر "كازافويو" بالفعل اجتماع الرؤساء الأفريقيين في أكرا بعد أن اشترط حذف موضوع الكونغو، وقد فسر الرؤساء الأفريقيون موقف "كازافويو" الجديد من عزل "تشومبي" والإعلان عن نيته في التخلص من المرتزقة الأوروبيين على أنه تحول من ناحيته نحو سياسة وطنية أفريقية.

وهكذا استقبل الرئيس الكونغولي في الاجتماع استقبالاً حسناً وأصبح على المستوى الأفريقي كله، وانتهت بذلك مشكلة الكونغو داخل منظمة الوحدة الأفريقية كما انتهت كمسألة أفريقية قسمت القارة فترة من الزمن.

واستطاع "كازافويو" بهذا التحول فى سياسته أن يعيد علاقته بكثير من الدول الثورية فى أفريقيا - وخاصة الدول المجاورة للكونغو - إلى حالتها الطبيعية، وخصوصاً بعد أن بدأ فى الاستعانة بكثير من العناصر اللومبومية فى أجهزة الدولة.

وكانت القيادات اللومبومية نفسها قد تبعثرت، بعضها تعاون مع "كازافويو" واعتبر أنه بذلك يعود إلى وضع المصالحة الوطنية التى سبق التوصل إليها عام ١٩٦١، والبعض الآخر تواجد خارج الكونغو رافضاً كل الحلول الوسط، ولكن بعد أن كان قد فقد فاعليته فى الداخل، والقليل مثل "بيير موليلي" الذى بقى فى داخل البلاد يقاوم حكم "كازافويو".

ولكن الثورة الكونغولية كانت قد فقدت الدوافع الأساسية التى كانت تحرك بواسطتها جماهير الشعب الكونغولى، فوحدة الكونغو لم تعد مهددة، وتشومبى اختفى من المسرح السياسى، وأصبح يعيش فى منفاه فى أوروبا، كما أن وجود المرتزقة الأوروبيين لم يعد مشكلة بعد أن وعد "كازافويو" بالتخلص منهم جميعاً.

ولكن الأحوال لم تستقر كما أراد لها كازافويو، ففي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ قام الجنرال موبوتو قائد الجيش بعزل كازافويو ونصب نفسه رئيساً للجمهورية، واعتبرت معظم الدول الأفريقية ومنها مصر أن هذا الحدث من شئون الكونغو الداخلية، وخاصة أن موبوتو حاول منذ البداية التأكيد على الوجه الأفريقى للكونغو، كما أنه لم يكن هناك فى أفريقيا من يتباكى على اختفاء "كازافويو".

وفى نهاية الحديث عن الكونغو لنا أن نتساءل عما إذا كانت الأهداف التى من أجلها تدخل "عبد الناصر" فى مشكلة الكونغو قد تحققت، فالمعروف أن "لومومبا" الذى ذهبنا لنجدة قد قتل، كما أن القوى الثورية فى الكونغو لم تحقق نصراً حاسماً بل على العكس من ذلك فقد أقام "موبوتو" أعتى أنواع الدكتاتوريات التى عرفها العالم وأكثرها فساداً، وذلك بمساندة كل من بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

والحقيقة أن "لومومبا" وإن كان قد قتل، فقد بقيت مبادئه دون شك أنشودة تتغنى بها أفريقيا إلى يومنا هذا، وأصبح لومومبا أسطورة تتحدث عنها أفريقيا كلها وكرم الزعيم الكونغولى بعد مماته فى كل أنحاء الدنيا كما لم يكرم زعيم أفريقى قبله.

أما على صعيد الكونغو فقد تحققت له وحدة الأرض، وانتهت فكرة الانفصال أو البلقنة وهي أخطر ما واجهه "لومومبا" وناضل من أجله، ولولا وقفته الشجاعة منذ البداية وتضحياته التي توجها استشهاده لكان انفصال "كاتنجا" حقيقة قائمة الآن وعند الانفصال ليشمل مناطق أخرى ليس في الكونغو فقط بل في أماكن عديدة من أفريقيا.

أما الاستقلال الذي أراده "لومومبا" للكونغو بعيداً عن أي سيطرة أجنبية فإنه وإن لم يكن قد تحقق حتى الآن، فإن شعب الكونغو مازال يناضل في سبيل تحقيق هذه الغاية وهو في ذلك شأنه شأن الكثير من الشعوب التي تقاوم الاستعمار الجديد، وتقاوم السيطرة الأجنبية في جميع أشكالها وصورها من أجل أن تعود ثروة البلاد إلى الشعب مالكها الأصلي، ولا شك أن ثروة لومومبا ستبقى دائماً وقوداً ومحركاً لكل الثوار في الكونغو وفي كل مكان آخر.

والغريب أن "موبوتو" نفسه - وكان هو قائد الجيش الذي قبض على "لومومبا" وسلمه إلى "تشومبي" - قد بالغ في تكوين ذكرى "لومومبا" بعد أن أصبح هو نفسه رئيساً للجمهورية فأقام له تمثالاً ضخماً لتخليد ذكراه، وقد حضرت بنفسى الاحتفال بوضع أساس هذا التمثال وحضره عدد كبير من رؤساء الدول الأفريقية، حيث كان ذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في «كينشاسا» في سبتمبر سنة ١٩٦٧.

وقد تكلم "موبوتو" في هذه المناسبة عن "لومومبا" ويطولته فوضعه في صف الأنبياء والقديسين، واعتبره أعظم زعيم أنجبته الكونغو وأفريقيا كلها، وكان ذلك أمراً مثيراً للدهشة، إلا أن موبوتو كان له تفسيره الذي كان يردده دائماً، فهو عندما قبض على لومومبا كان مجرد رجل عسكري ينفذ تعليمات رئيس الجمهورية (كازافوبو في ذلك الوقت) وهذا ما كان يحتمه عليه - كما يدعى - واجبه العسكري، أما وقد أصبح رئيساً يتحمل المسؤولية كاملة يجب - حسب قوله - أن نفتح له صفحة جديدة.

وقد بالغ "موبوتو" عقب توليه الرئاسة في التأكيد على الملامح الأفريقية الخاصة لبلاده بعكس ما كان يسعى إليه "تشومبي" الذي كان يريد أن يسود كل ما هو أوروبي، ولكن موبوتو اهتم في ذلك بالشكل دون أن يهتم بالجوهر، فقد غير موبوتو اسم الكونغو ليأخذ اسماً أفريقيا خالصاً هو زائير كما غير اسم العاصمة ليوبولدفيل لتأخذ اسماً أفريقيا هو كينشاسا وامتدت «الأفرقة» إلى أسماء كثيرة أخرى من بينها اسمه المسيحي

الأوروبي «جوزيف» ليصبح اسما أفريقيا هو «سيسى سيكو» Sese Seko وتصور أنه يرضى القوى الوطنية في الداخل بهذه التغييرات الشكلية كما أرضى المجتمع الأفريقي الذي أدان تشومبي من قبل ورفض سياسته.

ونحن وإن كنا نرى في ذلك شيئا من السذاجة أو الاستخفاف بعقول الآخرين، فإنه دون شك يوضح اتجاه الشعور الوطني في الكونغو وفي أفريقيا، ذلك الشعور الذي كان يرفض السيطرة الأوروبية ويتطلع إلى تأكيد ذاته الأفريقية، وهو ما ناضل من أجله «لومومبا» ومات في سبيله، ولا شك أن الشعب الذي رحب يوما من الأيام بالتغيير الذي أصاب الشكل، مازال ينتظر التغيير الحقيقي الذي يمتد إلى جوهر الأمور،

لقد مات «لومومبا» ولكنه دخل عالم الخلود وأصبح رمزاً للنضال والثورة وحقق لبلاده وحدة الأرض. أما «تشومبي» الذي أصبح رمزاً للخيانة والعمالة فقد ظلت فعلته الشنعاء تطارده إلى أن لقي حتفه في معتقله بالجزائر، فقد ضلت طائرته الطريق، وبخلت خطأ في الأجواء الجزائرية فأجبرت على الهبوط وتم القبض عليه.

واحتارت حكومة الجزائر في كيفية التصرف معه، فهي إن تركته أدانتها الشعوب الأفريقية الساخطة على تشومبي وفي مقدمتها شعب الجزائر نفسه، وإن سلمته لحكومة الكونغو التي كانت تلح في طلبه تكون قد خالفت العرف والأصول الدولية، ولأن معنى ذلك أنها كانت ستسلمه لجلاديه وهي تعرف أن مصيره الإعدام، حيث كان «مويوتو» يريد ذلك فقد كان «تشومبي» يعمل من أجل الإطاحة بحكم «مويوتو» وينفق في سبيل ذلك بسخاء من ملايين التي هربها إلى الخارج.

وانتهت حكومة الجزائر إلى الإبقاء على «تشومبي» محددة إقامته في أحد المنازل إلى أن مرض ومات دون أن تشفع له ملايين التي حاول - دون جدوى - أن يدفعها مقابل حريته.

ومما لا شك فيه أن موقف «جمال عبدالناصر» من مشكله الكونغو ومساندته الصريحة المخلصة لقوى الثورة هناك، كان له الأثر الكبير في إيجاد علاقات وروابط قوية بيننا وبين عدد من الدول الأفريقية الأخرى، التي كانت قد بدأت ثورتها ضد السيطرة الأجنبية بكل أشكالها، وأجبرت على خوض معارك ضارية مع الاستعمار مثل غينيا ومالي وغانا، وقد كان تعاون مصر مع هذه الدول في مساعدة الثورة الكونغولية هو البداية الحقيقية لإيجاد مقاومة جماعية فعالة ضد الاستعمار في أفريقيا، الأمر

الذى أقرته منظمة الوحدة الأفريقية بعد ذلك فى اجتماعها الأول عندما أقرت تشكيل لجنة التنسيق أو لجنة تحرير أفريقيا، من تسع دول تعمل على تقديم العون المادى والمعنوى لحركات التحرير الأفريقية باسم أفريقيا كلها ومساهمة جميع دولها، وقد جاءت فكرة إنشاء هذه اللجنة أساساً فى الدول التى عملت متعاونة فى تأييد ثورة الكونغو، ومنها مصر، كما جاء تشكيلها فى معظمه من هذه الدول، وكان ذلك بطبيعة الحال انتصاراً لقوى التحرر والثورة فى أفريقيا.

كان أيضاً من النتائج المباشرة لما حدث فى الكونغو، انتقال الثورة إلى أنجولا، فقد بدأت الشرارة الأولى لحرب التحرير الأنجولية فى ٤ فبراير سنة ١٩٦١، أى بعد مقتل لومومبا بأقل من شهر واحد، وقد قامت بها الحركة الشعبية لتحرير أنجولا M.P.L.A. وهى الحركة التى تسلمت الحكم بعد الاستقلال، وكان ذلك فى لواندا العاصمة ثم امتدت الثورة فى أول مارس ١٩٦١ لتشمل مناطق أنجولية جديدة، وكانت هذه المرة بواسطة حركة أخرى برئاسة روبرتو هولدن الذى قاد حملة ناجحة من حرب العصابات متخذاً من الكونغو نفسه قاعدة للهجوم والإمداد بالسلح مستفيداً بصلة القربى التى كانت تربطه بموبوتو قائد الجيش الكونغولى فى ذلك الوقت.

ولقد أحست النظم العنصرية فى أفريقيا بخطورة الموقف بعد أحداث الكونغو لاقترب الثورة من حدودها، وفشل قوى الاستعمار التقليدى فى احتواء هذا التطور السريع للثورة الأفريقية، كما فشلت فى مواجهته بالعنف، فقام تحالف خطير بين الأنظمة العنصرية الثلاثة، فى جنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية وزيمبابيا لمقاومة هذا التيار التحررى الجامح فى القارة ولكن ذلك كله لم يمنع امتداد المقاومة إلى داخل هذه المناطق نفسها، وانتهى أمر التحالف تماماً بسقوط النظام الديكتاتورى فى البرتغال وتحرر المستعمرات البرتغالية، ولقد لعبت المقاومة الأفريقية، فى هذه المستعمرات دوراً هاماً فى تقويض دعائم النظام البرتغالى نفسه.

وهكذا، كان الدور الذى قامت به مصر وموقف جمال عبدالناصر من مشكلة الكونغو دوراً وموقفاً إيجابياً ساهم فى دفع حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا ومقاومة سياسة البلقنة التى يتبعها الاستعمار ضد الدول حديثة الاستقلال.

الفصل السادس

جمال عبدالناصر والوحدة الأفريقية

- مفهوم الوحدة الأفريقية.
- مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة.
- ميثاق الدار البيضاء ومرحلة التكتلات السياسية في أفريقيا.
- قيام منظمة الوحدة الأفريقية.
- أين تقع الوحدة الأفريقية من الوحدة العربية؟!

جمال عبدالناصر والوحدة الأفريقية

كانت الوحدة الأفريقية من أهم الموضوعات التي شغلت أفريقيا في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وملأت عقول الشعوب والحكّام على حد سواء، وألهبت مشاعر الجميع في أفريقيا كلها، وتركت أثرها العميق في تطورات الأحداث خلال هذه الفترة.

وقد كان لمصر بزعامة جمال عبدالناصر دور تاريخي بارز في بلورة مفهوم الوحدة الأفريقية والطريق إليها، فعندما وقعت مصر بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ مع حركات التحرير وساعدت الثورات الأفريقية وفتحت القاهرة أبوابها لتكون قاعدة للنضال الثوري في القارة كلها، كانت هذه هي أولى الخطوات الإيجابية والعملية نحو وحدة القارة والأساس الذي قام عليه بعد ذلك بناء الوحدة الأفريقية، هذا البناء الذي ارتفع عام ١٩٦٢ ليصبح منظمة للوحدة الأفريقية تضم جميع دول القارة، فقد كان موقف مصر هذا هو في واقع الأمر تجسيدا لوحدة العمل الثوري في أفريقيا.

- مفهوم الوحدة الأفريقية :

تكلّمنا من قبل عن منبت هذه الظاهرة - ظاهرة الوحدة الأفريقية - عندما كانت مجرد أفكار في عقول المثقفين من الأفارقة والزنوج الذين عاشوا في أمريكا وإنجلترا وفرنسا، وأقصد بذلك حركة «البان أفريكانيزم» أو الجامعة الأفريقية كما اصطلح على تسميتها، وسلسلة المؤتمرات التي عقدت باسمها في عواصم هذه الدول.

وظلت هذه مجرد حركة فكرية إلى أن استقلت غانا عام ١٩٥٧، ثم استقلت بعدها أعداد كبيرة من الدول الأفريقية عام ١٩٦٠، فأصبحت هذه الحركة الفكرية حركة أفريقية جماهيرية لها أبعادها السياسية والاجتماعية وانطلقت في جميع أنحاء القارة الأفريقية في شكل ثورة عارمة.

ورغم أن هذه الثورة من أجل الوحدة الأفريقية، والتي تعلقت بها جميع شعوب القارة فقد بقي مفهوم الوحدة غير محدد، وتعددت الآراء بالنسبة لها وبالنسبة للطريق إليها.

فظهرت كلمات واصطلاحات جديدة مثل «القومية الأفريقية» و «الوطنية الأفريقية» و «الشخصية الأفريقية» عرفت بأنها مرادفات أو مشتقات لهذه

الوحدة الأفريقية، ولكنها كلها لم تكن أقل غموضاً من المدلول الذي كانت تتركه عبارة الوحدة الأفريقية في الأذهان.

فلا يمكن أن تكون هناك قومية قارية تشمل أفريقيا كلها بطبيعة الحال، فاللغات واللهجات الموجودة في القارة يتراوح عددها من ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ لغة ولهجة؛ أي أكثر من نصف اللغات التي عرفت في العالم كله.

وإذا كان من المعروف أن القوميات هي المحرك الأول لقيام الوحدات السياسية وإقامة الأوطان، فالعكس كان هو الصحيح بالنسبة لأفريقيا، فالأوطان والدول الأفريقية رسم حدودها الاستعمار دون اعتبار للتوزيع البشري أو مصلحة السكان فأصبح الوطن الواحد يضم العديد من القبائل التي تختلف في لغاتها وعاداتها ودياناتها وأحياناً التكوين الأنثروبولوجي نفسه، وفي نفس الوقت نجد أيضاً الكثير من الحدود السياسية التي أقامها الاستعمار وقد قسمت بين أبناء القبيلة الواحدة ليعيشوا في دولتين مختلفتين أو أكثر؛ بذلك أصبحت الأوطان الجديدة واللغات الجديدة التي أدخلها الاستعمار هي الوعاء الأساسي لخلق الوطنية والقومية الجديدة في هذه القارة.

والعجيب أن المشاكل الناتجة عن هذه الأوضاع - وأقصد بها تعدد الدول واختلاف القوميات وحالة البلقنة التي فرضها الاستعمار على القارة - لم تكن عبئاً على الوحدة الأفريقية بمفهومها القاري، بل على العكس من ذلك فقد كانت هذه نفسها من أسباب تعلق الأفارقة بالوحدة الأفريقية الشاملة وتطلعهم إليها باعتبار أن في وحدة القارة حلاً لجميع هذه المشاكل بل ولشاكلهم الأخرى كما يتصورون.

ففي وحدة القارة حل للمشاكل القبلية والمشاكل الناتجة عن بلقنة القارة وحدودها المصطنعة، كما يجدون فيها حلاً لمشاكل التفرقة العنصرية، وقبل كل شيء يجدون فيها القوة التي تجعل أفريقيا قادرة على مواجهة الاستعمار والتخلص من سيطرة الرجل الأبيض.

ورغم أن بعض الزعماء الأفارقة - من أمثال "أنكروما" و"سيكوتوري" - كانوا ينظرون إلى الوحدة الأفريقية منذ البداية باعتبارها حركة تدخل في صميم الثورة الأفريقية، ووضعوا تصوراتهم للوحدة في شكل مشروعات محددة كما فعل "أنكروما" حين طالب بمشروع الحكومة الواحدة لكل أفريقيا، فقد ظل البعض الآخر وهو لا يرى من الوحدة الأفريقية إلا ذلك الجانب الرومانسي والذي يجعله يردد دون تفسير أو تحديد، شعار

«الاتحاد قوة» ومن هؤلاء الرئيس "تويمان" الرئيس الراحل لجمهورية ليبيريا والذي عبر عن هذا المعنى عندما وقف في جلسة افتتاح مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة في أكرا عام ١٩٥٨ ليقص علينا قصة قديمة عبر بها عن مفهومه للوحدة الأفريقية .

ويتلخص مضمون هذه القصة أنه حدث أن جلس أحد زعماء القبائل الأفريقية مع حكماء القبيلة فاقتحم مجلسهم ثعبان كبير الحجم فقاموا جميعاً وتعاونوا على قتله، وما أن فرغوا من هذه المعركة حتى تساءل الزعيم الأفريقي إذا كان أحدهم يستطيع أن ينبئه عن السبب الذي أدى إلى مقتل الثعبان.

وبعد أن فشل جميع الحاضرين في إعطائه الإجابة التي ترضيه قال متسائلاً عما كان يحدث لو أن الثعبان دخل عليهم ومعه عدة ثعابين أخرى.. فقالوا جميعاً: إنه لو كان ذلك حدث لكانوا تركوا المكان فارين، وهنا قال الزعيم الأفريقي: «إذن قتل الثعبان كونه وحيداً وبمفرده».

وكان هذا المفهوم البسيط هو في حقيقة الأمر الذي حرك الأفارقة جميعاً وأثار حماسهم للوحدة الأفريقية، وأقصد مفهوم الوحدة التي تعطى القوة لمواجهة جميع متاعبنا والتغلب عليها.

ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة عندما تعدت الأمور مجرد الأمانى، وعقدت المؤتمرات الأفريقية، وبدأ المسنولون من الزعماء الأفريقيين والحكومات الأفريقية يضعون تصوراتهم ومشروعاتهم لهذه الوحدة، فتصارعت الأفكار وتضاربت الآراء نحو تحديد مفهوم هذه الوحدة الأفريقية وطريقة تحقيقها وممارستها.

وكانت التساؤلات كثيرة وتعكس هذا التضارب ، فهل تكون وحدة العمل الثورى هي المحرك الأول للوحدة الأفريقية ؟ وبالتالي هل تكون الوحدة هي وحدة الدول الثورية القادرة على تدعيم الثورة في أفريقيا حتى تتحرر القارة من جميع ألوان السيطرة الأجنبية ؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألا يؤدي ذلك إلى الصدام مع الحكومات الأفريقية التي لا تستطيع أن تسير في ركب الثورة ؟ وما هو الموقف بالنسبة للحركات الثورية في مثل هذه الدول؟ وما هي حدود التدخل في شئون الغير؟

أم إن الوحدة الأفريقية تعنى مجرد تجمع الدول المستقلة في القارة والتحالف فيما بينها فقط في حدود ما يمكن أن تتفق عليه جميع الدول الأفريقية؟ وإذا كانت هذه هي الوحدة، ألا يكون ذلك تفريغاً للوحدة من مضمونها الثورى في سبيل التمسك بالشكل فقط؟!

وما هو الموقف بالنسبة للوحدات الإقليمية؟ أهى معاكسة للوحدة الشاملة، أم إنها خطوة نحوها؟ ثم ما هى الوحدة التى نريدها لدول أفريقيا؟ أهى وحدة دستورية؟ وهل توجد المقومات الكافية بين الشعوب الأفريقية لقيام مثل هذه الوحدة وضمان استمرارها؟ ومئات الأسئلة الأخرى التى لم يكن من السهل أن نجد لها الإجابة التى يقبلها جميع الأفارقة.

واستمرت هذه التساؤلات والتناقضات والصراعات حول الوحدة الأفريقية ومفهومها إلى أن استطاع الأفارقة فى مايو سنة ١٩٦٣ أن يتوصلوا إلى صيغة قبلها الجميع، وأصبحت هذه الصيغة دستوراً للوحدة الأفريقية، ألا وهى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

والى أن تم ذلك شهدت القارة العديد من الاجتماعات والمؤتمرات بعضها على المستوى الرسمى وبعضها على المستوى الشعبى، كما شهدت قيام التكتلات والتنظيمات السياسية التى تكونت كلها باسم الوحدة ومن أجلها.

ورغم أن هذه الحركة الواسعة من المؤتمرات والتكتلات أظهرت الكثير من التناقضات والصراعات الموجودة فى أفريقيا، فإنها كانت ضرورية لبلورة الصيغة النهائية للوحدة، كما كانت ضرورية لتحطيم الكثير من الحواجز التى أقامت الأنظمة الاستعمارية المتباينة بين شعوب القارة.

وقد شاركت مصر وشارك عبدالناصر مشاركة إيجابية وفعالة فى الجهود التى بذلت من أجل بلورة الوحدة الأفريقية، كان دور مصر دوراً بارزاً ومؤثراً فى جميع المراحل التى أدت فى نهاية الأمر إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية.

- مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة:

كانت مرحلة هامة فى تاريخ الوحدة الأفريقية تلك المرحلة التى تمت فيها عدة لقاءات عرفت «بمؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة»، C.I.A.S. وكان أهمها وأول هذه المؤتمرات ما دعا إليه «كوامى أنكروما» وعقد فى أكرا فى إبريل سنة ١٩٥٨.

وجاء هذا الاجتماع إيذاناً بنقل الحركة الأفريقية أو الحركة «البيان أفريكاتيزم» من عواصم أوروبا وأمريكا إلى قلب القارة الأفريقية نفسها، كما كان أول دعوة عملية لفكرة الوحدة الأفريقية ارتفع فى أعقابها شعار هذه الوحدة التى خفقت لها قلوب الأفارقة فى كل مكان.

وبالرغم من أن هذا المؤتمر - شأنه في ذلك شأن الاجتماعات المنبثقة عنه - لم يحدد المفهوم الكامل أو العملى للوحدة الأفريقية، فإنه نصح فى تأكيد معانٍ معينة ربطت بصفة نهائية بمفهوم هذه الوحدة.

فقد جاء هذا المؤتمر بمثابة الضربة القاضية لفكرة الفصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء، وسقطت الصحراء كعازل أريد له أن يفصل بين شمال القارة وجنوبها، وأخذت الوحدة الأفريقية المفهوم القارى أو وحدة القارة بجميع أجزائها، وذلك عندما اجتمعت الثمانى دول الأفريقية المستقلة فى ذلك الوقت، وكان بينها خمس دول عربية، وأنقذت بذلك الحركة الأفريقية والوحدة الأفريقية - وبصفة نهائية - من أن تكون مجرد رد فعل لما يلاقيه الأفارقة من مرارة التفرقة والاضطهاد العنصرى.

وقد ذهب "أنكروما" إلى حد بعيد فى محاولة إبعاد شبهة التعصب العنصرى عن الحركة الأفريقية عندما وجه الدعوة أيضاً إلى حكومة اتحاد جنوب أفريقيا لحضور هذا المؤتمر، إلا أن جنوب أفريقيا اشترطت دعوة الدول الاستعمارية أيضاً باعتبارها «قوى مسئولة فى أفريقيا، فأسقط أنكروما دعوته التى لم تتكرر بعد ذلك.

والمعنى الآخر الذى تأكد منذ المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة والتصق بصفة نهائية بمعنى الوحدة الأفريقية هو العمل الأفريقى المشترك من أجل إنهاء الاستعمار وتحميل الدول الأفريقية المستقلة مسئولية، خاصة نحو المساعدة فى تحرير الشعوب الأفريقية التى مازالت تروخ تحت نير الاستعمار، سواء كان ذلك عن طريق الأمم المتحدة أو عن طريق تقديم المساعدة المباشرة ..

وكان هذا المفهوم هو أبرز الجوانب الإيجابية الملموسة فى مفهوم الوحدة الأفريقية، وأعطى هذا المفهوم الدول الأفريقية المستقلة الحق والشرعية فى المطالبة باستقلال هذه الدول وتبنى قضاياها فى المحافل الدولية، وخاصة فى الأمم المتحدة.

وإذا كان لنا أن نرجع الكثير من الفضل فى تحقيق هذه المفاهيم لرئيس غانا الراحل "كوامى أنكروما" الذى وجه الدعوة للدول العربية لحضور أول مؤتمر يأخذ الصفة الرسمية فى أفريقيا باعتباره اجتماع حكومات، فلا بد لنا أن نذكر أن الجهود التى كانت قد بذلتها مصر لتأكيد وجهها الأفريقى وحركة عبدالناصر الواسعة فى المجال الأفريقى هى التى جعلت دعوة أنكروما على هذا النحو أمراً ممكناً، ولذلك فقد جاءت نتائج هذا المؤتمر نجاحاً لسياسة عبدالناصر الأفريقية وتتويجاً لجهوده المستمرة فى

مساعداً حركات التحرير الأفريقية.

ولم يكن هذا هو المكسب الوحيد الذي خرجت به مصر والدول العربية من هذا المؤتمر، وإنما كان أعظم ما حققه العرب هو الاهتمام البالغ والتأييد الذي حظيت به الثورة الجزائرية وتبني الأفارقة لها باعتبارها ثورة أفريقية، فقد أتيح لممثلي جبهة التحرير الجزائرية فرصة عرض قضيتهم على المؤتمر .. فقدموا ثورتهم باعتبارها ثورة أفريقية بجانب كونها ثورة عربية، وكان هذا خطأ ذكياً في استراتيجية الثورة الجزائرية استفادت منه الجزائر التي حصلت على تأييد الأفارقة، كما أفاد ذلك كثيراً في تدعيم الصلة بين العرب وبقية الأفارقة.

وقد اعترف المؤتمر بجبهة التحرير الجزائرية باعتبارها الممثل الشرعي للجزائر، كما أكد المؤتمر تصميم الدول الأعضاء على تقديم كل مساعدة ممكنة لشعب الجزائر لتحقيق استقلاله. وقرر المؤتمر أن تقوم ثلاث بعثات دبلوماسية مشتركة تتكون كل بعثة من ممثلي ثلاث دول من دول المؤتمر، حيث تطوف الدول الإسكندنافية ودول وسط أمريكا وأمريكا الجنوبية تدعو للقضية الجزائرية في محاولة للحصول على أصوات هذه الدول لتأييد القرار الخاص بالجزائر في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان من نتيجة هذا التحرك أن أشار قرار الأمم المتحدة الخاص بالجزائر في هذه الدورة (عام ١٩٥٨) ولأول مرة إلى وجود الحرب الجزائرية، ولم تعد الأمم المتحدة تنظر لما يحدث في الجزائر باعتباره من شئون فرنسا الداخلية كما كان الوضع قبل ذلك.

وقد نجحت الحكومة المؤقتة للجزائر بعد ذلك في حمل وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة على الاجتماع اجتماعاً طارئاً لبحث المزيد من سبل التأييد والمساعدة للثورة الجزائرية، وذلك في صيف عام ١٩٥٩ في منروfia، واعترفت غينيا - التي كانت قد استقلت - بالحكومة الجزائرية المؤقتة أثناء انعقاد هذا المؤتمر، كما اعترفت أيضاً من دول أفريقيا - غير العربية - غانا ولكن قبل المؤتمر مباشرة.

وهكذا أصبحت الثورة الجزائرية في حركتها العالمية تعتمد اعتماداً كبيراً على تأييد الأفارقة بجانب التأييد العربي، مستفيدة بذلك القدر من التضامن الأفريقي الذي كان قد حققه مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة.

وكان من نتائج مؤتمر أكرا أيضاً - فيما يتعلق بالوحدة - ظهور الوجود الأفريقي على المستوى الدولي؛ أي اعتراف المجتمع الدولي بوجود كيان

أفريقي يضم الدول الأفريقية المستقلة، ولا شك أن ذلك كان في اتجاه تأكيد الشخصية الأفريقية في المجال الدولي، فقد اتفقت الدول التي اشتركت في مؤتمر أكرا على أن تتكون «سكرتارية دائمة غير رسمية» من مندوبيها في الأمم المتحدة تكون مهمتهم التنسيق بالنسبة للمسائل ذات الاهتمام المشترك لدولهم، والتحضير لاجتماعات الدول الأفريقية المستقلة والعمل على تنفيذ قراراتها. وكان هذا هو بداية تكوين المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة والتي استطاعت أفريقيا من خلالها أن تكون قوة لها تأثيرها في المجتمع الدولي.

وأصبحت الأمم المتحدة تعترف بأفريقيا كوحدة اقليمية واحدة، فبعد أن كانت تتجه دائماً إلى إدخال شمال أفريقيا في منطقة الشرق الأوسط. وهو أمر كانت ترفضه الدول العربية حتى لا تشترك مع إسرائيل في منظمة إقليمية واحدة. نجد الأمم المتحدة في شهر مايو سنة ١٩٥٨ تنشئ اللجنة الاقتصادية الأفريقية E.C.A التي تضم جميع دول القارة بما فيها دول شمال أفريقيا، واتخذت أديس أبابا مقراً لهذه اللجنة.

وجاء المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا (يونيو ١٩٦٠)، وفي هذا المؤتمر ظهرت التناقضات والصراعات لأول مرة حول مفهوم الوحدة الأفريقية، فقد كان السؤال الذي فرض نفسه على كل مناقشات المؤتمر، ثم بقي مطروحاً بعد انتهائه يثير كثيراً من الجدل والنقاش في أفريقيا، هو ما إذا كانت الوحدة التي ينشدها الأفريقيون ستكون وحدة العمل الثوري، أم إن الأفارقة سوف يكتفون بأن تكون هذه الوحدة مجرد تجمع لجميع الدول الأفريقية المستقلة بقصد تنمية التعاون فيما بينها فحسب.

وقد كانت دول جديدة قد استقلت وتحضر المؤتمر لأول مرة، ومنها غينيا التي كانت - بحكم ظروف استقلالها ومعركتها مع فرنسا - من أكثر الدول الثورية راديكالية وأكثرها حماساً لوحدة العمل الثوري في أفريقيا .. ومنها أيضاً الكامبيرون التي كانت قد قبلت الارتباط مع فرنسا، وحضرت نيجيريا باعتبار أنه قد تحدد تاريخ استقلالها في نفس العام، وكانت قد قررت هي الأخرى الارتباط مع المملكة المتحدة باتفاقات عسكرية وروابط اقتصادية وسياسية أخرى.

كان التباين الصارخ في سياسة هذه الدول مدعاة لظهور التناقض والصراع على مفهوم الوحدة الأفريقية عند بحث موضوعات معينة، وكان أهم هذه الموضوعات هو طلب اتحاد شعب الكامبيرون (حزب الـ "U.P.C."

حضور المؤتمر بصفة مراقب أو على الأقل عرض قضية بلاده على المؤتمر وهو إجراء سبق أن اتخذ في اجتماع الدول الأفريقية المستقلة الأول في «أكرا».

وتحمس وفد غينيا لهذا الطلب؛ فقد كان «سيكوتوري» قد فتح بلاده لحركات التحرير والتنظيمات المعارضة في الأقاليم الفرنسية، ومنها حزب اتحاد شعب الكامبيرون الذي كان يقود الثورة في بلاده منذ اشتعالها عام ١٩٥٦، ولكن بعد أن استقلت الكامبيرون وأصبحت عضوا في هذا المؤتمر أصبح من غير المعقول أن يجلس وزير خارجيتها ليستمع لمن تعتبرهم بلاده خارجين على القانون.

وطرحت غينيا القضية على أنها اختيار أمام المؤتمر لنوع الوحدة التي يريدها الأفارقة فإما أن تكون وحدة تكتفى بالشكل فقط فيأخذون بوجهة نظر حكومة الكامبيرون في استبعاد ممثلي الثورة، ويكون المؤتمر بذلك - على حد تعبير وفد غينيا - قد أفرغ الوحدة الأفريقية من مضمونها الثوري، أو أن يكون اهتمام المؤتمر بجوهر الوحدة ومضمونها فيستمر تأييد المؤتمر للثورة الكامبيرونية، كما يريد حزب اتحاد شعب الكامبيرون ويريد وفد غينيا.

ولكن المؤتمر لم يأخذ بوجهة نظر غينيا، واستبعد ممثلي الثورة الكامبيرونية، ورغم أن هذا القرار من المؤتمر كان يوحى بانحسار وتراجع فكرة وحدة العمل الثوري، فإن السبب الحقيقي كان يكمن في رغبة الدول الثورية الأخرى، وعلى رأسها مصر، أن يكون العمل الجماعي الثوري في أفريقيا موجها في هذه الحقبة ضد الاستعمار مباشرة، وليس ضد حكومات أفريقية مهما كان اتجاهها، وهي بذلك تتجنب إثارة مخاوف بعض الدول الأفريقية حديثة الاستقلال من الوحدة الأفريقية، وتشجع هذه الدول وتفتح لها الطريق للانتقال إلى معسكر الدول الثورية، وهي لذلك كانت ترى أنه من الضروري إعطاء الدول حديثة الاستقلال الوقت والفرصة لتستجمع قواها وتصبح أكثر قدرة على مواجهة الاستعمار.

وقد هاجم ثوار الكامبيرون المؤتمر بسبب هذا القرار في المجلة التي كانوا يصدرونها قائلين: «سوف تشهد الشهور والسنوات القادمة مولد حكومات مستقلة، ولكنها ستبقى خاضعة لنفوذ الإمبريالية من الناحية الفعلية، وأن التضامن الأفريقي سوف يصبح مجرد عاطفة في خدمة الإمبريالية إذا كانت الدول الأفريقية المستقلة استقلالا حقيقيا ستظل تنشد الوحدة - كما حدث في أديس أبابا - بأى ثمن».

ولكن المؤتمر نفسه استطاع أن يصدر قراراً آخر ثورياً وهاماً في صالح وحدة العمل الثوري.. الا وهو قبول الحكومة المؤقتة للجزائر كعضو كامل في مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة والاجتماعات المنبثقة عنها، وقد حدث ذلك وسط المعارضة الشديدة لوفد الكامبيرون، فقد كان هذا القرار خطيراً بالنسبة للدول التي ارتبطت مع فرنسا داخل ما سمي بالمجتمع الفرنسي، وكان عدد كبير منها قد تقرر استقلاله في نفس العام.

ومنذ هذا التاريخ وإلى أن استقلت الجزائر عام ١٩٦٢، أصبحت مواقف الدول الأفريقية المختلفة من ثورة الجزائر أحد العوامل التي وقفت عقبة أما تحقيق قالوحددة الأفريقية الشاملة.

وكان آخر اجتماعات الدول الأفريقية المستقلة هو اجتماع ليوبولدفيل عندما دعا لومومبا إلى اجتماع طارئ عقد في ٢٥ اغسطس سنة ١٩٦٠ عقب أحداث الكونغو الشهيرة ومحاولة انفصال إقليم كاتنجا، وقد امتنعت عن حضور هذا المؤتمر الدول التي استقلت عن فرنسا منذ مؤتمر أنيس أبابا.

وكان واضحاً أن هذه الدول - كما سبق أن أوضحنا عند الحديث عن الكونغو، لا تريد - أو بالأحرى لا تستطيع - أن تساند لومومبا وثورته لارتباطها بفرنسا التي كان لها الفضل في مساعدة حكامها في الوصول إلى الحكم - كما أنها كانت تعرف أن مساندة الثورة الكونغولية قد يجر عليها الكثير من المشاكل، بل إنه قد ينقل المعركة إلى داخل هذه البلدان نفسها، علاوة على أن هذه الدول لم تكن تنظر بعين الارتياح إلى مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة بعد أن أصبحت الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر تتمتع بعضويتها الكاملة، الأمر الذي تحدد معه ويصفة قاطعة موقف هذه المؤتمرات ليكون معادياً لفرنسا.

ثم تصاعدت الأزمة في الكونغو وتطورت الأحداث بسرعة حتى أصبحت الدول الأفريقية الثورية، وفي مقدمتها مصر طرفاً في هذا الصراع، وخاصة بعد أن أرسلت قواتها لتعمل هناك تحت علم الأمم المتحدة وتلبية لرغبة لومومبا وتضامناً معه.

وقد دفع هذا التطور للأحداث دول المجموعة الفرنسية إلى الاجتماع في لبيدجان في أكتوبر سنة ١٩٦٠ بناء على دعوة الرئيس "هوفويه بوانيه" لبحث موضوعات ثلاثة يقصد اتخاذ موقف موحد منها في دورة الأمم المتحدة، وكانت هذه الموضوعات هي: الكونغو والجزائر وقبول موريتانيا في

عضوية الأمم المتحدة .. «وهو موقف كانت تعارضه دول الجامعة العربية» .. وبالنسبة لموضوع الكونغو فقد قرر المؤتمر مساندة كازافويو ضد لومومبا أما بالنسبة للجزائر فقد تقرر اتخاذ موقف متحفظ في الأمم المتحدة من هذه القضية، وكان ذلك بطبيعة الحال في صالح فرنسا، وأخيراً بالنسبة لموريتانيا تقرر تأييد انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.

وكان نتيجة هذه القرارات أن حدث انقسام خطير بين المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة ترتب عليه اعتراف المنظمة الدولية بوفد كازافويو ممثلاً شرعياً للكونغو ضد رغبة الدول الأفريقية الثورية التي كانت تريد أن يكون الاعتراف بوفد لومومبا، كما ترتب على هذه القرارات أيضاً إضعاف تأييد الأمم المتحدة للقضية الجزائرية في تلك الدورة، وقد اعتبرت هذه النتائج نجاحاً للمجموعة الفرنسية التي أثبتت قدرتها وفعاليتها في الأمم المتحدة.

وبالرغم من أن موريتانيا لم تحصل على عضوية الأمم المتحدة في تلك الدورة فإن ذلك كان نتيجة استخدام الروس لحق الفيتو في مجلس الأمن تأييداً لموقف الدول العربية من هذه القضية.

وقد أدى انقسام المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة إلى انقسام خطير في أفريقيا نفسها وبدء ظهور التكتلات الأفريقية المتصارعة.

ففي ديسمبر من نفس العام (١٩٦٠) اجتمع رؤساء دول المجموعة الفرنسية في برازافيل (ولابد أنهم كانوا يشعرون بنوع من الزهو لما حققوه من نتائج في الدورة الأخيرة للأمم المتحدة)، وأدى هذا الاجتماع إلى تكوين ما سمي «بمجموعة برازافيل» وإعلان هذا التكتل الجديد بصفة رسمية، وهو ما أصبح يعرف بعد ذلك بالاتحاد الأفريقي الملجاشي U.A.M.

واعتبر هذا التكتل نكسة كبيرة للوحدة الأفريقية، فهو تكتل قائم على وحدة اللغة ووحدة الانتماء لاستعمار واحد قبل الاستقلال وهذا مفهوم يؤدي انتشاره دون شك إلى قيام تكتلات أخرى متنافرة، وهو تكتل يرفض تماماً وحدة العمل الثوري.

وكان من الطبيعي أن يقوم في مواجهة هذا التكتل تكتل آخر من الدول الأفريقية التي تؤمن بوحدة العمل الثوري فقد أعلن بالفعل ميثاق الدار البيضاء في يناير سنة ١٩٦١ بين خمس دول هي: مصر وغانا وغينيا ومالي والمغرب، بالإضافة إلى حكومة الجزائر المؤقتة، وكانت هذه هي الدول التي قادت الثورة في أفريقيا، وجميعها كانت تؤيد الثورة في الكونغو بزعامة لومومبا وتؤيد بطبيعة الحال الثورة الجزائرية.

ويظهر هذه التكتلات انتهت بصفة نهائية مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة التي كان أولها في أكرا عام ١٩٥٨ وآخرها في ليوبولدفيل في أغسطس سنة ١٩٦٠.

وقد جاء مكملًا لهذه المؤتمرات التي قامت على المستوى الرسمي، سلسلة أخرى من المؤتمرات، ولكن على المستوى الشعبي، عرفت باسم «مؤتمر كل الشعوب الأفريقية» A.A..P.C. عقد أولها في أكرا في ديسمبر سنة ١٩٥٨، وأريد لها أن تكون التنظيم الشعبي لمؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة وقاعدتها العريضة التي تشمل كل اتحاد القارة لاقتصار الأولى على الدول الأفريقية المستقلة فقط.

وقد حضر المؤتمر الأول وفود عن ٢٨ إقليمًا ودولة أفريقية ممثلين للأحزاب السياسية وحركات التحرير ونقابات العمال، وتقرر عمل سكرتارية دائمة لهذا المؤتمر مقرها أكرا.

وعن الوحدة الأفريقية ذكر المؤتمر - ولأول مرة - فكرة إقامة «كومنولث للدول الأفريقية» كهدف نهائي يجب العمل على تحقيقه. كما شجع قيام الاتحادات الإقليمية بشرط ألا تتعارض مع الفكرة النهائية لإقامة الكومنولث الأفريقي، وأعتبر مثل هذه الاتحادات الإقليمية خطوة أولى نحو تحقيق الهدف النهائي.

وقد جاء هذا المؤتمر الأول لكل الشعوب الأفريقية أشبه ما يكون بمظاهرة سياسية شعبية على مستوى القارة كلها لتأكيد حق الشعوب الأفريقية في الاستقلال وإعلان تصميمها على نيل حريتها، واعتبار ذلك أمراً ضروريا لتحقيق الوحدة الأفريقية، وقد كان هذا المؤتمر فرصة عظيمة التقى فيها زعماء حركات التحرير بعضهم ببعض كما التقوا بزعماء ومسؤولين سياسيين من الدول الأفريقية المستقلة، فقد كانت هذه المرة الأولى التي التقى فيها بياتريس لومومبا الزعيم الكونغولي الذي كان يخرج من بلاده للمرة الأولى، وكانت هذه بداية علاقة متينة بين مصر والحركة الوطنية في الكونغو.

وقد جاء هذا المؤتمر أيضاً فرصة لانتقال الأفكار الثورية إلى داخل القارة وتشجيعاً لزعماء حركات التحرير الذين اكتشفوا أنهم لم يعودوا يناضلون بمفردهم، وقد ذكرنا من قبل كيف تطورت الحركة الوطنية في الكونغو بعد عودة لومومبا من هذا المؤتمر وإعلانه تأييد الشعب الكونغولي لقرارات مؤتمر أكرا التي تطالب بالاستقلال الفوري لكل أفريقيا، فكانت

هذه هي البداية التي أدت إلى أحداث يناير سنة ١٩٥٩ وتطورت بعدها الحركة الوطنية تطورا سريعا أدى إلى استقلال الكونغو بطريقة مفاجئة أذهلت العالم كما سبق أن أوضحنا من قبل.

وعقد المؤتمر الثانى لكل الشعوب الأفريقية فى تونس فى يناير سنة ١٩٦٠، وكان هذا المؤتمر أقل فى أهميته من المؤتمر الأول، كما جاءت قراراته أقل منه ثورية، فبالنسبة للكاميرون - على سبيل المثال - اتخذ قراراً مانعاً مراعاة لحكومة الكاميرون التى كانت قد استقلت ولم يستثن من ذلك سوى قرار عن الجزائر جاء غاية فى الثورية؛ إذ اشتمل على توصية بتكوين فرقة من المتطوعين الأفارقة لحرب التحرير الجزائرية، وناشد المؤتمر الدول الأفريقية المستقلة أن تقدم التسهيلات اللازمة لتحقيق هذه التوصية، إلا أن الحبيب بورقيبة عاد وأفسد هذا القرار عندما أعلن عن استنكاره له واعتبره مجرد دعاية، وأعلن أن تونس لن تسمح بتواجد مثل هذه الفرقة على أرضها.

وقد كان هذا المؤتمر هو الأخير فى سلسلة مؤتمرات الشعوب الأفريقية التى عقدت تحت مظلة مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة، ولكن عقد مؤتمر ثالث وأخير بعد انتهاء مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة وظهور التكتلات السياسية فى القارة.

- ميثاق الدار البيضاء ومرحلة التكتلات السياسية فى أفريقيا:

جاء إعلان ميثاق الدار البيضاء من خمس دول أفريقية هى: مصر، والمغرب، وغانا، وغينيا، ومالى، والحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر، علامة بارزة فى تاريخ الوحدة الأفريقية، فقد جسّد هذا الميثاق الفكر الثورى الوجدوى فى أفريقيا دون أن تفسده تنازلات، تملّيتها الرغبة فى الحفاظ على الشكل العام لوحدة الدول الأفريقية بجميع اتجاهاتها، وذلك بعد أن كان قد تحطم هذا الشكل بالفعل منذ قيام تكتل برازافيل ومقاطعة دوله من قبل لاجتماعات الدول الأفريقية المستقلة.

فقد جاء هذا اللقاء فى الدار البيضاء بين دول سبق أن التقت إداراتها بالفعل من خلال مواقف ثورية واحدة فى أزمة الكونغو التى اعتبرتتها هذه الدول معركة بين القوى الوطنية الثورية فى أفريقيا من جانب، وقوى الاستعمار والاحتكارات الاستعمارية من جانب آخر، كما أنها جميعها عندما هبت لمساندة القوى الوطنية فى الكونغو ممثلة فى "لومومبا"، فعلت

ذلك باسم الوحدة الأفريقية وتأصيلا للمفهوم الثوري لهذه الوحدة.

وعندما اجتمع رؤساء هذه الدول في الدار البيضاء في يناير سنة ١٩٦١ بناء على دعوة الملك "محمد الخامس" ملك المغرب، كان ذلك بقصد بحث موقف بلادهم من أزمة الكونغو ومن تواجد قواتهم تحت قيادة الأمم المتحدة في الكونغو، وكانت هذه الدول نفسها ترى ضرورة اتخاذ موقف موحد لوقف المد الرجعي في أفريقيا، الذي كانت قد ظهرت بوادره في دورة الأمم المتحدة الأخيرة بتواجد كتل دول المجموعة الفرنسية، ثم قيام مجموعة برازافيل بعد ذلك بصفة رسمية، وكان هذا هو السبب الرئيسي الذي وقع الرؤساء من أجله ميثاق الدار البيضاء، وقامت بسببه منظمة سياسية تضم دولهم لتتولى قيادة العمل الثوري في أفريقيا وتدعم الوحدة الأفريقية بمفهومها الثوري.

وقد نص ميثاق الدار البيضاء على قيام لجنة سياسية من رؤساء الدول المشتركة ولجنة اقتصادية من وزراء الاقتصاد وأخرى ثقافية من وزراء التعليم، كما نص على إنشاء قيادة أفريقية مشتركة عليا من رؤساء الأركان في جيوش هذه الدول بقصد «... الدفاع المشترك عن أفريقيا في حالة العدوان على أي جزء من القارة وكذلك حماية استقلال الدول الأفريقية».

وكان أهم ما تميزت به منظمة الدار البيضاء فيما يتعلق بالوحدة الأفريقية:

أولاً : أنها تشتمل على دول ناطقة بالفرنسية مثل غينيا ومالي، وأخرى ناطقة بالإنجليزية مثل غانا، علاوة على دول عربية، وكان في ذلك تأكيد على استمرار التمسك بالوحدة القارية بعكس مجموعة برازافيل التي جعلت من اللغة أساساً لوحدتها (وحدة الفرانكوفون).

وقد نص البروتوكول المنفذ لميثاق الدار البيضاء الذي وقع في القاهرة في مايو سنة ١٩٦١ على فتح باب العضوية لجميع الدول الأفريقية، التي تقبل أحكام الميثاق والبروتوكول الخاص به، وبذلك اعتبرت هذه الدول أن تنظيمها هذا هو النواة الحقيقية لتحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة، وقد نص ميثاق الدار البيضاء على تأكيد دوله لثقتها في مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة، ومناشدتها لجميع الدول الأفريقية المستقلة مشاركتها جهودها من أجل تحرير أفريقيا وبناء وحدتها.

ثانياً : أعلن ميثاق الدار البيضاء - بكل وضوح - التزام دوله الكامل بالخط الثوري وتعهد دوله متضامنة بتصفية الاستعمار، فقد نص الميثاق على : «التصميم على تحرير الأراضي الأفريقية التي مازالت تحت السيطرة

الأجنبية، وذلك بإعطائها العون والمساعدة لانتهاء الاستعمار والاستعمار الجديد في جميع أشكاله... ثم نص كذلك على «... الإعلان عن ضرورة توجيه الدول الأفريقية المستقلة لسياستها الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يضمن استغلال ثرواتها الوطنية من أجل صالح شعوبها، وضمان توزيع هذه الثروات توزيعاً عادلاً بين رعاياها».

وكان معنى ذلك أن الوحدة التي اختارتها هذه الدول هي وحدة قائمة على الثورة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن الدعوة لإضافة البعد الاجتماعي للثورة الأفريقية والوحدة الأفريقية كان أمراً له جاذبيته وتأثيره لصدور هذه الدعوة من دول في معظمها كانت قد خطت بالفعل خطوات واسعة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وكان ذلك واضحاً في حالة مصر وغانا وغينيا.

ثالثاً: أعلن الميثاق التزام دوله بسياسة عدم الانحياز، كما أعلن عن «معارضة دوله لتواجد القوات الأجنبية وإقامة القواعد التي تعتبر خطراً على تحرير أفريقيا».

وكانت هذه هي المرة الأولى التي ينص فيها على سياسة عدم الانحياز باعتبارها سياسة تدخل في صميم الحركة الأفريقية، واعتبارها أساساً من الأسس اللازمة لتحرير أفريقيا والحفاظ على استقلال دولها، وتخليصها من الاستعمار والاستعمار الجديد، وكانت منظمة الدار البيضاء بذلك هي أول تنظيم يقوم في أفريقيا يتبنى هذه السياسة.

ومنذ هذا التاريخ اعتبرت هذه الدول - أعضاء الميثاق - سياسة عدم الانحياز، إحدى الدعائم الأساسية للوحدة الأفريقية وناضلت من أجل تأكيد هذا المفهوم باعتباره أمراً ضرورياً لتأكيد الشخصية الأفريقية المستقلة.

وقد كان هذا نجاحاً كبيراً لعبد الناصر شخصياً وتعزيزاً لمكانة مصر باعتبارها أحد الأقطاب الثلاثة في العالم لهذه السياسة، خاصة وأن المؤتمر الأول لرؤساء دول عدم الانحياز لم يكن قد عقد بعد «وكانت سياسة عدم الانحياز مازالت فكرة يتبناها ويتولى مسئولية الدعوة لها الزعماء الثلاثة "نهر" و"تيتو" و"عبد الناصر"».

وهكذا نجد أن الإعلان عن ميثاق الدار البيضاء جاء بمثابة تكوين قيادة جديدة في أفريقيا من زعماء الثورات الوطنية الأساسية في القارة، "عبد الناصر" و"أنكروما" و"سيكوتوري" و"مديبو كيتا" وقيادة الثورة الجزائرية، وهي زعامات استحوذت على إعجاب الشعوب الأفريقية كلها لمقاومتها للاستعمار والسيطرة الأجنبية، ولما حققت داخل بلادها من

انتصارات فى هذا المجال.

وكانت الجماهير الأفريقية مهياة للسير وراء هذه القيادة التى أعلنت اهتمامها بالثورة فى إفريقيا كلها وعزمها على تحرير القارة من السيطرة الأجنبية، وقد كان ميثاق الدار البيضاء فى حقيقة الأمر يخاطب الشعوب الأفريقية قبل مخاطبته لحكوماتها، وكان يستحثها على الثورة ضد كل ألوان السيطرة الأجنبية بجميع أشكالها باعتبار أن ذلك هو السبيل إلى تحقيق وحدة أفريقيا.

ولتأكيد هذا المعنى الشعبى والثورى عقد فى القاهرة فى مارس سنة ١٩٦١ المؤتمر الثالث لكل الشعوب الأفريقية، حضره حوالى ٢٠٠ وفد ممثلين لجميع حركات التحرير الأفريقية والتنظيمات الوطنية فى المناطق غير المستقلة والتنظيمات السياسية فى الدول الثورية، كما حضرته تنظيمات معارضة من الدول الأفريقية التى عرفت بالحكومات المتحفظة، وكان من بينها تنظيمات ثورية وطنية راديكالية لاتعترف بالحكومات الجديدة فى بلادها وتعتبرها حكومات عميلة للاستعمار، من أمثال حركة SWABA بزعامة "جيبوبكارى" فى النيجر، وحزب اتحاد شعب الكامبيرون U.P.C الذى كان يقود الثورة فى الكامبيرون حتى ذلك الوقت.

وقد جاءت قرارات هذا المؤتمر متطرفة وقاطعة فى ثورتها، ولم يؤخذ بأى حلول وسط مراعاة للحكومات الرجعية أو المعتدلة على غرار ما حدث فى مؤتمر الشعوب الأفريقية الثانى فى تونس «يناير سنة ١٩٦٠».

واتخذ المؤتمر قرارا قويا بالنسبة للكونغرو أيد فيه الثورة، وذهب إلى حد تحميل السكرتير العام للأمم المتحدة «داج همرشولد» مسئولية مقتل "لومومبا" واعتبر "باتريس لومومبا" بطل أفريقيا، وجاءت جميع القرارات عاكسة لحقيقة الثورة الأفريقية فى كل مكان من القارة.

وقد كان أهم قرارات هذا المؤتمر على الإطلاق ذلك القرار المتعلق بـ «الاستعمار الجديد»، الذى عرفه المؤتمر تعريفا مازال يوصف بأنه أهم وأدق تعريف للاستعمار الجديد الذى ارتبط - حسب هذا التعريف - بدول الاستعمار الغربى بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وجنوب أفريقيا.

وكان واضحا أن مؤتمر كل الشعوب الأفريقية قد أصبح التنظيم الشعبى لمنظمة الدار البيضاء، بعد أن كان يعتبر من قبل امتدادا لمؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة أو التنظيم الشعبى لها.

وترتب على ميثاق الدار البيضاء أن أطلقت كل من «غانا» و«غينيا» يدها في مساعدة الحركات المعارضة الراديكالية في دول غرب أفريقيا، وخاصة في الدول الناطقة باللغة الفرنسية.

أما مصر فقد ركزت على مساعدة الحركات الوطنية والتحريرية في المناطق غير المستقلة ومساعدة الثورة في الكونغو، وزادت من مساعداتها هذه، كما وضعت القاهرة الكثير من إمكانياتها في خدمة الثورة الأفريقية، وقدمت المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية التي كانت تعمل على تحرير اقتصادها، وقد أفردنا فصلا خاصا بهذا الموضوع.

ولا شك أن قيام منظمة الدار البيضاء قد أعطى الثورة الأفريقية دفعة قوية، أوقفت المد الرجعي الذي كان يخشى منه بعد ظهور مجموعة برازافيل، وأصبحت مجموعة دول الدار البيضاء هي التجسيد الحي لضمير الشعوب الأفريقية المعبرة عن أمانيتها.

هذا في الوقت الذي أصبح من الواضح فيه أن مجموعة برازافيل ما هي إلا تكتل لبعض الدول التي لم يكتمل استقلالها، وإن كل ما بينها ما هو إلا مجرد اتفاق بين حكومات تخشى ثورة شعوبها أكثر من أي شيء آخر، وكانت معظم هذه الحكومات مازالت تعتمد على القوات الفرنسية، لحماية وجودها واستمرارها في السلطة.

وبقيام منظمة الدار البيضاء اشتعل الحماس من جديد للوحدة الأفريقية، وظهرت جهود كثيرة لإعادة توحيد دول القارة، بعضها كان مخلصا لفكرة الوحدة كتلك الجهود التي كان يقوم بها «سيلفانوس أوليمبيو» رئيس توجو، و«هياسلاس» إمبراطور إثيوبيا، وبعضها كان يريد بها أصحابها القضاء على تكتل الدار البيضاء بأي شكل، فقد أراد «تفاوا باليوا» رئيس وزراء نيجيريا على سبيل المثال أن يدعو لمؤتمر تحضره جميع الدول الأفريقية المستقلة جنوب الصحراء، وكان يقصد بذلك إبعاد الدول العربية والعودة إلى فكرة وحدة أفريقيا السوداء، ولكنها كانت دعوة قد سبق لها أن هزمت ولم يعد من الممكن بعثها من جديد.

وكانت هناك مبادرات ومحاولات أخرى أقل أهمية قام بها آخرون من أمثال «هوفوييه بوانييه» رئيس جمهورية ساحل العاج والرئيس السنغالي ليوبولد سنغور.

وأخيرا، وجهت الدعوة لمؤتمر منروfia الذي عقد فى ٨ مايو سنة ١٩٦١، وجهت هذه الدعوة باسم رؤساء دول ليبيريا وتوجو ونيجيريا وساحل العاج والكاميرون، ودعيت جميع الدول الأفريقية وكان عددها وقتئذ ٢٧ دولة، فيما عدا الكونغو، وحضر المؤتمر عشرون دولة أفريقية، وامتنعت ست دول هى دول الدار البيضاء الخمس بالإضافة إلى السودان، الذى أعلنت حكومته أنها قاطعت المؤتمر تضامنا مع المغرب احتجاجا على دعوة موريتانيا.

أما دول الدار البيضاء الخمس فلم تكن ترغب فى تمميع موقفها من جديد من أجل وحدة شكلية تكون الدول الثورية فيها قلة، وعندما اجتمعت دول منروfia للمرة الثانية فى لاجوس فى ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢، امتنعت أيضا دول الدار البيضاء عن الحضور محتجة هذه المرة بعدم دعوة الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر.

وهكذا نشأ تكتل جديد فى أفريقيا هو ما عرف بمجموعة منروfia، وهو تكتل قام فى واقع الأمر فى مواجهة مجموعة الدار البيضاء.

وكان من أوجه الخلاف الرئيسية بين المجموعتين هو مفهوم الوحدة الأفريقية أو التضامن الأفريقى، فمجموعة منروfia اهتمت بالشكل العام للوحدة وكان تركيزها الأساسى - كما وضع فى إعلان منروfia ١٢ مايو ١٩٦١ - على مبدأ عدم تدخل الدول الأفريقية فى شئون بعضها الداخلية، ووضع الإعلان ستة مبادئ تحكم علاقة الدول الأفريقية ببعضها هى:

- ١- المساواة التامة بين جميع الدول الأفريقية.
- ٢- عدم التدخل فى شئون الدول الداخلية.
- ٣- احترام سيادة كل دولة.
- ٤- إدانة أى أعمال تخريبية خارجية تتم بواسطة دول مجاورة.
- ٥- تنمية التعاون بين الدول الأفريقية، على أن يكون هذا التعاون مبنيا على أسس التسامح والتضامن وحسن الجوار وتبادل الآراء وعدم قبول زعامة أية دولة.
- ٦- إن الوحدة المنشودة حاليا ليست الوحدة السياسية الاندماجية بين الدول الأفريقية ذات السيادة.

كما نص الإعلان كذلك على تعهد دولة بالامتناع عن تشجيع الجماعات والأفراد المنشقة، وعدم السماح لهم باستخدام أراضيها كقاعدة لنشاطهم التخريبي، والامتناع أيضا عن تمويل هؤلاء المنشقين أو تقديم أى مساعدة لهم.

ويلاحظ من هذه المبادئ التى أعلنها المؤتمر أن تجربة الكونغو كانت ماثلة دائما أمام هذه الدول وهى تتخذ قراراتها، فهى بهذه المقاييس التى أعلنتها تدين المساعدات الأفريقية التى قدمت لثورة الكونغو وكذلك المساعدات التى كانت تقدم لثوار الكامبيرون وللمعارضة فى النيجر وأماكن أخرى ، وكان تركيز هذه الدول الأساسى على أمن وسيادة الحكومات القائمة.

أما مجموعة الدار البيضاء فقد كان اهتماما أساسيا بمضمون الوحدة وليس بشكلها، وهى لم تعد تعتبر الوحدة الأفريقية فى حد ذاتها هدفا، وإنما أصبحت تعتبرها وسيلة لتحقيق الثورة الأفريقية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك جاء تركيزها الأساسى على تحرير القارة من الاستعمار ومقاومة الاستعمار الجديد وكل أنواع السيطرة الأجنبية.

وكان أهم ما تميز به تجمع الدار البيضاء هو التجانس بين دوله، فهناك تطابق فى سياساتها الخارجية وتشابه فى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتجمعها قبل كل شئ روح التحدى للاستعمار والقوى الأجنبية التى تريد استمرار سيطرتها على مقدرات أفريقيا، وقد جعل هذا التجانس من منظمة الدار البيضاء بناء متماسكا قادرا على تنفيذ الأهداف التى قامت من أجلها، كما جعلها صالحة لأن تكون نواة لوحدة أفريقية قائمة على أساس ثورى.

وبالرغم من تفوق مجموعة منروfia من ناحية عدد الدول المشتركة، فإن بناءها جاء مفككا ضعيفا للتباين الكبير بين دولها، ولارتباط كثير من هذه الدول بقوى استعمارية واحتكارية متعددة تختلف مصالحها فى كثير من الأحيان، ولم يذب تكتل برازافيل داخل مجموعة منروfia، ولكنه بقى متماسكا، وإن كان مبعث هذا التماسك فى حقيقة الأمر هو ارتباط جميع دوله بفرنسا واعتمادها عليها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، وهكذا ظهرت التكتلات السياسية فى أفريقيا واستمرت قائمة إلى أن قامت منظمة الوحدة الأفريقية.

- قيام منظمة الوحدة الأفريقية:

بالرغم من الانقسامات التي كانت قائمة في أفريقيا ووجود المجموعات المتعارضة فإن الحماس للوحدة الأفريقية لم يفتأ أبداً ، واستمرت الجهود من أجل تحقيق هذه الوحدة تتخذ أشكالاً ومجالات عديدة بعضها متعارض وبعضها متجانس، ومنها ما هو إقليمي وما هو قاري، والبعض يرتبط بنشاط الحكومة والآخر شعبي عبرت عنه اتحادات العمال والتنظيمات الشبابية والنسائية وغيرها، مما لا يتسع المجال لسرده في هذا البحث.

وقد كان هذا التفاعل أو الفوران من أجل الوحدة الأفريقية أمراً ضرورياً ومرحلة لازمة ليكسر فيها الأفارقة الحواجز التي أنشأها الاستعمار فيما بينهم، وحتى تتبلور فيها الصيغة المناسبة والممكنة لهذه الوحدة.

وفي ٢٥ مايو ١٩٦٣ أمكن عقد مؤتمر على مستوى القمة لجميع دول القارة في أديس أبابا، بعد أن أصبح ذلك ممكناً بالانتهاء المؤقت لمشكلة الكونغو، عندما انتهى الانفصال في إقليم كاتانجا وهرب تشومبي إلى أوروبا، كما كانت الجزائر قد حصلت على استقلالها، وبذلك زالت أهم العقبات التي حالت من قبل دون عقد هذا الاجتماع، والذي كان الغرض الأساسي منه إيجاد الصيغة المناسبة لوحدة أفريقيا.

وعندما وصل الوفد المصري برئاسة جمال عبدالناصر إلى أديس أبابا كان المشروع الذي يحمله لتحقيق هذه الوحدة يتلخص في إقامة جامعة أفريقية على غرار الجامعة العربية ، وكان عبدالناصر يرى أن هذه هي الصيغة الوحيدة الممكنة - في ذلك الوقت - للحفاظ على الإطار القاري للوحدة، وأصبح متحمساً لتحقيق هذه الفكرة حتى ولو كان ذلك على حساب منظمة الدار البيضاء؛ وذلك للأسباب التالية:

أولاً : أن كثيراً من المبادئ الرئيسية التي أقرتها مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة ومنظمة الدار البيضاء، مثل تصفية الاستعمار ، ومقاومة السيطرة الأجنبية ومحاربة العنصرية وحتى سياسة عدم الانحياز أصبحت مبادئ مستقرة في ضمير الشعوب الأفريقية، ولم يعد من الصعب إقرارها داخل هذا التجمع الأفريقي الشامل.

ثانياً : أن هذا التجمع الشامل إذا قام فمن المؤكد أن القيادة فيه ستكون للدول الثورية فهي الأكثر قدرة على الحركة والتعبير عن آماني الشعوب الأفريقية، كما أن عدد هذه الدول الثورية كان قد زاد باستقلال دول شرق أفريقيا.

ثالثا: أن قيام مثل هذه الجامعة الأفريقية سيتمكن أفريقيا من أن تلعب دورا هاما ومؤثرا في السياسة الدولية وتحقيق السلام العالمى اللازم لتأمين سلامة دول العالم الثالث.

رابعا: كان الصراع بيننا وبين إسرائيل في أفريقيا قد أصبح على أشده، ووجد عبدالناصر أن ارتباطنا بجميع دول أفريقيا في منظمة سياسية واحدة من شأنه أن يعطينا ميزة هامة في التغلب على إسرائيل، ويمكن استغلال هذه الميزة في مقاومة التوسع الإسرائيلى فى القارة الأفريقية.

وانتهى مؤتمر القمة فى «أديس أبابا» حاويا لجميع المبادئ الأساسية التى نادت بها الدول الثورية فى أفريقيا، بل ذهب الميثاق إلى حد إنشاء لجنة لتحرير أفريقيا عرفت باسم « لجنة التنسيق» تألفت هذه اللجنة من تسع دول منها مصر، بهدف تقديم كل المساعدات الممكنة لحركات التحرير الأفريقية وتنسيق العمل العسكرى وتنشيط حروب التحرير ، وتقرر أن تساهم جميع الدول الأفريقية فى تمويل هذه اللجنة ونشاطها.

وكان معنى ذلك إطلاق يد الدول الثورية والتى تألفت منها لجنة التحرير فى معظمها للعمل على تصفية الاستعمار ، وذلك باسم دول أفريقيا كلها، بل ومساهمتها ومشاركتها، واتخذت دار السلام مقرا لهذه اللجنة، ولا شك فى أن هذه كانت خطوة كبيرة نحو تعزيز الثورة الأفريقية، فقد فتحت تنزانيا أبوابها لحركات التحرير وأقامت المعسكرات باسم لجنة التحرير لتدريب آلاف الأفريقيين.

وأقر ميثاق المنظمة سياسة عدم الانحياز ، وجعلها ركنا من أركان السياسة الخارجية للدول الأفريقية، وصحیح أن بعض الدول الأفريقية وقتئذ لم تكن مستوفية للشروط الواجب توافرها فى دول عدم الانحياز بالمقاييس التى وضعتها مؤتمرات عدم الانحياز من قبل، إلا أن إقرار هذه السياسة فى ميثاق المنظمة وبموافقة هذه الدول نفسها كان يعنى تعهدا منها بالعمل على التخلص من أى ارتباطات تجعلها فى عداد الدول المنحازة.

ولا شك أن دخول أفريقيا كلها فى هذا النطاق، نطاق دول عدم الانحياز كان كسبا عظيما لهذه السياسة، كما كان انتصارا كبيرا لجمال عبدالناصر ولصر التى وضع مدى قدرتها على التأثير فى مختلف المجالات الدولية.

وقد جاء ميثاق المنظمة مرضيا أيضا لمجموعة دول منروفا، فقد تضمن الميثاق الكثير من المبادئ الأساسية التي كانت محورا لنشاط هذه المجموعة عندما اجتمعت في «منروفا» و«لاجوس» من قبل، وأقصد بها مبادئ عدم التدخل في الشئون الداخلية وإثارة الفتن في الدول الأخرى، كما أقر الميثاق أيضا مبدأ هاما في هذا الاتجاه، وهو احترام الحدود السياسية القائمة في أفريقيا، حيث إن معظم الحدود بين الدول الأفريقية قد قامت على أساس المصالح الاستعمارية فقط دون اعتبار حقيقي للأوضاع الجغرافية أو لتوزيع السكان، الأمر الذي جعل من النادر أن ترى دولة أفريقية وقد خلت من مشاكل الحدود مع جيرانها، ولذلك فقد كان إقرار هذا الميثاق ضروريا لمنع التدخل في شئون الغير ووقف أعمال التخريب واستضافة الدول لعناصر الهدم والتخريب من الدول الأخرى المجاورة، وهذا ما كانت تسعى إليه دائما دول منروفا وخاصة دول المجموعة الفرنسية التي كانت تنهم غانا وغينيا باستضافة القوى المضادة وتشجيعها على أعمال التخريب.

وبقيام منظمة الوحدة الأفريقية انتهى عمل منظمة الدار البيضاء وانتهى كذلك عمل مؤتمر كل الشعوب الأفريقية، وانتهت التكتلات السياسية من أفريقيا، التي قسمت القارة إلى كتلة الدار البيضاء وكتلة منروفا.

أما المجموعة الفرنسية أو اتحاد أفريقيا وملجاش U.A.M فلم يعلن حلها إلا في مارس سنة ١٩٦٤ في داكار: (وقامت بدلا منها منظمة غير سياسية أطلق عليها «الاتحاد الأفريقي الملجاشي للتعاون الاقتصادي»، وأعلن الرئيس الموريتاني وقتئذ «مختار ولد دادة» .. أن المجال السياسي يجب أن يترك لمنظمة الوحدة الأفريقية).

وأصبحت المنظمة هي الصيغة المعترف بها من جميع دول أفريقيا والتي تعمل الوحدة الأفريقية في إطارها، ولكن ذلك لم يعن انتهاء الصراع بين الدول التقدمية الثورية والدول المحافظة، فقد انتقل هذا الصراع إلى داخل المنظمة نفسها، فالمجموعة الأولى تريد أن تجذب أفريقيا كلها من خلال المنظمة نحو الثورة الشاملة والتحرير الكامل، والمجموعة الثانية تريد أن تجعل من المنظمة قيلا للحد من اندفاع الثورة، وكان هذا هو الذي دفع بعض التنظيمات المعارضة وخاصة في دول المجموعة الفرنسية إلى مهاجمة فكرة التقاء الدول الثورية بالدول المحافظة خوفا من أن يكون ذلك على حساب الثورة الأفريقية نفسها.

وقد كتب "هامانى ديورى" رئيس حزب سوابا swaba (١) فى النيجر مقالا بعنوان « الوحدة الثورية» نشر فى جريدة الثورة الأفريقية الجزائرية «فبراير ١٩٦٣» قال فيه: «.. وأخيرا يجب ألا تصبح الوحدة الأفريقية نوعا من الاتحاد النقابى لرجال السلطة يبتغون تأييد بعضهم البعض لمقاومة التيارات الشعبية».

ولكن السنوات التالية أثبتت أن هذه التخوفات لم تكن فى محلها فقد انتعشت الثورة الأفريقية بشكل ملحوظ فى أعقاب قيام منظمة الوحدة الأفريقية، وذلك فى المناطق غير المستقلة فى أنجولا وموزمبيق وغينا بيساو وجنوب أفريقيا.

كما ظهرت عدة انقلابات وثورات فى أفريقيا الفرنسية اختفت على أثرها بعض الحكومات الرجعية كما حدث فى «الكونغو برازافيل» التى كانت تسمى المجموعة الفرنسية باسم عاصمتها، فقد قامت فى برازافيل حكومة ثورية بعد الاطاحة فى أغسطس سنة ١٩٦٣ بحكم الأب "يولو" أهم زعماء المجموعة المرتبطة بفرنسا، الأمر الذى أفقد هذه المجموعة توازنها لبعض الوقت، خاصة وأن انقلابا آخر حدث فى "داهومى" فى أكتوبر من نفس العام وحدثت محاولتا انقلاب، فشلت إحداهما فى ساحل العاج فى أواخر أغسطس، والأخرى فى السنغال فى ديسمبر من نفس العام ثم انقلاب عسكري فى جابون أحبطه تدخل القوات الفرنسية بناء على طلب نائب رئيس الجمهورية هناك، وذلك فى فبراير سنة ١٩٦٤.

أما داخل المنظمة نفسها فقد أمكن اتخاذ قرارات ثورية فى جميع القضايا الأفريقية الخاصة بالاستعمار والاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية ووصل الأمر إلى حد اتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة؛ لمسئوليتها عن إعلان النظام العنصرى فى روديسيا للاستقلال من جانب واحد وعدم تدخل بريطانيا عسكريا لمنع ذلك (وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٦٥). وبالرغم من أنه لم يستطع تنفيذ هذا القرار سوى عشر دول أفريقية فقط منها : مصر ، الجزائر، الكونغو برازافيل، غانا و غينيا، مالى وموريتانيا والسودان وتنزانيا، علاوة على الصومال التى كانت قد قطعت علاقاتها من قبل لأسباب أخرى، فإن مجرد اتخاذ هذا القرار داخل المنظمة كان يعكس المدى الذى وصلت إليه سيطرة الاتجاهات الثورية على منظمة الوحدة الأفريقية وقراراتها.

(١) الكلمة بلغة الهوسا معناها أرض الوطن

وقد أزعجت سيطرة هذه الاتجاهات مجموعة الدول الفرنسية التي ارتفعت منها أصوات تنهم المنظمة بأنها أصبحت خاضعة لدول الدار البيضاء، فقال المستولون في ساحل العاج: إنهم يأسفون للعجلة التي تم بها حل منظمة اتحاد أفريقيا وملجاش تحت ضغط منظمة الوحدة الأفريقية، وانتهى الأمر بإعادة هذه المجموعة لتكتلها السياسى من جديد وإقامة منظمة سياسية جديدة باسم «المنظمة المشتركة لأفريقيا وملجاش» ضمت مجموعة الدول الفرنسية.

وعندما عادت أزمة الكونغو من جديد واندلعت الثورة مرة أخرى لم تتريد الدول الثورية، وفي مقدمتها مصر، في تأييد الثوار الكونغوليين بكل قوة، ولم تكن دول الدار البيضاء هذه المرة وحدها، فقد انضم إليها - في هذا التأييد - دول جديدة مثل : تنزانيا، وأوغندا، وكينيا، وموريتانيا، وكونغو برازافيل، والصومال، وبورندي، وزامبيا، والسودان، ووصل الأمر إلى حد منع "تشومبى" - وكان رئيسا لوزراء الكونغو - من حضور اجتماعات المنظمة في القاهرة عام ١٩٦٤، وذلك بموافقة أغلبية أعضاء المنظمة.

وبعد الغزو البلجيكي الأمريكى للكونغو فى عام ١٩٦٤ صوتت عشرون دولة أفريقية « من مجموع ٣٥ دولة مستقلة» فى الأمم المتحدة ضد هذا الغزو الذى تم بالاتفاق مع "تشومبى" رئيس الوزراء.

وكان هذا كله دليلا كافيا على أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تصبح قيذا على الثورة الأفريقية، فلم يكن "عبدالناصر" ولا "أنكروما" ولا "سيكوتورى" ولا "نيريرى" .. من القادة الذين يمكن أن يتركوا الجوهر الثورى للوحدة الأفريقية من أجل الحفاظ على مجرد شكل هذه الوحدة، فعندما اصطدم الجوهر بالشكل كانوا دائما مع الجوهر، وهذا ما حدث تماما فى أزمة الكونغو التى كادت أن تعصف تماما بمنظمة الوحدة الأفريقية الوليدة.

وقد حرص "عبد الناصر" على حضور جميع اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية على مستوى القمة منذ قيامها حتى نكسة يونيو سنة ١٩٦٧، وكانت هذه الاجتماعات دائما فرصة يلتقى فيها "عبدالناصر" ببقية الرؤساء الأفارقة، الأمر الذى أفاد كثيرا فى إقامة علاقات ثقافية ممتازة بين مصر ومعظم دول القارة.

كما أفاد فى إيجاد التقارب بيننا وبين دول المجموعة الفرنسية التى استطاعت الدعاية الفرنسية، طوال فترة حرب الجزائر، أن تصور

"عبدالناصر" لدى رؤسائها بصورة الزعيم المثير للمتابع والمعرض على الانقلابات، والذي يريد دائما أن يفرض رأيه وسياسته على الغير، فكانت مفاجأة لهم جميعا في عام ١٩٦٢ ، حيث اجتمعوا بعبد الناصر وشاهدوه في مؤتمر القمة وهو يقوم بدور بناء في المؤتمر يتفهم مشاكل الآخرين ويحترم آراءهم، ويعرض آراءه دون أدنى صلف أو غرور، رأوا عبدالناصر في صورة تختلف تماما عن تلك الصورة التي رسمتها لهم الدعاية الفرنسية طوال سنوات عديدة، وكان هذا ما قاله الرئيس الموريتاني "مختار ولد دادة" "لعبدالناصر" نقلا عن زملائه رؤساء دول المجموعة الفرنسية في أول لقاء لهما.

وعقد أول اجتماع لمجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية في القاهرة في يوليو سنة ١٩٦٤ فكان هذا تأكيدا لدور مصر الفعال والمؤثر في العمل من أجل تحقيق الوحدة الأفريقية وانتخب "جمال عبدالناصر" رئيسا للمنظمة في دورتها تلك.

وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد ولدت في أديس أبابا فإنه قد تم بناء كيائها في اجتماع القاهرة حيث اتفق على تشكيل لجانها المختلفة، وتم اختيار "دياللو تيلي" من غينيا سكرتيرا للمنظمة، ولم يكن الرئيس "سيكوتوري" نفسه متحمسا لهذا الترشيح ، وأراد أن يسحبه في آخر لحظة بحجة أن أي مرشح من غينيا سيجد معارضة شديدة من دول المجموعة الفرنسية.. وكان "عبدالناصر" هو الذي أقنع "سيكوتوري" بالعدول عن ذلك، بعد أن أوضح له أن اتصالاتنا تؤكد أن "دياللو تيلي" سيحصل على أغلبية كبيرة، وكانت مصر قد وقفت منذ البداية وراء ترشيحه لما كان يتمتع به "دياللو تيلي" من كفاءة وديناميكية واتجاهاته الثورية التي عرف بها أثناء وجوده في الأمم المتحدة مندوبا دائما لبلاده.

وبقيام الوحدة الأفريقية (منظمة الوحدة الأفريقية) ساد شعور عام بالرضا في كل أنحاء القارة، واعتبر الأفارقة أنهم توصلوا إلى الصيغة المناسبة لتحقيق الوحدة الأفريقية، وهذات نسبيا الدعوة إلى هذه الوحدة باعتبار أن ما تحقق منها كان كافيا - على الأقل في ذلك الوقت - بل وربما أكثر مما توقعه الكثيرون.

وأصبح شغل الزعماء الأفريقيين المهتمين بالوحدة الأفريقية هو الحفاظ على هذا الإطار إلا واحدا هو الرئيس "كوامي نكروما" الذي لم يكتف بما

تحقق بإقامة المنظمة وظل يدعو لمشروعه فى إقامة الوحدة الأفريقية فى حماس زائد دون كلل أو ملل.

فقد كان "نكروما" يحلم بإقامة الولايات المتحدة الأفريقية، وكان يريد حكومة واحدة لكل أفريقيا تقوم بشئون الدفاع والخارجية كما يريد إقامة نظام نقدى واحد للقارة وبرلمانا لأفريقيا كلها، واستمر "نكروما" فى عرض مشروعه هذا للوحدة فى جميع الاجتماعات الأفريقية مرددا كلماته المشهورة فى طلب الوحدة: «هنا والآن» حتى أصبح هذا المشروع من المشاكل المزمنة داخل منظمة الوحدة الأفريقية.

فقد كان مشروع "نكروما" للوحدة يثير شكوك عدد كبير من الدول وخاصة الناطقة بالفرنسية التى كانت ترى أنها ذهبت إلى أبعد مما ترى بقبولها عضوية منظمة الوحدة الأفريقية التى سيطرت عليها الدول التقدمية، ولم تكن مستعدة لمجرد مناقشة فكرة الوحدة حتى لا تجر على نفسها المزيد من المشاكل.

وقبل انعقاد مجلس رؤساء الدول الأفريقية فى أكرا عام ١٩٦٥ أوفدنى "جمال عبدالناصر" لمقابلة "نكروما" وتبادل الراى معه حول ما يمكن عمله لانجاح المؤتمر، حيث كانت هناك محاولات من مجموعة الدول الفرنسية لإفشاله، وكان من بين ما نقلته إلى نكروما رأى "عبد الناصر" فى مشروع غانا للوحدة.

فقد كان "عبدالناصر" يرى إرجاء هذا المشروع فى ذلك الوقت وعدم مناقشته فى مؤتمر «أكرا»؛ لأن الدول الأفريقية لم تكن مهينة بعد لمثل هذه الخطوة الدستورية، كما كان يرى أن الإصرار على فرض الوحدة أصبح يهدد وجود المنظمة، فقيادة أفريقيا من الزعماء المعروفين بحماسهم الشديد للوحدة من أمثال "سيكوتورى" و"موديبو كيتا" و"نيريرى" هم أنفسهم لا يؤيدون هذا المشروع.

وقلت "لنكروما" إن "عبدالناصر" يعتبر الوحدة الدستورية أصعب وأعقد مراحل الوحدة، وإن الإصرار عليها أو حتى تحقيقها قبل الأوان يؤدى حتما إلى انتكاس هذه الوحدة، وإنه يرى ذلك من منطلق تجربته العملية من الوحدة العربية، وإنه من أجل هذا المفهوم يفضل تأجيل التفكير فى أى وحدة دستورية عربية فى الوقت الحالى إلى أن تنهى لها الظروف الكاملة التى تضمن نجاحها واستمرارها.

وكان "عبدالناصر" يريد أن يجنب "نكروما" معركة فاشلة، وأن يقلل من نقاط الصدام داخل منظمة الوحدة الأفريقية.

وكان عبدالناصر لا يرى غضاضة في قيام الوحدات الإقليمية التي تقوم على أساس جغرافى في أفريقيا، ولا يرى فيها أى تعارض مع وحدة أفريقيا الشاملة إذا قامت هذه الوحدات من أجل المصلحة الحقيقية لشعوبها وليس خدمة لمصالح الاستعمار، وبشرط ألا يكون فى قيامها ما يعارض المبادئ الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وكان "عبدالناصر" لهذا السبب يرى أن الرابطة التي قامت بين دول اتحاد شرق أفريقيا (كينيا وأوغندا وتنزانيا) هي نموذج جيد للوحدة الإقليمية، حيث استطاعت أن تحقق التكامل الاقتصادى فيما بينها فكانت لها عملتها المشتركة، ووحدت الكثير من الخدمات فى الأقطار الثلاثة.

وعندما اختار "عبدالناصر" شكلا للوحدة بين مصر وكل من ليبيا والسودان فى عام ١٩٧٠، لإقامة ما سمي «ميثاق طرابلس» كان فى ذهنه هذا الاتحاد الذى قام وريط بين دول أفريقيا الشرقية الثلاث، اعتقادا منه أن هذا النموذج هو أفضل السبل لتنمية الوحدة والوصول بها إلى الوحدة الشاملة فى المستقبل.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الانهيار الذى أصاب اتحاد شرق أفريقيا بعد ذلك ووصل إلى حد وقف الخدمات المشتركة بين دولة فى عام ٧٧ ، ثم إلى حد الحرب بين دولتين من دوله هما «أوغندا» و«تنزانيا» فى عام ١٩٧٩، هو اختلاف العقيدة بين نظم الحكم فى الدول الثلاث.

فالنظام فى كينيا سار فى طريق رأسمالى واعتمد فى التنمية على القطاع الخاص وحده، وفى تنزانيا اتجه "بيريرى" نحو نظام اشتراكى نظم فيه ٩ ملايين فلاح (من التعداد الكلى ١٦ مليوناً) فى وحدات جماعية تعاونية، أما أوغندا فإن طرد "عيدى أمين" ل ٥٠,٠٠٠ أسبوى كانوا ركيزة أساسية لاقتصاد البلاد دون الاعداد الكافى لذلك ترك أوغندا فى حالة من الفوضى من الناحية الاقتصادية حتى أن ضروريات الاستهلاك لا يمكن الحصول عليها إلا من السوق السوداء، وكانت هذه التناقضات هي التي قضت على هذا النموذج الذى ثبت نجاحه وفعاليته فى وقت من الأوقات، وقبل أن يصل التباين فى العقيدة بين نظم الحكم إلى ما وصل إليه.

- أين تقع الوحدة الإفريقية من الوحدة العربية :

قد لا يكون لهذا السؤال معنى أو للإجابة عليه ضرورة الآن، ولكنه كان مطروحا وبشكل ملح عندما بدأ البحث عن الخطوات العملية لتحقيق الوحدة الإفريقية في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات وقد كان هذا هو الوقت نفسه الذي توجت فيه الجهود الوحدوية في العالم العربي بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا .

فعندما توجه الوفد المصري لحضور أول مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة في أكرا عام ١٩٥٨ برئاسة الدكتور "محمود فوزى" وزير الخارجية وقتئذ، كان أعضاء الوفد يحملون أول جوازات سفر تخرج باسم الجمهورية العربية المتحدة وأذكر أنه عندما استقبل "كوامى نكروما" الدكتور "فوزى" وكنت بصحبته طلب منه إبلاغ "عبد الناصر" أن اسم مصر عزيز على الأفارقة وأنه يرجو ألا يكتفى هذا الاسم بعد أن تغير اسم الجمهورية إلى الجمهورية العربية المتحدة ثم قال إنه لا يتصور أفريقيا بدون مصر .

وكان حديث "نكروما" في حقيقة الأمر يحمل هذا التساؤل: أين ستكون الوحدة الإفريقية في سياسة مصر؟ خصوصا وأنه كان يحلم بحكومة واحدة لكل أفريقيا.

ولم يكن الرد اللبق من الدكتور "فوزى" هو الذى أقنع "نكروما" بأن مصر لم تتخل عن دورها ومسئولياتها الإفريقية رغم الوحدة العربية الجديدة وامتدادها الجديد خارج أفريقيا ، وإنما كانت سياسة مصر الإفريقية واستمرار دورها في مساندة حركات التحرير هو الذى أقنع "نكروما" بعد ذلك، وأقنع معه الأفارقة في جميع أنحاء القارة بأن الوحدة العربية لا تصرف مصر عن الاهتمام والسير في طريق الثورة الإفريقية وطريق الوحدة الإفريقية.

وإذا كان "نكروما" قد أثار تساؤلاته هذه بحسن نية، فقد كانت هناك محاولات أخرى خبيثة قامت بها القوى الاستعمارية في أفريقيا، وبعض الجهات التى تعمل لحسابها، لمحاولة تشويه صورة العرب في القارة وإثارة الكراهية ضدهم، بعد أن فشلت فكرة تقسيم القارة بواسطة الصحراء شمالها عربى وجنوبها أفريقى.

فكنا نرى في جامعة «ماكيرى» بأوغندا على سبيل المثال لوحة وضعها الإنجليز في مكان بارز تمثل الإرساليات التبشيرية الأوروبية وقد جاءت إلى أفريقيا لتخلص الأفارقة من الأغلال التى قيدهم بها العرب، وقصد بها هنا

تجارة الرقيق، وكنا نرى نفس الشيء فى لوحة أخرى بعرض الحائط فى متحف «ليفنجستون» بزامبيا، وهكذا فى أماكن كثيرة وبوسائل عديدة منها: مناهج التعليم التى وضعتها إرساليات التبشير وكلها تؤكد هذا المعنى، فالعرب هم تجار الرقيق والأوروبيون هم المخلصون.

ولا أريد أن أترك هذه الإشارة دون أن أوضح أن العرب استخدموا الرقيق لأغراض تعتبر كمالية لا يقدر عليها سوى العدد القليل من أمراء الإقطاع والأثرياء، ولذلك كانت أسواق الرقيق فى العالم العربى محدودة جداً إذا قيست بأسواق الرقيق فى أمريكا وبعض الموانئ الأوروبية، كما أن العرب الذين اشتغلوا بتجارة الرقيق كانوا يعملون لحسابهم كأفراد جنباً إلى جنب مع تجار الرقيق من الأفارقة ولا علاقة لهم بالحكومات العربية، بعكس الدول الغربية التى كانت تتولى حكوماته مسئولية هذه التجارة تنظماً وتحميها لفترة طويلة من الزمن.

أذكر ذلك ليس تبريراً للدور العربى فى تجارة الرقيق، فهو أمر بشع مهما كانت دوافعه ومهما كانت الأشكال التى اتخذها، ولكن لا يمكن مقارنة ما قام به العرب فى هذا المجال بما قام به الأوروبيون والأمريكيون فى تجارة الرقيق عبر الأطلنطى، التى كانت من أكبر المأسى التى عرفتھا البشرية، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق.

وقد بدأت هذه المأساة عند اكتشاف سواحل أفريقيا الغربية وطريق رأس الرجاء الصالح، وكان من الضرورى تبرير التوسع الاستعماري الاستيطاني بالصاق أوصاف دونية ووحشية على السكان الأصليين لهذه القارة معتمدين على نظرية التمييز البيولوجي لتبرير ذلك، ولتبرير تجارة الرقيق عبر الأطلنطى والتى بدأتها أسبانيا والبرتغال ثم نافسها البريطانيون والهولنديون ثم البلجيكي والدينمارك والألمان والفرنسيون والسويديون، واستمرت حوالى قرن ونصف راح ضحيتها حوالى أربعين مليون أفريقي وصل نصفهم فقط إلى الولايات المتحدة، ومات الباقي فى عمليات النقل غير الإنسانية أو فى تخزينهم فى قلاع بنيت خصيصاً على السواحل فى انتظار المراكب لنقلهم، وذلك فيما عرف بالمثلث العظيم (Great Triangle) فى المحيط الأطلسي، وكان الضلع الأول من هذا المثلث يتجه من أوروبا إلى غرب أفريقيا، حيث تحمل السفن فيه غالباً القماش والخرز والأسلحة النارية والخمر، أما الضلع الثانى فكان يتجه من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد محملاً بالعبيد الذين يباعون فى أمريكا،

ثم أخيرا تعود هذه السفن في ضلعها الثالث إلى أوروبا حاملة معها السكر والطباق والقطن والمعادن المختلفة.

كانت هذه التجارة جزءا من اقتصاديات هذه الدول جميعها تم فيها استنزاف القارة الأفريقية بشكل مخيف ونهب ثرواتها، الأضرار بشعوبها بشكل بشع، استغل ذلك كله لتضخيم الثروة في الولايات المتحدة وهذه الدول الأوروبية، وسيبقى ذلك كله دينا في رقبة هذه الدول عليها أن تسدده يوما ما.

كما أن تجارة الرقيق في العالم العربي لم تكن مقصورة على العنصر الأسود، وإنما تعدت ذلك إلى الجوارى والحسان من جنسيات مختلفة، فقد كانت مشكلة الرقيق في العالم العربي مشكلة اجتماعية في المقام الأول، ولم تكن في يوم من الأيام مشكلة عنصرية، كما كان الحال بالنسبة لأمريكا وأوروبا الغربية.

بلغت المحاولات التي تهدف إلى إظهار التناقض بين العرب والأفارقة مداها بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر مباشرة، فكنا نسمع الأسئلة الخبيثة التي تحاول إظهار التناقض بين القوميتين العربية والأفريقية، وكانت تظهر هذه التساؤلات مركزة في بلاد مثل الصومال وموريتانيا التي لم تكن قد حددت بعد مصيرها من القومية العربية، وحتى السودان لم يسلم من هذه الحملة الخبيثة، فقد كانت هناك محاولات فاشلة تطرح فكرة القومية الأفريقية دائما كبديل للقومية العربية، وكأن على السودان أن يختار بين هاتين القوميتين، وكانت هذه محاولات لإبعاده عن مصر.

ولكن هذه المحاولات كلها لم تستطع أن تبعد مصر أو عرب أفريقيا عن المضي في طريق الوحدة والتضامن الأفريقي، كما أن تأثيرها على الأفارقة كان محددا، ففي حقيقة الأمر لا توجد قومية أفريقية - كما سبق أن أوضحنا - حتى تتعارض مع القومية العربية، أما إذا أريد تفسير القومية الأفريقية على أنها قومية الرجل الأسود، فنستطيع القول بأن الحركة الأفريقية قد تجاوزت هذا التفكير الضيق منذ الخمسينيات، كما سبق أن أوضحنا تفصيلا من قبل.

وبالرغم من فشل هذه الحملة في وقت مسار حركة الوحدة الشاملة في أفريقيا فإنها كانت تسبب لنا أحيانا كعرب بعض المشاكل العارضة، وذلك في بداية تكوين منظمة الوحدة الأفريقية، ولكن سرعان ما اختفت هذه المشاكل تماما بعد أن توطدت صلتنا بالأفارقة داخل المنظمة وزالت كثير

من الشكوك التي كانت قد بنيت على غير أساس إلا من الدعاية المغرضة التي صورت بغير حق العرب وخاصة مصر على أنها تريد إعادة إمبراطوريتها القديمة في أفريقيا.

ففي عام ١٩٦٣ على سبيل المثال عندما اجتمعت الدول الأفريقية في أديس أبابا لوضع ميثاق المنظمة، اعترضت بعض الوفود مثل أثيوبيا ونيجيريا وكثير من الدول الناطقة بالفرنسية على النص الذي يجعل من اللغة العربية لغة عمل مع الإنجليزية والفرنسية في اجتماعات وأعمال المنظمة، وكانت معظم الوفود المعارضة هي من البلاد التي يكثر فيها المسلمون الذين يتكلمون اللغة العربية، وربما كان ذلك يعكس مخاوف هذه الدول من تزايد الصلة بالعرب وانعكاس ذلك على أوضاعها الداخلية.

وعندما عجزنا عن إيجاد حل لهذه المشكلة في اللجان الفرعية، عرض الموضوع في اجتماع الرؤساء حيث خفت كثيرا حدة المعارضة في وجود "جمال عبدالناصر" شخصيا، وامتنع عن الاعتراض كثيرون ممن عارضت وفودهم من قبل مثل "هلاسيلاسي"، لكن "سيكوتوري" انبرى - بطريقته الثورية والعنيفة - يؤيد ويطالب بضرورة استخدام اللغة العربية وهاجم الرافضين لذلك، ثم ذهب إلى حد الاعتراض على النص الذي لم يكن واضحا - من وجهة نظره - الوضوح الكافي، وطلب أن ينص صراحة على استخدام اللغة العربية، شأنها في ذلك شأن اللغة الإنجليزية والفرنسية.

ولم يعترض أحد على اقتراح "سيكوتوري" سوى "عبدالناصر" الذي رجا "سيكوتوري" ألا يصر على تغيير النص لأن تلك العبارة والتي كانت تقول : «.. لغة العمل في المنظمة هي اللغات الأفريقية كلما أمكن والإنجليزية والفرنسية» هي النص الذي وضعته مصر وتريد الإبقاء عليه كما هو، وكان المقصود هو لفت الأنظار إلى أن اللغة العربية ليست لغة دخيلة على أفريقيا مثل الإنجليزية والفرنسية وإنما هي من لغات القارة الأصلية، وهي بطبيعة الحال اللغة الأفريقية الوحيدة في الوقت الحالي الممكن استخدامها كلفة في المؤتمر، ولكن هذا النص يفتح المجال أيضا لبعض اللغات الأفريقية مستقبلا إذا توفرت لها الإمكانيات لتصبح لغة من لغات العمل، وأصبحت اللغة العربية منذ ذلك الوقت لغة رسمية ولغة عمل داخل منظمة الوحدة الأفريقية.

وحدث أيضا في أحد الاجتماعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وأثناء إحدى المناقشات الحادة، أن انفعل أحد الأعضاء - مندوب السنغال - بعد

أن اختلف مع الوفد المصرى، وهاجم مصر متهما إياها باستغلال المنظمة لفرض سياستها على الأفارقة، ثم تساءل مستنكرا عما إذا كانت مصر تنتمى حقيقة إلى أفريقيا أم أن انتماءها هو انتماء عربى؟

وبالرغم من أن رئيس اللجنة - وكان وزير خارجية مالى - أوقف المندوب عن الكلام بحجة أن حديثه خارج عن موضوع المناقشة، كما أنه ليس من حقه أن يشكك فى الانتماء الأفريقى لإحدى الدول الأفريقية المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولكننى وجدت لها فرصة وقتئذ لأوضح أمام هذا الجمع الأفريقى رأى مصر بالإجابة عن هذا السؤال الخبيث، الذى كان يتردد تارة بحسن نية وتارة أخرى بسوء نية، فأيدت رأى رئيس الجلسة فى أنه ليس من حق أحد أن يشكك فى انتماء مصر الأفريقى إلا أننى أود الإجابة عن هذا السؤال المطروح.

قلت وقتها: إن انتماءنا عربى وأفريقى فى نفس الوقت، فالعالم العربى هو العائلة الصغيرة التى ننتمى إليها، والولاء للعائلة لا يتعارض مع الولاء للمجتمع الأكبر سواء كان القبيلة أو العشيرة أو الوطن، وهذا ما نجده فى أفريقيا مجتمعنا الأكبر، ثم إن الدعوة للوحدة العربية شأنها فى ذلك شأن الدعوة للوحدة الأفريقية ليست دعوى عنصرية كى تتعارض مع بعضها، فإذا قرأنا ميثاق الجامعة العربية لن نجد فيه ما يتعارض بأى شكل من الأشكال مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، بل إننا سنجد تشابها كبيرا بين المبادئ التى يدعولها كلا الميثاقين.

ولاشك أن وحدة مصر مع العرب تعتبر قوة لأفريقيا، فامتدادها إلى العالم العربى خارج القارة الأفريقية يضيف قوة جديدة إلى القارة، وقد لمسنا أهمية ذلك فى تأييد العرب لجميع القضايا الأفريقية داخل الأمم المتحدة وخارجها، ونفس الشئ بطبيعة الحال بالنسبة للوحدة الأفريقية التى تعتبر قوة للعالم العربى.

كما قلت: إننا إذا كنا جميعا نؤمن بالتضامن الأفريقى الآسيوى لأسباب عديدة نسلم بها، فإن العرب هم همزة الوصل بين أفريقيا وآسيا.

وما إن فرغت من كلمتى هذه، حتى تتابع معظم الحاضرين فى توضيح ما فعلته مصر من أجل أفريقيا ومساهماتها فى حركة التحرير ومساعدة الدول الأفريقية فى الحصول على استقلالها، وجاءت الكلمات وكأنها مظهرة لتمجيد دور مصر فى القارة وتأكيد أفريقيتها، وفى نفس اليوم

اعتذر وزير خارجية السنغال الذي لم يكن حاضرا هذه الجلسة عما قاله مندوبه ووصفه بأنه لم يعبر فيما قال عن رأى حكومته.

وبالرغم من أن مثل هذا الحدث لم يتكرر بعد ذلك داخل المنظمة، فإنه كان يعكس شيئا من المحاولات التي كانت تبذل ضد مصر للتشكيك فى دورها الأفريقى.

أما فى مصر نفسها فقد كانت صورة الحياة التى يراها ويعيشها المواطن المصرى ويلمسها ويحسها الوافد عليها، وخاصة من الأفارقة لا تعكس الهوية الأفريقية بالقدر الكافى الذى يتناسب مع حقيقة ما كانت قد وصلت إليه مصر من مكانة خاصة فى أفريقيا.

فقد جاءت صورة هذه الحياة والتى يمكن أن تراها فى مختلف دروب الفن والفكر والأدب، وتعكسها نشاطاتنا الثقافية والإعلامية، جاءت فى تعبيرها دون الواقع الأفريقى لمصر، ولا تعكس حقيقة انتمائنا للقارة الأفريقية، هذا فى الوقت الذى كانت تفيض فيه دائما الشخصية العربية على الفكر والوجدان المصرى، وتعكس الحياة المصرية عروبتها فى أصالة وسخاء عظيمين.

وبالرغم من أن هذا الوضع كان أمرا طبيعيا لأسباب عديدة منها حداثة الدعوة للانتماء الأفريقى والوحدة الأفريقية، فإن ذلك كان أمرا مقلقا لمن يهتم بأمر هذه الدعوة ويتعجل نتائجها.

وقد أبدت هذا القلق أمام "جمال عبدالناصر" فى بداية عام ١٩٦٧ فوجدته مدركا لهذه الحقيقة وراغبا فى علاجها ، ولكن جاءت الهزيمة العسكرية فى عام ١٩٦٧ بعد ذلك مباشرة لتؤخر الكثير من مشروعاتنا فى هذا الطريق.

الفصل السابع

أفريقيا من الاستقلال إلى العولمة

- سياسة عدم الانحياز تجنب أفريقيا مشاكل الحرب الباردة.
- أفريقيا تقع مسرحا للحرب الباردة بعد رحيل عبدالناصر.
- تهميش أفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة.
- أفريقيا في عصر العولمة.
- قضية التنمية في أفريقيا.
- إطلالة على مستقبل القارة.

أفريقيا من الاستقلال إلى العولمة

لقد لعبت مصر في عهد «جمال عبدالناصر» دوراً أساسياً في تحرير أفريقيا من الاستعمار التقليدي، ووقف «عبدالناصر» دائماً إلى جانب قضايا الشعوب الأفريقية ضد الاستعمار والجديد وكل ألوان الهيمنة الأجنبية، ووقف مع قضايا التقدم في مواجهة التخلف، وقضايا التحرر ضد العنصرية ونظم الأبارتهيد.

وكان «لعبد الناصر» حس مرهف وقدرة على استشفاف نبض الجماهير وتفهم احتياجاتها وأمانيتها، فكان أهم ما تميزت به سياسته الخارجية هو ارتباطه الوثيق بالجماهير العريضة في مصر وفي الوطن العربي وفي أفريقيا وفي العالم الثالث، ثم قدرته على تحويل حركة هذه الشعوب إلى قوة يواجه بها خصومه في كل المعارك التي خاضها.. حدث ذلك في حرب السويس عندما أمم «جمال عبدالناصر» قناة السويس وفي أعقاب العدوان الثلاثي، حيث وقفت الشعوب العربية والأفريقية والآسيوية مع مصر، وكان لذلك أثره في صدور الإنذار الروسي والموقف الإيجابي «لأيزنهاور» في إفشال العدوان الثلاثي على مصر.

وبعد هزيمة ٦٧ العسكرية كان للتأييد الشعبي الذي حصل عليه عبدالناصر في مصر والوطن العربي وأفريقيا وكثير من بلاد العالم الثالث - والذي تمثل في رفض الهزيمة واستمرار المواجهة مع إسرائيل - فضل كبير في إعادة التوازن لنظام عبدالناصر، واسترداد عافيته عسكرياً وسياسياً رغم الهزيمة.

واستمر «عبدالناصر» في مواجهته الجريئة للاستعمار فلم يتخل - وهو في هذه الظروف الصعبة - عن دوره التاريخي في أفريقيا، والوقوف بحزم لمساعدة الشعوب التي تتعرض لمؤامرات الاستعمار والهيمنة الخارجية، فكانت وقفته الشجاعة لمساعدة نيجيريا في القضاء على مؤامرة الانفصال في «بيافرا»، التي حركها ومولها تحالف الاحتكارات الرأسمالية والاستعمار بالتعاون مع إسرائيل، كان هذا ومرارة الهزيمة العسكرية مازالت تملأ الحلق، فجاء ذلك تعبيراً عن فهمه لشمولية النضال ورؤيته لأبعاد المعركة ضد قوى الاستعمار.

وكما وقف عبدالناصر بجراة وصراحة ضد الاستعمار التقليدي في أفريقيا حتى أصبحت القاهرة القاعدة الأساسية لحركات التحرير في القارة، وقف «عبدالناصر» أيضاً ضد الاستعمار الجديد بجميع أشكاله

وصوره، فرأينا كيف وقفت مصر مع جميع الدول الأفريقية التي تعرضت للضغوط الاستعمارية وقوى الهيمنة سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، وكان هذا خطأ أساسيا في سياسة عبدالناصر الأفريقية.

ـ سياسة عدم الانحياز تجذب أفريقيا مشاكل الحرب الباردة:

وقد ساهمت سياسة عدم الانحياز التي تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية في أن تخرج دول أفريقية عديدة من دائرة النفوذ الغربى، وتحتفظ باستقلالها إلى حد بعيد، وذلك بالاحتماء بمجموعة دول عدم الانحياز في مواجهة أى تدخل أجنبى، وهو أمر لم يكن ليتحقق لولا وجود قادة في أفريقيا من أمثال «عبدالناصر» و«أنكروما» و«سيكوتورى» و«موديبو كيتا» و«نيريرى» وغيرهم من الزعماء الذين التزموا بسياسة عدم الانحياز وناضلوا من أجل دعم هذه السياسة في القارة الأفريقية.

وقد استطاع «عبدالناصر» وزملاؤه من قادة عدم الانحياز في أفريقيا أن يبقوا القارة بعيدا إلى حد كبير عن صراع القوى العظمى، وبعيدا عن مشاكل الحرب الباردة، وذلك من خلال القدرة على التحرك الجماعى لمقاومة أى تدخل سافر من خارج القارة.

وقد كانت أزمة الكونغو فى الستينيات مثلا حيا لإثبات القدرة على مواجهة التدخل الأجنبى فى أفريقيا، وذلك عندما تحركت الدول الثورية فى أفريقيا بإرسال قواتها إلى الكونغو، ثم مساعدة الثورة بكل الوسائل الممكنة ومقاومة الغزو البلجيكى الأمريكى، ثم نجاحها فى خلق رأى عام أفريقى لا يسمح بهذا التدخل ولا يقبل به، وعرفت الدول الاستعمارية أن مثل هذا التدخل فى أى مكان آخر من أفريقيا سوف يثير لها المتاعب ويخلق تيارا معاديا لها فى أنحاء القارة، وفى النهاية، كان حل هذه الأزمة فى داخل نطاق منظمة الوحدة الأفريقية، حيث كانت أفريقيا قادرة - فى ذلك الوقت- على احتواء المشاكل الأفريقية وإيجاد الحلول لها.

وصحيح أن الدول الأفريقية الثورية كانت تستفيد بتأييد الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية فى المجالات الدولية، كما كانت تتلقى منها المساعدة، ولكن الصراع فى أفريقيا بقى فى واقعه صراعا بين الاستعمار والإمبريالية فى جانب والقوى الوطنية والثورة الأفريقية فى الجانب الآخر بعيدا عن صراع الدول الكبرى، وكان الفضل فى ذلك يرجع أساسا

لمجموعة الدول والزعامات التي استطاعت أن تحتفظ بتوازنها كاملا، وهي على ذلك الخيط المشدود بين المعاداة الصريحة الواضحة للاستعمار والهيمنة الأجنبية وبين الالتزام الكامل بسياسة عدم الانحياز ، وعندما فقدت هذه الدول قدرتها في الالتزام بهذه السياسة أصبحت أفريقيا مسرحا لهذا الصراع.

- أفريقيا تقع مسرحا للحرب الباردة بعد رحيل عبدالناصر:

عندما رحل «عبدالناصر» واختفى من قبله أنكروما وتقوقع زعماء آخرون اختل التوازن باختفاء أهم القوى الأفريقية التي كانت تشد أفريقيا إلى سياسة عدم الانحياز وظهر صراع الدول العظمى في أفريقيا، فما حدث من حروب في القرن الأفريقي وفي زائير وفي تشاد لم يكن بعيدا عن هذا الصراع، وأصبحت أفريقيا مسرحا للحرب الباردة.

وكانت البداية في أنجولا ، فعندما تحدد موعد استقلالها في عام ١٩٧٥ كانت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وهي حركة ماركسية تسيطر على العاصمة وعلى معظم البلاد والموانئ الهامة ، وتحركت حكومة زائير التي يرأسها موبوتو لتساعد الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا المتمركزة في المنطقة الشمالية ، حيث قبائل «الكيكونجو» الممتدة داخل زائير بزعامه «روبرتو هولدن» صهر «موبوتو» الذي كان يعيش في «كينشاسا» وتساعدته وتؤيده الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية بطبيعة الحال لا تريد أن ترى نظاما ماركسيا يقوم في أنجولا الغنية بالمواد الأولية من ماس وفوسفات ونحاس وزيوتك ونيكل وبتروول، وكان «موبوتو» أيضا لا يريد أن يرى دولة ماركسية على حدود بلاده التي اختل فيها ميزان العدل الاجتماعي ربما أكثر من أي بلد أفريقي آخر، وحيث أصبح التفاوت بين الثراء الفاحش والفقير المدقع أمرا مفرعا تحدثت عنه كثيرا الصحافة العالمية، هذا علامة على الرشوة والفساد الذي أصبح سمة الحكم في زائير لفترة طويلة.

وتحرك النظام العنصري في أفريقيا أيضا عبر الحدود المشتركة مع جنوب غرب أفريقيا «ناميبيا» لتساعد الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا U.N.I.T.A في الجنوب ، حيث قبائل «الأوفيمبوندو» بزعامه جوناس سافيمبي المدعم من بلجيكا وأمريكا ودول الغرب صاحبة المصالح في المنطقة وتم التنسيق بين الجبهتين الجنوبية والشمالية بقصد القضاء على

الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ومنع قيام دولة ماركسية فى أنجولا .

وكما قدمت الولايات المتحدة الأسلحة إلى كل من «روبرتو هولدن» و«سافيمبي» من خلال زائير وجنوب أفريقيا، كانت الأسلحة الروسية تتدفق بكميات هائلة على الحركة الشعبية لتحرير أنجولا والتي تسيطر على أغلبية البلاد ، ولم تبق الصين هى الأخرى خارج هذه اللعبة فأرسلت بعض الأسلحة إلى الجبهة الشمالية من خلال زائير كما أرسلت إليها بعض مستشاريها العسكريين وبذلك اتسعت دائرة الصراع .

وانتصرت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وبسطت نفوذها على جميع أجزاء أنجولا، وقامت الدولة الماركسية فى لواندا العاصمة ولكن بقى التبرص بها فى جنوب أفريقيا وفى زائير ، حيث وجدت الأعداد الهائلة من اللاجئين الأنجوليين ، فلجأت الحكومة الجديدة إلى طلب المساعدة العسكرية من كوبا، التى أرسلت قوة كويية ومستشارين عسكريين كوبيين لتدريب الجيش الأنجولى ، ولحماية النظام مما أسماه الأنجوليون الغزو الخارجى من زائير وجنوب أفريقيا .

ومن الصراع الموجود بين النظام فى زائير والنظام فى أنجولا استفاد تنظيم كونغولى معاد لموبوتو وحكومته هو (جبهة التحرير الوطنية الكونغولية) F.N.L.C. الموجود بين اللاجئين الكونغوليين الذين يعيشون فى شمال غرب أنجولا فى مواجهة إقليم شابا (وهو ما عرف قديما بإقليم كاتنجا) وقد نشأ هذا التنظيم فى عام ١٩٦٨ وكانت قواته من جندرمة تشومبى الذين هربوا إلى أنجولا بعد تولى موبوتو السلطة فى ليوبولدفيل عام ١٩٦٥ .

اتجهت أنظار هذا التنظيم إلى تأييد حكومة أنجولا الجديدة ، وتحول بولاته إلى حركة المقاومة الشعبية بعد أن كان يتعاون مع البرتغاليين من قبل ورحب الأنجوليون بذلك واستفادوا بهذا التنظيم لصد رجال العصابات من الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا التى تساعدها زائير ، وفى المقابل سمحوا لهم بما يشبه الحكم الذاتى داخل إقليمهم فى شمال غرب أنجولا ، وهم يملكون فى هذا الإقليم مزارع واسعة ومناجم للماس وكانت عندهم قوة مسلحة قوامها ٥٠٠٠ رجل مسلح .

وكان هؤلاء هم الذين قاموا عام ١٩٧٨ بمهاجمة كلويزي Kolwezi فى إقليم شابا بغية إسقاط حكم «موبوتو» وإقامة نظام راديكالى فى كينشاسا .

وفى مواجهة هذا الهجوم قام «موبوتو» بالاستعانة بقوات فرنسية وبلجيكية نقلتها طائرات (سى ١٤١) الأمريكية ، واشتركت معها بعض

الدول الأفريقية المتحالفة مع المغرب وادعى «موبوتو» عندما طلب هذه القوات أنه يتعرض لغزو كوي دُبرَ لحساب الاتحاد السوفيتي ، وأرسلت الصين بعض الأسلحة والمستشارين العسكريين وبعض المساعدات الأخرى لزائير كما وصل وزير خارجيتها في يونيو ١٩٧٨ إلى كينشاسا لإظهار تضامنها وتأييدها للرئيس «موبوتو».

وأمكن لهذه القوات وقف الزحف القادم من أنجولا ولكن بعد أن ترك أفريقيا نهبا لصراع القوى الكبرى ، بل إن الصراع بين دول الاستعمار نفسها بدأ واضحا عندما حدثت أزمة بين بلجيكا وفرنسا بعد أن أسرعت الأخيرة بإرسال قواتها إلى زائير في شهر مايو سنة ١٩٧٨ ، فقد اعتقد البلجيكي أن فرنسا تريد زيادة نفوذها الاقتصادي هناك على حساب بلجيكا وحسب قول البلجيكي - المعلن في ذلك الوقت- أنه تسربت إليهم معلومات تفيد أن وزارة الخارجية الفرنسية تعمل لإقناع «موبوتو» لشحن نحاس بلاده إلى دنكرك بدلا من أنتويرب Antwerp في بلجيكا.

وعادت فرنسا بقواتها إلى أفريقيا معيدة إلى الأذهان صورة كريمة من صور السيطرة الاستعمارية ، فتواجدت قواتها في تشاد لتحمي نظاما ششا ضد الثورة التي تحظى بتأييد الأغلبية العظمى للبلاد، ثم أصبح الفرنسيون في تشاد هم الذين يديرون الناحية المالية بجانب تحملهم مسئولية الدفاع، ولم تعد الحكومة التشادية تباشر عملها من الناحية الفعلية، كما تواجدت القوات الفرنسية في جيبوتي والسنغال وساحل العاج والجابون وتواجد مستشاروها العسكريون في بورندي والكاميرون والنيجر وفولتا العليا وتوجو وموريتانيا ، فقد أصبح هناك ٢٠ دولة أفريقية لها مع فرنسا اتفاقات خاصة بالمساعدة العسكرية وخمس دول أفريقية تربطها بفرنسا اتفاقات دفاع مشترك.

وقد أرسلت فرنسا قوات عسكرية إلى زائير في أعقاب مؤتمر الدول الخمس (أمريكا - بريطانيا - فرنسا - ألمانيا الغربية - بلجيكا) الذي عقد في باريس (يونيو سنة ١٩٧٨).

وفي مواجهة التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا كان هناك التواجد العسكري الكوي ، الذي لم يكن يقل عنه عددا وانتشارا، فعلاوة على تواجد القوات الكوية في أنجولا في ذلك الوقت، فقد كانت موجودة أيضا في إثيوبيا وموزمبيق والكونغو برازافيل وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وسيراليون وساوتومي وبنين.

ورغم أن هذا التواجد الكوي يختلف في شكله وأهدافه وأسبابه كل الاختلاف عن تواجد قوات الدول الاستعمارية فإنه في النهاية جعل من

صراع القوى العظمى حقيقة فى أفريقيا .

فكاسترو يشعر أن له رسالة فى أفريقيا ، باعتبار كوبا دولة (أفرو أمريكية) ومن أجل ذلك يرى أن عليه مساعدة الأفارقة ، والكوبيون يشدهم الحنين للعودة إلى المذابع الأصلية للغالبية العظمى من الشعب الكوبى القادمة أصلا عبر موجات الهجرة الإجبارية من أفريقيا خلال القرون الماضية ، وكذلك كان كاسترو مازال يعتبر عدوه الأول أمريكا، وكان يعتقد أن خلق المشاكل لها فى أماكن بعيدة قد يبعدها عن كوبا نفسها ، وبالإضافة إلى هذا فإننا لا يمكن أن نستبعد عملا يتعلق بفلسفة الثورة الكوبية وهو إيمانهم بفكرة تصدير الثورة إلى الشعوب الأخرى .

ولاشك أن الاتحاد السوفيتى كان يرتاح ويؤيد هذا التواجد الكوبى الذى يخدم استراتيجيته فى أفريقيا الجنوبية ، كما كان يهم السوفييت أيضا مواجهة النفوذ الصينى المتصاعد فى هذه القارة والذى كان ينمو فى ذلك الوقت جنبا إلى جنب مع النفوذ الأمريكى .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت تتبع سياسة أفرقة الصراع الدائر فى القارة لحسابها، وخاصة بعد أن وجدت دولا أفريقية مستعدة للقيام بهذا الدور ، وفى نفس الوقت كانت متحالفة مع بلجيكا وفرنسا التى أعادت تواجدها العسكرى فى أفريقيا لحماية مصالحها تحت ستار العلاقة التقليدية وارتباط المصالح بينها وبين الدول التى كانت تستعمرها .

وكانت أخطر النتائج المترتبة على اشتعال صراع القوى العظمى فى أفريقيا هى حرب الأنظمة الأفريقية التى ارتبطت بهذه القوى، وتمييع المواجهة التى كانت حدودها الفاصلة واضحة بين القوى الوطنية والثورية فى جانب والقوى الاستعمارية فى الجانب الآخر ، فقد أصبح هناك جيوش أفريقية عديدة تخوض معارك ساخنة فى هذا الصراع متحالفة مع قوات الاستعمار القديم. فرأينا القوات المغربية على سبيل المثال وقد ذهبت إلى زائير مع القوات البلجيكية والفرنسية لحماية نظام «موبوتو» ضد ما يسمى بالزحف الماركسى القادم من أنجولا وذلك عام ١٩٧٨، ورأينا القوات الكوبية والاتحاد السوفيتى متورطين فى اثيوبيا مع النظام الماركسى ضد حركات التحرير فى إريتريا .

كما ترتب على هذه الانقسامات تعمق الخلافات الإثنية فى أفريقيا المترتبة على هذه الانقسامات ، والتى أغرقتها القوى المتصارعة بالأسلحة ، وفى نفس الوقت شهدت هذه الفترة تدفق المساعدات المادية من جانب القوى العظمى لدعم الأنظمة المتحالفة معها، وهكذا أصبحت أفريقيا مسرحا لصراع القوى العظمى .

- تهمة إفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة :

بانتهااء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتى ، قل الاهتمام بإفريقية إلى حد كبير واتجهت أولوية المساعدات والاستثمارات الأوروبية إلى دول أوروبا الشرقية، واختصرت المساعدات الأوروبية والغربية لإفريقية إلى برامج هزيلة للإغاثة فقط فى علاقة إحسان مثل برامج محاربة الفقر، بعد أن كانت تتم بدوافع استراتيجية ، وقد بلغت جميع المساعدات التى قدمت لإفريقية- بما فى ذلك قروض صندوق النقد الدولى- مبلغ ٦,٢٢٥ مليار دولار فقط طوال حقبة التسعينيات. ولكن بقيت الأسلحة التى أغرقت بها هذه الدول فترة الحرب الباردة، مكدسة فى أيدي الأفارقة ، وكانت الحروب الإفريقية قد أخذت طابعها القبلى والإثنى نتيجة عمق الخلافات أثناء هذه الفترة، فاستمرت هذه الحروب واتسعت رقعتها، وظهرت حرب الإبادة بعد أن أصبحت دوافعها عرقية إثنية.

وهناك حصر لعدد الحروب والنزاعات الداخلية المسلحة التى استعرت حول العالم فى الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥، وكان عددها ٢٥ منها ١٦ حرباً وصراعات داخلية فى إفريقية وحدها.

ترتب على ذلك نزوح أعداد مهولة من اللاجئين الإفريقيين وصل، عدد من تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ١١,٨ مليون نسمة (١) ، وذلك فى عام ١٩٩٥ بنسبة ٤٣,٢٣٪ من مجموع من تهتم بهم هذه المفوضية على مستوى العالم.

خصخصة الأمن فى إفريقية :

كما رأينا لم تتوقف الحروب بانتهااء الحرب الباردة ، وتوقف المساعدات العسكرية الخارجية الرسمية، فمع موجة الخصخصة ظهر لوردات الحرب وظاهرة الارتزاق العسكرى فى هذه الحروب الداخلية، حيث ظهرت الشركات الخاصة للأمن لتلعب دوراً مهماً فى تنفيذ السياسات الجيوبوليتيكية لبعض الدول الأوروبية خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة أو لحساب شركات متعددة الجنسية ، بهدف دعم أنظمة معينة يستفاد منها اقتصادياً، أو التدخل ضد نظام معين واستمرار شركات السلاح فى بيع الأسلحة لإفريقية، وقد تم الكشف عن تدخل مثل هذه الشركات الكبرى فى كل من أنجولا وسيراليون وغينيا وليبيريا، وتوجد عمليات أخرى لم يعرف

(١) مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (١٩٩٦) - حالة اللاجئين فى العالم

عنها الرأي العام الأفريقي شيئاً ربما لصغر حجمها ، وهى تتم بتأييد ودعم دول أوروبية كبرى.

ومن أبرز الشركات التى تتنافس على عقود تدريب وتسليح تلك الشركات الأمنية الخاصة، شركات بريطانية - جنوب أفريقية ، وأخرى فرنسية، وكذلك إسرائيلية ، والأخطر من ذلك أن بعض هذه الشركات الخاصة تدخل فى عقود لحماية بعض الرؤساء والزعماء فى أفريقيا، وتأمينهم من جيوشهم ومن تكرار الانقلابات، وتقوم شركات مرتزقة أخرى بتدريب ميليشيات قبلية خاصة، وتوفر لها السلاح، والنماذج كثيرة، منها تعاقد رئيس الكونغو برازافيل (دينيس ساسو نوجوسو) مع شركات مرتزقة فرنسية لتدريب وتسليح الحرس الخاص به، فى حين تعاقد معارضه «ليسويا» مع شركات إسرائيلية وجنوب أفريقية، لتدريب وتسليح ميليشياته من الزولو، بينما تعاقد المنافس الثالث لهما مع شركات بلجيكية.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الشركات عادة لا تكون بعيدة عن أجهزة مخابرات الدول الأوروبية، ولعظم هذه الشركات مكاتب تمثيل مسجلة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وفى ليبيريا التى تفتقر إلى سلطة مركزية قوية تقوم شركات استخراج الماس واليورانيوم والذهب، وما إلى ذلك من المعادن النفيسة، بالاستعانة بجماعات من المرتزقة الأوروبيين، مرتبطة مع دول غربية حسب انتماء الشركة والدولة التى تحمى مصالحها.

وهذه الشركات والجماعات لا تلتزم بأى ضمانات لحقوق الإنسان ولا باحترام القانون الدولى أو القانون الدولى الإنسانى، حيث إن ذلك كله يتعارض مع مفهوم الكسب السريع الذى تسعى لتحقيقه تلك الشركات.

وقد ترتب على خصخصة الأمن بهذه الطريقة تكريس الصراعات الإثنية وفى كثير من الحالات انهيار بناء الدول القومية الذى كان هدفا عقب استقلال دول القارة فى عقد الستينيات.

- أفريقيا فى عصر العولمة :

استجابت معظم الدول الأفريقية لعمليات الخصخصة وتوجيهات صندوق النقد الدولى، وخططه للتكيف الهيكلى وشروط البنك الدولى، ورغم إرهاب هذه الشروط للاقتصاديات الأفريقية ، فإن عددا من الدول الأفريقية استطاع أن يحقق ارتفاعا فى معدلات النمو الاقتصادى فى أوائل التسعينيات ، فقد حققت غانا وزمبابوى مع حوالى خمس عشرة دولة

أفريقية معدلات تعدت نسبة ٥٪ في برامجها ، إلا أن هذه المعدلات هبطت بشكل كبير وفي فترة وجيزة نتيجة ما فرضته اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية من شروط ، فضلا عن انهيار أسعار الصادرات الأفريقية.

وقد استجابت معظم الدول الأفريقية عام ١٩٩٠ لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فيما سمي بالالتزام المتبادل بين أفريقيا والمجتمع الدولي، حيث تستمر القارة في السير قدما نحو عملية الإصلاح الديمقراطي والإصلاح الهيكلي في مقابل أن يستمر النظام العالمي في تقديم المساعدات اللازمة للتنمية.

وقد تم التحول في معظم دول القارة نحو الليبرالية الاقتصادية بسرعة ، أما الإصلاح الديمقراطي فقد نجح في عدد من الدول الأفريقية أصبحت فيها الانتخابات وسيلة حقيقية لتداول السلطة ، كما هو الحال في جنوب أفريقيا والسنغال ونيجيريا ودول أخرى إلا أن أغلبية الدول الأفريقية اقتصر فيها الإصلاح الديمقراطي على التعددية السياسية الشكلية دون الاهتمام بمؤشر الشراكة السياسية للمواطن، ودون المساس بنظام الحكم الفردي الذي تتميز به هذه الأنظمة.

ويعانى مشروع الدولة الوطنية في أفريقيا من الإجراءات والأفكار التي تدفع إلى انسحاب دور الدولة بحجة مقرطة القطاعات الاقتصادية والمدنية، وترتب على ذلك أيضا أن انسحبت معظم الشعوب بدورها من ساحة الهوية الوطنية أو القومية إلى أشكال من الهوية العرقية أو الطائفية ، أو إلى أنماط من الأصولية والسلفية تسهم كلها في تدمير دور الدولة.

وتتسع دائرة الفقر في ظل العولة ، حيث يحدث استقطاب في الثراء واستقطاب في الفقر، وتجد الدولة نفسها لا تستطيع التدخل في توزيع الثروة وتحقيق قدر من توازن المجتمع على غرار ما كان في الستينيات والذي قامت شرعية الدولة وقتئذ على أساسه فهناك ١٦ مليونا في أفريقيا لا يجدون الغذاء الكافي، منهم ٨ ملايين في القرن الأفريقي.

وقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا في أواخر التسعينيات بشكل كبير حتى أنها وصفت بأنها «الخاسر الأكبر» في مجرى التطور الاقتصادي والسياسي للعالم الثالث. فرغم أن أفريقيا تستوعب ١٢٪ من إجمالي سكان العالم، فإنها لا تحوز أكثر من ٣,٢٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وقد حققت أقل معدلات النمو الاقتصادي في أواخر التسعينيات، ومن بين الحجم الكلي للتدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والتي بلغت ٣٥٠ بليون دولار، فإن نصيب أفريقيا لم يتجاوز ١٥ بليون، أي بحصة نسبتها ٤٪ تقريبا، وبلغت مجموع ديون

أفريقيا الخارجية ٣٥٠ بليون دولار عام ٢٠٠٠.

ومن المخاطر التي تواجهها أفريقيا ، تهميش دور الدولة وضغط مؤسسات العولة لتحكيم آليات السوق لتكون بديلا للدولة، إلا أنه من الخطأ أن نتصور أن آليات السوق وحدها - رغم أهميتها- يمكن أن تحقق التوازن المطلوب في هذه المجتمعات التي توجد فيها النزاعات العرقية والقبلية التي تهدد وحدة الدولة، وإذا كانت الدولة قد أصابها الفساد، فالحل ليس بإلغائها وإنما يكون بإصلاحها.

ورغم الانتقادات الشديدة التي توجه لدولة ما «بعد الاستقلال» فإن متوسط الدخل القومي المحلى في أفريقيا تزايد خلال الستينيات والسبعينيات (فترة ازدهار الدولة الوطنية) بنسبة ٥,٧ ٪ بينما وصل ٩,٩ ٪ ما بين عامي ٩٠ - ١٩٩٥ ، وتضاعف الدخل القومي في الفترة الأولى لنحو ستة أضعاف.

ومع الرغبة في سرعة الاندماج في السوق العالمية شهدت القارة الأفريقية العديد من التجمعات الاقتصادية الأفريقية أهمها الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) ومنها السادك (الجماعة الاتثمانية لأفريقيا الجنوبية) والإيكواس والساكو، وتجمع الساحل والصحراء والإيجاد وغيرها من التجمعات الأخرى، وتحاول جميعها أن تقوم بدور ما يسمى بالإقليمية الجديدة "New Regionalism"

التي تنشأ عادة لتكون حلقة وسيطة بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمى من ناحية أخرى، وتدور كلها حول فكرة التوحيد والرغبة في الخروج من دائرة التهميش في عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة ، ولكن الملاحظ أن هناك عقبات كثيرة تحول دون قيام تكامل حقيقى داخل هذه التجمعات، فالتشابه في اقتصاديات دول المناطق المحدودة في أفريقيا يحد كثيراً من نمو التجارة البينية، كما أن معظم هذه التجمعات تعاني من وجود تفاوت كبير في درجة النمو ، مما يجعل بعض الدول الأقل نمواً تتردد في التمسك بالعضوية، وخاصة إذا كانت هناك دولة تطفئ نسبياً على الآخرين ، كما يلاحظ أنه لا يوجد تجمع من هذه التجمعات يضم كل أو معظم الدول القادرة اقتصادياً في أفريقيا مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر والكونغو وكينيا.. إلخ، وهى الدول التي تستطيع أن تكون قاطرة لإيجاد تكامل أو تعاون أوسع داخل أفريقيا.

وقد تكون الفرصة متاحة الآن مع الانتقال إلى الاتحاد الأفريقي، خاصة وأنه استحدثت أهدافا جديدة لم تكن في منظمة الوحدة الأفريقية، وأهمها التأكيد على ضرورة التعجيل بتكامل القارة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعزيز التنمية المستدامة.

- قضية التنمية في أفريقيا :

عندما دخل الاستعمار أفريقيا منذ ٤٠٠ عام، تسبب في تحطيم التوازن الداخلي الذي تقوم عليه أسس التنمية والتطور الذاتي، وذلك بإقحام عوامل غريبة عن القارة للتحكم في مقدراتها، واتباع سياسات من شأنها فرض الحضارة الغربية وطمس ما عداها، وتعرضت أفريقيا لعملية نهب لثرواتها بعد أن تعرضت لتفريغها من قواها البشرية، بأبشع الطرق في عملية نقل الرق عبر الأطلنطي، ومازال نهب الثروات الأفريقية قائما حتى الآن وإن تغيرت صورته وأساليبه.

فعندما احتل الفرنسيون السنغال- على سبيل المثال- كان الإنتاج الزراعي هناك متوازنا بالشكل الذي يحقق الاكتفاء الذاتي، فالسنغاليون يأكلون الأرز بكثرة، ويزرعونه بوفرة وجاء الفرنسيون ليوقفوا زراعة الأرز بحجة أن الأرز المستورد من فيتنام أرخص من المنتج محليا، وتحول معظم الإنتاج الزراعي إلى الفول السوداني، وعندما خرج الفرنسيون من السنغال، لم يعد الأرز الفيتنامي رخيصا ولا في متناول اليد، واستمر اعتماد السنغال على محصول واحد- هو الفول السوداني- تتحكم في تسويقه شركات فرنسية كما تتحكم في تحديد سعره، هذا النموذج الذي أطلق عليه «دكتاتورية الفول The Tyranny of Nuts» هو نموذج متكرر في كثير من دول أفريقيا.

فقد اتجه الاستعمار الأوروبي لجعل من أفريقيا موردا فقط للمواد الخام، فكانت التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء القارة تنمية من أجل مصالح الدول المستعمرة في المقام الأول، وليس لصالح الشعوب الأفريقية، فهي تنمية لتوفير احتياجات الصناعة في أوروبا ثم الاحتفاظ فافريقيا سوقا مفتوحا لبضائعها، وكان هذا هو حال الاقتصاد المصري عندما قامت الثورة المصرية عام ٥٢ والذي كان قائما على أساس جعل مصر مزرعة للقطن لتشغيل مصانع النسيج في لانكشير، اللهم إلا بعض الصناعات الوطنية التي قامت في مصر، ولم يكن للإنجليز يد في إنشائها، لذلك كان اتجاه مصر بعد الثورة للتصنيع - وخاصة الصناعات الثقيلة - أمرا مقلقا

للدول الاستعمارية خوفاً من أن تخلق نموذجاً يغير طبيعة العلاقة بين هذه الدول وأفريقيا.

وعندما خرج الاستعمار التقليدي من أفريقيا واستقلت الدول الأفريقية، كان الأوروبيون قد تركوا اقتصاداً مشوهاً وبنية أساسية مشوهة، أقيمت كلها بالشكل الذي جعل هذه الدول حديثة الاستقلال تستمر في خدمة أوروبا وتعتمد اقتصادياً وأمنياً عليها.

واستمرت هذه العلاقة المشوهة بين أوروبا وأفريقيا (حتى تستمر أفريقيا مصدراً للمواد الخام الرخيصة وسوقاً مفتوحة للبضائع الأوروبية المصنعة)، وكان الإبقاء على هذه العلاقة أمراً ساهم في استمراره صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبرامج الإصلاح الهيكلي التي تعمل كلها على أن يكون أي نمو اقتصادي في هذا الاتجاه.

وقد عرفت من الرئيس «جمال عبدالناصر» الذي قامت بينه وبين (ماكنمارا) علاقة ود نشأت عندما كان الأخير وزيراً للدفاع الأمريكي في إدارة «أيزنهاور» في أعقاب حرب السويس، عندما كان موقف هذه الإدارة رافضاً للعدوان الثلاثي عام ٥٦ ثم عين بعد ذلك مديراً للبنك الدولي، وجاء في زيارة للقاهرة وقابل الرئيس «جمال عبدالناصر». وبادر (ماكنمارا) قائلاً إنه الآن في موقع يستطيع فيه أن يقدم بعض الخدمات لمصر، وسأل الرئيس «عبدالناصر» عما يريده من البنك الدولي، وهنا، قال الرئيس عبدالناصر إن مصر تتجه نحو التصنيع وتريد قروضاً لبعض هذه الصناعات وأجاب «ماكنمارا» بكل صراحة موضحاً أن هذا هو الشيء الذي لا يستطيع أن يقدمه وإلا فقد وظيفته، فهو معين من قبل الدول الصناعية الكبرى، وعليه أن يرعى مصالحها وهو إذا ساعد دولة مثل مصر في عملية التصنيع معنى ذلك أن يضيق من الأسواق المفتوحة أمام هذه الدول وصناعاتها، في حين أنه من المفروض أن يعمل على فتح هذه الأسواق أمام منتجات هذه الدول، وأن كل ما يستطيع أن يقدمه من المساعدات يكون للصرف المغطى أو أي مشروعات تنمي الموارد الخام التي تنتجها مصر أو بعض المنتجات الزراعية، أو في إقامة البنية التحتية. وأذكر هذه القصة لأؤكد ما ذكرته سابقاً عن دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والقروض وكل وصفات الإصلاح الاقتصادي التي تقدمها هذه المؤسسات، والتي تدور كلها حول الإبقاء على شكل العلاقة بين الغرب - وخاصة الدول الصناعية الكبرى - وأفريقيا في هذه الحدود، فهي مساعدات وإصلاح من أجل أن تستمر الدول الأفريقية في سداد التزاماتها وأن تدور عجلة الاستهلاك، ولكنها لا تعتبر إصلاحاً اقتصادياً يحقق التنمية بشكلها

المتوازن والشامل والسليم بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية التي تجعل من التنمية حقا من حقوق الإنسان، وتجعل لكل مواطن حقا في هذه التنمية.

ولأن الدول الصناعية الكبرى من خلال شركاتها العملاقة تحتكر تسويق معظم المواد الخام التي تنتجها أفريقيا، وتحتاجها هذه الدول في صناعاتها، فهي تتحكم في تحديد أسعارها أيضا والغريب أنه في الوقت الذي يرتفع فيه ثمن السلع المصنعة (التي تدخل فيها هذه الخامات) وترتفع تكلفة النقل وتكلفة التأمين (التي يتحكم فيها الأوروبيون) ، فإن أسعار المواد الخام في هبوط مستمر، وهذا ما يفرخه النظام الاقتصادي العالمي الذي تحكمت ومازالت تتحكم فيه الدول الصناعية الكبرى.

ومن أجل ذلك كان «عبد الناصر» بالاتفاق مع قادة دول عدم الانحياز وعلى رأسها الهند، يتبنون الدعوة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يكون أكثر عدلا ومن هنا جاءت الجهود المصرية لإقامة مجموعة الـ ٧٧ وجهود كثيرة أخرى من خلال الأمم المتحدة ومنظمة UNCTAD، لتصحيح أوضاع التجارة الدولية ووقف حالة النهب والاستنزاف التي تتعرض لها أفريقيا ودول أخرى في العالم الثالث.

وفي اعتقادي أن البلاد القليلة في أفريقيا التي استطاعت أن تخرج من نطاق هذا الاستنزاف الصارخ وتبنت خططا وطنية للتنمية ، هي بعض دول الشمال الأفريقي ومنها مصر التي شهدت هذه الجهود منذ عهد «محمد علي» ، «وإسماعيل باشا» ، إلى أن جاءت ثورة يوليو لتحرر الاقتصاد المصري من التبعية الأجنبية، كما حدث ذلك أيضا بطريقة مختلفة في جنوب أفريقيا ، فقد استطاع النظام العنصري هناك أن يحقق نموا اقتصاديا هائلا، ولكنه لصالح المستوطنين البيض فقط. وبعد انتهاء النظام العنصري بقيت الصناعات الضخمة والصناعات الثقيلة التي أنشأها النظام العنصري هناك، فقد كان الاستنزاف داخليا، ولم تخضع جنوب أفريقيا للاستنزاف الخارجي بالشكل الذي حدث في الكونغو وكينيا وأنجولا وبقية البلاد الأفريقية الأخرى؛ لأن جنوب أفريقيا في ظل النظام العنصري كانت تعتبر جزءا من المنظومة الغربية، وحتى بعد أن فرض العالم حصارا اقتصاديا محكما عليها في أواخر العهد العنصري، استمرت التنمية الداخلية وظهرت صناعات محلية عديدة في محاولة للاعتماد على الذات، ولكن ذلك كله بقي لصالح ٥ ملايين من البيض (الأفريكانز) فقط قبل أن يتفكك هذا النظام العنصري.

وجاءت العولة واتفاقية التجارة العالمية (الجات) وخاصة جولة أوروغواي، مع التطور التكنولوجي الهائل، لتجعل قضية التنمية في أفريقيا أكثر تعقيدا ، فقد اتجه العالم إلى استخدام تكنولوجيا قائمة على المعلوماتية وإيجاد بعض بدائل للمواد الخام الطبيعية، وبالتالي تراجع مردود المواد الطبيعية التي يعتمد عليها اقتصاد معظم الدول الأفريقية، ولم تعد القوة في هذا العالم لمن يملك، بقدر ما أصبحت القوة الحقيقية لمن يعرف.

– إطلالة على مستقبل القارة :

لاشك أن الصورة العامة التي تبدو فيها أفريقيا حاليا هي صورة بائسة، حيث بلغ عدد ضحايا الإيدز والجفاف والقحط أكثر من ١٣ مليونا من البشر حتى عام ٢٠٠٠، كما تشتعل فيها الحروب الأهلية والصراعات العرقية التي أسقطت في السنوات القليلة الأخيرة من ٢-٤ ملايين من الضحايا.

ورغم أن أفريقيا قد استكملت استقلالها من الناحية النظرية، فإنها مازالت تقع تحت هيمنة الدول الصناعية الكبرى ربما بشكل مختلف ، فقد استبدلت جيوش الاحتلال بآليات جديدة مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. والشركات متعددة الجنسية، وأجهزة المخابرات الغربية، التي تعمل على مبادلة السلاح بالماس والسلع الثمينة التي تنتجها أفريقيا، من خلال المافيا وجماعات المرتزقة، بالإضافة للاتفاقيات غير المتكافئة مع العديد من دول القارة، كل ذلك ساعد في استمرار نهب ثروات أفريقيا، كما ساعد على استمرار هذه الأوضاع الفساد الذي تمكن من أجهزة الحكم في العديد من البلدان الأفريقية.

وفي مقابل هذه الصورة البائسة، هناك إمكانيات هائلة في هذه القارة وطاقات مهدرة، وثروات يمكن الاستفادة منها ، فتملك أفريقيا أكبر مخزون في العالم من الماس والذهب والكوبلت ، و٢٢٪ من نحاس العالم، و٣١٪ من الفوسفات وغيرها من المعادن الاستراتيجية مثل اليورانيوم والكولومبيت والبلاتين والفانديوم والكروم، ويكفي أن نعلم أن خمس احتياطي البوكسيت في العالم كله موجود في غانا وغينيا، وتبلغ مساحة الكونغو وحدها ما يعادل مساحة أوروبا الغربية كلها، وبها من الثروات الطبيعية ما يفوق الثروات الموجودة في هذه البلاد. هذا علاوة على الإمكانيات الزراعية الهائلة، ففي بلد مثل السودان – على سبيل المثال- يوجد ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة على المطر يمكن أن تكفي غذاء القارة كلها، وفي وسط أفريقيا توجد إمكانية لإنتاج أكبر طاقة هيدروإلكتريكية في العالم.

إنه لم يعد من الممكن استنهاض أفريقيا إلا بتفاعل حقيقى بين دولها من أجل تصحيح علاقتها بالعالم الخارجى وخاصة دول الاستعمار القديم وقد كان ذلك أمراً مستحيلاً قبل استكمال استقلال الدول الأفريقية، كما كان مستحيلاً فى فترة الحرب الباردة عندما كانت التحالفات مع الدول العظمى مفروضة على العديد من الدول الأفريقية.

أما وقد خرجت أفريقيا عن الدوائر الأولى لاهتمام العالم، ولم تعد هناك خطوط حمراء فى أفريقيا لايجوز الاقتراب منها، كما كان الأمر سابقاً عندما كانت مسرحاً لصراع القوى العظمى، فقد تكون هناك إمكانيات لتغيير هذه الأوضاع، واعتقد أن هذا ما عبر عنه الرئيس الأوغندى «موسوفين» مؤخراً عندما قال ما معناه: إن قليلاً من تهميش أفريقيا سيكون فى صالحها فقد أصبح من الممكن على سبيل المثال إنهاء الحرب الأهلية والنزاعات العرقية الدائرة فى أفريقيا دون الاصطدام بمصالح الدول الكبرى ويساعد على ذلك كله قيام الاتحاد الأفريقى الذى حل محل منظمة الوحدة الأفريقية التى أنشئت عام ١٩٦٣، بعد أن أنجزت مهمتها الرئيسية وهى استقلال الدول الأفريقية وإنهاء سياسة الفصل العنصرى، وعلى الاتحاد الجديد أن يبدأ مهمته الرئيسية وهى تحقيق الاعتماد المتبادل بين دول القارة الثلاث والخمسين من أجل تنمية حقيقية يكون المستفيد الأول منها شعوب هذه الدول.

وسوف يتوقف مدى القدرة الأفريقية على تغيير علاقاتها مع دول الاستعمار الغربى القديمة وقوى الهيمنة العالمية، على مدى نجاح الاتحاد الجديد فى تحقيق قدر من التكامل الاقتصادى بين دوله، ومدى تماسك هذه الدول حتى تزيد من قدراتها التفاوضية، حيث لم يعد فى هذا العالم مكاناً للكيانات الصغيرة، وسوف يكون أمام هذا الاتحاد جدول أعمال لا بد أن ينتهى منه ليكون مهياً لإنجاز مهمته الأساسية، وأول بنوده إنهاء النزاعات والحروب الأهلية، وهذه تحتاج إلى دور يقوم به بعض الحكماء من رؤساء الدول الأفريقية، بالإضافة إلى آلية فض المنازعات، وثانى بنود هذا الجدول هو قضية الديمقراطية والمشاركة الشعبية وحقوق الإنسان، وقد أصبح لدى الأفارقة آلية متقدمة يمكن تفعيلها وهى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، كما أن هناك إنجازات مهمة فى هذا المجال تمت فى عدد من الدول الأفريقية، وأخيراً لا بد من الاقتراب من قضية الفساد التى استشرى فى جميع أنحاء القارة، وليس هناك حل لهذه القضية دون الالتزام بحكم القانون ودولة المؤسسات التى يستمد فيها كل فرد سلطاته من الدستور، وكذلك الالتزام بالشفافية، وإيجاد وسائل فعالة للرقابة والمحاسبة. وقد يكون هذا هو البند الأصعب فى تحقيقه والأكثر احتياجاً له.

وقد يكون في قيام الاتحاد الأفريقي فرصة لإطلاق دعوة التوحيد الأفريقي أو «البان أفريكانيزم» من جديد، وهي دعوة تعلق بها الأفارقة وكان لها فعل السحر في تعبئة الشعور الأفريقي في فترة الخمسينيات وأستينيات، عندما كانت حول تحرير أفريقيا من الاستعمار، ويمكن إطلاقها الآن بمفهوم التحرر الاقتصادي والتنمية المشتركة التي تجعل من أفريقيا كيانا كبيرا، أو بمعنى آخر الاعتماد المتبادل بين دول القارة

وإذا كانت دعوة التحرر والاستقلال الأفريقية قد ارتكزت في الماضي على مجموعة الدول القادرة على مواجهة الاستعمار داخل منظمة الوحدة الأفريقية من أمثال مصر وغينيا وغانا وتنزانيا ومالي بقياداتها التاريخية «جمال عبدالناصر» و «سيكوتوري» و «أنكروما» و «نيريري» و «موديبو كيتا»، فإن دعوة اليوم تحتاج إلى مجموعة من الدول التي تسمح اقتصادها وتأثيرها الأفريقي والدولي لتكون قاطرة هذه الدعوة

ولاشك أن مصر بثقلها البشري والحضاري، وموقعها الجغرافي، وتاريخها ورصيدا في تحرير أفريقيا، مهينة لأن يكون لها دور أساسي في الاتحاد الأفريقي وفي استنهاض هذه القارة، وسيبقى دور جمال عبدالناصر في حركة التحرر الأفريقية وإنهاء الاستعمار التقليدي من القارة شاهدا ودليلا على إمكانية ذلك.

ألبوم صور
محمد فائق مع الرئيس عبدالناصر والزعماء الأفارقة.



يوم سفر الرئيس إلى الرياض لحضور مؤتمر القمة ١٩٦٩/١٢/٢٠
ويظهر محمد فائق بين الفريق أول محمد فوزي وأمين هويدي.

رئيس الدولة
في نيجيريا
ورئيس المجلس
العسكري
«جوان»
يستقبل محمد
فائق في مكتبه
بلا جوس.



«جوان»، رئيس الدولة في نيجيريا مع محمد فائق.



محمد هانق مع الزعيم الكيني جومو كينيا.تا.

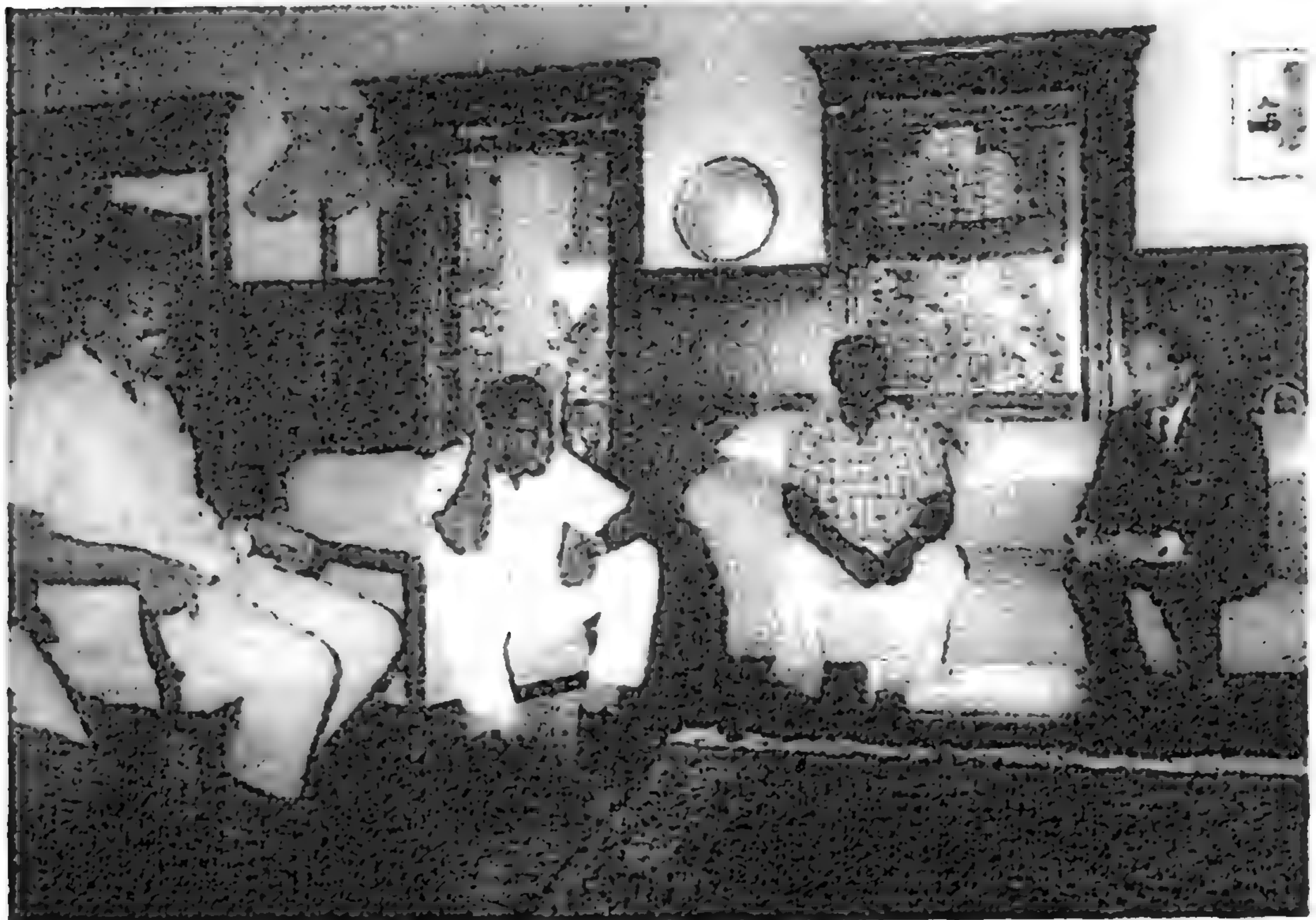


محمد فائق مع الرئيس التنزاني چوليوس نيريري.



الزعيم الكيني جومو كينيا تا بين محمد هانيق وسفير مصر في كينيا ممدوح جبة.

الزعيم
باتريس
لومومبا
يستقبل
السيد
محمد
فاتق.



عبيد كرمي رئيس وزراء زنجبار يستقبل محمد فاتق بعد قيام الثورة في زنجبار.

محمد
فائق مع
أحد
زعماء
سوازيلاند



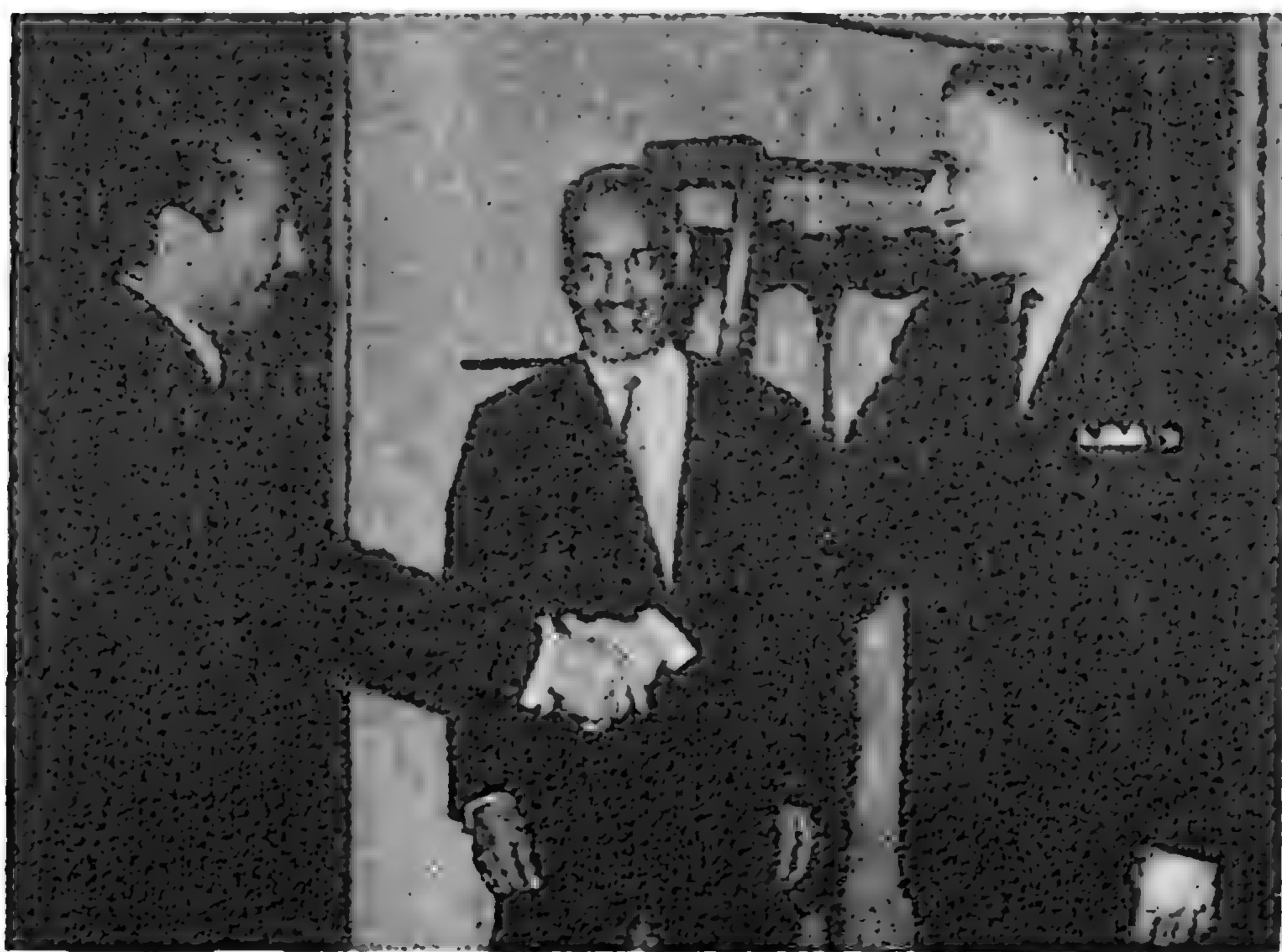
د. هاستسغ باندا - رئيس ملاوي - يستقبل محمد فائق
ومعهما وزير خارجية ملاوي «شيومي».

محمد فائق
مع الدكتور
محمود فوزى
فى أحد
المؤتمرات.



وفد المباحثات فى زيارة عبد الناصر الى تنزانيا عام ١٩٦٦ .

الرئيس
جمال
عبد الناصر
بين محمد
فاتق وأحد
الزعماء
الأفارقة..



الرئيس عبد الناصر يصافح محمد فاتق وبينهما الرئيس
مختار ولد دادة أول رئيس لجمهورية موريتانيا..



محمد فائق يلقي بيانا في مجلس الأمة.



وفد مصر في اجتماع قمة منظمة الدار البيضاء الذي عقد في القاهرة
د. محمود فوزي على يمين الرئيس عبد الناصرو على يساره السيد على
صبري ثم محمد فائق.

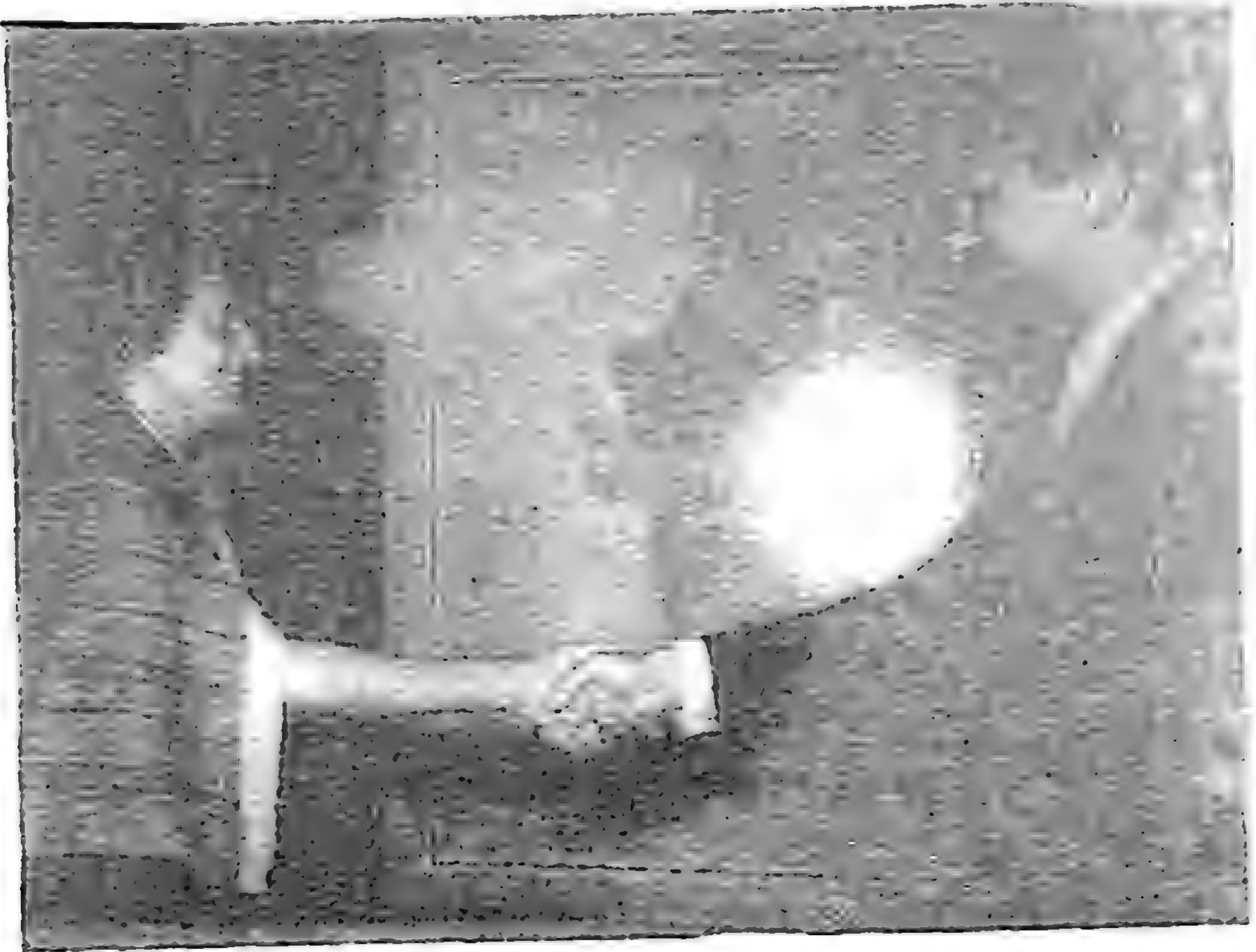
الرئيس
عبد الناصر
يتوسط
وزير
خارجية
السودان
ومحمد
فائق.



الرئيس الجزائري بن بيل يتوسط السيد محمود رياض وزير
الخارجية ومحمد فائق.

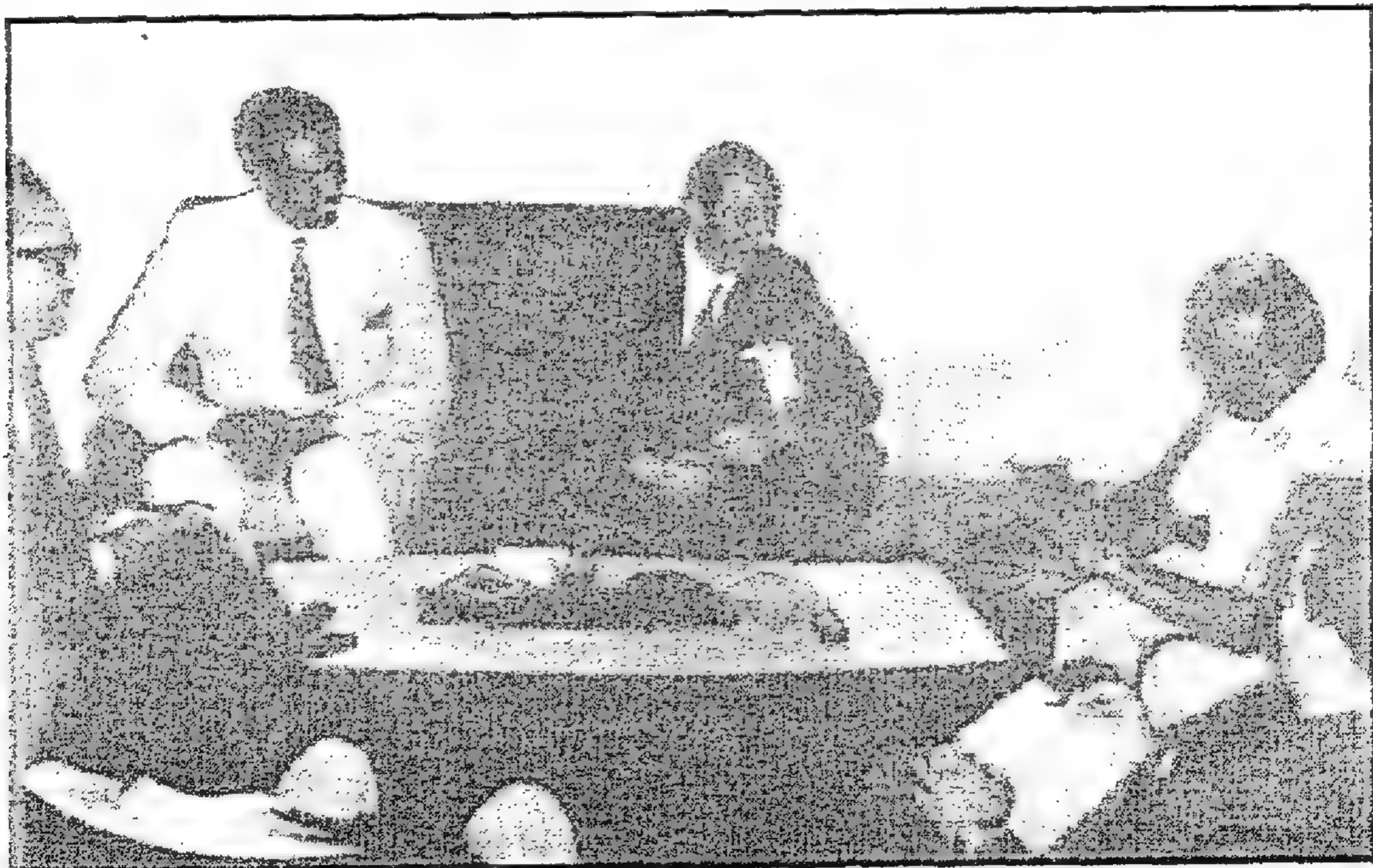
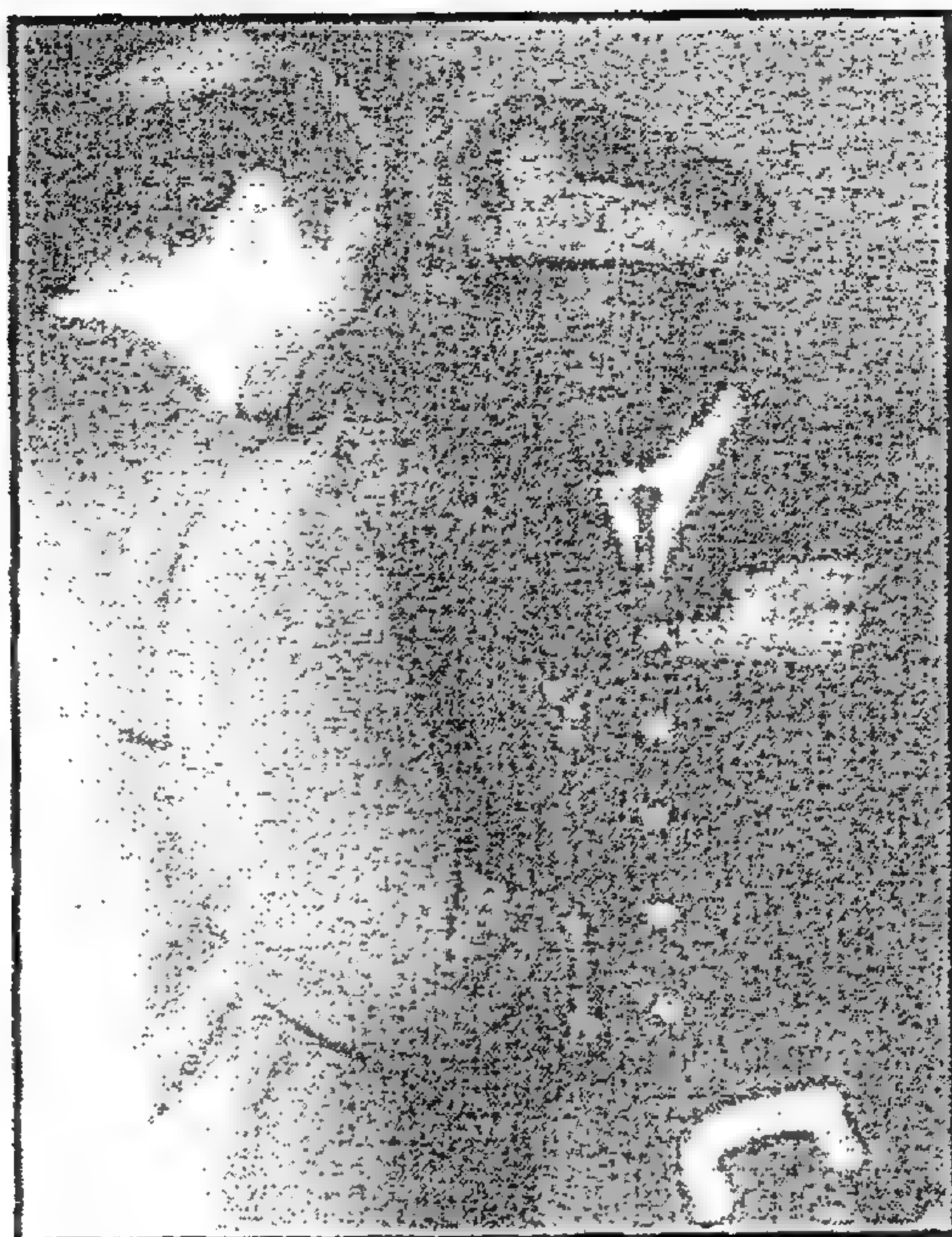


الرئيس عبد الناصر ويجواره على صبرى ويظهر فى الخلف محمد
فائق مع الملك الحسن الثانى ملك المغرب ووزير خارجيته.



رئيسة الوزراء أنديرا غاندى تستقبل محمد فائق فى مكتبها بنيودلهى.

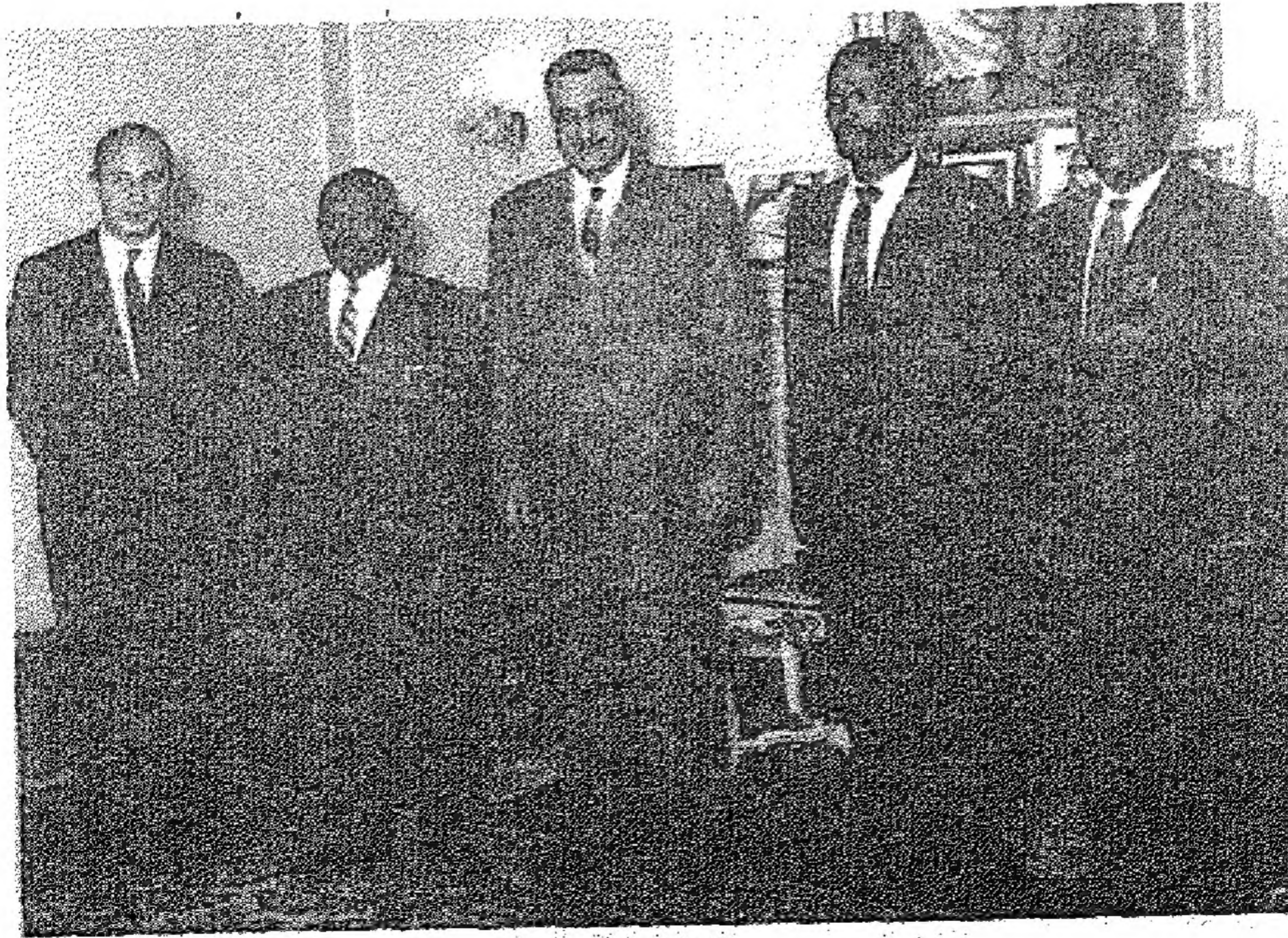
محمد فائق مع
الرئيس بوكاسا
رئيس جمهورية
أفريقيا
الوسطى.



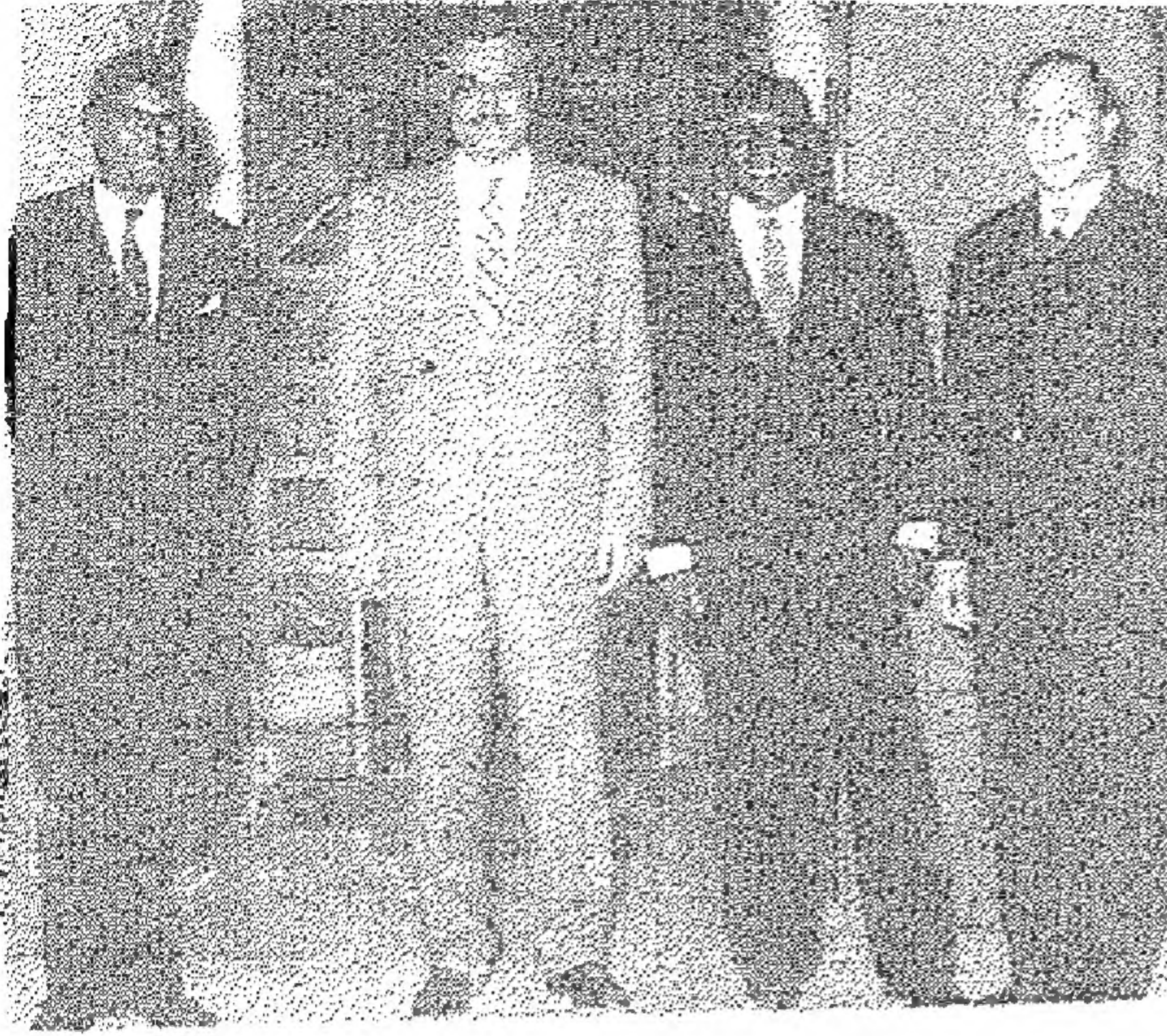
الرئيس الصومالي الجنرال زياد بري يستقبل محمد فائق
وعلى يساره عمر عرتة وزير الخارجية.



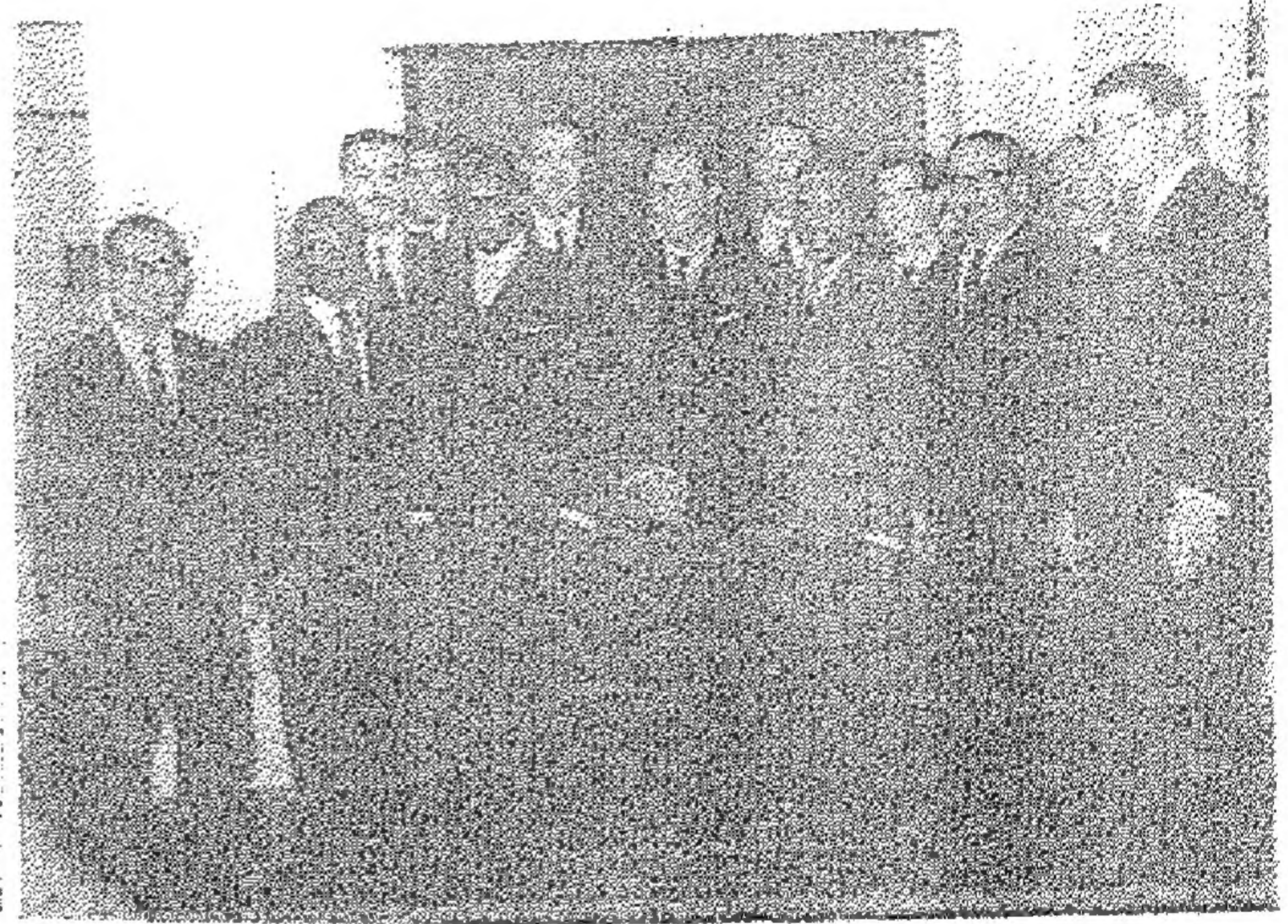
الرئيس جمال
عبد الناصر يعانق
جوليوس نيريري
رئيس جمهورية
تنزانيا عام ١٩٦٦.



الرئيس عبد الناصر يستقبل عدداً من زعماء حركات التحرير
الأفريقية، من سوازيلاند.



عبد الناصر وعلى يمينه
جون كالي من أوائل زعماء
حركة التحرير في أوغندا
الذين جاءوا إلى مصر.
ويظهر محمد فائق في
أقصى اليسار.



محمد فائق مع
ديالوتيلي السكرتير
العام لمنظمة الوحدة
الأفريقية وبينهما
السفير المصري في
أديس أبابا.



محمد فائق يستقبل
الرئيس بوكاسا
رئيس جمهورية
أفريقيا الوسطى في
أحد استديوهات
التليفزيون المصري.

53

Bibliotheca Alexandrina



0408260

الشمس : ثلاثة جنيه

شركة الأمانى